فلسفة

آين راند

الفلسفة:
من الذي يحتاج إليها؟



ترجمة: خالد حافظي

صفحة 7

Philosophy: Who Needs It?

Ayn Rand

الفلسفة: مَن الذي يحتاج إليها؟

آين راند



ترجمة: خالد حافظي





فلسفة
الفلسفة: مَن الذي يحتاج إليها؟

المؤلف
آين راند

الطبعة الأولى :2021
الترقيم الدولي
978-603-91594-2-1



E-mail: admin@page-7.com
Website: www.page-7.com
Tel.: (00966)583210696
العنوان : الجبيل ، شارع مشهور
المملكة العربية السعودية

الفلسفة: مَن الذي يحتاج إليها؟

آينْ راند

الفهرس

1

الفلسفة: من الذي يحتاج إليها؟

1974

(هذا خطاب وجّه إلى خرّيجي الأكاديميّة العسكريّة الأمريكيّة في مدينة ويست بوينت من ولاية نيويورك يوم 6 مارس 1974).

بما أنّني روائيّة، فلتسمحوا لي بأن أبدأ بقصّة قصيرة. فلنفترض أنّ أحدكم رائد فضاء وقد خرجت مركبته الفضائيّة عن السيطرة فتعرّضت لحادث وسقطت بكوكب مجهول. وعندما تستعيد وعيك وتجد أنّك لم تتأذّ بشدّة، فإنّ الأسئلة الثلاثة الأولى في ذهنك ستكون: أين أنا؟ كيف يمكنني اكتشاف هذا الكوكب؟ وماذا عليّ أن أفعل؟

سترى نباتات غير مألوفة في الخارج، وتتبيّن وجود هواء نقيّ يمكن تنفّسه؛ وسيبدو ضوء الشمس أكثر شحوبًا ممّا تتذكّره، وسيبدو الجوّ أكثر برودة. ثمّ ستلتفت لتنظر إلى السماء، لكنّك ستتوقّف. سيذهلك شعور مفاجئ: أنّك إذا لم تنظر وتنتبه جيّدًا، فلن تعلم أنّك قد تكون بعيدًا جدًّا عن الأرض ولا عودة ممكنة؛ وما دُمتَ لا تعرف ذلك، فإنّك ستكون حرًّا في تصديق ما تتمنّاه – وستعيش نوعًا

من أمل باهت ضبابيّ وممتع ولكن يكتنفه الذنب إلى حدّ مّا.

وستلجأ إلى أدواتك: التي قد تكون تضرّرت، لكنّك لا تعلم مدى خطورة ذلك الضرر. غير أنّك ستتوقّف، مصعوقًا بخوف مفاجئ: فكيف يمكنك الوثوق بهذه الأدوات؟ وكيف يمكنك التأكّد من أنّها لن تضلّلك؟ وكيف يمكنك معرفة ما إذا كانت ستعمل في عالم مختلف؟ لذلك ستبتعد عن تلك الأدوات.

الآن ستبدأ في التساؤل عن سبب عدم رغبتك في فعل أيّ شيء. وسيبدو أنّ مجرّد انتظار ظهور شيء مّا بطريقة مّا سيكون أكثر أمانًا؛ وربّما ستقول لنفسك إنّه من الأفضل عدم تحريك المركبة الفضائيّة. ثمّ ستشاهد من بعيد نوعًا من الكائنات الحيّة وهي تقترب منك؛ ولن تعرف ما إذا كانوا بشرًا، لكنّهم يمشون على قدمين. وستحسم أمرك وتقول إنّ أولئك هم مَن سيخبرونك بما يجب عليك فعله.

ولن يسمع عنك أحد شيئًا بعد ذلك.

لعلّكم تقولون إنّ هذا خيال؟ وإنّه لا أحد منكم قد يتصرّف على هذا النحو وإنّه لا رائد فضاء يمكنه أن يفعل شيئًا من ذلك؟ وربّما ستصدّقون الأمر. لكن هذه هي الطريقة التي يعيش بها معظم البشر حياتهم هنا على الأرض.

فمعظم البشر يقضّون أيّامهم وهم يكافحون للتهرّب من ثلاثة أسئلة، والإجابات التي تكمن وراء كلّ فكرة وشعور وعمل لدى الإنسان، سواء أَكان واعيًا بذلك أم لا: أين أنا؟ كيف أعرف ذلك؟ ماذا عليّ أن أفعل؟

وبحلول الوقت الذي يكبرون فيه بما يكفي لفهم هذه الأسئلة، يعتقد البشر أنّهم يعرفون الإجابات. أين أنا؟ لنقل، في مدينة نيويورك. كيف أعرف ذلك؟ إنّه أمر بديهيّ. ماذا عليّ أن أفعل؟ هنا، لن يكونوا متأكّدين تمامًا – لكنّ الجواب المعتاد هو: كلّ ما يفعله الجميع. ويبدو أنّ المشكلة الوحيدة هي أنّهم ليسوا في غاية النشاط، وليسوا واثقين جدًّا، وليسوا سعداء جدًّا – ويعيشون في بعض الأحيان

خوفًا لا سبب له وشعورًا بالذنب غير محدّد، لا يمكنهم تفسيره أو التخلّص منه.

فهم لم يكتشفوا قطّ حقيقة أنّ المشكلة تأتي من الأسئلة الثلاثة التي لم تتمّ الإجابة عليها - وأنّ هناك علمًا واحدًا فقط يمكنه الإجابة عليها هو: الفلسفة.

تدرس الفلسفة الطبيعة الأساسيّة للوجود والإنسان وعلاقة الإنسان بالوجود. في مقابل العلوم الخاصّة، التي تتعامل فقط مع جوانب معيّنة، تتعامل الفلسفة مع تلك الجوانب من الكون التي تتعلّق بكلّ شيء موجود. ففي عالم الإدراك، العلوم الخاصّة هي الأشجار، لكنّ الفلسفة هي التربة التي تجعل الغابة ممكنة.

ولن تخبرك الفلسفة، على سبيل المثال، بما إذا كنت في مدينة نيويورك أو في مدينة زنجبار (على الرغم من أنّها ستمنحك وسيلة لمعرفة ذلك). ولكن هذا ما ستخبرك به: هل أنت في عالم تحكمه القوانين الطبيعيّة، وبذلك فهو مستقرّ وثابت ومطلق ومفهوم؟ أم أنّك في فوضى غير مفهومة، لعالم من المعجزات التي لا يمكن تفسيرها، وفق دفق غير متوقّع وغير معروف، يكون عقلك عاجزا عن إدراكه؟ هل الأشياء التي تراها من حولك حقيقيّة -أم أنّها مجرّد وهم؟ هل هي موجودة بشكل مستقلّ عن أيّ مراقب- أم أنّها من صنع المراقب؟ هل هي موضوع وعي الإنسان أم ذاته؟ هل هي على ما هي عليه - أم يمكن تغييرها بمجرّد إتيان فعلٍ من صميم وعيك، مثل الرغبة؟

ستكون طبيعة أفعالك- وطموحك - مختلفة، وفقًا لمجموعة الإجابات التي ستقبلها. تلك الإجابات هي مجال الميتافيزيقا- أي دراسة الوجود على هذا النحو أو، على حدّ تعبير أرسطو، «الموجود بما هو موجود» - وهي فرع الفلسفة الأساسيّ.

وبغضّ النظر عن الاستنتاجات التي توصّلت إليها، سوف تواجه بالضرورة الإجابة على سؤال آخر طبيعيّ: كيف أعرف ذلك؟ نظرًا إلى أنّ الإنسان ليس كليَّ العلم أو معصومًا من الخطإ، وعليك أن تكتشف ما يمكنك ادّعاؤه على أنّه معرفة

وكيفيّة إثبات صحّة استنتاجاتك. فهل يكتسب الإنسان المعرفة من خلال عمليّة العقل - أم عبر الإعلان المفاجئ لقوّة خارقة للطبيعة؟ هل العقل ملكة تنهض بتحديد المادّة التي توفّرها حواسّ الإنسان ودمجِها - أم إنّ الأفكار الفطريّة، المغروسة في عقل الإنسان قبل ولادته هي التي تغذّيها؟ هل العقل مؤهّل لإدراك الواقع - أم إنّ الإنسان يمتلك إحدى القوى المعرفيّة الأخرى التي تفوق العقل؟ هل يمكن للإنسان أن يحقّق اليقين - أم إنّه محكوم عليه بالشكّ الدائم؟

وسيكون مدى ثقتك بنفسك - ونجاحك - مختلفًا، وفقًا لمجموعة الإجابات التي ستقبلها. هذه الإجابات هي مجال الإبستيمولوجيا، أي نظريّة المعرفة، التي تدرس وسائل إدراك الإنسان.

هذان الفرعان هما الأساس النظريّ للفلسفة. أمّا الفرع الثالث -أي الإيتيقا- فيمكن اعتباره تقنيتها. فلا تنطبق الإيتيقا على كلّ ما هو موجود، بالنسبة إلى الإنسان فقط، ولكنّها تنطبق على كلّ جانب من جوانب حياة الإنسان: أي شخصيّته، وأفعاله، وقيمه، وعلاقته بكلّ الوجود. فالإيتيقا، أو الأخلاق، تحدّد مدوّنة القيم لتوجيه خيارات الإنسان وأفعاله- أي الاختيارات والأفعال التي تحدّد مسار حياته.

ومثلما لم يعرف رائد الفضاء في قصّتي ما يجب أن يفعله، لأنّه رفض معرفة مكانه وكيفيّة اكتشافه، فإنّه لا يمكنك معرفة ما يجب عليك فعله حتّى تعرف طبيعة الكون الذي تتعامل معه، وطبيعة وسائل الإدراك الخاصّة بك- وطبيعتك الخاصّة. وقبل أن تصل إلى الإيتيقا، يجب أن تجيب على الأسئلة التي تطرحها الميتافيزيقا والإبستيمولوجيا: هل الإنسان كائن عقلانيّ، قادر على التعامل مع الواقع- أم إنّه شخص أعمى عاجز، غير ملائم، مثل رقاقة يعصف بها الدفق الكونيّ؟ هل الإنجاز والتمتّع ممكنان للإنسان على الأرض- أم إنّه محكوم عليه بالفشل والكوارث؟ وبناءً على الإجابات، يمكنك المضيّ قُدُمًا في التفكير بالأسئلة

التي تطرحها الإيتيقا: ما الذي يعنيه الخير أو الشرّ للإنسان، ولماذا تكمنُ لديه هذه الأهمّية؟ هل ينبغي أن يكون همّ الإنسان الأساسيّ هو السعي وراء الفرح- أم الهروب من المعاناة؟ وهل يجب أن يعتبر تحقيق الذات- أو تدمير الذات- هدفًا في حياته؟ وهل ينبغي للإنسان اتّباع قيمه - أم يجب أن يضع مصالح الآخرين فوق اعتبار مصالحه؟ وهل ينبغي للإنسان أن يبحث عن السعادة - أم أن يبحث عن التضحية بالنفس؟

لست مضطرّة إلى الإشارة إلى النتائج المختلفة لهاتين المجموعتين من الإجابات. إذ يمكنك رؤيتها في كلّ مكان- في داخلك ومن حولك.

تحدّد الإجابات التي تقدّمها الإيتيقا كيف يجب أن يعامل الإنسانُ البشرَ الآخرين، وهذا يحدّد الفرع الرابع للفلسفة ألا وهو: السياسة، التي تحدّد مبادئ النظام الاجتماعيّ السليم. وكمثال على وظيفة الفلسفة، لن تخبرك الفلسفة السياسيّة بكمّيّة الغاز المقنّنة التي يجب أن تحصل عليها وفي أيّ يوم من الأسبوع- لكنّها ستخبرك ما إذا كان للحكومة الحقّ في فرض أيّ تقنين على أيّ شيء.

أمّا الفرع الخامس والأخير للفلسفة فهو الإستيتيقا، أو دراسة الفنّ، التي تقوم على الميتافيزيقا والإبستيمولوجيا والإيتيقا. يهتمّ الفنّ بحاجات وعي الإنسان وإعادة التزوّد بها.

الآن، قد يقول بعضكم، كما يفعل أناس كثيرون: «عذرًا، لا أفكّر أبدًا بمثل هذه المصطلحات المجرّدة- أريد التعامل مع مشاكل واقعيّة ملموسة ومحدّدة - فلماذا أحتاج إلى الفلسفة؟ جوابي هو: لكي أكون قادرًا على التعامل مع مشاكل واقعيّة ملموسة ومحدّدة - أي لكي أكون قادرًا على العيش على الأرض».

قد تدّعي - كما يفعل معظم الناس - أنّك لم تتأثّر بالفلسفة مطلقًا. سأطلب منك التحقّق من هذا الادّعاء. هل سبق لك أن فكّرت أو قلت الجملة التالية؟: «لا تكن متأكّدًا - فلا أحد يستطيع التأكّد من أيّ شيء». لقد حصلت على هذه الفكرة من

ديفيد هيوم (وآخرين كثيرين جدّا)، على الرغم من أنّك ربّما لم تسمع به قطّ. أو: «قد يكون هذا جيّدًا من الناحية النظريّة، لكنّه لا يُجْرَى من الناحية العمليّة». لقد حصلت على هذه الفكرة من أفلاطون. أو: «كان هذا أمرًا فاسدًا، لكنّه مجرّد فعل إنسانيّ، فلا يوجد أحد مثاليّ في هذا العالم». لقد حصلت على هذه الفكرة من أوغسطين. أو: «قد يكون هذا صحيحًا بالنسبة إليك، ولكنّه ليس صحيحًا بالنسبة إليّ». لقد حصلت على هذه الفكرة من ويليام جيمس. أو: «لم يكن بوسعي تجنّبه! ولا أحد يستطيع أن يمنع وقوع أيّ شيء يفعله». لقد حصلت عليها من هيجل. أو: «لا يمكنني إثبات ذلك، لكنّي أشعر أنّه صحيح». لقد حصلت عليها من كانط. أو: «هذا منطقيّ، لكنّ المنطق لا علاقة له بالواقع». لقد حصلت عليها من كانط. أو: «إنّه فعل شرّير، لأنّه فعل أنانيّ». لقد حصلت عليها من كانط. هل سمعت النشطاء المعاصرين يقولون: «تصرّف أوّلًا، ثمّ فكّر بعد ذلك»؟ لقد حصلوا على هذه الفكرة من جون ديوي.

قد يجيب بعض الناس: «بالتأكيد، لقد قلت هذه الأشياء في أوقات مختلفة، لكن لا يتعيّن عليّ تصديق هذه الأشياء طوال الوقت. ربّما كان هذا صحيحًا بالأمس، لكنّه ليس صحيحًا اليوم». لقد حصلوا على هذه الأفكار من هيجل. وقد يقولون: «إنّ الثبات هو بعبع العقول الصغيرة». لقد حصلوا عليها من عقل صغير جدًّا، هو لإمرسون[1]. وقد يقولون: «لكن ألا يستطيع أحد المساومة واستعارة أفكار مختلفة من فلسفات مختلفة وفقًا لمنفعة اللحظة؟» لقد حصلوا على مثل هذه الأفكار من ريتشارد نيكسون - الذي حصل عليها من ويليام جيمس.

اسأل نفسك الآن: إذا لم تكن مهتمًا بالأفكار المجرّدة، فلماذا تشعر أنت (وجميع البشر) أنّك مضطرّ إلى استخدامها؟ الحقّ أنّ الأفكار المجرّدة هي تكاملات مفاهيميّة تستوعب عددًا لا يحصى من أشياء ملموسة - وأنّه من دون أفكار مجرّدة لن تكون قادرًا على التعامل مع مشاكل واقعيّة ملموسة ومحدّدة. وستكون في وضع يشبه

(1) .المقصود هنا هو رالف والدو إمرسون وهو فيلسوف وشاعر أمريكي، قادَ الحركة المتعالية Trenscendentalism في منتصف القرن التّاسع عشر ويُعتبرُ من أهمِ المنظّرين للفردانيّة والموضوعانيّة.

وضع رضيع حديث الولادة، إذ يمثّل له كلّ شيء ظاهرة فريدة وغير مسبوقة. ويكمن الاختلاف بين حالته العقليّة وحالتك في عدد التكاملات المفاهيميّة التي أنجزها عقلك.

وليس لديك أيّ خيار بشأن ضرورة دمج ملاحظاتك وخبراتك ومعرفتك في الأفكار المجرّدة، أي في المبادئ. وخيارك الوحيد هو ما إذا كانت هذه المبادئ صحيحة أم خاطئة، سواء كانت تمثّل قناعاتك الواعية والعقلانية – أو مجموعة من المفاهيم التي انتُزِعت عشوائيًّا، والتي لا تعرف مصادرها وصلاحيّتها وسياقها ونتائجها، والمفاهيم التي ستسقطها في أحيان كثيرة، مثل البطاطا الساخنة، إذا كنت تعرف مصادرها وصلاحيّتها وسياقها ونتائجها.

لكنّ المبادئ التي تقبلها (بوعي أو بلاوعي) قد تتصادم أو يعارض بعضها بعضًا؛ وهي من جهتها يجب أن تندمج. فما الذي يدمجها؟ إنّها الفلسفة. فالنسق الفلسفيّ هو رؤية متكاملة إلى الوجود. وأنت بوصفك إنسانًا، ليس لديك خيار بشأن حقيقة أنّ بك حاجةً إلى فلسفة. فخيارك الوحيد هو ما إذا كنت تحدّد فلسفتك من خلال عمليّة فكريّة واعية وعقلانيّة ومنضبطة ومن خلال تدبّر منطقيّ دقيق – أو ترك عقلك الباطن يراكم كومة من الاستنتاجات غير المبرّرة، والتعميمات الخاطئة، والتناقضات غير المحدّدة، والشعارات غير المهضومة، والرغبات المجهولة، والشكوك والمخاوف، مجتمعة عن طريق الصدفة، لكنّها دُمِجت بواسطة عقلك الباطن في نوع من الفلسفة الهجينة ودُمجت في كتلة واحدة صلبة هي: الشكّ الذاتيّ، مثل كرة وسلسلة في المكان الذي يجب أن تنمو فيه أجنحة عقلك.

قد تقول، كما يفعل أناس كثيرون، إنّه ليس من السهل دائمًا التصرّف وفقًا لمبادئ مجرّدة. طبعا، ليس من السهل فعل ذلك. ولكن ما مدى صعوبة العمل عليها من دون معرفة ما هي؟

إنّ عقلك الباطن يشبه الكمبيوتر- وهو جهاز كمبيوتر أكثر تعقيدًا ممّا يستطيع البشر صنعه- وتتمثّل وظيفته الرئيسيّة في تكامل أفكارك. فمن برمجه؟ إنّه عقلك الواعي. وإذا قصّرت، أو لم تصل إلى أيّ قناعات راسخة، فإنّ عقلك الباطن سيبرمج بالصدفة - وستسلّم نفسك لسلطة الأفكار التي لا تعرف أنّك قبلتها. ولكن بطريقة أو بأخرى، يمنحك جهاز الكمبيوتر الخاصّ بك نسخًا مطبوعة، يوميًّا وكلّ ساعة، على شكل مشاعر- وهي تقديرات تشبه البرق للأشياء من حولك، محسوبة وفقًا لقيمك. وإذا برمجتَ جهاز الكمبيوتر الخاصّ بك عن طريق التفكير الواعي، فأنت تعرف طبيعة قيمك وعواطفك. وإذا لم تفعل، فإنّك لن تعرف طبيعة قيمك وعواطفك.

يدّعي أناس كثيرون، ولاسيّما اليوم، أنّ الإنسان لا يستطيع العيش بالمنطق وحده، وأنّه يوجد عنصر عاطفيّ من طبيعته يجب عليه مراعاته، وأنّهم يعتمدون على توجيه عواطفهم. حسنًا، هكذا فعل رائد الفضاء في قصّتي. والنكتة هي عليه - وعليهم: فقيم الإنسان وعواطفه تحدّدها نظرته الأساسيّة إلى الحياة. إنّ المبرمج النهائيّ لعقله الباطن هو الفلسفة - أي العلم الذي يراه العاطفيّون عاجزا عن التأثير أو اختراق ما في مشاعرهم من ألغاز غامضة.

تُحدَّد جودة مخرجات الكمبيوتر من خلال جودة المدخلات. فإذا بُرمِج عقلك الباطن بالصدفة، فسيكون لمخرجاته شخصيّة مقابلة. ومن المحتمل أنّك سمعت بالمصطلح الفصيح لمشغّلي الكمبيوتر «جيجو» – وهو يعني: «مُدخلات خاطئة، مُخرجات خاطئة». والمعادلة نفسها تنطبق على العلاقة بين تفكير الإنسان وعواطفه.

فالإنسان الذي تديره العواطف يشبه الإنسان الذي يديره جهاز كمبيوتر لا يستطيع قراءة نسخه المطبوعة. إنّه لا يعرف ما إذا كانت برمجته صائبة أم خاطئة، صحيحة أم مغلوطة، سواء كانت مصمّمة لقيادته إلى النجاح أو الدمار، سواء

كانت تخدم أهدافه أو أهداف قوّة شريرة غير معروفة. إنّه أعمى من الجهتين: أعمى عن العالم من حوله وعن عالمه الداخليّ، وغير قادر على فهم الواقع أو دوافعه الخاصّة، وهو في حالة رعب مزمن من كليهما. فالعواطف ليست أدوات للإدراك. والبشر الذين لا يهتمّون بالفلسفة هم في الحقيقة يحتاجون إليها بشكل عاجل: فهم في أقصى درجات العجز أمام سلطتها.

إنّ البشر الذين لا يهتمّون بالفلسفة هم في الحقيقة يتشرّبون مبادئها من خلال السياق الثقافيّ المحيط بهم، وما يحتويه من مدارس وكلّيّات وكتب ومجلّات وصحف وأفلام وتلفزيون، إلى غير ذلك. فمن الذي يحدّد نبرة ثقافة مّا؟ إنّها حفنة صغيرة من البشر: هم الفلاسفة. ويتبع الآخرون قيادتهم، إمّا عن طريق الاقتناع أو بشكل افتراضيّ. ومنذ حوالي مائتي عام، وتحت تأثير إيمانويل كانط، وُجِّه الاتّجاه السائد في الفلسفة إلى هدف واحد: تدمير عقل الإنسان، وثقته في قوّة العقل. واليوم نشهد ذروة هذا الاتّجاه.

وعندما يتخلّى البشر عن العقل، فإنّهم لا يجدون فحسب أنّ عواطفهم لا يمكن أن توجّههم، بل إنّهم لا يستطيعون تجربة أيّ عواطف باستثناء واحدة هي عاطفة: الرعب. إنّ انتشار إدمان المخدّرات بين الشباب الذين نشأوا على الموضات الفكريّة اليوم يدلّ على الحالة الداخليّة التي لا تطاق للبشر المحرومين من وسائل الإدراك الخاصّة بهم والذين يسعون إلى الهروب من الواقع – ومن رعب عجزهم عن التعامل مع الوجود. لاحظوا خوف هؤلاء الشباب من الاستقلال ورغبتهم المحمومة في «الانتماء»، والانضمام إلى جماعة أو زمرة أو عصابة مّا. فمعظمهم لم يسمعوا بالفلسفة مطلقًا، لكنّهم شعروا أنّ بهم حاجةً إلى بعض الإجابات الأساسيّة للأسئلة التي لا يجرؤون على طرحها – ويأملون في أن تخبرهم القبيلة كيف يعيشون. إنّهم مستعدّون لتسليم أنفسهم لأيّ مشعوذ أو ساحر أو معلّم أو ديكتاتور. ومن أخطر الأشياء التي يمكن أن يفعلها الإنسان هو تسليم استقلاليّته الأخلاقيّة للآخرين: مثل رائد الفضاء الذي ذكرته في قصّتي، فهو لا يعرف ما إذا كانوا بشرًا، على الرغم من أنّهم يمشون

على قدمين.

الآن قد تتساءل: إذا كان يمكن للفلسفة أن تكون بهذا الشرّ، فلماذا يجب على المرء أن يدرسها؟ وعلى وجه الخصوص، لماذا يجب على المرء أن يدرس النظريّات الفلسفيّة الخاطئة بشكل صارخ، والتي لا معنى لها، ولا علاقة لها بالحياة الحقيقيّة؟

جوابي هو: لحماية الذات - ودفاعًا عن الحقيقة، والعدالة، والحرّيّة، وأيّ قيمة تحملها أو تمتلكها في أيّ وقت مضى.

وليست كلّ الفلسفات شرّيرة، رغم أنّ الكثير منها شرّير، وبالخصوص في التاريخ الحديث. ومن ناحية أخرى، وفي جذور كلّ إنجاز حضاريّ، مثل العلم والتكنولوجيا والتقدّم والحرّيّة - وفي أصل كلّ قيمة نتمتّع بها اليوم، بما في ذلك ولادة هذا البلد - ستجد إنجاز إنسان واحد، عاش قبل أكثر من ألفي عام هو: أرسطو.

وإذا لم تشعر سوى بالملل عند قراءة نظريّات لبعض الفلاسفة غير مفهومة تقريبًا، فلك منّي تعاطفي العميق. لكن إذا تجاهلتهم، قائلًا: «لماذا يجب أن أدرس تلك الأشياء وأنا أعلم أنّها هراء؟» - فأنت مخطئ. إنّه هراء، ولكنّك لا تعرفه - بما أنّك مازلت مستمرّا في قبول جميع استنتاجاتهم، وقبول كلّ العبارات الشرّيرة المفترسة التي أنشأها هؤلاء الفلاسفة، وليس ما دمت غير قادر على دحضها.

هذا الهراء يتعامل مع أهمّ قضايا الحياة أو الموت في علاقة بوجود الإنسان. وفي أصل كلّ نظريّة فلسفيّة مهمّة توجد قضيّة مشروعة - بمعنى أنّ هناك حاجة حقيقيّة لوعي الإنسان، حاجة تكافح بعض النظريّات لتوضيحها، بينما يكافح البعض الآخر للتعتيم عليها، وإفسادها، ومنع الإنسان من اكتشافها. فمعركة الفلاسفة هي معركة عقل الإنسان. وإذا لم تفهم نظريّاتهم، فإنّك ستكون عرضة للأسوإ بينهم.

إنّ أفضل طريقة لدراسة الفلسفة هي الاقتراب منها مثلما يقترب المرء من قصّة بوليسيّة: فيقتفي كلّ أثر، ودليل، وتورّط، من أجل اكتشاف من هو القاتل ومَن هو البطل. ومعيار الكشف يكمن في سؤالين: لماذا؟ وكيف؟ فإذا بدا أنّ هناك عقيدة

معيّنة صحيحة - فلماذا؟ وإذا بدا أنّ هناك عقيدة أخرى خاطئة، فلماذا؟ وكيف يتمّ طرحها؟ لن تجد جميع الإجابات على الفور، لكنّك ستكتسب خاصّيّة لا تقدّر بثمن: القدرة على التفكير من حيث الأساسيّات.

فلا شيء يُمنح للإنسان أوتوماتيكيًّا، بما في ذلك المعرفة والثقة بالنفس والصفاء الداخليّ والطريقة الصحيحة لاستخدام عقله. فكلّ قيمة يحتاج إليها أو يريدها لا بدّ من اكتشافها وتعلّمها واكتسابها - حتّى من خلال الهيئة المناسبة لجسده. وفي هذا السياق، أودّ أن أقول إنّني لطالما أعجبت بهيئة خرّيجي كلّيّة ويست بوينت، وهي هيئة يُظهر فيها الإنسان سيطرة منضبطة وفخورة على جسده. حسنًا، التدريب الفلسفيّ يمنح الإنسان الهيئة الفكريّة المناسبة - سيطرة فخر وانضباط على عقله.

ففي مهنتكم الخاصّة، في ميدان العلوم العسكريّة، أنتم تعلمون أهمّيّة تعقّب أسلحة العدوّ وإستراتيجيّته وتكتيكاته - والاستعداد لمواجهتها. وهو الشيء نفسه الذي يقع في الفلسفة: عليكم أن تفهموا أفكار العدوّ وتكونوا مستعدّين لدحضها، وعليكم أن تعرفوا حججه الأساسيّة وتكونوا قادرين على تفجيرها ونسفها.

أمّا في الحرب المادّيّة، فلن ترسلوا رجالكم إلى كمين مفخّخ: بل ستبذلون قصارى جهدكم لاكتشاف موقعه. حسنًا، إنّ نسق كانط هو أكبر مصيدة مفخّخة وأكثرها تعقيدًا في تاريخ الفلسفة - ولكنّه مليء بالثغرات التي ما إن تفهم وسيلة التحايل الخاصّة بها، حتّى يمكنك نزع فتيلها دون أيّ مشاكل والمضيّ قدمًا فوقها بأمان تامٍّ. وبمجرّد نزع فتيلها، فإنّ الكانطيّين الأقلّ رتبة - الرتب الدنيا في جيشه، والرقباء الفلسفيّين، والجنود الخاصّين، والمرتزقة اليوم - سوف يسقطون بسبب انعدام توازنهم، ومن خلال ردود أفعالهم المتسلسلة.

هناك سبب خاصّ سيجعلكم اليوم، قادة المستقبل في جيش الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مسلّحين فلسفيًّا. فأنتم هدف لهجوم خاصّ من قبل المؤسّسة الجماعيّة الكانطيّة الهيجليّة التي تهيمن على مؤسّساتنا الثقافيّة في الوقت الحاضر. وأنتم جيش آخر دولة شبه حرّة بقيت على وجه الأرض، ومع ذلك فإنّكم متّهمون بأنّكم أداة

للإمبرياليّة – و«الإمبرياليّة» هي الاسم الذي يطلق على السياسة الخارجيّة لهذا البلد، الذي لم ينخرط قطُّ في غزو عسكريّ ولم يستفد البتّة من الحربين العالميّتين اللتين لم تبدأهما بل دخلت فيهما وانتصرت. (لقد كانت، بالمناسبة، سياسة حمقاء مفرطة السخاء، جعلت هذا البلد يهدر ثروته على مساعدة حلفائه وأعدائه السابقين). ويُلقَى اللوم على شيء يسمّى «المجمع الصناعيّ العسكريّ» – وهو أسطورة أو أسوأ من ذلك– لكلّ مشاكل هذا البلد. إذ هناك صراخ جامعيّ دمويّ في الكلّيّة يطلب أن تُحظَر وحدات فيلق تدريب ضبّاط الاحتياط من الحرم الجامعيّ. وتتعرّض ميزانيّتنا الدفاعيّة للهجوم والإدانة والتقليل من قبل الأشخاص الذين يزعمون أنّه يجب إعطاء الأولويّة الماليّة لحدائق الورود البيئيّة وفصول التعبير عن الذات الجماليّة لسكّان الأحياء الفقيرة.

قد يصاب البعض بالحيرة من هذه الحملة وقد يتساءل، بحسن نيّة، عن الأخطاء التي ارتكبتموها وأدّت إلى ذلك. وإذا كان الأمر كذلك، فمن المهمّ جدًا أن تفهموا طبيعة العدوّ. فأنتم تتعرّضون للهجوم، لا بسبب أيّ أخطاء أو عيوب، ولكن بسبب فضائلكم الخاصّة. وتتعرّضون لحملة إدانة لا بسبب ضعفكم بل بسبب قوّتكم وكفاءتكم. وتُعاقَبون لأنّكم حماة للولايات المتّحدة الأمريكيّة. وعلى مستوى أدنى من القضيّة نفسها، يُجرى نوع مماثل من الحملات ضدّ قوّات الشرطة. وأولئك الذين يسعون إلى تدمير هذا البلد، يسعون إلى نزع سلاحه - فكريًا وماديًّا. لكنّها ليست مجرّد قضيّة سياسيّة. فالسياسة ليست السبب، ولكنّها النتيجة الأخيرة للأفكار الفلسفيّة. إنّها ليست مؤامرة شيوعيّة، على الرغم من أنّ بعض الشيوعيّين قد يكونون متورّطين– فالديدان تستفيد من كارثة لم يكن لديها القدرة على إحداثها. إنّ دافع المدمّرين ليس حبّ الشيوعيّة، بل كره أمريكا. ولماذا الكره؟ لأنّ أمريكا هي دحض حيّ للكون الكانطيّ.

إنّ ما يحدث اليوم من اهتمام شديد وتعاطف مع الضعفاء، والخطّائين، والمعذّبين، والمذنبين، هو غطاء للكراهيّة الكانطيّة العميقة للأبرياء، والأقوياء، والمقتدرين،

والناجحين، والفاضلين، والواثقين، والسعداء. والفلسفة التي تهدف إلى تدمير عقل الإنسان هي بالضرورة فلسفة كراهية للإنسان وحياته ولكلّ قيمة بشريّة. كراهية الخير لكونكم خيّرين، هي السمة المميّزة للقرن العشرين. وهذا هو العدوّ الذي تواجهونه.

وتتطلّب معركة من هذا النوع أسلحة خاصّة. إذ يجب محاربتها بفهم كامل لقضيّتكم، وثقة كاملة في أنفسكم، ويقين تامّ من الصواب الأخلاقيّ لكلا هذين الجانبين. والفلسفة هي الوحيدة التي يمكنها أن تزوّدكم بهذه الأسلحة.

والمهمّة التي أوكلتها الليلة إلى نفسي ليست أن أبيعكم فلسفتي، ولكن أن أبيعكم فلسفة من هذا النوع. ومع ذلك، فقد كنت أتحدّث ضمنيًّا عن فلسفتي في كلّ جملة - فلا أحد منّا ولا أيّ بيان يمكنه الهروب من المقدّمات الفلسفيّة. فما هي مصلحتي الأنانيّة في الأمر؟ أنا واثقة بما يكفي لأعتقد أنّكم إذا قبلتم أهمّيّة الفلسفة ومهمّة دراستها بشكل نقديّ، فإنّ فلسفتي هي التي ستقبلونها. رسميًّا، أسمّيها الفلسفة الموضوعيّة، لكن بشكل غير رسميّ أسمّيها فلسفة للعيش على الأرض. وسوف تجدون عرضًا واضحًا لها في كتبي، ولاسيّما في روايتي أطلس متململًا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتحدّث بشكل شخصيّ. هذا المساء يعني لي الكثير. فأنا أشعر بالفخر العميق لإتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم. وأستطيع أن أقول - لا بصفتي بروميدا وطنيًّا، ولكن بمعرفتي الكاملة بالجذور الميتافيزيقيّة والإبستمولوجيّة والأخلاقيّة والسياسيّة والجماليّة الضروريّة - إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي أعظم وأنبل بلد، ومن حيث مبادئها التأسيسيّة الأصليّة، هي الدولة الوحيدة الأكثر أخلاقيّة في تاريخ العالم. وهناك نوع من التألّق الهادئ المرتبط في ذهني باسم مدينة وست بوينت - لأنّكم حافظتم على روح تلك المبادئ التأسيسيّة الأصليّة وأنتم رمزها. لقد كانت هناك تناقضات وإغفالات في تلك المبادئ، وقد تكون موجودة في نظركم - لكنّني أتحدّث عن الأساسيّات. وقد يكون هناك أفراد في تاريخكم لم يلتزموا بأعلى معاييركم - كما هي الحال في كلّ مؤسّسة - إذ لا توجد مؤسّسة ولا نظام

اجتماعيّ يمكن أن يضمن الكمال التلقائيّ لجميع أعضائه؛ فهذا يعتمد على الإرادة الحرّة للفرد. وأنا أتحدّث عن معاييركم الخاصّة. لقد حافظتم على ثلاث صفات شخصيّة كانت نموذجيّة في وقت ميلاد أمريكا، ولكنّها غير موجودة فعليًّا اليوم هي: الجدّية – والتفاني – والشعور بالشرف. والشرف هو احترام الذات الذي يظهر أثناء الفعل.

لقد اخترتم المخاطرة بحياتكم من أجل الدفاع عن هذا البلد. ولن أهينكم بالقول إنّكم قد كرّستم أنفسكم للخدمة المتفانية التي تنكر الذات، فتلك ليست فضيلة في أخلاقي. ففي أخلاقي، يعني الدفاع عن وطن المرء أنّ الإنسان غير مستعدّ شخصيًّا للعيش كعبد مهزوم لأيّ عدوّ، أجنبيّ أو محلّيّ، وتلك فضيلة عظيمة، وقد لا يكون بعضكم على علم بها، لذلك أريد أن أساعدكم في إدراكها.

يتحمّل جيش أيّ بلد حرّ مسؤوليّة كبيرة وهي: الحقّ في استخدام القوّة، ولكن ليس بوصفها أداة للإكراه والغزو الغاشم - كما فعلت جيوش البلدان الأخرى في تاريخها- بل فقط بوصفها أداة للأمّة الحرّة نفسها- أي الدفاع، ويعني ذلك: الدفاع عن حقوق الإنسان الفرديّة. إنّه مبدأ استخدام القوّة فقط للانتقام من أولئك الذين يشرّعون لاستخدامها، وهو مبدأ إخضاع القوّة للحقّ. والمطلوب هو أعلى درجات النزاهة والشعور بالشرف لمثل هذه المهمّة. وهو ما لم يحقّقه أيّ جيش آخر في العالم باستثنائكم.

لم تبخل مدينة وست بوينت بمنح أمريكا سلسلة طويلة من الأبطال، المعروفين وغير المعروفين. وأنتم، خرّيجي هذا العام، لديكم تقليد مجيد للاستمرار فيه – وهو ما أحترمه بشدّة، لا لأنّه تقليد، ولكن لأنّه حدث مجيد.

ومنذ أن جئت من بلد مذنب بارتكاب أسوإ استبداد على وجه الأرض، أصبحت قادرة بشكل خاصّ على تقدير ما تدافعون عنه من معنى وعظمة وقيمة عليا. لذلك، باسمي وباسم أشخاص كثيرين يفكّرون مثلي، أودّ أن أقول لجميع ناس مدينة ويست بوينت، سواء كانوا في عداد الماضي أو الحاضر أو المستقبل: شكرًا لكم.

2

الكشف الفلسفيّ

1974

لقد كانت محاضرتي في مدينة ويست بوينت مكرّسة لعرض موجز لموضوع ضخم: «الفلسفة: مَن الذي يحتاج إليها؟» وفيها تناولت بالدراسة جميع الأساسيّات، لكنّ مناقشة أكثر تفصيلًا لبعض النقاط ستكون مفيدة لأولئك الذين يرغبون في دراسة الفلسفة (ولاسيّما اليوم، لأنّ الفلسفة قد ألغيت من قبل المدرستين الرائدتين حاليًّا وهما مدرسة التحاليل الألسنيّة والمدرسة الوجوديّة).

قلت إنّ أفضل طريقة لدراسة الفلسفة هي الاقتراب منها وتناولها مثلما يتناول المرء دراسة القصص البوليسيّة. ومثلما يسعى المحقّق إلى اكتشاف الحقيقة حول الجريمة، فإنّ على المحقّق الفلسفيّ أن يسعى إلى تحديد ما في نظام تجريديّ مّا من حقيقة أو باطل، وبالنتيجة اكتشاف ما إذا كان يتعامل مع إنجاز عظيم أو جريمة فكريّة. ومثلما يعرف المحقّق ما يبحث عنه، أو ما هي القرائن التي يجب اعتبارها مهمّة، فإنّه يجب على المحقّق الفلسفيّ أن يتذكّر أنّ كلّ المعرفة البشريّة لها بنية هرميّة؛ وينبغي عليه أن يتعلّم تمييز الأوّليّ من المشتقّ، ولكي يحكم على نظام فيلسوف معيّن، يجب عليه أن ينظر -أوّلًا وقبل كلّ شيء- إلى أوّليّاته. فإذا لم تصمد الأوّليّات، فلا شيء آخر سيصمد.

والأوّليّات في الفلسفة هي الميتافيزيقا والإبستيمولوجيا. فعلى أساس الكون

المعلوم والكفاءة الكلّيّة العقلانيّة لفهمه، يمكنك تحديد الإيتيقا والإستيتيقا والسياسة السليمة للإنسان. (وإذا ارتكبتَ خطأً، يمكنك الاحتفاظ بالوسائل والإطار المرجعيّ اللّازم لتصحيح ذلك). ولكن ماذا ستحقّق إذا كنت تدافع عن الصدق في الأخلاق، بينما تخبر البشر أنّه لا يوجد شيء اسمه الحقيقة أو الوقائع أو الواقع؟ وماذا ستفعل إذا كنت تدافع عن الحرّيّة السياسيّة على أساس شعورك بأنّها جيّدة، وتجد نفسك تواجه سفّاحًا طموحًا يعلن أنّه يشعر بشكل مختلف تمامًا؟

إنّ خطأ الشخص العاديّ، في ما يتعلّق بالفلسفة، هو الميل إلى قبول العواقب مع تجاهل أسبابها- لأخذ النتيجة النهائيّة لتسلسل طويل من التفكير على أنّها معيّنة واعتبارها «بديهيّة» أو كأوّليّات غير قابلة للاختزال، مع إبطال شروطها المسبقة. ويمكن رؤية الأمثلة في كلّ مكان من حولنا، ولاسيّما في السياسة. فهناك الليبراليّون الذين يريدون الحفاظ على الحرّيّة الفرديّة مع إنكار مصدرها ألا وهو: الحقوق الفرديّة. وهناك محافظون دينيّون يدّعون أنّهم يدافعون عن الرأسماليّة بينما يهاجمون جذورها ألا وهي: العقل. وهناك «الليبرتاريّون» التحرّريّون المتنوّعون الذين يسرقون النظريّة الموضوعيّة للسياسة، بينما يرفضون الميتافيزيقا والإبستمولوجيا والأخلاق التي ترتكز عليها. هذا الموقف لا يقتصر طبعًا على الفلسفة: وأبسط مثال على ذلك هو الناس الذين يعلنون أنّ بهم حاجةً إلى المزيد من الغاز وأنّ صناعة النفط ينبغي ألّا تخضع للضرائب.

وبصفتك محقّقًا فلسفيًّا، يجب أن تتذكّر أنّه لا يوجد شيء بديهيّ باستثناء مادّة الإدراك الحسّيّ- وأنّ الأساس الأوّليّ غير القابل للاختزال هو حقيقة لا يمكن تحليلها (أي تقسيمها إلى مكوّنات) أو اشتقاقه من حقائق سابقة. ويجب عليك فحص قناعاتك الخاصّة وأيّ فكرة أو نظريّة تدرسها، عن طريق السؤال: هل هي أوّليّة غير قابلة للاختزال- وإذا لم تكن كذلك، فما الذي تعتمد عليه؟ ويجب أن توجّه السؤال نفسه إلى أيّ إجابة تحصل عليها، حتّى تصل إلى ما هو أوّليّ وغير قابل للاختزال: فإذا كانت فكرة معيّنة تتناقض مع كلّ ما هو أوّليّ، فإنّ الفكرة

خاطئة. وستقودك هذه العمليّة إلى مجال الميتافيزيقا والإبستمولوجيا - وستكتشف بأيّ طريقة يعتمد كلّ جانب من جوانب معرفة الإنسان على هذا المجال ويقف أو يسقط معه.

هناك حكاية مَثَلِيَّةٌ رمزيّة قرأتها باللغة الروسيّة (ولا أعرف ما إذا كانت توجد نسخة منها باللغة الإنجليزيّة) تقول: إنّ خنزيرًا أتى إلى شجرة بلّوط، لِيَلْتَهم ثمار الجوز المتناثرة على الأرض، وعندما امتلأ بطنه، بدأ يحفر التربة لقطع جذور شجرة البلّوط. فقال له طائر متشبّث بأحد أغصانها ليوبّخه على صنيعه: «إذا استطعت رفع أنفك، فستكتشف أنّ الجوز ينمو بهذه الشجرة».

ومن أجل تجنّب دور هذا الخنزير في غابة العقل، يجب على المرء أن يعرف الشجرة الميتافيزيقيّة المعرفيّة ويحميها، تلك الشجرة التي تنتج الجوز من قناعات المرء وأهدافه ورغباته. وعلى العكس من ذلك، يجب على المرء ألّا يلتهم أيّ فاكهة ذات ألوان زاهية يجدها، دون أن يكلّف نفسه عناء اكتشاف أنّها تأتي من شجرة الطقسوس القاتلة. وإذا لم يتعلّم البشر العاديّون أكثر من التعرّف على طبيعة هذه الفاكهة والتوقّف عن مضغها أو تمريرها فيما بينهم، فإنّهم سيتوقّفون عن أن يصبحوا ضحايا وسيوقفون النقل غير الحذر لأحزمة السمّ الفلسفيّ. ولكنّ فهم الحدّ الأدنى من الفلسفة مطلوب من أجل فعل ذلك.

وإذا ترجم شخصٌ عاديّ ذكيّ وصادق عقلانيّته الضمنيّة وحسّه السليم (الذي يعتبره أمرًا مفروغًا منه) إلى فرضيّات فلسفيّة صريحة، فإنّه سيعتبر أنّ العالم الذي يدركه واقعيّ (أي أنّ الوجود موجود)، وأنّ الأشياء هي ما هي عليه (قانون الهويّة)، وأنّ العقل هو الوسيلة الوحيدة لاكتساب المعرفة، والمنطق هو طريقة استخدامه. وعلى افتراض هذه القاعدة، اسمحوا لي أن أقدّم لكم مثالًا عمّا يمكن أن يفعله المحقّق الفلسفيّ مع بعض العبارات الجذّابة التي سبق أن ذكرتها في مقالي [«الفلسفة: من الذي يحتاج إليها؟»].

«قد يكون هذا صحيحًا عندك، لكنّه ليس صحيحًا عندي». فما هو معنى مفهوم «الحقيقة»: إنّ الحقيقة هي الاعتراف بالواقع. (وهذا هو المعروف باسم نظريّة المطابقة للحقيقة). فالشيء نفسه لا يمكن أن يكون صحيحًا وغير صحيح في الوقت نفسه وفي الصدد نفسه. وهكذا، فإنّ هذه العبارة المنمّقة اللّافتة للنظر تعني: -أ- أنّ قانون الهويّة غير صالح؛ -ب- أنّه لا يوجد واقع يمكن إدراكه بشكل موضوعيّ، وأنّ ما يوجد هو فقط بعض التدفّق غير المحدّد الذي لا يتضمّن شيئا على وجه الخصوص، أي أنّه لا يوجد واقع (وفي هذه الحال، لا يمكن أن يكون هناك شيء مثل الحقيقة)؛ أو-ج- أنّ أيّ متناظرين يدركان عالمين مختلفين (في هذه الحال، لا يوجد نقاش ممكن). (فالغرض من هذه العبارة المنمّقة اللّافتة للنظر هو تدمير الموضوعيّة).

«لا تكن متأكّدًا - فلا يمكن لأحد أن يكون متأكّدًا من أيّ شيء». على الرغم من رطانة برتراند راسل، فإنّ هذا التصريح يشمل نفسه؛ لذلك، لا يمكن للمرء أن يتأكّد من أنّه يمكن له أن يكون متأكّدا من أيّ شيء. يعني التصريح بأنّه لا توجد معرفة ممكنة للإنسان مهما يكن نوعها، أي أنّ الإنسان ليس واعيًا. علاوة على ذلك، إذا حاول المرء قبول هذه العبارة المنمّقة اللّافتة للنظر، فسيجد أنّ الجزء الثاني يتناقض مع الجزء الأوّل: فإذا لم يكن أحد متأكّدًا من أيّ شيء، فيمكن لكلّ فرد أن يكون متأكّدًا من كلّ ما يشاء- لأنّه لا يمكن دحضه، ويمكنه أن يدّعي أنّه غير متأكّد من أنّه متأكّد (وهو الغرض من هذه الفكرة).

«وهذا قد يكون جيّدا من الناحية النظريّة، لكنّه لن يعمل أثناء الممارسة العمليّة». فما هي النظريّة؟ إنّها مجموعة من المبادئ المجرّدة التي تدّعي أنّها إمّا تقدّم الوصف الصحيح للواقع أو تقدّم مجموعة من المبادئ التوجيهيّة لأفعال الإنسان. ويكون التطابق مع الواقع هو معيار القيمة الذي يقدّر به المرء أيّ نظريّة. فإذا كانت النظريّة غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، فما هي المعايير التي يمكن أن تقدّر أنّها «جيّدة»؟ وإذا كان للمرء أن يقبل بهذه الفكرة، فهذا يعني: -أ- أنّ نشاط

عقل الإنسان لا علاقة له بالواقع؛ -ب- أنّ الغرض من التفكير ليس اكتساب المعرفة ولا توجيه أعمال الإنسان. (والغرض من هذه العبارة المنمّقة اللّافتة للنظر هو إبطال الملكة المفاهيميّة عند الإنسان).

«إنّه منطقيّ، لكنّ المنطق لا علاقة له بالواقع». إنّ المنطق هو فنّ تحديد الهويّة غير المتناقضة أو هو مهارة ذلك. فللمنطق قانون واحد، قانون الهويّة، ونتائجه المختلفة. وإذا كان المنطق لا علاقة له بالواقع، فهذا يعني أنّ قانون الهويّة غير قابل للتطبيق على أرض الواقع. وإذا كان الأمر كذلك إذن: -أ- الأشياء ليست كما هي؛ -ب- يمكن أن تكون الأشياء ولا تكون في الوقت نفسه، وفي الصدد نفسه، أي أنّ الواقع يتكوّن من تناقضات. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الوسائل التي مكّنت أيّ شخص من اكتشافها؟ طبعًا بوسائل غير منطقيّة (وهذا أمر جازم) والغرض من هذه الفكرة واضحٌ على نحوٍ فظيع. ومعناها الفعليّ ليس: «المنطق لا علاقة له بالواقع»، بل: «أنا، المتكلّم، ليس لي أيّ علاقة بالمنطق (أو بالواقع)». وعندما يستخدم الناس هذه العبارة المنمّقة، فإنّهم يعنون إمّا: «أنّها منطقيّة، لكنّني لا أريد أن أكون منطقيًّا» أو: «أنّها منطقيّة، لكنّ الناس ليسوا منطقيّين، فهم لا يفكّرون- وأعتزم أن أميل إلى اللّاعقلانيّة الخاصّة بهم».

وهذا دليل على هذا النوع من الخطإ (أو التراخي المعرفيّ) الذي يسمح بانتشار مثل هذه العبارات الجذّابة. فمعظم الناس يستخدمونها في ما يتعلّق ببعض الحالات المعيّنة الملموسة، ولا يدركون حقيقة أنّهم ينطقون تعميمًا ميتافيزيقيًّا مدمّرًا. فعندما يقولون: «قد يكون ذلك صحيحًا عندك، ولكنّه ليس صحيحًا عندي»، فإنّهم عادة ما يعنون بعض مسائل الذوق الاختياريّة، التي تنطوي على بعض أحكام القيمة الجزئيّة. والمعنى الذي ينوون نقله أقرب إلى: «قد يعجبك ذلك، لكنّني لا أحبّه». والفكرة التي لا جدال فيها أنّ تفضيلات القيمة والعواطف هي أوّليّات غير خاضعة للمساءلة، هي أصل بيانهم. وفي الدفاع عن فشلهم في الاستبطان، هم مستعدّون بكلّ تهوّرٍ لمحو الكون من الوجود.

وعندما يسمع الناس العبارة المنمّقة التي تقول: «ربّما كان ذلك صحيحًا بالأمس، لكنّه ليس صحيحًا اليوم»، فإنّهم عادة ما يفكّرون في قضايا أو عادات من صنع الإنسان، من قبيل: «لقد قاتل البشر وقاموا بمبارزات بالأمس، ولكن لن يفعلوا ذلك اليوم». أو: «لقد ارتدت النساء التنانير الواسعة بالأمس، لكن لن يلبسنَها اليوم». أو: «نحن لم نعد في عصر الخيول والعربات التي تجرّها الدوابّ». إنّ مؤيّدي هذه العبارة المنمّقة نادرًا ما يكونون أبرياء، والأمثلة التي يقدّمونها عادة ما تكون من النوع المذكور أعلاه. لذلك فإنّ ضحاياهم- الذين لم يكتشفوا قطُّ الفرق بين الأمور الميتافيزيقيّة والأمور التي هي من صنع الإنسان- يجدون أنفسهم، في حيرة عاجزة، غير قادرين على دحض استنتاجات مثل: «الحرّيّة كانت قيمة بالأمس، لكنّها لم تعد كذلك اليوم». أو: «العمل كان ضرورة إنسانيّة بالأمس، لكنّه لم يعد كذلك اليوم». أو: «العقل كان ساري المفعول بالأمس، لكنّه لم يعد كذلك اليوم».

لاحظوا الآن الطريقة التي استخدمتها لتحليل تلك العبارات الجذّابة. إذ يجب إرفاق معانٍ واضحة ومحدّدة للكلمات، أي أن تكون قادرًا على تحديد مراجعها في الواقع. وهذا شرط مسبق، لا يمكن من دونه إصدار حكم نقديّ أو تفكير من أيّ نوع. وتعتمد جميع ألعاب المخادعة الفلسفيّة على استخدام الكلمات بوصفها مقاربات غامضة. فيجب عليك إذَن ألّا تأخذ أيّ عبارة جذّابة – أو أيّ مقولة مجرّدة – على أنّها تقريبيّة، بل خذها حرفيًّا. ولا تترجمها، أو تسحرها، أو ترتكب خطأ التفكير فيها، مثلما يفعل أناس كثيرون عندما يقولون: «أوه، لا يمكن لأحد أن يقصد هذا!» ثمّ تنتقل إلى إضفاء بعض المعاني البيضاء المنمّقة الخاصّة بك. خذها مباشرة، على ما تقوله وتعنيه.

وبدلًا من رفض العبارة الجذّابة، اقبلها – لبضع لحظات وجيزة. ثمّ قل لنفسك، في الواقع: «إذا قبلتها على أنّها صحيحة، فماذا سيتبع ذلك؟» هذه أفضل طريقة لكشف أيّ غشٍّ فلسفيّ. فالمقولة القديمة عن المحتالين الظاهرين للعيان تنطبق

على المثقّفين أيضًا: «لا يمكنك خداع إنسان صادق». فالصدق الفكريّ هو أخذ الأفكار على محملّ الجدّ. وأن تأخذ الأفكار على محمل الجدّ يعني أنّك تنوي العيش من خلال أيّ فكرة تقبلها على أنّها صحيحة، وتطبّقها. والفلسفة تزوّد الإنسان بنظرة شاملة إلى الحياة، ومن أجل تقييمها بشكل صحيح، اسأل نفسك عمّا ستفعله نظريّة معيّنة، إذا تمّ قبولها، لحياة الإنسان، بدءًا من نظريّتك

سيذهل معظم الناس بهذه الطريقة. فهم يعتقدون أنّ التفكير المجرّد يجب أن يكون «غير شخصيّ» - ممّا يعني أنّ الأفكار يجب ألّا تحمل أيّ معنى أو قيمة أو أهمّيّة شخصيّة للمفكّر. وتستند هذه الفكرة على فرضيّة أنّ المصلحة الشخصيّة عامل تشويه. لكنّ كلمة «شخصيّ» لا تعني «غير موضوعيّ». فهذا يعتمد على نوع الشخص الذي أنت عليه. فإذا كانت عواطفك تحدّد تفكيرك، فلن تكون قادرًا على الحكم على أيّ شيء بشكل شخصيّ أو غير شخصيّ. ولكن إذا كنت من النوع الذي يعرف أنّ الواقع ليس عدوّك، فإنّ الحقيقة والمعرفة لها أهمّيّة حاسمة وشخصيّة وأنانيّة بالنسبة إليك وإلى حياتك- إذن، كلّما كان التفكير شخصيًّا بحماس أكبر، كان ذلك أوضح وأكثر صحّة.

فهل ستكون مستعدًّا وقادرًا على التصرّف، يوميًّا وبثبات، على أساس الاعتقاد في أنّ الواقع مجرّد وهم؟ وأنّ الأشياء التي تراها من حولك غير موجودة؟ وأنّه لا فرق بين قيادة سيّارتك على الطريق أو على حافّة الهاوية - سواء كنت تأكل أو تتصوّر جوعًا - سواء كنت تنقذ حياة شخص تحبّه أو تدفعه إلى نار مشتعلة؟ ومن المهمّ بشكل خاصّ تطبيق هذا الاختبار على أيّ نظريّة أخلاقيّة. فهل ستكون مستعدًّا وقادرًا على التصرّف بناءً على الاعتقاد في أنّ الإيثار مثال أخلاقيّ؟ وأنّك يجب أن تضحّي بكلّ شيء - وبكلّ ما تحبّه أو تسعى إليه أو تملكه أو ترغب فيه، بما في ذلك حياتك - لصالح أيّ شخص غريب؟

فلا تتهرّب من مثل هذه القضايا عن طريق تحقير الذات - بالقول: «ربّما يكون

الواقع غير واقعيّ، لكنّي لست حكيمًا بما يكفي لتجاوز عبوديّتي المادّيّة الدنيويّة» أو: «نعم، الإيثار قيمة مثاليّة، لكنّي لست جيّدًا بما يكفي لممارستها». فتحقير الذات ليس إجابة - وليس ترخيصًا لتطبّق على الآخرين المبادئ التي تستثني نفسك منها؛ إنّه مجرّد فخّ نصبه الفلاسفة أنفسهم الذين تحاول الحكم عليهم. لقد بذلوا جهدًا هائلًا لتعليمك تحمّل ذنب غير مستحقّ. فأنت بمجرّد أن تفترض ذلك، ستعلن أنّ عقلك غير كفء ليحكم، وتتخلّى عن الأخلاق والنزاهة والفكر، وتحكم على نفسك بالضباب الرماديّ التقريبيّ، والشكّ، وكلّ ما هو غير ملهم، وعديم اللهب، الذي من خلاله يجرّ معظم البشر حياتهم — وهو الغرض من هذا الفخّ.

إنّ قبول الذنب غير المستحقّ سببٌ رئيسيّ للسلبيّة الفلسفيّة. وتوجد أسباب أخرى - وأنواع أخرى من الذنب يتمّ اكتسابها.

وأحد المصادر الرئيسيّة للذنب المكتسب عند البشر في ما يتعلّق بالفلسفة - وكذلك في ما يتعلّق بعقولهم وحياتهم — هو فشل الاستبطان. وعلى وجه التحديد، هو الفشل في تحديد طبيعة عواطفهم وأسبابها.

فالعاطفة على هذا النحو لا تخبرك بأيّ شيء عن الواقع، بخلاف حقيقة أنّ شيئًا مّا يجعلك تشعر بشيء مّا. ومن دون التزام صادق صارم بالاستبطان - بالتعريف المفاهيميّ لحالاتك الداخليّة - لن تكتشف ما تشعر به، وما الذي يثير هذا الشعور، وما إذا كان شعورك استجابةً مناسبة لحقائق الواقع، أو استجابة خاطئةً، أو وهمًا شرّيرًا نتج عن سنوات من خداع الذات. فالبشر الذين يحتقرون أو يخشون الاستبطان يأخذون حالتهم الداخليّة بوصفها أمرًا مسلّمًا به، وكأولويّة لا تقاوم وغير قابلة للاختزال، ويتركون عواطفهم تحدّد أفعالهم. وهذا يعني أنّهم يختارون التصرّف من دون معرفة السياق (الواقع)، والأسباب (الدوافع)، وعواقب (أهداف) أفعالهم.

يعتمد مجال المجاهرة على سؤالين أساسيّين: «ماذا أعرف؟» و«كيف أعرف ذلك؟» أمّا في مجال الاستبطان، فإنّ السؤالين الموجودين هما: «بماذا أشعر؟» و«لماذا أشعر به؟»

ويمكن لمعظم البشر أن يقدّموا لأنفسهم فقط بعض إجابات سطحيّة بدائيّة - ويقضّون حياتهم في صراع مع نزاعات داخليّة غير مفهومة، بالتناوب مع قمع عواطفهم والانغماس في النوبات العاطفيّة، والندم عليها، وفقدان السيطرة مجدّدًا، والتمرّد على لغز الفوضى الداخليّة، ومحاولة تفكيكها، والاستسلام، واتّخاذ قرار بعدم الشعور بأيّ شيء - والشعور بالضغط المتزايد للخوف والشعور بالذنب والشكّ الذاتيّ، ممّا يجعل العثور على الإجابات أكثر صعوبة بشكل تدريجيّ.

ونظرًا إلى أنّ العاطفة تُختبَر على أنّها أوّليّة مباشرة، ولكنّها في الواقع مجموع مشتقّ معقّد، فإنّها تسمح للبشر بممارسة إحدى أبشع الظواهر النفسيّة ألا وهي: العقلنة. والعقلنة هي غطاء، وهي عمليّة تزويد مشاعر المرء بهويّة مزيّفة، ومنحها تفسيرات ومبرّرات زائفة - من أجل إخفاء دوافعه، لا فقط عن الآخرين، ولكن في المقام الأوّل عن نفسه. إنّ ثمن العقلنة إعاقةٌ، وتشويه، وفي النهاية تدمير القوّة المعرفيّة للفرد. والعقلنة عمليّة لا تتعلّق بإدراك الواقع، وإنّما هي محاولة لجعل الواقع يتناسب مع عواطف المرء.

والعبارات الفلسفيّة المنمّقة وسيلة مفيدة للعقلنة يتمّ اقتباسها وتكرارها وإدامتها من أجل تبرير المشاعر التي لا يرغب البشر في الاعتراف بها.

فمقولة: «لا أحد يستطيع التأكّد من أيّ شيء» هي عقلنة لشعور الحسد والكراهيّة تجاه أولئك الذين هم على يقين. ومقولة: «قد يكون هذا صحيحًا عندك، ولكنّه ليس صحيحًا عندي» هي عقلنة لعجز الفرد وعدم رغبته في إثبات صحّة ادّعاءاته. ومقولة: «لا يوجد شخص كامل في هذا العالم» هي عقلنة للرغبة في مواصلة الانغماس في عيوب المرء، أي الرغبة في الهروب من الأخلاق. والقول

إنّه: «لا أحد يستطيع أن يمنع أيّ شيء يفعله» هو عقلنة للهروب من المسؤوليّة الأخلاقيّة. والقول إنّه: «ربّما كان هذا صحيحًا بالأمس، لكنّه لم يعد كذلك اليوم» هو عقلنة للرغبة في الإفلات من التناقضات. والقول إنّ: «المنطق لا علاقة له بالواقع» هو عقلنة فجّة للرغبة في إخضاع الواقع لأهواء المرء.

والقول إنّني: «لا أستطيع إثبات ذلك، لكنّني أشعر بأنّه صحيح» هو أكثر من مجرّد عقلنة: إنّه وصف لعمليّة العقلنة. فالبشر لا يقبلون عبارة جذّابة من خلال عمليّة تفكير، بل هم يستغلّون عبارة جذّابة – وكلّ عبارة جذّابة أيًّا كانت - لأنّها تناسب عواطفهم. ومثل هؤلاء البشر لا يحكمون على حقيقة بيان من خلال توافقه مع الواقع - فهم يحكمون على الواقع من خلال تطابقه مع مشاعرهم.

وإذا وجدت نفسك، في سياق الاكتشاف الفلسفيّ، قد توقّفت أحيانًا عن السؤال المحيّر: «كيف يمكن لأيّ شخص أن يصل إلى مثل هذا الهراء؟» - ستبدأ في فهمه عندما تكتشف أنّ الفلسفات الشرّيرة هي أنظمة عقلانيّة.

ولا يكون هذا الهراء عارضًا أبدًا، إذا لاحظت الموضوعات التي يتعامل معها. فالهياكل المعقّدة التي يتمّ تقديمها فيه لا تكون أبدًا بلا هدف. وقد تجد برهانًا قاتمًا على قوّة الواقع في حقيقة أنّ الإنسان اللّاعقلانيّ الأكثر شراسة يستشعر الطبيعة المشتقّة للعواطف ولن يعلن عن أسبقيّتها، وعدم وجود سبب لها، ولكنّه سيسعى إلى تبريرها كاستجابات للواقع- وإذا كان الواقع يتعارض معها، فإنّه سيخترع حقيقة أخرى تكون فيها تلك العواطف المتواضعة انعكاسات لها، وليست حكمًا فيها.

وفي التاريخ الحديث، تعتبر فلسفة كانط عقلنة منهجيّة لكلّ رذيلة نفسيّة كبرى. إنّ الدونيّة الميتافيزيقيّة لهذا العالم (كعالم «ظاهراتيّ» يتكوّن من مجرّد «مظاهر»)، هو عقلنة لكراهيّة الواقع. والفكرة التي تقول إنّ العقل غير قادر على إدراك الواقع ويتعامل فقط مع «المظاهر» هي عقلنة لكراهيّة العقل؛ وهي أيضًا عقلنة لنوع

عميق من المساواة المعرفيّة التي تقلّل من شأن العقل وتضعه في مساواة مع العبث غير المجدي للحالمين «المثاليّين». والتفوّق الميتافيزيقيّ لعالم «النومين» هو عقلنة لسيادة العواطف، التي تُمنح بذلك القدرةَ على معرفة المجهول بوسائل لا توصف.

إنّ التذمّر من أنّ الإنسان لا يستطيع إدراك الأشياء إلّا من خلال وعيه، وليس من خلال أيّ أنواع أخرى من الوعي، هو عقلنة لأعمق أنواع التبعيّة على الإطلاق، تلك التي اعترف بها اعترافا علنيّا مكتوبا: إنّها أنين إنسان يتعرّض للتعذيب بسبب القلق الدائم بشأن ما يعتقده الآخرون وعدم قدرته على تحديد أيّ الآخرين يجب أن يتوافق معهم. والرغبة في إدراك «الأشياء في حدّ ذاتها» دون أن تكون معالجة بأيّ وعي، هي عقلنة للرغبة في الهروب من جهد الإدراك ومسؤوليّته - عن طريق العلم التلقائيّ الذي ينسبه عابد النزوة إلى مشاعره. والإلزام الأخلاقيّ للتعهّد بالتضحية بالنفس لصالح الواجب، والتضحية من دون وجود مستفيدين، هو عقلنة صارخة لصورة (وروح) راهب زاهد متقشّف يغمز لك بسرور ساديّ فاحش - متعة تحطيم روح الإنسان وطموحه ونجاحه واحترامه لذاته وتمتّعه بالحياة على الأرض وما إلى ذلك من الأمور وهذه ليست سوى بعض النقاط البارزة.

لاحظوا أنّ تاريخ الفلسفة يستنسخ- بحركة بطيئة، وعلى شاشة عملاقة- عمل الأفكار في عقل الفرد. فالإنسان الذي قبل بالفرضيّات الخاطئة هو حرّ في رفضها، ولكن ما لم يفعل ذلك وإلى أن يفعل ذلك، فإنّها ستبقى في ذهنه، بل وستنمو من دون مشاركته الواعية وستصل إلى استنتاجاتها المنطقيّة في نهاية المطاف. وتحدث عمليّة مماثلة في الثقافة: فإذا لم يتمّ الطعن في المباني الزائفة للفيلسوف المؤثّر، فإنّ أجيالًا من أتباعه-أولئك الذين يتصرّفون مثل اللّاوعي للثقافة- سيجرّونها إلى عواقبها النهائيّة.

فمنذ أن عوّض كانط الجماعيّ بالموضوعيّ (على شكل «فئات» مجتمعة تخلق

عالمًا «ظاهراتيّا»)، كانت الخطوة التالية هي فلسفة هيجل- وهي عقلنة الذاتيّة، من أجل قوّة شهوة النخبة الطموحة التي ستخلق عالمًا «نومينيًّا» غير ماديّ (عن طريق إنشاء القوّة الغاشمة للحالة المطلقة في الحالة «الظاهراتيّة» المادّيّة). وبما أنّ من هم خارج النخبة لا يمكن الاعتماد عليهم في طاعة مثل هذا المستقبل أو قبوله، فإنّ الخطوة الجانبيّة التالية كانت البراغماتيّة- وهي عقلنة العقليّات الملموسة، المحدّدة بمدى اللحظة، والمضادّة للمفاهيم التي تتوق إلى التحرّر من المبادئ والمستقبل.

اليوم، توجد أيضا فلسفة التحليل اللغويّ - وهي عقلنة للبشر القادرين على التركيز على الكلمات المفردة، لكنّهم غير قادرين على دمجها في جمل أو فقرات أو أنساق فلسفيّة، ولكنّهم يرغبون في أن يكونوا فلاسفة. وتوجد الفلسفة الوجوديّة - التي تتجاهل أدب العقلنة وكياستها، وتتناول كانط مباشرة، وتعلن سيادة العواطف في عالم غير معروف وغير مفهوم ولا يمكن تفسيره ومثير للغثيان.

لاحظوا أنّه على الرغم من اختلافاتهم، فإنّ الإيثار هو القاسم المشترك الذي لم يمسّه أحد في أخلاقيّات كلّ هذه الفلسفات. وذلك هو المصدر الوحيد الأغنى لجلّ العقلانيّات. والأخلاق التي لا يمكن ممارستها هي غطاء غير محدود لأيّ ممارسة. فالإيثار هو عقلنة للذبح الجماعيّ في روسيا الاتّحادية - من أجل النهب القانونيّ في دولة الرفاهيّة- ومن أجل شهوة السلطة لدى السياسيّين الذين يسعون إلى خدمة «الصالح العامّ» - ومن أجل مفهوم «الصالح العامّ» - ومن أجل الحسد والكراهيّة والخبث والوحشيّة- ومن أجل الحرق العمد والسرقة والنهب والخطف والقتل الذي يرتكبه المدافعون عن إنكار الذات لأسباب جماعيّة متنوّعة- ومن أجل التضحية والمزيد من التضحية وما لا نهاية من الضحايا. وعندما لا تحقّق النظريّة شيئا سوى عكس أهدافها المزعومة، ومع ذلك لا يزال المدافعون عنها دون رادع، فقد تكون على يقين من أنّها ليست قناعة أو «مثاليّة»، بل عقلانيّة.

وليس من السهل دائمًا اكتشاف العقلانيّات الفلسفيّة. فبعضها معقّد جدّا على نحوٍ يمكّنها من الإيقاع بإنسان بريء في شراكها وشَلِّه بسبب الارتباك الفكريّ الذي سيعيشه. ففي أوّل لقاء لهم مع الفلسفة الحديثة، يرتكب أناس كثيرون خطأ إسقاطها وتشغيلها على أنّها نمط تفكير: «أعرف أنّها خاطئة، لكنّي لا أستطيع إثبات ذلك. وأعلم أنّ هناك خطئًا مّا، لكن لا يمكنني إضاعة وقتي وجهدي في محاولة فكّ تشابكه». وهنا يكمن خطر مثل هذه السياسة: فقد تنسى حينها كلّ شيء عن «فئات» كانط وعالمه «النومينيّ»، ولكن في يوم من الأيّام، وتحت ضغط مواجهة بعض الخيارات الصعبة المؤلمة، وعندما ستشعر بالإغراء للتهرّب من المسؤوليّة أو اتّخاذ قرار غير آمن، وعندما ستحتاج إلى كلّ قوّتك الداخليّة والثقة والشجاعة، فإنّك حينها ستجد نفسك تفكّر: «كيف أعرف ما هو صحيح؟ لا أحد يعرف ذلك. لا أحد يمكن أن يكون متأكّدا من أيّ شيء». وهذا هو كلّ ما أراده كانط منك.

إنّ مفكّرًا مثل كانط لا يريد منك أن تتّفق معه: فكلّ ما يريده هو أن تعطيه فائدة الشكّ. لأنّه يعلم أنّ اللّاوعي الخاصّ بك سينجز بقيّة الأمور. وما يخشاه كانط هو عقلك الواعي: فبمجرّد فهم معنى نظريّاته، فإنّها تفقد قوّتها لتهديدك، مثل قناع الهالوين أثناء مواجهة ضوء الشمس الساطع.

اقتراح آخر: إذا أنجزت مهمّة الكشف الفلسفيّ، فأسقط العبارة المنمّقة الصغيرة الخطيرة التي تنصحك بالحفاظ على «عقل منفتح»، فهذا مصطلح غامض جدًّا– مثلما برهن على ذلك إنسان اتّهم ذات مرّة سياسيًّا مشهورًا لامتلاكه «عقلاً مفتوحًا على مصراعيه»، فهذا المصطلح هو مفهوم مضادّ: وعادة ما يُؤخذ على أنّه يعني نهجًا موضوعيًّا وغير متحيّز للأفكار، ولكنّه يُستخدم بوصفه دعوة إلى الشكّ الدائم، لعدم وجود قناعات حازمة أو منح المعقوليّة لأيّ شيء. وعادة ما يُؤخذ «العقل المغلق» على أنّه يعني عقل إنسان منيع ومحصّن بالأفكار والحجج والحقائق والمنطق، ذلك الإنسان الذي يتشبّث في عناد بمزيج من الافتراضات غير

المبرّرة، والعبارات الجذّابة العصريّة، والتحيّزات القبليّة- والعواطف. لكنّ هذا ليس عقلًا «مغلقًا»، إنّه عقل سلبيّ. وهو العقل الذي استغنى عن (أو لم يكتسب البتّة) ممارسة التفكير أو الحكم، ويشعر بالتهديد من أيّ طلب للنظر في أيّ شيء.

إنّ ما تتطلّبه الموضوعيّة ودراسة الفلسفة ليس «عقلًا منفتحًا»، بل عقلًا نشطًا، عقلًا قادرًا ومستعدًّا بشغف لدراسة الأفكار، وفحصها بشكل نقديّ. فالعقل النشط لا يمنح الحقّ والباطل مكانة واحدة؛ ولا يبقى عائمًا إلى الأبد في فراغ راكد من الحياد وعدم اليقين؛ من خلال تحمّل مسؤوليّة الحكم، والوصول إلى قناعات راسخة والمسك بها. وبما أنّه قادر على إثبات قناعاته، فإنّ العقل النشط يحقّق يقينًا لا يمكن تعويضه في المواجهات مع المهاجمين- وهو يقين غير ملوّث ببقع الإيمان الأعمى والتنسيب والتهرّب والخوف.

وإذا حافظت على عقل نشط، فستكتشف (على افتراض أنّك بدأت بعقلانيّة منطقيّة) أنّ كلّ تحدٍّ تدرسه سيعزّز قناعاتك، وأنّ الرفض الواعي والمنطقيّ للنظريّات الخاطئة سيساعدك على توضيح النظريّات الحقيقيّة وتضخيمها، وأنّ أعداءك الأيديولوجيّين سيجعلونك غير معرّض للخطر من خلال توفير براهين لا حصر لها عن عجزهم.

لا، لن تضطرّ إلى إبقاء عقلك مفتوحًا إلى الأبد لمهمّة فحص كلّ متغيّر جديد من الأكاذيب القديمة نفسها. وستكتشف أنّها متغيّرات أو هجمات على بعض الأساسيّات الفلسفيّة- وأنّ المعركة الكاملة العملاقة للفلسفة (وتاريخ البشريّة) تدور حول دعم هذه الأساسيّات أو تدميرها. وستتعلّم أن تعترف بلمحة خاطفة موقف نظريّة معيّنة على هذه الأساسيّات، ورفض الهجمات من دون إجراء نظرة مطوّلة- لأنّك ستعلم (وستكون قادرًا على إثبات) بأيّ طريقة يكون أيّ هجوم

معيّن، قديمًا كان أو جديدًا، مصنوعًا من التناقضات و«المفاهيم المسروقة»[2].

وسوف أدرج قائمة بهذه الأساسيّات للرجوع إليها في المستقبل. ولكن لا تحاولوا اختصار قبولها بناءً على الإيمان (أو على أساس تقديرات شبه مفهومة وتجريدات عائمة). وهذا من شأنه أن يكون تناقضًا جوهريًّا ولن ينجح.

فالأساسيّات هي: في الميتافيزيقا، قانون الهويّة - في الإبيستيمولوجيا، سيادة العقل - في الأخلاق، الأنانيّة العقلانيّة - في السياسة، الحقوق الفرديّة (أي الرأسماليّة) - في الإستيتيقا، القيم الميتافيزيقيّة.

وإذا وصلتم إلى اليوم الذي تصبح فيه هذه الأساسيّات مطلقة، فستكونون قد دخلتم أطلانتس- على الأقلّ نفسيًّا؛ وهو شرط مسبق لإمكانيّة الدخول إليها بشكل وجوديّ.

---

(2).[مغالطة «المفهوم المسروق»، التي حدّدتها آين راند لأوّل مرّة، هي مغالطة تقوم على استخدام مفهوم مع إنكار صحّة جذوره الجينيّة، أي من المفاهيم السابقة التي يعتمد عليها منطقيًا. انظر رسالة الموضوعيّ الإخباريّة، المجلّد الثاني. جانفي 1963. ,*The Objectivist Newsletter*, Vol. II, No. 1 January 1963]

3

المعطى ميتافيزيقيًّا مقابل ما يصنعه الإنسان

1973

«لقد منحني الله الصفاء لقبول الأشياء التي لا أستطيع تغييرها والشجاعة لتغيير الأشياء التي أستطيع تغييرها والحكمة لمعرفة الفرق».

ينسب هذا البيان الرائع إلى عالم لاهوتيّ أختلف على نحوٍ جوهريّ مع أفكاره هو: رينولد نيبور. ولكن- لو حذفنا شكل الصلاة، أي المعنى الضمنيّ وهو أنّ الحالات العقليّة والعاطفيّة هي هبة من الله- فإنّ هذا البيان سيكون صحيحًا بشكل عميق، كملخّص ومبدإ توجيهيّ: إنّه يسمّي الموقف العقليّ الذي يجب على الإنسان العقلانيّ أن يسعى إلى تحقيقه. والبيان جميل في بساطته البليغة؛ لكنّ تحقيق هذا الموقف ينطوي على أعمق ما في الفلسفة من قضايا ميتافيزيقيّة أخلاقيّة.

لقد دهشت عندما علمت أنّ هذا البيان اعتُمد كصلاة من قبل المنظّمة العالميّة لمدمني الكحول المجهولين، وهي ليست بالضبط منظّمة فلسفيّة. وبالنظر إلى أنّ النظريّات الاجتماعيّة-النفسيّة اليوم لا تؤكّد الاحتياجات والإخفاقات الفكريّة، بل تشدّد على الاحتياجات والإخفاقات العاطفيّة، باعتبارها سببًا للمعاناة البشريّة (مثل عدم وجود «الحبّ»)، فإنّ تلك المنظّمة تستحقّ الثناء لاكتشافها أنّ لمثل هذه الصلاة صلةً بمشاكل مدمني الكحول- وأنّ لبؤس الارتباك بشأن تلك القضايا

عواقبَ مدمّرة وهو أحد العوامل التي تدفع البشر إلى شرب الخمر - أي السعي إلى الهروب من الواقع. وهذا مجرّد مثال آخر عن الطريقة التي تحكم بها الفلسفة حياة البشر الذين لم يسمعوا بذلك أو يهتمّوا بسماعه.

يقضّي معظم البشر حياتهم في تمرّد غير مُجدٍ لمواجهة الأشياء التي لا يمكنهم تغييرها، وفي استقالة سلبيّة أمام الأشياء التي يمكنهم تغييرها، و-لا يحاولون أبدًا معرفة الفرق- فيشعرون بالذنب المزمن والشكّ الذاتيّ في كلتا الحالتين.

لاحظوا ما هي المقدّمات المنطقيّة الفلسفيّة الضمنيّة في تلك النصيحة والمقدّمات المطلوبة لمحاولة الارتقاء إليها. فإذا كانت هناك أشياء يمكن للإنسان تغييرها، فهذا يعني أنّه يمتلك قوّة الاختيار، أي ملكة الإرادة. وإذا لم يكن يمتلكها، فلا يمكنه تغيير أيّ شيء، بما في ذلك أفعاله وخاصّيّاته المميّزة، مثل امتلاك الشجاعة أو الافتقار إليها. وإذا كانت هناك أشياء لا يستطيع الإنسان تغييرها، فهذا يعني أنّ هناك أشياء لا يمكن أن تتأثّر بأفعاله وليست متاحة لاختياره. وهذا يؤدّي إلى المسألة الميتافيزيقيّة الأساسيّة التي تكمن في جذور أيّ نسق فلسفيّ ألا وهي: أولويّة الوجود أو أولويّة الوعي.

إنّ أولويّة الوجود (للواقع) هي البديهيّة التي مفادها أنّ الوجود موجود، أي أنّ الكون موجود بشكل مستقلّ عن الوعي (لأيّ وعي)، وأنّ الأشياء هي ما هي عليه، وأنّ لديها طبيعة محدّدة، هي الهويّة. والنتيجة الطبيعيّة المعرفيّة هي بداهة أنّ الوعي ملكة إدراك ما هو موجود - وأنّ الإنسان يكتسب المعرفة بالواقع من خلال النظر إلى الخارج. ويمثّل رفض هذه البديهيّات انقلابًا: أي أولويّة الوعي- وهو مفهوم أنّ الكون ليس له وجود مستقلّ، وأنّه نتاج وعي (إمّا بشريّ أو إلهيّ أو كليهما). والنتيجة الطبيعيّة المعرفيّة هي فكرة أنّ الإنسان يكتسب معرفة الواقع من خلال النظر إلى الداخل (إمّا إلى وعيه الخاصّ أو إلى الإيحاءات التي يتلقّاها من وعي آخر متفوّق عليه).

ومصدر هذا الانقلاب هو عدم القدرة على فهم الفرق بين حالة الفرد الداخليّة وعالمه الخارجيّ أو عدم إرادة ذلك بشكل كامل، أي بين المُدْرِك والمُدْرَك (وبالنتيجة مزج الوعي والوجود في صفقة حزمة واحدة غير محدّدة)[3]. وهذا التمييز الحاسم لا يعطى للإنسان تلقائيًّا؛ بل يجب تعلّمه. فهو ضمنيّ داخل أيّ وعي، ولكن يجب أن يُدرَك من الناحية المفاهيميّة ويُحتَفظ به بوصفه مطلقًا. وبمقدار ما يمكن ملاحظته، فالأطفال والبشر المتوحّشون لا يدركون ذلك (وربّما، لديهم بعض بصيص بدائيّ منه). ومن يستوعبونه ويقبلونه بشكل كامل هم عدد قليل جدًّا من البشر. بينما تستمرّ الأغلبيّة في التأرجح من جانب إلى آخر، مع الاعتراف ضمنيًّا بأولويّة الوجود في بعض الحالات وإنكارها في حالات أخرى، واعتماد نوع من اللّاأدريّة المعرفيّة، من خلال الجهل و/ أو النيّة- والنتيجة هي تقلّص نطاقها الفكريّ، أي قدرتها على التعامل مع التجريد. وعلى الرغم من أنّ قلّة من الناس اليوم يعتقدون أنّ إنشاد التعويذات الصوفيّة سيجلب المطر، فإنّ معظم الناس مازالوا يعتبرون مثل هذا القول: «إذا لم يكن هناك إله، فمن خلق الكون؟» حجّةً صحيحة.

وفهم البديهيّة المسلّم بها، وهي أنّ الوجود موجود، يعني فهم حقيقة أنّ الطبيعة، أي الكون ككلّ، لا يمكن خلقها أو إبادتها، وأنّها لا يمكن أن تأتي إلى حيّز الوجود أو تخرج منه. وسواء كانت عناصرها الأساسيّة المكوّنة هي ذرّات، أو جزيئات دون ذرّيّة، أو بعض أشكال الطاقة غير المكتشفة بعد، فإنّها لا تحكم بالوعي أو بالإرادة أو بالصدفة، ولكن بقانون الهويّة. وتعتبر جميع الأشكال التي لا تعدّ ولا تحصى، والحركات، والتركيبات وانحلال العناصر داخل الكون- انطلاقًا من بقعة عائمة من الغبار، مرورًا بتشكيل مجرّة، وصولًا إلى انبعاث الحياة-

(3). [«صفقة التعامل» هي مغالطة عدم تمييز الاختلافات الحاسمة بعضها من بعض. وهي تتألّف من التعامل مع العناصر، بوصفها أجزاء من كلّ مفاهيميّ واحد أو«حزمة»، تلك العناصر التي تختلف أساسًا في الطبيعة أوالحقيقة أوالأهمّيّة أوالقيمة].

أمورا تسبّبها هويّات العناصر المعنيّة وتحدّدها. فالطبيعة هي الميتافيزيقا المعطاة- أي أنّ طبيعة الطبيعة خارج قوّة أيّ إرادة.

إنّ إرادة الإنسان هي سمة من سمات وعيه (أي سمة من ملكته العقلانيّة) وتتكوّن من اختيار إدراك الوجود أوالتهرّب منه. وإدراك الوجود، لاكتشاف مميّزات الأشياء الموجودة أو خصائصها (هويّاتها)، يعني اكتشاف ما هو معطى بشكل ميتافيزيقيّ وقبوله. وعلى أساس هذه المعرفة فحسب، يستطيع الإنسان أن يتعلّم كيف يمكن إعادة ترتيب الأشياء المعطاة في الطبيعة لخدمة احتياجاته (وهي طريقة بقائه).

والقدرة على إعادة ترتيب مجموعات العناصر الطبيعيّة هي القوّة الإبداعية الوحيدة التي يمتلكها الإنسان. إنّها قوّة هائلة وعظيمة - وهذا هو المعنى الوحيد لمفهوم الجانب «الإبداعيّ». إنّ «الإبداع» لا يعني (ولا يمكن أن يعني ميتافيزيقيًّا) القدرة على جلب شيء إلى حيّز الوجود من لا شيء. بل «الإبداع» يعني القدرة على تحقيق ترتيب (أو الجمع أو التكامل) للعناصر الطبيعية التي لم تكن موجودة من قبل. (وهذا ينطبق على أيّ منتج بشريّ، علميّ أو جماليّ: فخيال الإنسان ليس أكثر من القدرة على إعادة ترتيب الأشياء التي لاحظها في الواقع). إنّ أفضل وأقصر تحديد لقوّة الإنسان في ما يتعلّق بالطبيعة هو طبيعة فرانسيس بيكون «لكي تُؤمر، يجب أن تُطاع». وفي هذا السياق، «لكي تُؤمر» يعني أن تسخّر لخدمة أغراض الإنسان؛ «يجب أن تُطاع» يعني أنّه لا يمكن خدمتها ما لم يكتشف الإنسان خصائص العناصر الطبيعية ويستخدمها وفقًا لذلك.

فعلى سبيل المثال، قبل مائتي عام، كان البشر قد قالوا إنّه من المستحيل سماع صوت بشريّ على مسافة 238000 ميل. إنّه مستحيل اليوم كما كان في ذلك الوقت. ولكن إذا كنّا قادرين على سماع صوت رائد فضاء قادم من القمر، فذلك عن طريق علم الإلكترَونيّات، الذي اكتشف ظواهر طبيعيّة معيّنة ومكّن البشر من

بناء نوع المعدّات التي تلتقط اهتزازات هذا الصوت وتنقلها وتنسخها على الأرض. وبدون هذه المعرفة وهذه المعدّات، فإنّ قرونا من التمنّي والصلاة والصراخ والخبط العشوائيّ لن تجعل صوت الإنسان مسموعًا على مسافة عشرة أميال.

اليوم، هذا الأمر (ضمنيّا) مفهوم و(أكثر أو أقلّ من) مقبول في ما يتعلّق بالعلوم الفيزيائيّة (بسبب تقدّمها). لكنّه غير مفهوم ولا مقبول - بل، في الواقع، يُستنكر بصوت عالٍ – في ما يتعلّق بالعلوم الإنسانيّة، والعلوم التي تتعامل مع الإنسان (بسبب بربريّتهم الراكدة). وبالإجماع تقريبًا، يعتبر الإنسان ظاهرة غير طبيعيّة: إمّا ككيان خارق للطبيعة، منح الهبة الصوفيّة (الإلهيّة)، والعقل («الروح»)، فتجعله فوق الطبيعة- أو ككيان دون طبيعيّ، منح الهبة الصوفيّة (الشيطانيّة)، والعقل، فتجعله عدوّا للطبيعة («البيئة»). والغرض من كلّ هذه النظريّات هو إعفاء الإنسان من قانون الهويّة.

لكنّ الإنسان موجود وعقله موجود. وكلاهما جزء من الطبيعة، وكلاهما يمتلك هويّة محدّدة. إنّ سمة الإرادة لا تتعارض مع حقيقة الهويّة، تمامًا كما أنّ وجود الكائنات الحيّة لا يتعارض مع وجود المادّة غير الحيّة. فالكائنات الحيّة تمتلك قوّة الحركة الذاتيّة، التي لا تمتلكها المادّة غير الحيّة؛ بينما يمتلك وعي الإنسان قوّة الحركة الذاتيّة في عالم الإدراك (التفكير)، والتي لا يمتلكها وعي الأنواع الحيّة الأخرى. ولكن تمامًا مثلما تكون الحيوانات قادرة على التحرّك فقط وفقًا لطبيعة أجسادها، فإنّ الإنسان قادر كذلك على بدء عمله العقليّ وتوجيهه فقط وفقًا لطبيعة (هويّة) وعيه. وتقتصر إرادته على عمليّاته المعرفيّة؛ إذ لديه القدرة على تحديد (وتصوّر إعادة ترتيب) عناصر الواقع، ولكن ليس لديه القدرة على تغييرها. فهو يمتلك القدرة على استخدام ملكته المعرفيّة كما تتطلّب طبيعتها، ولكنّه لا يمتلك القدرة على تغييرها ولا الهروب من عواقب إساءة استخدامها. وكذا لديه القدرة على تعليق تصوّره للواقع أو التهرّب منه أو إفساده أو تخريبه،

ولكن ليس لديه القدرة على الهروب من الكوارث الوجوديّة والنفسيّة التي تنتج عن ذلك. (إنّ استخدام ملكته المعرفيّة أو إساءة استخدامها يحدّد اختيار الإنسان للقيم، والتي تحدّد من جهتها عواطفه وشخصيّته. ومن هذا المنطلق فإنّ الإنسان هو كائن ذاتيّ الصنع).

وملكة إرادة الإنسان على هذا النحو لا تمثّل تناقضًا مع الطبيعة، ولكنّها تفتح الطريق أمام مجموعة من التناقضات إذا لم يدرك البشر الفرق الحاسم بين المعطى ميتافيزيقيًّا وأيّ كائن أو مؤسّسة أو إجراء أو قاعدة سلوك يصنعها الإنسان.

إنّ المعطى ميتافيزيقيًّا هو ما يجب قبوله: ولا يمكن تغييره. أمّا ما هو من صنع الإنسان فهو ما يجب ألّا يُقبَل دون تمحيص: ويجب الحكم عليه، ثمّ قبوله أو رفضه وتغييره عند الضرورة. فالإنسان ليس كليّ العلم أو معصوما: إذ يمكنه ارتكاب أخطاء بريئة بسبب نقص المعرفة، أو يمكنه الكذب والغشّ والتزوير. وقد يكون ما هو من صنع الإنسان نتاج عبقريّة، وإدراك، وبراعة- أو قد يكون نتاج غباء، وخداع، وخبث، وشرّ. وقد يكون إنسان واحد على حقّ والجميع على خطإ، أو العكس بالعكس (أو أيّ قسمة عدديّة بينهما). والطبيعة لا تعطي الإنسان أيّ ضمان تلقائيّ لحقيقة أحكامه (وهذه حقيقة ميتافيزيقيّة يجب قبولها). فمن ينبغي عليه الحكم إذَن؟ كلّ إنسان، بأقصى حدّ من قدرته وصدقه. وما هو معيار حكمه؟ المعطى ميتافيزيقيًّا.

ولا يمكن أن يكون المعطى ميتافيزيقيًّا صحيحًا أو خاطئًا، بل هو ببساطة موجود- ويحدّد الإنسان حقيقة أحكامه أو بطلانها من خلال ما إذا كانت تتوافق مع حقائق الواقع أو تتناقض معها. ولا يمكن أن يكون المعطى ميتافيزيقيًّا صحيحًا أو خاطئًا- فهو معيار الصواب أوالخطإ، الذي يحكم به الإنسان (العقلانيّ) أهدافه وقيمه وخياراته. فالمعطى ميتافيزيقيًّا هو ما هو، وكان، وسيكون، ويجب أن يكون. ولا شيء من صنع الإنسان يجب أن يكون: لأنّه يُصنَع

عن طريق الاختيار.

إنّ التمرّد على المعطى ميتافيزيقيّا هو الانخراط في محاولة فاشلة غير مجدية لإنكار الوجود ونفيه. أمّا قبول ما يصنعه الإنسان على أنّه أبعد من التحدّي فهو الانخراط في محاولة ناجحة لإنكار وعي المرء. والصفاء يأتي من القدرة على قول «نعم» إلى الوجود. أمّا الشجاعة فتأتي من القدرة على قول «لا» للخيارات الخاطئة التي يقوم بها الآخرون.

وأيّ ظاهرة طبيعيّة، بمعنى، أيّ حدث يقع من دون مشاركة بشريّة، هو من قبيل المعطى ميتافيزيقيًّا، ولا يمكن أن يحدث بشكل مختلف أو لا يحدث؛ وأيّ ظاهرة تنطوي على عمل بشريّ هي من صنع الإنسان، ويمكن أن تكون مختلفة. فعلى سبيل المثال، الطوفان الذي يحدث في أرض غير مأهولة، هو من قبيل المعطى ميتافيزيقيًّا؛ والسدّ الذي بني لاحتواء مياه هذا الطوفان هو من صنع الإنسان؛ وإذا أخطأ البنّاؤون في الحساب وانكسر السدّ، فإنّ الكارثة ميتافيزيقيّة في أصلها، ولكنّ الإنسان يزيد من شدّتها من حيث عواقبها. ولتصحيح الوضع، يجب على البشر طاعة الطبيعة من خلال دراسة أسباب وقوع الطوفان وإمكاناته، ثمّ التحكّم في الطبيعة من خلال بناء ضوابط أفضل للفيضانات.

ولكن أن نعلن أنّ كلّ الجهود التي يبذلها الإنسان لتحسين ظروف وجوده غير مجدية، وأن نعلن أنّ الطبيعة غير معروفة لأنّنا لا نستطيع أن نثبت أنّه سيكون هناك طوفان في العام المقبل، على الرغم من وجود طوفان في ذاكرتنا يقع في كلّ عام، وإعلان أنّ المعرفة البشريّة وهمٌ لأنّ بناة السدّ الأصليّين كانوا متأكّدين من أنّ السدّ سيصمد، ولكنّه لم يصمد- هو إعادة البشر إلى الارتباك البدائيّ بشأن علاقة الوعي بالوجود، وبالنتيجة سرقة صفاء البشر وشجاعتهم (فضلًا عن أشياء أخرى كثيرة). ومع ذلك، هذا ما أعلنته الفلسفة الحديثة منذ مائتي عام أو أكثر.

ولاحظ معي أنّ النظام الفلسفيّ القائم على بديهيّة أولويّة الوجود (أي

الاعتراف المطلق بالواقع) أدّى إلى الاعتراف بهويّة الإنسان وحقوقه. لكنّ الأنساق الفلسفيّة القائمة على أولويّة الوعي (أي على المفهوم الذي يبدو أنّه مصاب بجنون العظمة: أنّ الطبيعة هي ما يريده الإنسان) تؤدّي إلى الرأي الذي يقول إنّ الإنسان لا يمتلك هويّة، وإنّه مرن بشكل لانهائيّ، وليّن، وطيّع، وقابل للاستخدام ويمكن التخلّص منه. فاسأل نفسك لماذا؟

وجزء كبير من هجوم الفلاسفة على عقل الإنسان مكرّس لمحاولات طمس الفرق بين المعطى ميتافيزيقيًّا وما هو من صنع الإنسان. وبدأ الارتباك بشأن هذه المسألة كخطإ قديم (ساهم فيه حتّى أرسطو في بعض جوانبه الأفلاطونيّة)؛ لكنّه اليوم يعمل بشكل متعمّد وبلا هوادة.

وهناك صفقة حزمة نموذجيّة، يستخدمها أساتذة الفلسفة، تعمل على النحو التالي: فلإثبات تأكيد أنّه لا يوجد شيء مثل «الضرورة» في الكون، يعلن أحد الأستاذة أنّه مثلما لم يكن من الضروريّ أن تكون لهذا البلد خمسون ولاية، كان يمكن أن تكون ثماني وأربعين أو اثنتين وخمسين- لذلك لم يكن من الضروريّ أن يكون لدى النظام الشمسيّ تسعة كواكب، وكان من الممكن أن تكون سبعة أو أحد عشر. ولا يكفي، من وجهة نظره، إثبات أنّ هناك شيئا مّا، يجب على المرء أيضا أن يثبت أنّه يجب أن يكون- وبما أنّه لا شيء يجب أن يكون، فلا شيء مؤكّد وأيّ شيء مباح.

وتتمثّل تقنية تقويض عقل الإنسان في التخلّص ممّا هو من صنع الإنسان كما لو أنّه كان هو المعطى بشكل ميتافيزيقيّ، ثمّ تنسب إلى الطبيعة المفاهيم التي تشير فقط إلى نقص المعرفة لدى البشر، مثل «الحظّ» أو «المصادفة»، ثمّ عكس عنصري صفقة الحزمة. ويتحوّل التأكيد من القول إنّ: «الإنسان كيان لا يمكن التنبّؤ به، وبالنتيجة فإنّ الطبيعة لا يمكن التنبّؤ بها»، إلى الحجّة التي تقول إنّ: «الطبيعة تمتلك الإرادة، أمّا الإنسان فلا يمتلك أيّ إرادة- وإنّ الطبيعة حرّة، أمّا الإنسان

فتحكمه قوى مجهولة- وإنّه لا يمكن إخضاع الطبيعة، أمّا الإنسان فيمكن إخضاعه».

ويعتقد معظم الناس أنّ مسألة من هذا النوع هي مجرّد حديث أكاديميّ فارغ، ليس له من أهميّة عمليّة يحقّقها لأيّ شخص- ممّا يعميهم عن عواقبه في حياتهم الخاصّة. فإذا كان لأحد أن يقول لهم إنّ حزمة الصفقة المصنوعة من هذه المسألة هي جزء من عدم اليقين المزعج، وانعدام الأمل الهادئ، واليأس الرماديّ من حالتهم الداخليّة اليوميّة، فإنّهم سينكرون ذلك: ولن يعترفوا بذلك على نحوٍ باطنيّ. لكنّ عدم القدرة على التأمّل والاستبطان هي إحدى عواقب هذه الصفقة.

إنّ معظم البشر ليست لديهم معرفة بطبيعة الوعي البشريّ أو بأدائه، وهكذا، فهم لا يعرفون ما هو ممكن أو غير ممكن لهم، وما يمكن للمرء أن يطلبه من نفسه والآخرين أو ما لا يمكنه ذلك، وما هو خطؤه أو صوابه. وبناءً على الفرضيّة الضمنيّة التي تقول إنّ الوعي ليس له هويّة، يتردّد البشر بين الشعور بأنّهم يمتلكون نوعًا من القوّة المطلقة على وعيهم ويمكنهم إساءة استخدامها بحصانة وإفلات من العقاب («لا يهمّ، فالأمر موجود فقط في ذهني») - والشعور بأن ليس لديهم خيار، ولا سيطرة، وأنّ محتوى الوعي محدّد سلفًا بشكل فطريّ، وأنّهم ضحايا لغز لا يمكن اختراقه داخل جماجمهم الخاصّة، وسجناء عدوّ مجهول، آليّون عاجزون مدفوعون بمشاعر لا يمكن تفسيرها («لا أستطيع منعه، هذه هي الطريقة التي أنا عليها»).

وكثير من الناس يُشلّون بسبب تأثير عدم اليقين هذا. فعندما يعتبر مثل هذا الإنسان هدفًا أو رغبة يريد تحقيقها، فإنّ السؤال الأوّل الذي سيخامر ذهنه هو: «هل يمكنني فعل ذلك؟»، ولن يخامره سؤال: «ما هو المطلوب منّي للقيام بذلك؟»، فسؤاله يعني: «هل لديّ القدرة الفطريّة للقيام بذلك؟» على سبيل المثال: «أريد أن أكون ملحّنًا موسيقيًّا أكثر من أيّ إنسان آخر على وجه الأرض،

ولكن ليس لديّ أيّ فكرة عن كيفيّة فعل ذلك. فهل لديّ تلك الهديّة الغامضة والموهبة التي ستؤدّي ذلك بالنسبة إليّ، بطريقة أو بأخرى؟» فهو لم يسمع قطّ عن فرضيّة مثل أولويّة الوعي، ولكن هذه هي الفرضيّة التي تحرّكه وهو يشرع في بحث ميؤوس منه من خلال المتاهة المظلمة لوعيه (ميؤوس منه، لأنّه دون الإشارة إلى الوجود، لا يمكن تعلّم أيّ شيء عن وعي المرء).

وإذا لم يتخلّ عن رغبته في ذلك الوقت، فإنّه سيتعثّر بشكل غير مؤكّد في محاولة لتحقيق ذلك. وأيّ نجاح صغير سيزيد من قلقه: لأنّه لا يعرف سبب ذلك وما إذا كان يمكنه تكراره. وأيّ فشل صغير هو ضربة ساحقة: لأنّه سيأخذ ذلك دليلًا على أنّه يفتقر إلى الموهبة الصوفيّة. وعندما يرتكب خطأ، لن يسأل نفسه: «إلامَ أحتاج للتعلّم؟» - ولكنّه سيسأل نفسه: «ما خطبي؟» إنّه ينتظر إلهامًا تلقائيّا قديرا لن يأتي أبدًا. وسيقضي سنوات في صراع مرير، مع تركيز عينيه على ما بباطنه، وعلى الوحش المتنامي للشكّ الذاتيّ، في حين أنّ الوجود ينجرف، غير مرئيّ، على هامش رؤيته العقليّة. وفي نهاية المطاف سيستسلم.

وخذ كبديل من «الملحّن» أيّ مهنة أخرى، أو أيّ هدف أو رغبة- أن يكون عالمًا، أو رجل أعمال، أو مراسلا صحفيّا أو مديرا، أو أن يصبح ثريًّا، أو يعثر على أصدقاء، أو أن ينقص وزنه- بينما يظلّ نمط تفكيره هو نفسه. فبعض ضحايا النمط مزيّفون، لكن ليس أغلبهم كذلك. ومن المستحيل معرفة كم من ذكاء أصيل، ولاسيّما في الفنون، أُعيق، وأُوقف أو سُحق من قبل أسطورة «الموهبة الفطريّة».

وبدعوى أنّهم غير قادرين على تحديد ما يمكنهم تغييره أو ما لا يستطيعون تغييره، يحاول بعض البشر «إعادة كتابة الواقع»، أي تغيير طبيعة المعطى ميتافيزيقيًّا. فيحلم البعض بكونٍ لا يعيش فيه الإنسان سوى السعادة- بلا ألم أو إحباط أو مرض- ويتساءلون لماذا يفقدون الرغبة في تحسين حياتهم على الأرض.

وسيشعر البعض منهم أنّهم سيكونون شجعان وصادقين وطموحين في عالم يشارك فيه الجميع هذه الفضائل أوتوماتيكيًّا- ولكن ليس في العالم كما هو. والبعض يخشون التفكير في الموت في نهاية المطاف- ولا يضطلعون أبدًا بمهمّة العيش. والبعض يمنحون العلم الشامل لمرور الوقت ويعتبرون التقليد مكافئًا للطبيعة: فإذا كان الناس قد آمنوا بفكرة على امتداد قرون عديدة، فإنّهم سيشعرون بأنّها يجب أن تكون صحيحة. بينما يمنح البعض الآخر القدرة الكلّيّة ومكانة المعطى ميتافيزيقيًا، لا لأفكار الناس، ولكن لمشاعرهم، ويندفعون إلى لاعقلانيّة الآخرين، وإلى عواطفهم العمياء (مثل التحيّزات والأحكام المسبقة والخرافات والحسد)، بغضّ النظر عن الحقّ أو الباطل في القضايا المعنيّة- على فرضية أنّه «لا يهمّ ما إذا كان هذا صحيحًا إذا شعر الناس أنّه صحيح».

وبعض البشر يلقون باللوم على الآخرين (الذين كانوا عاجزين في تلك المسألة) لما اقترفوه من أفعالهم الخاصّة؛ وبعض البشر، الذين كانوا عاجزين في تلك المسألة، سيقبلون ذلك اللوم بناءً على تصرّفات الآخرين. إذ يشعر البعض بالذنب لأنّهم لا يعرفون ما ليس لهم به من علمٍ أو سلطان. ويشعر البعض بالذنب لعدم معرفتهم بالأمس ما تعلّموه اليوم. ويشعر البعض بالذنب لعدم قدرتهم على تحويل العالم كلّه بين عشيّة وضحاها إلى أفكارهم الخاصّة دون عناء.

إنّ مسألة كيفيّة التعامل مع الطبيعة مفهومة جزئيّا، على الأقل من قبل بعض الناس؛ لكنّ مسألة كيفيّة التعامل مع البشر وكيفيّة الحكم عليهم لا تزال في حالة غابة بدائيّة. إنّ ملكة إرادة الإنسان هي التي تميّزه (حتّى في نظر أولئك الذين ينكرون وجود تلك الملكة)، وتجعل البشر يعتبرون أنفسهم والآخرين كائنات غير مفهومة، وغير معروفة، ومعفاة من قانون الهويّة.

ولكن لا شيء معفى من قانون الهويّة. فليس من الضروريّ وجود منتج من صنع الإنسان، ولكن بمجرّد صنعه، فإنّه موجود. وليس من الضروريّ تنفيذ

أعمال الإنسان، ولكن بمجرّد تنفيذها، تصبح حقائق واقعيّة. وينطبق الشيء نفسه على شخصيّة الإنسان: فهو لا ينبغي عليه أن يتّخذ الخيارات التي قام بها، ولكن بمجرّد أن يكون قد شكّل شخصيّته، فإنّها ستكون حقيقة وأمرا واقعا، وهي هويّته الشخصيّة. (إنّ إرادة الإنسان تمنحه حرّيّة كبيرة، ولكن ليست غير محدودة، لتغيير شخصيّته؛ وإذا فعل ذلك، يصبح التغيير حقيقة).

ويمكن تسمية الأشياء ذات الأصل البشريّ (جسديّة كانت أو نفسيّة) بأنّها «وقائع من صنع الإنسان» - بوصفها تتميّز من وقائع المعطى ميتافيزيقيًّا. فناطحات السحاب هي وقائع من صنع الإنسان، والجبال وقائع معطاة ميتافيزيقيًّا. ويمكن للمرء أن يغيّر ناطحة سحاب أو يفجّرها (تمامًا كما يمكن للمرء أن يغيّر أو جبلًا يفجّره)، ولكن مادامت تلك الأشياء موجودة، فإنّه لا يمكن للمرء ادّعاء أنّها ليست موجودة أو أنّها ليست كما هي عليه. وينطبق المبدأ نفسه على تصرّفات البشر وأفعالهم وشخصيّاتهم وطبائعهم. إذ يجب ألّا يكون الإنسان وغدًا لا قيمة له، ولكن مادام اختار أن يكون كذلك فهو وغد لا قيمة له ويجب أن يعامل وفقا لذلك؛ ومعاملته بخلاف ذلك هي أمر مناقض للواقع. ويجب ألّا يكون الإنسان بطلًا خارقًا؛ ولكن مادام اختار أن يكون كذلك، فهو بطل خارق وله إنجازات بطوليّة ويجب أن يعامل وفقا لذلك؛ ومعاملته بخلاف ذلك هي أمر مناقض للواقع. ولم يكن على البشر بناء ناطحة سحاب؛ لكن، بمجرّد أنّهم بنَوها، فإنّ أسوأ من التناقض اعتبار ناطحة سحاب كجبل، لكونها بمثابة واقع معطى ميتافيزيقيًّا، وفقًا لوجهة النظر هذه: «لقد حدث هذا للتوّ وكان عليه أن يحدث».

وتمنح ملكة الإرادة الإنسانَ منزلة خاصّة من ناحيتين حاسمتين: أوّلًا، على عكس المعطى ميتافيزيقيًّا، يجب ألّا تُقبَل منتجات الإنسان، سواء كانت مادّيّة أو فكريّة، من دون تمحيص أو نقد- وثانيًا، بحكم طبيعتها المعطاة ميتافيزيقيّا، فإنّ إرادة الإنسان خارج سلطة البشر الآخرين. فما تمثّله للطبيعة المكوّناتُ الأساسيّة

غير القابلة للتغيير، هو نفسه ما تمثّله سمة الوعي الإراديّ لكيان «الإنسان». فلا شيء يمكن أن يجبر الإنسان على التفكير. وقد يقدّم له آخرون حوافز أو عوائق أو مكافآت أو عقوبات، وقد يدمّرون دماغه بالمخدّرات أو بضربة هراوة، لكنّهم لن يستطيعوا أن يأمروا عقله بالعمل: لأنّ ذلك يقع في نطاق سلطته السياديّة الحصريّة. فالإنسان لا يُطاع ولا يُأمَر.

وما يجب أن «يُطاع» هو طبيعة الإنسان المعطاة ميتافيزيقيّا -بالمعنى الذي «يطيع» فيه طبيعة كلّ الوجود؛ وهذا يعني، في حالة الإنسان، أنّه يجب على المرء أن يدرك حقيقة أنّ عقله يجب ألّا «يُؤمَر» بأيّ معنى من المعاني، بما في ذلك المعنى الذي ينطبق على بقيّة الطبيعة. ويمكن إعادة تشكيل الأشياء الطبيعيّة لخدمة أهداف البشر ويجب اعتبارها وسيلة لأهداف البشر، لكنّ الإنسان نفسه لا يستطيع ولا يفعل ذلك.

وفي ما يخصّ الطبيعة، فإنّ «قبول ما لا يمكنني تغييره» يعني قبول المعطى ميتافيزيقيّا؛ و«تغيير ما يمكنني تغييره» يعني السعي إلى إعادة ترتيب المعطى باكتساب المعرفة- كما يفعل العلم والتكنولوجيا (مثل الطبّ)؛ و«معرفة الفرق» يعني معرفة أنّه لا يمكن للمرء التمرّد على الطبيعة، وعندما لا يكون هناك فعل ممكن، يجب على المرء أن يقبل الطبيعة بهدوء.

وفي ما يخصّ الإنسان، فإنّ «قبوله» لا يعني الموافقة، و«التغيير» لا يعني إجباره بالقوّة. فما يجب أن يقبله المرء هو حقيقة أنّ عقول البشر الآخرين لا تكمن في قوّتهم، مثلما لا تكمن قدرة عقله في عقولهم؛ ويجب عليه أن يقبل حقّه في اتّخاذ خياراته الخاصّة، وأن يوافق أو لا يوافق، أو يقبل أو يرفض، أو ينضمّ إليهم أو يعارضهم، مثلما يملي عليه عقله. والوسيلة الوحيدة «لتغيير» البشر هي نفس وسيلة «تغيير» الطبيعة ألا وهي: المعرفة- التي يجب أن تستخدم، في ما يخصّ البشر، بوصفها عمليّة إقناع، متى كانت عقولهم نشطة؛ وعندما لا يكونون كذلك،

يجب على المرء أن يتركهم لعواقب أخطائهم الخاصّة. وتعني «معرفة الفرق» أنّه يجب على المرء ألّا يقبل أبدًا الشرور التي هي من صنع الإنسان (إذ لا يوجد آخرون) باستقالة صامتة، بل يجب عليه ألّا يخضع لهم طواعية- وحتّى إذا حُبِس في سجن ديكتاتوريّ مروّع، حيث لا يمكن اتّخاذ أيّ فعل، فإنّ الصفاء سيأتي من معرفة أنّه لا يقبل بذلك.

إنّ التعامل مع البشر بالقوّة أمر غير عمليّ مثل التعامل مع الطبيعة عن طريق الإقناع- وهي سياسة المتوحّشين، الذين يحكمون البشر بالقوّة ويتوسّلون إلى الطبيعة بالصلوات والتعويذات والرشاوى (والتضحيات). فذلك لن يعمل ولم يعمل في أيّ مجتمع بشريّ في التاريخ. ومع ذلك، فهذه هي السياسة التي يحثّ الفلاسفة المعاصرون البشريّةَ على العودة إليها- حيث عادوا إلى مفهوم أولويّة الوعي. إنّهم يحثّون على الخضوع السلبيّ والصوفيّ «الإيكولوجيّ» للطبيعة- وحكم القوّة الغاشمة للبشر.

إنّ إنكار الفلاسفة لقانون الهويّة يسمح لهم بالتهرّب من هويّة الإنسان ومتطلّبات بقائه. ويسمح لهم بالتهرّب من حقيقة أنّ الإنسان لا يستطيع البقاء فترةً طويلة في حالة من الطبيعة، وأنّ العقل هو أداة بقائه، وأنّه يصمد ويبقى على قيد الحياة عن طريق منتجات من صنع الإنسان، وأنّ مصدر تلك المنتجات هو ذكاء الإنسان. والذكاء هو القدرة على فهم حقائق الواقع والتعامل معها على المدى البعيد (أي من الناحية المفاهيميّة). وبناءً على بديهيّة أولويّة الوجود، يكون الذكاء أغلى سمة عند الإنسان. لكن لا مكان له في مجتمع تحكمه أولويّة الوعي: فهو أخطر عدوّ للمجتمع.

واليوم، لا يتمّ التعرّف على الذكاء ولا مكافأته، ولكن يتمّ إخماده بشكل منهجيّ في طوفان متزايد من اللّاعقلانيّة المتباهية بوقاحة. وكمثال واحد فقط للتدليل على مدى هيمنة ثقافة اليوم على أولويّة الوعي، نلاحظ ما يلي: في السياسة، يحمل

الناس موقفًا مطلقًا لا يرحم- موقفًا يقوم على مقولة إمّا/ أو- تجاه الانتخابات، فهم يتوقّعون من الإنسان إمّا أن يفوز أو لا، ويهتمّون فقط بالفائز، متجاهلين الخاسر تمامًا (على الرغم من أنّ الخاسر كان على حقّ في بعض الحالات) - أمّا في الاقتصاد، وفي مجال الإنتاج، فهم يتهرّبون من استبداد الواقع، ومن حقيقة أنّ الإنسان إمّا أن ينتج أو لا، ويدمّرون الفائزين لصالح الخاسرين. فقرارات البشر عندهم مطلقةٌ؛ أمّا مطالب الواقع فليست كذلك.

وذروة هذا الاتّجاه، وما يُجنى في نهاية المطاف من صفقة حزمة المعطى ميتافيزيقيًّا وما هو من صنع الإنسان، تكمن في حركة المساواة وبيانها الفلسفيّ الذي يعلنه جون راولز في كتابه نظريّة في العدالة[4]. تقترح هذه النظريّة الشرّيرة على نحوٍ فاحش إخضاع طبيعة الإنسان وعقله لرغبات مَن هُم أدنى منه (بما في ذلك الحسد)، لا فقط لمن هم أدنى العيّنات البشريّة، ولكن أيضا لمن هم أدنى من ذلك أي ما هو غير موجود- والخضوع للعواطف التي كانوا سيشعرون بها قبل ولادتهم- وتستوجب هذه النظريّة أن يتّخذ البشر خيارات مدى الحياة على أساس أنّهم جميعا وعلى قدم المساواة خالين من العقول. وحقيقة أنّ الدماغ لا يمكن أن يعرض تغييرا في طبيعته وقوّته، وأنّ العبقريّ لا يستطيع أن يسقط نفسه في حالة معتوه، والعكس صحيح، وأنّ احتياجات العبقريّ والمغفّل ورغباتهما ليست متطابقة، وأنّ العبقريّ الذي يُقلَّص إلى المستوى الوجوديّ للمعتوه سوف يهلك في عذاب لا يوصف، وأنّ المعتوه الذي يتمّ رفعه إلى المستوى الوجوديّ للعبقريّ سوف يرسم الجرافيتي على جانبي الكمبيوتر، ثمّ يموت من الجوع- وكلّ هذا لا يمكن أن يدخل جماجم البشر الذين استغنوا عن قانون الهويّة (وبالنتيجة، عن الواقع)، ويطالبون «بنتائج متساوية» بغضّ النظر عن الأسباب غير المتساوية، وينادون بتغيير الحقائق الميتافيزيقيّة بقوّة النزوات والبنادق.

---

(4).[ستقدَّم مناقشة أكمل لوجهة نظر راولز في الفصل 11].

وهذا ما يتمّ التبشير به والترويج له والمطالبة به اليوم. ولا يمكن أن يكون هناك حياد فكريّ أو أخلاقيّ بشأن هذه المسألة. والجبناء الأخلاقيّون الذين يحاولون التهرّب من ذلك عن طريق التذرّع بالجهل أو الارتباك أو العجز، والذين يصمتون ويتجنّبون المعركة، ومع ذلك يشعرون بإحساس متزايد بإرهاب مذنب بشأن مسألة ما يمكنهم تغييره أو ما لا يستطيعون تغييره، فيمهّدون الطريق لفظائع المساواة، وسينتهي بهم الأمر مثل الناس المهملين الذين تحاول المنظّمة العالميّة لمدمني الكحول المجهولين مساعدتهم.

فأقلّ ما يمكن أن يفعله أيّ إنسان محترم اليوم هو محاربة عقيدة ذلك الكتاب ومحاربته بشكل صارم على أسس أخلاقيّة. إذ لا يمكن التعامل مع اقتراح القضاء على الذكاء بالتعذيب البطيء على أنّه اختلاف متحضّر في الرأي.

وإذا شعر أيّ إنسان أنّ العالم في غاية التعقيد وأنّ شرّه أكبر من أن يتعامل معه، فدعه يتذكر أنّه كبير جدّا بحيث لا يمكن إغراقه في كوب من الويسكي.

4

الحلقة المفقودة

1973

سأبدأ بإعطائكم أربعة أمثلة وسأطلب منكم تحديد العنصر النفسيّ المشترك بينها.

1. لقد سبق لي أن تعرّفت ذات مرّة على رجل أعمال في مدينة كبيرة بجهة الوسط الغربيّ، وقد كان شخصًا مجتهدًا ونشِطًا وحيويًّا بشكل غير عاديّ. إذ أنشأ شركة صغيرة خاصّة به ونهض من الفقر إلى الثراء. وكان مستشارًا وحاميًا لتكتّل هائل من الأقارب والأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء، الذين كانوا يهرعون إليه، لا فقط من أجل الحصول على قروض، ولكن أيضًا من أجل الحصول على المساعدة حين تعترضهم مشاكل من أيّ نوع. وكان في أواخر الثلاثينات من عمره، لكنّه كان يتصرّف كنوع من البطريرك القبليّ.

لقد كان من الصعب معرفة ما إذا كان يستمتع بدوره أو يستاء منه؛ وبدا أنّه يعتبره أمرًا مفروغا منه، كنوع من الواجب الميتافيزيقيّ: وربّما لم يفكّر مطلقًا في التشكيك فيه. لكنّه كان يستمتع بالتصرّف على أنّه شخصيّة صغيرة مهمّة، ومع ذلك استمرّ في تقديم الكثير من الأفضال إلى الناس، وتقديم الحسنات التي كان سخيّا جدًّا فيها. لقد كان لديه، على ما يبدو، بعض الروابط الهامشيّة مع الجهاز السياسيّ في مقاطعته الخاصّة وكان يحبّ الحصول على الامتيازات لأصدقائه

والتمتّع بنوع من الخدمات التي لا يمكن الحصول عليها من دون جذب خاصّ، مثل وصولات الحصص التموينيّة الإضافيّة (في الحرب العالميّة الثانية) أو تحديد تذاكر المرور. وكان لمفهوم «الأصدقاء» أهمّيّة متميّزة عنده. لقد كان ينتبه إلى نواياهم مثلما يراقب المصاب بوسواس المرض صحّته- بطريقة تظهر شكًّا حسّاسًا وولاءً شرسًا لبعض القواعد الأخلاقيّة غير المكتوبة.

أمّا على المستوى السياسيّ، فكان يميل إلى أن يكون محافظًا، ويشكو عادة من اتّجاهات هذا البلد. وفي أحد الأيّام، أطلق استنكر بحماسة الحكومة واللّيبراليين، والظلم لرجال الأعمال، والقوّة التعسّفيّة للآلات السياسيّة. فسألني بمرارة: «هل تعرفين مدى قوّتهم؟»، ثمّ شرع في إخباري بأنّه حاول الترشّح لإدارة أحد المكاتب الصغيرة بالمدينة، لكنّهم «أمروه» بسحب ترشّحه «وإلّا»، فامتثل لهم.

فقلت له إنّ مثل هذه المشاكل ستظلّ موجودة دومًا مادامت الضوابط الحكوميّة موجودة، وإنّ الحلّ الوحيد يكمن في اعتماد نظام رأسماليّة كاملة تقوم على سياسة دعه يعمل دعه يمرّ، وهي سياسة لا يمكن بموجبها لأيّ مجموعة الحصول على امتيازات اقتصاديّة خاصّة أو القيام بأيّ جذب خاصّ، بحيث يتعيّن على كلّ شخص الوقوف بمفرده. فقاطعني قائلا: «هذا مستحيل!» لقد كان صوته متوتّرًا بشكل غريب ومفاجئ ودفاعيّ، كما لو أنّه كان يغلق الباب العقليّ على بعض الحقائق التي لم يكد يلمّح إليها؛ ونقل لي صوته الخوف. فلم أرغب في مواصلة نقاش هذا الموضوع: لقد لمست عنده القضيّة النفسيّة التي كانت جديدة بالنسبة إليّ.

2. لقد كتبت إحدى النساء الروائيّات، وهي مشهورة، ذات مرّة مقالًا عن طبيعة القصّ والسرد. وتبنّيًا لموقف طبيعيّ متطرّف، أعلنت: «إنّ العلامة المميّزة للرواية هي اهتمامها بالعالم الفعليّ، أي عالم الواقع...» لقد كانت تعني بلفظة «الواقع» الوقائع المتاحة على نحوٍ مباشر وفوريّ- أي «العنصر التجريبيّ الملموس

في التجربة». «فالرواية لا تسمح بوقوع الأحداث خارج ترتيب الطبيعة- أمّا المعجزات... وقد تتذكّرون في رواية الإخوة كارامازوف عندما توفّي الأب زوسيما، كيف كانت زمرته (أي معظم الشخصيّات المتعاطفة معه في الكتاب) تتوقّع معجزة: أن يبقى جسده عطرًا ومنعشًا لأنّه مات «برائحة القداسة» ولكنّه بدلًا من ذلك بدأ ينتن. فرائحة الأب زوسيما هي الرائحة الطبيعيّة والعامّة للرواية. وبموجب القانون نفسه، لا يمكن وضع رواية في المستقبل، لأنّ المستقبل، إلى أن يحدث، هو خارج عن ترتيب الطبيعة...».

لقد أعلنت أنّ: «النفس المميّز للرواية هو من قبيل القيل والقال والإشاعات... وهنا يكمن معيار آخر: فإذا لم يكن بالكتاب أيّ نفس فضيحة، فإنّه لن يكون رواية... ففضائح قرية، أو مقاطعة، أو أمّة، أو حتّى من هم بأعالي البحار تتغذّى على الوقائع وتتكاثر بسبب التكهّنات. ومن جوهر الفضيحة أن تكون محدودة... ومن المستحيل، باستثناء اللاهوتيّين، تصوّر فضيحة على مستوى العالم أو فضيحة على مستوى الكون؛ والدليل على ذلك هو الطريقة التي استقرّ بها الناس للعيش مع الانشطار النوويّ والتسمّم الإشعاعيّ والقنابل الهيدروجينيّة والأقمار الصناعيّة والصواريخ الفضائيّة». لكنّ الكاتبة لم تشرح لماذا يجب اعتبار وقائع من هذا النوع تنتمي إلى مجال اللاهوت. «ومع ذلك، فإنّ ما في العالم الكبير والكون من تلك الفضائح، بالمعنى اللاهوتيّ، قد قزّم ما في القرية والمقاطعة من فضائح محدودة...».

ثمّ تشرع في شرح ما تعتبره «معضلة الروائيّ»: فنحن ننسى أو نتجاهل أحداث العالم الحديث، «لأنّ سمة تلك الأحداث الخاصّة تهدف إلى زعزعة الإيمان». ولكن إذا فكّرنا بها فإنّ «حياتنا اليوميّة ستصبح مذهلة على نحوٍ لا يصدّق بالنسبة إلينا... وسيبدو التعايش بيننا وبين العالم العظيم، أثناء تأمّله، مستحيلًا». ومن هنا، توصّلت إلى استنتاج: بما أنّ الروائيّ يحفّزه حبّه للحقيقة، تلك «الحقيقة المشتركة العاديّة التي يمكن للجميع التعرّف عليها»، فإنّ الرواية هي شكل «من بين كلّ

الأشكال الأقلّ تأقلمًا لتشمل العالم الحديث، الذي تكون خصائصه الرائدة لاواقعيّة. وهذا ما أستطيع أن أفهمه على أنّه السبب الذي يدلّ على أنّ الرواية بصدد الاحتضار».

3. أخبرني بالقصّة التالية رجلُ أعمال أمريكيّ. لقد حصل في شبابه على وظيفة مستشار خبير في مجال الكفاءة لمدير مصنع بأمريكا الجنوبيّة. وكان المصنع يستخدم آلات أمريكيّة، لكنّه كان يحصل على نسبة 45 بالمائة فقط من الإنتاجيّة المحتملة للآلات. وعند مراقبة جدول الأجور المنخفض، خلص إلى أنّ العمّال لم يعطوا أيّ حافز للعمل- واقترح إدخال الأجر بحساب القطعة. فأخبره المدير المسنّ، بابتسامة متشكّكة، أنّ هذا الفعل سيكون عديم الجدوى، لكنّه وافق على تجربته.

وأثناء الأسابيع الثلاثة الأولى من تبنّي الخطّة الجديدة، ارتفعت الإنتاجيّة. لكن في الأسبوع الرابع، لم يأتِ أحد للعمل: لقد اختفت القوى العاملة بأكملها تقريبا- ولم تعد إلّا بعد أسبوع. فبعد أن حصلوا على أجرة شهر في ثلاثة أسابيع، لم يرَ العمّال أيّ سبب للعمل في ذلك الأسبوع الإضافيّ؛ ولم تكن لديهم رغبة في كسب أكثر ممّا كانوا يكسبون. ولا يمكن لأيّ حجّة أن تقنعهم؛ فأُوقفت الخطّة.

4. لقد دعاني أحد أساتذة الفلسفة ذات مرّة لإلقاء محاضرة لطلّاب فصله عن الأخلاق؛ كانوا يدرسون موضوع «العدالة»، فطلب منّي أن أقدّم وجهة النظر الموضوعيّة إلى العدالة. وكان الشكل الذي اقترحه عرضًا مدّته خمس عشرة دقيقة، تليها فترة طرح للأسئلة. فأشرت إليه بأنّه سيكون من الصعب جدًّا أن أقدّم، في غضون خمس عشرة دقيقة، أساس الأخلاقيّات الموضوعيّة، وبالنتيجة إعطاء أسباب تعريفي للعدالة. فقال: «أوه، ليس عليك إعطاء الأسباب، فقط قدّمي وجهة نظرك». (فلم أمتثل).

تختلف الظروف والأشخاص في هذه الأمثلة الأربعة؛ لكنّ نوع العقليّة التي يعرضونها هو نفسه. هذه العقليّة هي من صنع الذات، ولكنّ عوامل عديدة مختلفة

يمكن أن تسهم في تشكيلها. وقد تكون هذه العوامل اجتماعيّة، كما هي الحال في مثال عمّال أمريكا الجنوبيّة- أو شخصيّة، كما هي الحال عند الروائيّة- أو كليهما، كما هي الحال عند رجل الأعمال بجهة الوسط الغربيّ. أمّا في خصوص أستاذ الفلسفة، فإنّ الاتّجاه الحديث لمهنته هو العامل المسؤول عن كل ما تبقّى.

وكلّ هذه الحالات أمثلة على العقليّة المضادّة للمفاهيم.

إنّ السمة الرئيسيّة لهذه العقليّة هي أنّها نوع خاصّ من السلبيّة: وهي ليست سلبيّة لما هي عليه وليست شاملة لجميع الحالات، ولكنّها سلبيّة تتجاوز حدًّا معيّنًا- أي سلبيّة تتعلّق بعمليّة التصوّر ووضع المفاهيم، وبالنتيجة فهي تتعلّق بالمبادئ الأساسيّة. إنّها عقليّة قرّرت، في مرحلة معيّنة من التطوّر، أنّها تعرف ما يكفي ولا تهتمّ بالبحث أكثر من ذلك. فما الذي تقبله على أنّه «كافٍ»؟ إنّه المعطى المباشر، والملموس الذي يمكن إدراكه مباشرة انطلاقًا من خلفيّته، أي «العنصر التجريبيّ الملموس في التجربة».

ولفهم هذه الأشياء الملموسة والتعامل معها، يحتاج الإنسان إلى درجة معيّنة من التطوّر المفاهيميّ، وهي عمليّة لا يستطيع دماغ الحيوان القيام بها. ولكن بعد الإنجاز الأوّليّ لتعلّم الكلام، يمكن للطفل تزوير هذه العمليّة، عن طريق الحفظ والتقليد. وتتوقّف العقليّة المعادية للمفاهيم عند هذا المستوى من التطوّر- أي عند المستويات الأولى من التجريد، والتي تحدّد الموادّ الإدراكيّة التي تتكوّن في الغالب من أشياء مادّيّة- ولا تختار اتّخاذ الخطوة التالية الحاسمة والإراديّة تمامًا: أي المستويات الأعلى للتجريد انطلاقًا من أشياء مجرّدة لا يمكن تعلّمها عن طريق التقليد. (انظر كتابي مقدّمة في الإبستيمولوجيا الموضوعيّة.) ويمكن لمثل هذا العقل فهم فضائح قرية أو مقاطعة أو (بطريقة غير مباشرة) فضائح أمّة؛ ولكنّه لا يمكنه فهم مفاهيم «العالم» أو «الكون»- أو حقيقة أنّ أحداثها ليست «فضائح».

وتأخذ العقليّة المعادية للمفاهيم معظم الأشياء على أنّها أوّليّات غير قابلة

للاختزال وتعتبرها «بديهيّة». إنّها تعامل المفاهيم كما لو أنّها كانت مدركات (محفوظة)؛ وتعامل المجرّدات كما لو أنّها كانت مدركات حسّيّة. ويعتبر كلّ شيء بالنسبة إلى مثل هذه العقليّة معطًى: فمرور الوقت، والفصول الأربعة، ومؤسّسة الزواج، والطقس، وتربية الأطفال، والفيضان، والنار، والزلزال، والثورة، والكتاب هي ظواهر من الترتيب نفسه. إنّ تمييز المعطى الميتافيزيقيّ ممّا هو من صنع الإنسان ليس مجهولًا فقط بالنسبة إلى هذه العقليّة، بل هو غير قابل للإبلاغ.

والسؤالان الأساسيّان، أي المحرّكان الرئيسيّان للعقل البشريّ- «لماذا؟» و«ما الغاية؟» - هما غريبان على العقليّة المضادّة للمفاهيم. وإذا طرحا، فإنّهما لا يثيران أيّ شيء بخلاف الإجابات المقبولة تقليديًّا. والإجابات عادة ما تكون من قبيل: «هذه هي الحياة» أو «من المفترض بالمرء أن...» ولكن حياة مَن؟ فالإجابة لن تكون سوى التعتيم والفراغ. والمفترض من قبل مَن؟ لا إجابة سوى الفراغ.

إنّ غياب الاهتمام بسؤال «لماذا؟» يلغي مفهوم السببيّة ويقطع مع الماضي. بينما يلغي غياب الاهتمام بسؤال «ما الغاية؟» الغرض البعيد المدى ويقطع مع المستقبل. وهكذا فإنّ الحاضر وحدَه واقعيّ تمامًا بالنسبة إلى العقليّة المضادّة للمفاهيم. ويبقى شيء من الماضي معه، في شكل أجزاء راكدة من وقائع عشوائيّة، مثل نوع من الحديث الصغير عن الذاكرة، دون هدف أو معنى. لكنّ المستقبل سيكون فارغًا؛ لأنّ المستقبل لا يمكن إدراكه بشكل حسّيّ.

وفي هذا الصدد، ومن المفارقات، فإنّ التقليديّين المتزمّتين والنشطاء الجامعيّين المعاصرين هما وجهان للعملة الإبيستيمولوجيّة-النفسيّة ذاتها[5]. فبينما يسعى أصحاب الاتّجاه الأوّل إلى الهروب من رعب مستقبل مجهول من خلال البحث

(5). الإبيستيمولوجيّ-النفسيّ، هو مصطلح صاغته آين راند، لا يتعلّق بمحتوى أفكار الإنسان، ولكن بطريقة وعيه، أي الطريقة التي يتعامل بها عقله مع محتواه. «الإبيستيمولوجيا-النفسيّة» هي دراسة العمليّات المعرفيّة للإنسان من جانب التفاعل بين عقل الإنسان الواعي والوظائف التلقائيّة لعقله الباطن. انظر الفصل العاشر «تاجر الأطفال» في كتاب اليسار الجديد: الثورة الصناعيّة المضادّة.

عن الأمان في حكمة الماضي المزعومة (وفقًا للمقولة: «ما كان جيّدًا بما فيه الكفاية لأبي، هو جيّد بما فيه الكفاية لي!») يسعى الطرف الثاني إلى الهروب من رعب ماضٍ غير مفهوم من خلال الصراخ طوال طريقه نحو مستقبل لا يمكن تحديده. (وفقًا للمقولة: «إذا لم يكن جيّدا بما فيه الكفاية لأبي، فهو ليس جيّدا بما فيه الكفاية لي!») ومن المفارقات أن لا أحد منهما قادر على العيش في الوقت الحاضر لأنّ عمر الإنسان سلسلة متّصلة وما يدمجها بتكامل هو ملكته المفاهيميّة.

ففي دماغ الشخص العادي للمفاهيم، تستبدَل عمليّة الدمج إلى حدّ كبير بعمليّة الاقتران. فما يخزّنه اللّاوعي وما يجعله أوتوماتيكيّا ليس أفكارًا، بل تراكم عشوائيّ للأشياء المحسوسة المتنوّعة، والوقائع العشوائيّة، والمشاعر المجهولة الهويّة، المكدّسة في مجلّدات الملفّات العقليّة غير المسمّاة. وهذا يعمل، إلى حدود نقطة معيّنة- أي، مادام هذا الشخص يتعامل مع أشخاص آخرين يتمّ حشو مجلّداتهم بالمثل، وهكذا فهو لا يتطلّب البحث من خلال نظام الإيداع بأكمله. وضمن هذه الحدود، يمكن للشخص أن يكون نشطًا وراغبًا في العمل بجدّ- مثل رجل الأعمال بمنطقة الوسط الغربيّ، ذاك الذي مارس قدرًا كبيرًا من المبادرة والإبداع، ضمن الحدود التي حدّدتها منطقة مدينته الخاصّة- ومثل السيّدة الروائيّة، التي كتبت كتبا عديدة، ضمن الشروط التي حدّدها أساتذة كلّيّتها- ومثل أستاذ الفلسفة، الذي قضى وقته في تحليل النتائج، دون أن يكلّف نفسه عناء ذكر أسبابها.

وقد يدعم شخص منتمٍ إلى هذه العقليّة بعض المبادئ المجرّدة أو يعلن بعض المعتقدات الفكريّة (دون تذكّر أين أو كيف التقطها). ولكن إذا سأله المرء عمّا يعنيه بفكرة معيّنة، فلن يتمكّن من الإجابة. وإذا سأله المرء عن أسباب قناعاته، فسوف يكتشف أنّ قناعاته عبارة عن فيلم رقيق وهشّ يطفو فوق الفراغ، مثل بقعة زيتيّة في مساحة فارغة- وسيصدم المرء بعدد الأسئلة التي لم يسبق له أن يطرحها عليه.

هذا النوع من المعرفة النفسيّة يعمل ما لم يتمّ تحدّي أيّ جزء منها. ولكن عندما يتمّ تحدّيها تنفتح كلّ أبواب جهنّم لأنّ ما سيُهدّد حينها لن يكون فكرة معيّنة، بل هيكل هذا العقل كلّه. وسيتراوح ذاك الجحيم ابتداءً من الخوف، مرورًا بالاستياء، والتهرّب العنيد، والعداء، والذعر، والخبث، وصولًا إلى الكراهية.

وأفضل مثال على العقليّة المعادية للمفاهيم هو حادث صغير وقع في رواية نُشرت منذ سنوات، ولسوء الحظّ، لا أتذكّر عنوانها. ففي ثنايا الرواية حدثٌ يسرد أنّ هناك فتاة شقراء من الفتيات العاديات خرجت في موعد غراميّ مع أحد فتيان الجامعة؛ وعندما سُئلت في وقت لاحق عمّا إذا كانت قد قضّت وقتا طيّبًا معه، أجابت: «لا. لقد كان شابّا مملّا بفظاعة فهو لم يقل أيّ شيء لم أسمعه من قبل».

لا يمكن للعقليّة المرتبطة بكلّ ما هو حسيّ والمعادية للمفاهيم أن تتعامل إلّا مع البشر الملتزمين بالأشياء الملموسة نفسها- أي بالنوع نفسه من العالم «المحدود». وفي خصوص هذه العقليّة، فهذا يعني عالمًا لا يضطرّ فيه البشر إلى التعامل مع المبادئ المجرّدة: إذ تُستَبدَل المبادئ بقواعد السلوك المحفوظة، والتي تُقبَل دون تمحيص وتُتَبنّى كما هي معطاة. وما هو «محدود» في مثل هذا العالم ليس امتداده، ولكن درجة الجهد العقليّ المطلوب من سكّانه. وعندما يقولون «محدود»، فإنّهم يعنون «الإدراك الحسّيّ».

وفي حدود قواعدهم (التي تسمّى عادة «التقاليد»)، يتمتّع سكّان هذه العوالم بحرّيّة العمل- أي التعامل مع المحسوسات من دون القلق بشأن العواقب، والتعامل مع النتائج من دون عناء التساؤل عن الأسباب، والتعامل مع «الوقائع» بوصفها ظواهر منفصلة، من دون عوائق من قبل ما هو «غير ملموس» في النظريّة- والشعور بالأمان. ولكن في مأمن من ماذا؟ سيجيبون بوعي: «في مأمن من الغرباء». وفي الحقيقة الجواب هو: في مأمن من ضرورة التعامل مع المبادئ الأساسيّة (وبالنتيجة في مأمن من المسؤوليّة الكاملة عن حياتهم الخاصّة).

إنّها أساسيّات الفلسفة (ولاسيّما الأخلاق) التي يخشاها الشخص المعادي للمفاهيم قبل كلّ شيء. ففهمها وتطبيقها يتطلّب سلسلة مفاهيميّة طويلة، تجعل عقله غير قادر على الاحتفاظ بها إلى ما هو أبعد من الروابط البدائيّة الأولى. وإذا تمّ تحدّي معتقداته المعلنة- أي قواعد مجموعته وشعاراتها- فإنّه سيشعر بأنّ وعيه يتلاشى في الضباب. وهذا ما يبرّر خوفه من الغرباء. فكلمة «الغرباء» تعني عنده العالم كلّه خارج حدود قريته أو مدينته أو عصابته- عالم كلّ هؤلاء الناس الذين لا يعيشون وفقًا «لقواعده». إنّه لا يعرف السبب الذي يجعله يشعر أنّ الغرباء يشكّلون تهديدًا قاتلًا له ولماذا يملؤونه بالرعب العاجز. وهذا التهديد ليس وجوديًا، ولكنّه إبستيميّ-نفسيّ: والتعامل معه يتطلّب منه أن يرتفع فوق «قواعده» إلى مستوى المبادئ المجرّدة. وربّما سيموت بدلًا من محاولة ذلك.

و«الحماية من الغرباء» هي الفائدة التي يسعى إليها من خلال التشبّث بمجموعته. وما تطلبه المجموعة في المقابل هو طاعة قواعدها، التي يتوق إلى طاعتها: هذه القواعد هي حمايته من عالم الفكر المجرّد اللعين. فمن أنشأ تلك القواعد؟ من الناحية النظريّة، لقد أنشأتها التقاليد. لكن في الواقع، هي أنشأت من قبل أولئك الذين يصادف أنّهم قادة مجموعته؛ والطريقة المعشّشة بذهنه تقول إنّها منشأة: من قبل أولئك الذين يعرفون الألغاز التي يجب عليه ألّا يعرفها.

وهكذا، فإنّ بقاءه يعتمد على استبدال البشر بالأفكار- وعلى تبعيّة المعطى ميتافيزيقيًا إلى ما هو من صنع الإنسان. فالميتافيزيقيّ بعيد عن متناوله- لأنّ قوانين الطبيعة لا يمكن الإمساك بها إدراكيًا- ولكنّ القواعد التي هي من صنع الإنسان هي القيم المطلقة التي تحميه ممّا هو مجهول نفسيًا ووجوديًا. فتأتي المجموعة لإنقاذه إذا وقع في مشكلة- وليس عليه أن يكسب مساعدتهم، إذ يُعطى إيّاها تلقائيًا، ولا تقدّم له تحت رحمة غير مستقرّة من فضائله أو عيوبه أو أخطائه، بل هي نعمة حقيقيّة لأنّه ينتمي إلى المجموعة.

وكمثال على مبدإ أنّ العقلانيّ هو الأخلاقيّ، لاحظوا معي أنّ المعادي للمفاهيم هو المعادي للأخلاق بشكل عميق. فالوصيّة الأساسيّة لجميع هذه المجموعات، التي لها الأسبقيّة على أيّ قواعد أخرى، هي: الولاء للمجموعة- ليس للأفكار، بل للناس؛ وليس لمعتقدات المجموعة، التي هي الحدّ الأدنى، والطقوس أساسًا، بل الولاء لأعضاء المجموعة وقادتها. وسواء كان عضوًا معيّنًا صحيحًا أو خاطئًا، فإنّ على الآخرين حمايته من الغرباء؛ وسواء كان بريئًا أو مذنبًا، فإنّ عليهم الوقوف بجانبه ضدّ الغرباء؛ وسواء كان مختصًا أو لا، فإنّه يجب توظيفه أو التجارة معه وتفضيله عن الغرباء. وهكذا فإنّ التأهيل البدنيّ- أي حدث الولادة في قرية أو قبيلة معيّنة- له الأسبقيّة على الأخلاق والعدالة. (لكن المادّيّة ليست سوى المؤهّلات الأكثر وضوحًا وسطحيّة في أحيان كثيرة، لأنّ هذه المجموعات ترفض الأطفال الذين لا يطابقون أعضاءها. فالمؤهّل الفعليّ هو الإبستيميّ-النفسيّ: فالبشر ملزمون بالأشياء المحسوسة نفسها).

والقبائل البدائيّة مثال واضح على العقليّة المضادّة للمفاهيم- ربّما، مع بعض التبرير: فالهمج، وحالهم في ذلك مثل حال الأطفال، هم على مستوى التطوّر المسبق للمفاهيم. ومع ذلك، فإنّ نظراءهم اللّاحقين يثبتون أنّ هذه العقليّة ليست نتاج الجهل (وليست ناجمة عن نقص الذكاء): فهي ذاتيّة الصنع، أي سجينة الذات. لقد قاومت هذه العقليّة صعود الحضارة وتجلّت في أشكال لا حصر لها عبر التاريخ. وأعراضها هي دائمًا محاولة التحايل على الواقع عن طريق استبدال البشر بالأفكار، واستبدال ما هو من صنع الإنسان بما هو ميتافيزيقيّ، وتفضيل الحقوق، وممارسة جذب خاصّ لنيل الجدارة- أي محاولة تقليص حياة الإنسان للعيش في الفناء الخلفيّ الصغير (أو حفرة الفئران) وإعفائه من الحكم المطلق للعقل. (والدافع المحرّك وراء هذه المحاولات أعمق من شهوة السلطة: إذ يسعى حكّام هذه المجموعات إلى الحماية من الواقع بالقلق نفسه عند من يتبعهم).

والعنصريّة هي مظهر واضح للعقليّة المعادية للمفاهيم. وكذلك هي الحال

بالنسبة إلى كراهية الأجانب- أي الخوف من الأجانب («الغرباء») أو كراهيتهم. وكذلك ينصّ أيّ نظام طبقيّ على مكانة الإنسان (أي أنّه ينسبه إلى قبيلة) حسب ولادته؛ ويتمّ تأبيد أيّ نظام طبقيّ بنوع خاصّ من التكبّر (أي الولاء الجماعيّ) لا فقط بين الأرستقراطيّين، ولكن، ربّما بحدّة أكبر، بين عامّة الناس أو حتّى العبيد، الذين يرغبون في «معرفة مكانهم» وحراسته بغيرة ضدّ الغرباء من فوق أو من أسفل. وكذلك هي الحال مع النقابات الاشتراكيّة، وأيّ نوع من عبادة السلف أو «تضامن» الأسرة (الأسرة بما في ذلك الأعمام والعمّات وأبناء العمومة من ثالث جيل). وهو ما ينطبق أيضًا على أيّ عصابة إجراميّة.

فالقبليّة (وهي أفضل اسم لتعيين كلّ مظاهر مجموعة العقليّة المعادية للمفاهيم) عنصر مهيمن في أوروبا، يعزّز بالمثل سبب كلّ تاريخ أوروبا الطويل ونتيجته، ذاك التاريخ الذي تهيمن عليه النظم الطبقيّة، والشوفينيّة الوطنيّة والمحلّيّة (المحافظات)، والحكم بالقوّة الغاشمة والحروب الدمويّة التي لا نهاية لها. وكمثال على ذلك، لاحظ دول البلقان، التي هي عازمة بشكل دائم على إبادة بعضها بعضًا بسبب الاختلافات البسيطة المتعلّقة بالتقاليد أو اللغة. فالقبليّة لا مكان لها في الولايات المتّحدة- إلى حدود العقود الأخيرة. ولم تستطع أن تتجذّر هنا، وكانت شتلاتها المستوردة تتلاشى وتتحوّل إلى مجرّد زبد في بوتقة الانصهار الأمريكيّة التي تغذّيها نيران مصدرين لطاقة لا تنضب: الحقوق الفرديّة والقانون الموضوعيّ؛ فهذان هما الحماية الوحيدة التي يحتاج إليها الإنسان.

إنّ بقايا القبليّة الأوروبيّة، المستوردة من قبل المهاجرين الخجولين، اتّخذت الشكل الحميد للأحياء «العرقيّة» في المدن، حيث يقدّم كلّ حيّ عاداته الخاصّة، ومهرجاناته التقليديّة، ومطاعم بلاده الأصليّة القديمة، وألفاظ لغته الأمّ المكتوبة كعلامات للمتاجر. لقد تعرّضت هذه العلامات للضرب، لأنّ البشر الذين تشبّثوا بالقاعدة القبليّة المتمثّلة في إعطاء أولويّات التجارة لزملائهم من رجال القبائل، ظلّوا في المناطق النائية من الأحياء الفقيرة، وفي مقابل ذلك اجتاحهم سيل الطاقة

الإنتاجيّة التي وضعت الجدارة فوق القبيلة، حاملًا معه أفضل أطفالهم.

ولم يكن هناك ضرر في مثل هذه المناطق النائية، ما لم يجبر أحد على البقاء فيها. وكان ضغط التنوير على سبيل المثال يقوّض ولاء المجموعة للعقليّات المعادية للمفاهيم بعناد، ويحثّهم على الخروج إلى العالم العظيم والمغامرة حيث لا يوجد إنسان «غريب» (أو حيث كلّ البشر غرباء في ما يتعلّق بالامتيازات الخاصّة).

لقد قلب تفكّك الفلسفة هذا الاتّجاه رأسا على عقب. فالقبليّة هي نتاج الخوف، والخوف هو العاطفة المهيمنة عند أيّ شخص أو ثقافة أو مجتمع يرفض قدرة الإنسان على البقاء: أي العقل. وبمجرّد انزلاق الفلسفة إلى مستنقع اللّاعقلانية البدائيّ، دُفع الناس -وجوديًّا ونفسيًّا- إلى نتيجتها الطبيعية البدائيّة: أي القبليّة. فمن الناحية الوجوديّة، أدّى صعود دولة الرفاهيّة إلى تقسيم البلاد إلى مجموعات ضغط، يقاتل كلّ منها للحصول على امتيازات خاصّة على حساب الآخرين- فأصبح الفرد غير المنتسب إلى أيّ مجموعة فريسة لعبة عادلة للحيوانات القبليّة المفترسة. أمّا من الناحية النفسيّة، فإنّ البراغماتيّة قد سلبت مثقّفي البلاد ذكاءهم وحيويّتَهم: فنظريّة جون ديوي في التعليم «التقدّمي» (التي هيمنت على المدارس لما يقرب من نصف قرن)، أنشأت طريقة لشلّ ملكة الفهم عند الطفل واستبدال الإدراك بمفهوم «التكيّف الاجتماعيّ». لقد كانت ولا تزال محاولة منهجيّة لتصنيع العقليّات القبليّة. (انظر مقالتي العاشرة: «تاجر الأطفال» في كتاب اليسار الجديد: الثورة الصناعيّة المضادّة).

لاحظوا معي أنّ عودة القبليّة اليوم ليست نتاج الطبقات الدنيا- من الفقراء، والعجّز، والجهلة- ولكنّها نتاج المثقّفين، «النخبويّين» المتعلّمين في الكلّيّات (وهو مصطلح قبليّ بحت). ولاحظوا انتشار القطعان أو العصابات البشعة - مثل الهيبيين، واليبيين، والبيتنيك، ومريدي السلام، والنساء الليبراليّات، والمثليّين الجنسيّين، وجيسوس فريكس، وأطفال الأرض- وهم ليسوا قبائل، ولكن

مجموعات متغيّرة من الناس يسعون بشدّة وراء «حماية» القبليّة.

والقاسم المشترك بين جميع هذه العصابات هو الإيمان بالحركة (المظاهرات الجماهيريّة)، وليس الإيمان بقيمة الفعل- والاعتقاد في قدرة الهتاف، وليس الجدال- وفي المطالبة، وعدم الإنجاز- وفي الشعور، وعدم التفكير- وفي إدانة «الغرباء»، وعدم السعي وراء القيم- والاعتقاد في التركيز فقط على «الآن»، و«اليوم» من دون تفكير في «الغد»- وفي السعي إلى العودة نحو «الطبيعة»، و«الأرض»، والطين، والعمل البدنيّ، أي إلى جميع الأشياء التي تستطيع عقليّة الإدراك الحسّيّ التعامل معها. فأنتم لا ترون أيّ دعاة للعقل والعلوم وهم يكتسحون الشوارع معتقدين أنّ استخدامهم أجسادَهم لوقف حركة المرور سيحلّ أيّ مشكلة.

ومعظم تلك العصابات القبليّة الجنينيّة يساريّة أو جماعيّة. ولكن للبرهنة على حقيقة أنّ سبب القبليّة أعمق من السياسة، لا يزال هناك قبليّون منفصلون عن الواقع، ويدّعون أنّهم يمينيّون. إنّهم أبطال الفرديّة، كما يزعمون، وهم يعرّفونها على أنّها الحقّ في تشكيل عصابة خاصّة واستخدام القوّة المادّيّة ضدّ الآخرين- ويعتزمون الحفاظ على الرأسماليّة، كما يزعمون، من خلال استبدالها بالفوضويّة (إنشاء حكومات «خاصّة» أو «منافسة»، أي الحكم القبليّ). والقاسم المشترك بين مثل هؤلاء الأفراد هو الرغبة في الهروب من الموضوعيّة (إذ تتطلّب الموضوعيّة سلسلة مفاهيميّة طويلة جدًّا ومبادئ في غاية التجريد)، والعمل على نزوة، والتعامل مع البشر بدلًا من التعامل مع الأفكار- أي مع ناس عصابتهم الملتزمين بالأشياء المحسوسة نفسها.

ويمكن قياس مسافة ابتعاد هؤلاء اليمينيّين عن الواقع من خلال حقيقة أنّهم غير قادرين على التعرّف إلى الأمثلة الفعليّة لمثلهم العليا قيد التطبيق. وأحد الأمثلة على ذلك هو المافيا. فالمافيا (أو «الأسرة») هي «حكومة خاصّة»، مع الأشخاص

الذين اختاروا الانضمام إليها طواعية، مع مجموعة صارمة من القواعد التي تُفرَض بشكل صارم وفعّال ودمويّ، «حكومة» تتعهّد بحمايتك من «الغرباء» وفرض مصالحك المباشرة- بثمن بيع روحك، أي طاعتك الكاملة لأيّ «صالح» قد تطلبه.

والمظاهر الناشطة للقبلية الحديثة، من اليسار أو اليمين، هي في غاية التطرّف. والمظاهر الأكثر دهاء للعقليّة المعادية للمفاهيم هي الأكثر مأسويّة والأصعب من ناحية التعامل معها. هذه هي «الاقتصاديّات المختلطة» للروح- فالبشر أصبحوا ممزّقين داخليًّا بين العواطف القبليّة وشظايا الفكر المتناثرة- هؤلاء هم منتجات التعليم الحديث الذين لا يحبّون طبيعة ما يشعرون به، لكنّهم لم يتعلّموا التفكير مطلقًا.

فمنذ الطفولة المبكّرة، كُيِّفَت عواطفهم فأصبحت مشروطة بالفرضيّة القبليّة التي تقول إنّه يجب على المرء أن «ينتمي»، ويكون «بداخل» مجموعة مّا، ويسبح مع «التيّار الرئيسيّ»، ويتبع قيادة «أولئك الذين يعرفون». ويضيف عقل الإنسان المحبط عاطفة أخرى إلى التكيّف القبليّ: استياء مرير أعمى يعكس خضوعه الفكريّ المذلّ. فالبشر في هذا العصر الحديث هم قطيعيّون ومعادون للمجتمع في الوقت نفسه، وليس لديهم أيّ فكرة عمّا يشكّل رابطة إنسانيّة عقلانيّة.

ويوجَد فرق جذريّ بين الرابطة والقبيلة. تمامًا كما يُحكم المجتمع السليم بالقوانين، ولا يحكم من قبل البشر، فإنّ الرابطة المناسبة تُوحَّد بالأفكار، لا من قبل الناس، وأعضاؤها موالون للأفكار، وليس للمجموعة. ومن المعقول بشكل بارزٍ أن يسعى البشر إلى الارتباط بأولئك الذين يشاركونهم قناعاتهم وقيمهم. ومن المستحيل التعامل أو حتّى التواصل مع البشر الذين تعارض أفكارهم بشكل أساسيّ أفكار المرء (ويجب أن يكون المرء حرًّا في عدم التعامل معهم). ويتمّ تشكيل جميع الجمعيّات المناسبة والروابط أو الانضمام إليها عن طريق الاختيار

الفرديّ وعلى أسس واعية وفكريّة (فلسفيّة وسياسيّة ومهنيّة، إلى غير ذلك) - وليس بسبب حادث الولادة الفسيولوجيّ أو الجغرافيّ، وليس على أساس التقاليد. وعندما يتّحد البشر بالأفكار، أي بالمبادئ الصريحة، لا يوجد مجال للحسنات أو النزوات أو السلطة التعسّفيّة: فالمبادئ بمثابة معيار موضوعيّ لتحديد الإجراءات والحكم على البشر، سواء كانوا قادة أو أعضاء.

وهذا يتطلّب درجة عالية من التطوّر المفاهيميّ والاستقلال، وهو ما تكافح العقليّة المعادية للمفاهيم بشدّة لتجنّبه. ولكن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للبشر من خلالها التعامل معًا بعدل وإنصاف وإحسان وأمان. ولا توجد للبشر طريقة يتحقّق بها البقاء على المستوى الإدراكيّ للوعي.

أنا لست طالبة جامعيّة في نظريّة التطوّر، وبالنتيجة لست من مؤيّديها ولا من خصومها. لكنّ فرضيّة معيّنة طاردتني سنوات؛ وأريد أن أؤكّد أنّها مجرّد فرضيّة وأنّ هناك خرقا هائلا للاستمراريّة بين الإنسان وجميع الأنواع الحيّة الأخرى. والفرق يكمن في طبيعة وعي الإنسان، وفي خصائصه المميّزة: أي ملكة الفهم. ويبدو الأمر كما لو أنّ العمليّة التطوّريّة غيّرت مسارها بعد دهر من التطوّر الفسيولوجيّ، وركّزت المراحل العليا من التطوّر في المقام الأوّل على وعي الأنواع الحيّة، وليس أجسادها. لكنّ تطوّر وعي الإنسان تطوّعيٌّ: بغضّ النظر عن الدرجة الفطريّة لذكائه، ويجب عليه تطويره، وتعلُّم كيفيّة استخدامه، وأن يصبح إنسانًا عن طريق الاختيار. لكن ماذا لو لم يختَرَ؟ عندها سيصبح ظاهرة انتقاليّة- أي مجرّد مخلوق يائس يكافح بشكل محموم ضدّ طبيعته الخاصّة، ويتوق إلى «طُمَأنينَة» وعي الحيوان، الذي لا يستطيع استعادته، والتمرّد ضدّ الوعي البشريّ، الذي يخشى تحقيقه.

على مدى سنوات، كان العلماء يبحثون عن «حلقة مفقودة» بين الإنسان والحيوان. وربّما تكون هذه الحلقة المفقودة هي العقليّة المعادية للفهم.

5

إنِّيّة من دون أنا

1974

في مقال «الحلقة المفقودة»، ناقشت العقليّة المعادية للمفاهيم ومظاهرها الاجتماعيّة (القبليّة). فجميع القبليّين معادون للمفاهيم بدرجات مختلفة، ولكن ليست كلّ العقليّات المعادية للمفاهيم قبليّةً. فبعضها مثل الذئاب المنفردة (مشدّدة على أنّها أكثر الكائنات المفترسة).

وغالبيّة هذه الذئاب هم من نوع القبليّين المحبطين، أي الأشخاص الذين ترفضهم القبيلة (أو شعب بيئتهم المباشرة): وهم لا يمكن الاعتماد عليهم لأنّهم لا يلتزمون بالقواعد التقليديّة، ومن النوع المتلوّن المتلاعب جدّا بحيث لا يمكنهم التنافس على السلطة القبليّة. وبما أنّ عقليّة الإدراك الحسّيّ لا يمكن أن توفّر للإنسان طريقة للبقاء على قيد الحياة، فإنّ مثل هذا الإنسان، الذي تُرك لأجهزته الخاصّة، يصبح نوعًا من المتشرّد الفكريّ، الذي يتسكّع مثل منتقٍ رديء من درجة ثانية أو مجرّد جامع للمعلومات من أفكار الآخرين، ينهب أجزاء من الأفكار عشوائيّا، ويحوّلها إلى نزوة، ولا يرافقه في ذلك شيء ثابت واحد فقط راسخ في سلوكه ألا وهو: الانسياق من مجموعة إلى أخرى، والحاجة إلى التشبّث بالناس، أيّ نوع من الناس، والتلاعب بهم.

ومهما كانت التركيبات النظريّة التي قد يكون قادرًا على الدوران والتلاعب وفقها في مختلف المجالات، فإنّ مجال الأخلاق هو الذي يملؤه بأعمق شعور

بالإرهاب ويذكّره بعجزه. فالأخلاق هي الانضباط المفاهيميّ؛ وتتطلّب الولاء لمدوّنة القيم والقدرة على فهم المبادئ المجرّدة وتطبيقها على المواقف والأفعال الملموسة (حتّى على المستوى الأكثر بدائيّة لممارسة بعض الوصايا الأخلاقيّة البدائيّة). والذئب القبليّ المنفرد ليس لديه فهم مباشر للقيم. فهو يشعر أنّ هذا هو النقص الذي يجب أن يخفيه بأيّ ثمن- وأنّ هذه المسألة، عنده، هي الأصعب من ناحية تزييفها. والأهواء والنزوات التي ترشده وتتحوّل من لحظة إلى أخرى أو من سنة إلى أخرى لا يمكن أن تساعده على تصوّر حالة داخليّة من التفاني مدى الحياة في القيم المختارة. فأهواؤه تكيّفه للقيام بما هو عكس ذلك: فهي تجعل تجنّبه لأيّ التزام دائم لأيّ شيء أو أيّ شخص أمرًا أوتوماتيكيًّا. ولا يمكن للإنسان، من دون القيم الشخصيّة أن يكون له أيّ معنى للصواب أوالخطإ. فالذئب القبليّ المنفرد هو شخص لاأخلاقيّ على طول الطريق.

وأوضح الأعراض التي يمكن للمرء من خلالها التعرّف على هذا النوع من الأشخاص، هو عدم قدرته الكاملة على الحكم على نفسه أو أفعاله أو عمله بأيّ نوع من أنواع المعايير. ويتطلّب النمط العاديّ للتقييم الذاتيّ إشارةً إلى بعض القيم المجرّدة أو الاستناد إلى الفضيلة- على سبيل المثال، «أنا جيّد لأنّني عقلانيّ»، أو «أنا جيّد لأنّني صادق»، وحتّى فكرة «أنا جيّد لأنّ الناس مثلي». وبغضّ النظر عمّا إذا كانت معايير القيمة المعنيّة صحيحة أم خاطئة، فإنّ هذه الأمثلة تعني الاعتراف بمبدإ أخلاقيّ أساسيّ: أنّه يجب على الفرد كسب قيمته.

والنمط الضمنيّ الذي يعتمده الشخص غير الأخلاقيّ في التقييم الذاتيّ (الذي نادرًا ما يحدّده أو يعترف به) هو: «أنا جيّد لأنّني كذلك».

وتكون هذه العبارة بعد سنّ الثلاث سنوات إلى الخمس سنوات (أي ما بعد مستوى الإدراك الحسّيّ للنموّ العقلي)، ولا تعبّر عن الفخر أو احترام الذات، ولكن على العكس من ذلك: تعبّر عن فراغ عقليّة راكدة، معترفة بعجزها لتحقيق

أيّ قيمة شخصيّة أو فضيلة.

ولا تخلطوا بين هذا النمط والذاتيّة النفسيّة. فالشخص الذاتيّ النفسيّ غير قادر تمامًا على تحديد قيمه أو إثبات صلاحيّتها الموضوعيّة، لكنّه قد يكون منسجمًا عميقًا ومخلصًا لها على مستوى الممارسة العمليّة (على الرغم من الصعوبة النفسيّة المعرفيّة الرهيبة). لا يحمل الشخص غير الأخلاقيّ قيمًا ذاتيّة؛ فهو لا يحمل أيّ قيم. والنمط الضمنيّ لجميع تقديراته هو: «إنّه جيّد لأنّني أحبّه» - أو «إنّه صحيح لأنّني فعلت ذلك» – أو «هذا صحيح لأنّني أريده أن يكون صحيحًا». فما هي هذه «الأنا» في هذه التصريحات؟ إنّها هيكل جسديّ مدفوع بالقلق المزمن.

والأمثلة التي كثيرا ما تصادف هذا النمط هي: الكاتب الذي يعيد صياغة بعض المواضيع المملّة القديمة ويشعر بأنّ عمله جديد، لأنّه كتبه- والفنّان غير الموضوعيّ الذي يشعر أن مسحاته متفوّقة على تلك التي صنعها ذيل القرد، لأنّه هو من صنعها- ورجل الأعمال الذي يستأجر الوسطاء لأنّه يحبّهم- والسياسيّ «المثالي» الذي يدّعي أنّ العنصريّة جيّدة إذا مارستها أقلّيّة (من اختياره)، ولكنّها شرّ إذا مارستها الأغلبيّة- وأيّ داعية إلى أيّ نوع من المعايير المزدوجة.

ولكن حتّى مثل هذه البدائل غير المطابقة لمواصفات الأخلاق ليست سوى ذريعة: فالشخص اللّاأخلاقيّ لا يؤمن بمقولة «أنا جيّد لأنّني كذلك». فهذه السياسة الضمنيّة هي حمايته من قناعته العميقة التي لم تُحدَّد قطّ أي: «أنا لست جيّدا بالكامل».

إنّ الحبّ جواب على القيم. والكشف عن التقييم الذاتيّ الفعليّ للشخص اللّاأخلاقي يتحقّق من خلال حاجته غير الطبيعيّة إلى أن يكون محبوبًا (ولكن ليس بمعنى الكلمة العقلانيّ) - وأن يكون «محبوبًا لنفسه»، أي بلا سبب. يكشف جيمس تاغارت عن طبيعة هذه الحاجة: «لا أريد أن أكون محبوبًا لأيّ شيء. أريد أن أكون محبوبًا لنفسي- لا لأيّ شيء أفعله أو أمتلكه أو أقوله أو أفكّر فيه. وأن

أكون محبوبًا لذاتي- لا لجسدي أو عقلي أو كلماتي أو أعمالي أو أفعالي». (من رواية الأطلس متململًا). وعندما تسأله زوجته: «ولكن في نهاية المطاف... ماذا تعني بذاتك؟» لم تجد لديه أيّ إجابة.

وكمثال من واقع الحياة: كنت أعرف منذ سنين مضت امرأة مسنّة كانت كاتبة ذكيّة جدًّا، ولكنّ لها ميلًا نحو التصوّف، وكانت تشعر بالمرارة، والعدوانيّة، والوحدة، والحزن. وكانت وجهات نظرها عن الحبّ والصداقة مماثلة لجيمس تاغارت. وفي وقت نشر رواية المنبع، أخبرتها أنّني ممتنّة جدًّا لأرتشيبالد أوغدن، المحرّر الذي هدّد بالاستقالة إذا لم ينشر رؤساء عمله هذه الرواية. فاستمعت بنوع غريب من النظرة المشكّكة أو الرافضة، ثمّ قالت: «ينبغي عليك ألّا تشعري بالامتنان له فهو لم يفعل ذلك من أجلك. لقد فعل ذلك لتعزيز حياته المهنيّة، لأنّه اعتقد أنّه كتاب جيّد». لقد شعرت بالفزع حقًّا فسألتها: «هل تقصدين أنّ عمله سيكون أحسن- وأنّني يجب أن أفضّله- إذا كان يعتقد أنّه كتاب لا قيمة له، لكنّه كافح من أجل نشره بدافع الإحسان إليّ؟» فخيّرت عدم الإجابة وغيّرت الموضوع، ولم أتمكّن من الحصول على أيّ تفسير منها. واستغرق الأمر منّي سنوات عديدة للبدء في الفهم.

ويمكن ملاحظة ظاهرة مماثلة، لتلك التي حيّرتني فترةً طويلة، في السياسة. إذ غالبًا ما يحثّ المعلّقون الصحفيّون أحد السياسيّين على وضع مصالح البلاد فوق مصالحه الخاصّة (أو مصالح حزبه) والتنازل لخصومه- ولا تُوجَّه مثل هذه النصائح إلى صغار المرتشين، ولكن إلى البشر ذوي السمعة الطيّبة. فماذا يعني هذا؟ إذا كان السياسيّ مقتنعًا بأنّ أفكاره صحيحة، فإنّه سيخون البلاد من خلال المساومة. وإذا كان مقتنعًا بأنّ أفكار خصومه خاطئة، فإنّه سيضرّ البلاد. وإذا لم يكن متأكّدًا من أيّ منهما، فعليه التحقّق من آرائه من أجل مصلحته الخاصّة، وليس من أجل مصلحة البلاد لأنّ حقيقة أفكاره أو بطلانها يجب أن تكون ذات فائدة شخصيّة قصوى له.

لكنّ هذه الاعتبارات تفترض مسبقا وعيًا مفاهيميًا يأخذ الأفكار على محمل الجدّ- أي يستمدّ وجهات نظره من المبادئ المستمدّة من الواقع. فوعي الإدراك الحسّيّ غير قادر على اعتقاد أنّ الأفكار يمكن أن تكون ذات أهمّيّة شخصيّة لأيّ شخص؛ إنّه يعتبر الأفكار مسألة اختيار اعتباطيّ تعسّفيّ، كوسيلة لبعض الغايات المباشرة. وبناءً على هذا الرأي، لا يسعى الإنسان إلى انتخابه في منصب عامّ من أجل تنفيذ سياسات معيّنة- بل يدعو إلى سياسات معيّنة من أجل انتخابه. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا يجب عليه أن يرغب في أن ينتخب؟ إنّ عقليّات الإدراك الحسّيّ لا تسأل مثل هذا السؤال: فمفهوم الهدف البعيد المدى خارج عن حدود تفكيرها. (وهناك عدد كبير من السياسيّين وعدد كبير من المعلّقين الصحفيّين من هذا النوع- وبما أنّ هذه العقليّة تعتبر أمرًا مفروغًا منه لأنّها مناسبة وطبيعيّة، فهل يشير هذا إلى الحالة الفكريّة لثقافة اليوم؟)

وإذا كان الإنسان يخضع الأفكار والمبادئ لـ «مصالحه الشخصيّة»، فما هي مصالحه الشخصيّة وبأيّ وسيلة يحدّدها؟ ولنأخذ بعين الاعتبار الكدح الذي لا معنى له، وغير الأنانيّ الذي يدين به السياسيّ نفسه إذا كان الهدف من عمله - الإدارة السليمة للبلاد- لا مصلحته الشخصيّة (أو ما يفعله أيّ محام، إذا كانت العدالة لا تمثّل مصلحة شخصيّة له؛ أو الكاتب، إذا كانت القيمة الموضوعيّة لكتبه لا تمثّل مصلحة شخصيّة له، مثلما يشير إلى ذلك الاقتباس الذي أخذته عن المرأة أثناء مناقشة رواية المنبع). لكنّ عقليّة الإدراك الحسّيّ غير قادرة على توليد القيم أو الأهداف، ويجب أن تختار تلك القيم أو الأهداف بشكل سلبيّ، بكونها معطاة، ثمّ تنتقل من خلال الاقتراحات المتوقّعة. (وليس كلّ هؤلاء البشر ذئاب قبليّة منفردة- فبعضهم يبدو قبليًا مخلصا وحائرا من خلال عمقهم النفسيّ المعرفيّ- لكنّ جميعهم عقليّات معادية للمفاهيم).

ومع كلّ تركيزه على «نفسه» (وعلى كونه «محبوبًا لنفسه»)، فإنّ الذئب القبليّ المنفرد ليس له مصلحة ذاتيّة ولا مصالح شخصيّة، فما له فقط هو أهواء مؤقّتة. إنّه

على دراية بأحاسيسه الفوريّة وقليل من الوعي بالأشياء الأخرى. لاحظوا معي أنّه عندما يغامر بالتحدّث عن القيم الروحيّة (أي الفكريّة) - للأشياء التي يحبّها أو يعجب بها شخصيًّا- يصاب المرء بالصدمة من الابتذال، والفظاظة، والقذارة المستعارة لما يصدر عنه.

ويشعر الذئب القبليّ المنفرد بأنّ «ذاته» منفصلة عن أفعاله، وعمله، ومساعيه، وأفكاره. ويشعر أنّ كلّ هذه الأمور أشياء أجبرته عليها بعض القوى الخارجيّة- من قبيل المجتمع أو الواقع أو الكون المادّيّ- بطريقة أو بأخرى. ويشعر أيضا أنّ «ذاته» الحقيقيّة هي كيان لا يوصف ويخلو من الصفات. وهناك شيء واحد صحيح: «الذات» لا يمكن وصفها، أي غير موجودة. وذات الإنسان هي عقله- أي الملكة التي تدرك الواقع، وتشكّل الأحكام، وتختار القيم. ويمثّل «الواقع» بالنسبة إلى الذئب القبليّ المنفرد مصطلحًا لا معنى له؛ تتكوّن ميتافيزيقيّته من الشعور المزمن بأنّ الحياة، بطريقة مّا، هي مؤامرة تحاك من الناس والأشياء ضدّه، وأنّه سيسير فوق أكوام من الجثث- من أجل تأكيد جدارة نفسه؟ لا- بل من أجل إخفاء (أو ملء) الفراغ الداخليّ المزعج الذي تركته نفسه المجهضة.

والنكتة القاتمة التي تسخر من البشريّة هي حقيقة أنّه يُنظر إليه على أنّه رمز إلى الأنانيّة. وهذا يشجّعه على نهبه: فهو يمنحه أمل النجاح في تزوير مكانة يعرف أنّها خارجة عن سلطته. فالأنانيّة هي إنجاز فلسفيّ عميق ومفاهيميّ. فكلّ شخص يحمل ذئبًا منفردًا قبليًا كصورة للأنانيّة، هو ببساطة يعترف بطبيعة الإدراك الحسّيّ لوظائفه العقليّة.

ومع ذلك، يستمرّ القبليّون في إعلان أنّ الأخلاق ظاهرة اجتماعيّة حصريّة وأنّ الالتزام بالقبيلة - أيّ قبيلة كانت – هو السبيل الوحيدة للحفاظ على أخلاق البشر. لكنّ أعضاء القبيلة المطيعين ليسوا أفضل من أخيهم الذئب المرفوض وغير الأخلاقيّ: فمعيارهم هو مقولة: «نحن صالحون لأنّنا كذلك».

إنّ التنازل عن الذات وإضعافها سمةٌ بارزة في جميع عقليّات الإدراك الحسّيّ، للقبليّ أو الذئب المنفرد. فكلاهما يخافان من الاعتماد على الذات. وكلاهما يخافان من المسؤوليّات التي لا يمكن أن تؤدّيها إلّا الذات (أي الوعي المفاهيميّ)، ويسعيان إلى الهروب من النشاطين اللذين سيدافع عنهما الإنسان الأنانيّ فعلًا بحياته: أي الحكم والاختيار. إنّهما يخشيان العقل (الذي يمارس بمحض إرادتهما) ويثقان في عواطفهما (التي هي تلقائيّة) – ويفضّلان الأقارب (حادث الولادة) على الأصدقاء (مسألة اختيار) – ويفضّلان القبيلة (المعطاة) على الغرباء (كلّ ما هو جديد) – ويفضّلان الوصايا (المحفوظة) على المبادئ (المفهومة) – ويرحّبان بكلّ نظريّة حتميّة، وكلّ فكرة تسمح لهم بالصراخ: «لم أستطع منعها!».

إنّ سبب اعتبارنا أخلاقيّات الإيثار ظاهرةً قبليّةً يبدو أمرا واضحا. فالبشر في ما قبل التاريخ كانوا غير قادرين جسديًّا على البقاء على قيد الحياة دون التشبّث بالقبيلة من أجل القيادة والحماية ضدّ القبائل الأخرى. وسبب استمرار الإيثار في العصور المتحضّرة ليس ماديًّا، بل نفسيًّا معرفيًّا: فالبشر الذين هم سجينو أنفسهم وسجينو عقليّة الإدراك الحسّيّ غير قادرين على البقاء دون قيادة قبليّة و«حماية» من الواقع. وعقيدة التضحية بالنفس لا تسيء إليهم: فهم لا يمتلكون إحساسًا بالذات أو بالقيمة الشخصيّة – ولا يعرفون ما الذي يُطلب منهم التضحية به – وليس لديهم أيّ فكرة مباشرة عن أشياء مثل النزاهة الفكريّة، وحبّ الحقيقة أو القيم المختارة شخصيّا أو التفاني العاطفيّ في أيّ فكرة. وعندما يسمعون الأوامر ضدّ «الأنانيّة»، فإنّهم يعتقدون أنّ ما يجب عليهم التخلّي عنه هو العبادة الغاشمة، الطائشة للذئب القبليّ المنفرد. لكنّ قادتهم – منظّري الإيثار– يعرفون أفضل من ذلك. وقد عرف إيمانويل كانط ذلك، وكذا هو شأن جون ديوي، وبورهوس فريدريك سكينر، وجون راولز. ولاحظوا معي أنّهم لا يسعون إلى تدمير المتوحّش العديم العقل، بل هم يحاولون تدمير العقل والذكاء والقدرة والجدارة والثقة بالنفس واحترام الذات.

نحن نشهد اليوم مشهدًا مروّعًا: حضارة علميّة رائعة تهيمن عليها أخلاق وحشيّة ما قبل التاريخ. والظاهرة التي تجعل ذلك ممكنًا هي نظريّة المعرفة النفسيّة المنقسمة للعقول «المجزّأة». وأفضل مثال على ذلك هو البشر الذين يهربون إلى العلوم الفيزيائيّة (أو التكنولوجيا أو الصناعة أو الأعمال التجاريّة)، على أمل إيجاد الحماية من اللّاعقلانيّة البشريّة، والتخلّي عن مجال الأفكار لأعداء العقل. ويشمل هؤلاء اللاّجئون بعضًا من أفضل العقول البشريّة. لكنّ مثل هذا الملجإ غير ممكن. فهؤلاء البشر، الذين يؤدّون مآثر التكامل المفاهيميّ والتفكير العقلانيّ في عملهم، يصبحون بلا حول ولا قوّة معاديين للمفاهيم في جميع جوانب حياتهم الأخرى، ولاسيّما في العلاقات الإنسانيّة وفي القضايا الاجتماعيّة. (على سبيل المثال، قارن الإنجاز العلميّ لأينشتاين بآرائه السياسيّة).

وتقدّم الإنسان يتطلّب التخصّص. لكنّ مجتمع تقسيم العمل لا يمكن أن يعيش من دون فلسفة عقلانيّة- أي دون قاعدة ثابتة من المبادئ الأساسيّة التي تتمثّل مهمّتها في تدريب العقل البشريّ على أن يكون بشريًّا، أي مفاهيميًّا.

6

رسالة مفتوحة إلى بوريس سباسكي

1974

عزيزي الرفيق سباسكي:

لقد كنت أشاهد باهتمام كبير مباراة بطولة العالم للشطرنج مع بوبي فيشر. أنا لست من عشّاق لعبة الشطرنج ولست حتّى من لاعبيها ولا أعلم سوى أساسيّاتها. أنا روائيّة وفيلسوفة من حيث المهنة.

ولكن شاهدت بعض الألعاب الخاصّة بك، وقد أعيدت دراستها نقلة بنقلة على شاشة التلفزيون، ووجدت أنّها قد تكون برهنة رائعة عن التعقيد الهائل للتفكير والتخطيط المطلوب من لاعب الشطرنج- وهي برهنة على عدد الاعتبارات التي يمكن أن يأخذها بعين الاعتبار، وعدد العوامل التي يحتاج إلى دمجها، وعدد النقلات الطارئة والتحضيرات المسبقة التي يجب أن يكون مستعدًّا للقيام بها، ومدى عمق رؤيته والتخطيط للنقل المستقبليّة على الرقعة. ومن الواضح أنّك وخصمك تتمتّعان بقدرة فكريّة غير عاديّة.

ثمّ أدهشني إدراك أنّ اللعبة نفسها وممارسة اللّاعبين للبراعة العقليّة أصبحا ممكنَين من خلال الاستبداد الميتافيزيقيّ للواقع الذي يتعاملون معه. إذ يحكم اللعبة قانون الهويّة والنتيجة الطبيعيّة، وقانون السببيّة. فكلّ قطعة هي ما هي عليه: فالمِلكة مِلكة، والفيل فيلٌ- ويتمّ تحديد النقل التي يمكن لكلّ لاعب القيام بها

وفقًا لطبيعة تلك القطعة: إذ يمكن للملِكة أن تتحرّك وفق أيّ مسافة في أيّ خطّ مفتوح، مستقيم أو قطريّ، بينما لا يستطيع الفيل فعل ذلك؛ ويمكن للقلعة أن تنتقل من جانب واحد من الرقعة إلى الجانب الآخر، بينما لا يمكن للبيدق فعل هذا؛ إلى غير ذلك من الإمكانات. إنّ هويّات القطع وقواعد تحرّكاتها غير قابلة للتغيير- وهذا يمكّن عقل اللّاعب من ابتكار إستراتيجيا معقّدة بعيدة المدى، بحيث لا تعتمد اللعبة على أيّ شيء سوى قوّة براعته (وقوّة براعة خصمه).

وهذا قادني إلى بعض أسئلة أودّ أن أسألك عنها.

1. هل ستكون قادرًا على اللعب إذا تمّ في لحظة حاسمة -بعد أن تنجح، إثر ساعات من الجهد الموجع للدماغ، في حشر خصمك بأحد الزوايا- تدخُّل قوّة مجهولة وتعسّفيّة فجأة لتغيّر قواعد اللعبة لصالحه، ممّا يسمح، على سبيل المثال، لفيلته بالتحرّك مثل الملكات؟ فأنت حينها لن تكون قادرًا على الاستمرار؟ ولكن في الخارج وفي العالم المعاصر، هذا هو قانون بلادك- وهذا هو الظرف الذي يتوقّعه أبناء بلادك، إنّهم لا يتوقّعون اللعب، ولكن العيش.

2. هل ستكون قادرًا على اللعب إذا تمّ تحديث قواعد الشطرنج لتتوافق مع واقع جدليّ، حيث تندمج الأضداد- على نحوٍ تتحوّل فيه ملكتك فجأة، وفي لحظة حاسمة، من الأبيض إلى الأسود، لتصبح ملكة خصمك، ثمّ تتحوّل إلى اللون الرماديّ، وتصبح منتميةً إلى كليكما؟ فأنت لن تكون قادرًا على الاستمرار، أَليس كذلك؟ ومع هذا، ففي العالم المعاصر، هذه هي وجهة نظر الواقع التي يتمّ تعليم أبناء بلادك قبولها واستيعابها والعيش بها.

3. هل ستكون قادرًا على اللعب إذا كان عليك اللعب عن طريق العمل الجماعيّ- أي إذا كنت ممنوعًا من التفكير أو التصرّف بمفردك وكان عليك اللعب، لا مع مجموعة من المستشارين، ولكن مع فريق يحدّد كلّ خطوة عن طريق التصويت؟ وبما أنّك البطل، وتتمتّع بأفضل عقل فيما بينهم، كم من الوقت والجهد

سيكون لديك لإقناع الفريق بأنّ إستراتيجيّتك هي الأفضل؟ وهل من المحتمل أن تنجح في ذلك؟ وماذا ستفعل إذا صوّت بعض البراغماتيّين، وهم يشكّلون مجموعة من العقليّات التي لا تفكّر إلّا في مغانم اللحظة، ويشيرون عليك بانتزاع فرس الخصم مقابل «كش مات» لملكك في ثلاث نقلات في وقت لاحق؟ لا أظنّك تكون قادرًا على الاستمرار؟ ومع ذلك، ففي العالم المعاصر، هذا هو المثل الأعلى النظريّ لبلادك، وهذه هي الطريقة التي اقترحت وفقها التعامل (في يوما مّا) مع البحث العلميّ والإنتاج الصناعيّ وكلّ نوع آخر من النشاط المطلوب لبقاء الإنسان.

4. هل ستكون قادرًا على اللعب إذا تمّ تبسيط آليّة العمل الجماعيّ المرهقة، وتمّ إملاء نقلاتك ببساطة من قبل إنسان يقف خلفك، مع ضغط بندقيّة على ظهرك- إنسان لا يفسّر أو يجادل، فقط بندقيّته هي حجّته ومؤهّلاته الوحيدة؟ أعتقد أنّك لن تكون قادرًا على البدء، ناهيك عن مواصلة اللعب، أَليس كذلك؟ لكن في العالم المعاصر، هذه هي السياسة العمليّة التي يعيش وفقها البشر- ويموتون- في بلدك.

5. هل ستكون قادرًا على اللعب- أو الاستمتاع بالفهم المهنيّ والفائدة والإشادة من اتّحاد الشطرنج الدوليّ- إذا قُسِّمت قواعد اللعبة، وطُلب منك اللعب وفقًا للقواعد «البروليتاريّة» في حين يُطلب من خصمك اللعب وفق قواعد «البرجوازيّة؟» هل ستقول إنّ مثل هذا «الحكم المتعدّد» هو أكثر نفيًا للعقل من «المنطق المتعدّد»؟ ومع ذلك، فإنّ بلادك تصرّح، في العالم المعاصر، بالسعي إلى الانسجام والتفاهم العالميّين، بينما تعلن أنّها تتبنّى المنطق «البروليتاريّ» وأنّ الآخرين يتبنّون المنطق «البرجوازيّ»، أو المنطق «الآري»، أو منطق «العالم الثالث»، إلى غير ذلك.

6. هل ستكون قادرًا على اللعب إذا بقيت قواعد اللعبة كما هي في الوقت

الحاضر، مع استثناء واحد: أنّ البيادق يعلن عنها لتكون القطع الأكثر قيمة وغير المستهلكة (لأنّها قد ترمز إلى الجماهير) التي كان لا بدّ من حمايتها بثمن التضحية بالقطع الأكثر فعاليّة (الأفراد)؟ قد تدّعي التعادل أثناء الجواب على هذه الجزئيّة- لأنّه ليس فقط بلدك، ولكن العالم الحيّ كلّه يقبل هذا النوع من القاعدة في الأخلاق.

7. هل ستهتمّ باللعب، إذا بقيت قواعد اللعبة من دون تغيير، ولكن يُغَيَّر توزيع المكافآت وفقًا لمبادئ المساواة: أي إذا مُنِحت الجوائز والأوسمة والشهرة ليس للفائز، ولكن للخاسر- وإذا كان الفوز يعتبر أحد أعراض الأنانيّة، ويُعاقَب الفائز على جريمة امتلاك ذكاء متفوّق، فتكون العقوبة في تعليق نشاطه مدّة عامٍ، كي يعطي الآخرين فرصة؟ فهل ستحاول أنت وخصمك اللعب لا للفوز، ولكن للخسارة؟ وماذا سيفعل ذلك بعقلك؟

لستَ بحاجة إلى الردّ عليّ أيّها الرفيق. وأنت لست حرًّا في التحدّث أو حتّى التفكير في مثل هذه الأسئلة- فأنا أعرف الأجوبة. لا، لن تتمكّن من اللعب تحت أيّ من الشروط المذكورة أعلاه. فهذا هو الهروب من هذه الفئة من الظواهر وهو الذي جعلك تلتجئ إلى عالم الشطرنج.

أوه نعم، أيّها الرفيق، فالشطرنج هو الهروب- أي الهروب من الواقع. وهو «الخروج»، وهو نوع من «صنع للعمل» لإنسان من أعلى من متوسّط الذكاء الذي كان يخشى أن يعيش، ولكن لا يمكن أن يترك عقله معطّلًا عن العمل وكرّس له دواء وهميًّا- وبالنتيجة تسليم العالم الحيّ للآخرين الذين رفضهم لأنّه من الصعب عليه فهمهم.

من فضلك لا تأخذ هذا على أنّني أعترض على الألعاب من هذا القبيل: فالألعاب جزء مهمّ من حياة الإنسان، وهي توفّر الراحة اللّازمة، والشطرنج قد يفعل ذلك للبشر الذين يعيشون تحت ضغط مستمرّ من العمل الهادف. إلى جانب

بعض الألعاب مثل المسابقات الرياضيّة على سبيل المثال، وهي تقدّم لنا فرصة لرؤية بعض المهارات البشريّة المتقدّمة إلى مستوى الكمال. ولكن ما رأيك في بطل العالم في العدو، ذاك الذي أصبح يتنقّل، في واقع الحياة، على كرسيّ متحرّك؟ أو بطل الوثب العالي الذي أصبح يزحف على أطرافه الأربعة؟ وأنتم، بوصفكم محترفي لعبة الشطرنج، تؤخذون كدعاة لأثمن المهارات البشريّة: أي القوّة الفكريّة- ومع ذلك فإنّ هذه القوّة تأخذكم إلى صحراء قاحلة خارج حدود المربّعات الأربعة والستّين من رقعة الشطرنج، ممّا يجعلكم مرتبكين وقلقين وغير مركّزين بلا حول ولا قوّة. لأنّ رقعة الشطرنج، كما ترى، ليست أرضيّة تدريب، ولكنّها بديل من الواقع.

والشباب الموهوب السابق لعصره غالبًا ما يجد نفسه في حيرة من العالم: إنّ ما لا يستطيع فهمه هو الناس، وسلوكهم الفوضويّ الذي لا يمكن تفسيره وما يخيفه هو المتناقض من تصرّفاتهم. والعدوّ الذي يستشعره بحقٍّ، لكنّه لا يختار قتاله، هو اللّاعقلانيّة البشريّة. فينسحب، ويستسلم، ويهرب، ويبحث عن الملاذ حيث سيكون عقله موضع تقدير- ويقع في فخّ الشطرنج المخادع.

أنتم، يا محترفي الشطرنج، تعيشون في عالم خاصّ- عالم آمن ومحميّ ومنظّم، حيث تُرسَّخ جميع المبادئ الأساسيّة العظيمة للوجود وطاعتها بحيث لا يتعيّن عليكم حتّى أن تكونوا على دراية بها. (إنّها المبادئ التي تنطوي عليها أسئلتي السبعة.) وأنتم لا تعرفون أنّ هذه المبادئ هي الشروط المسبقة للعبتكم - وليس عليكم التعرّف عليها عندما تواجهونها، أو تخرقونها في الواقع. ففي العالم الذي تعيشون فيه، لستم بحاجة إلى القلق منها: فكلّ ما عليكم فعله هو التفكير.

إنّ عمليّة التفكير هي وسيلة الإنسان الأساسيّة للبقاء على قيد الحياة. ومتعة أداء هذه العمليّة بنجاح- أي تجربة فعاليّة عقل المرء- هي أعمق متعة ممكنة للبشر، وهي حاجتهم العميقة، وفقًا لأيّ مستوى من الذكاء، كبيرًا كان أو صغيرًا. لذلك

يمكن للمرء أن يفهم ما يجذبكم إلى لعبة الشطرنج: فأنتم تعتقدون أنّكم وجدتم عالمًا قُضِي فيه على جميع العقبات غير ذات الصلة، ولا شيء مهمّ، باستثناء التمرين النقيّ الفائز لقوى عقولكم. لكن هل فعلتم ذلك حقًّا يا رفيق؟

وعلى عكس علم الجبر، فإنّ الشطرنج لا يمثّل التجريد- أي النمط الأساسيّ- للجهد العقليّ؛ إنّه يمثّل نقيض ذلك: فهو يركّز الجهد العقليّ على مجموعة من الأشياء الملموسة، ويتطلّب مثل هذه الحسابات المعقّدة التي تجعل العقل لا يجد مجالًا لأيّ شيء آخر. ومن خلال خلق وهم الفعل والنضال، يقلّل الشطرنج من قدرات عقل اللّاعب المحترف ويحوّلها إلى سلبيّة لا تنقد، ولا تقدّر الحياة حقّ قدرها. فالشطرنج يزيل محرّك الجهد الفكريّ- أي سؤال «ما الغاية؟»- ويترك ظاهرة مخيفة إلى حدّ مّا هي: الجهد الفكريّ الخالي من الهدف.

وإذا كان الإنسان- لأيّ عدد من الأسباب، النفسيّة أو الوجوديّة- يعتقد أنّ العالم المعيش مغلقٌ أمامه، وأنّه ليس لديه ما يسعى إليه أو ما يحقّقه، وأنّه لا يوجد فعل ممكن، فإنّ الشطرنج يصبح ترياقه، ووسيلة تخدير لعقله المتمرّد الذي يرفض تمامًا تصديقه والوقوف بسكون. هذا، أيّها الرفيق، هو السبب الذي جعل لعبة الشطرنج تكون دائمًا شائعة جدًّا في بلادك، قبل نظامها الحاليّ وبعده- وهي السبب وراء عدم وجود أساتذة أمريكيّين كثيرين. كما ترى، في هذه البلاد، لا يزال البشر أحرارًا في التصرّف.

لأنّ حكام بلادك أعلنوا أنّ مباراة البطولة قضيّةٌ أيديولوجيّة، أي مسابقة بين روسيا وأمريكا، وأنا أجذّر لفوز بوبي فيشر- وكذلك جميع أصدقائي يفعلون ذلك. والسبب في أنّ هذه المباراة أثارت منذ فترة طويلة اهتمامًا غير مسبوق في بلادنا هو إحباط الشعب الأمريكيّ وسخطه وامتعاضه من سياسة بلادك المهاجمة والمستفزّة والوقحة والمتطاولة- وفي صبر حكومتنا المفرط، وتأدّبها الفائق اللزوم. إذ هناك رغبة واسعة النطاق في بلادنا لرؤية روسيا الاتّحادية تتعرّض للضرب بأيّ

طريقة، وبأيّ شكل أو حجم، وبما أنّنا جميعًا سئمنا وتعبنا من الاشتباكات العالميّة بين جماهير المجموعات المجهولة الهويّة - تلك الدراما التي تعود إلى القرون الوسطى تقريبًا، دراما فارسَين منفردَين يخوضان معركة الخير ضدّ الشر، فتروق لنا رمزيّا. (لكن هذا، طبعًا، ليس سوى رمز؛ فأنت لست بالضرورة المدافع الطوعيّ عن الشرّ- ومدافعًا عن كلّ ما نعرفه، فربّما تكون ضحيّته مثل بقيّة العالم).

ومع ذلك، فإنّ سلوك بوبي فيشر أفسد هذه الرمزيّة- لكنّه كان مثالًا واضحًا على الصدام بين عقل خبير الشطرنج، والواقع. فهذا اللّاعب الرائع، والواثق من نفسه، والمنضبط، من الواضح أنّه ينهار حين يتعيّن عليه التعامل مع العالم الحقيقيّ. ويواجه نوبات الغضب مثل الطفل، ويكسر الاتّفاقات، ويطالب بمطالب تعسّفيّة، وينغمس في عبادة النزوة حين تكون لمسة واحدة منه في لعب الشطرنج من شأنها أن تحرمه من الترشّح لبطولة المدارس الثانويّة. وهكذا يجلب للعالم الحقيقي الشرّ الذي جعله يهرب منه: أي اللّاعقلانية. فالإنسان الذي يخاف من التوقيع على رسالة، ويخشى من أيّ التزام راسخ، ويسعى إلى توجيه المراسيم التعسّفيّة لطائفة صوفيّة من أجل تعلّم كيفيّة عيش حياته- ليس عقلًا عظيمًا واثقًا، ولكنّه ضحيّة عاجزة بشكل مأسويّ، ممزّقة بالقلق الحادّ، وربّما، من خلال الشعور بالخيانة لما قد يكون إمكانات كبيرة.

ولكن، قد ترغب في القول إنّ مبادئ العقل لا تنطبق خارج حدود رقعة الشطرنج، فهي مجرّد اختراع بشريّ، وهي عاجزة أمام الفوضى في الخارج، وإنّ تلك المبادئ ليست لها فرصة في واقع العالم الحقيقيّ. إذا كان هذا صحيحًا، فلن يكون أيّ منّا قد نجا ولا حتّى ولد، لأنّ الجنس البشريّ كان سيهلك منذ فترة طويلة. وإذا لم يتمكّن البشر، بموجب قواعد غير عقلانيّة، مثل تلك التي ذكرتها أعلاه، حتّى من لعب لعبة، فكيف يمكنهم العيش؟ ليس العقل، ولكن اللّاعقلانيّة هي اختراع بشريّ- أو بالأحرى التقصير.

فالطبيعة (أي الواقع) هي تمامًا مطلقة مثل الشطرنج، وقواعدها (أي القوانين) غير قابلة للتغيير (أكثر من ذلك)- لكنّ قواعدها وتطبيقاتها أكثر تعقيدًا، ويجب اكتشافها من قبل الإنسان. ومثلما قد يحفظ الإنسان قواعد الشطرنج، وينبغي له أن يستخدم عقله من أجل تطبيقها، أي من أجل اللعب بشكل جيّد- فإنّه يجب على كلّ إنسان استخدام عقله الخاصّ من أجل تطبيق قواعد الطبيعة، أي من أجل العيش بنجاح. ومنذ وقت طويل، أعطانا أعظم أستاذ من بين أعظم الأساتذة المبادئ الأساسيّة للطريقة التي يكتشف بها المرء قواعد الطبيعة والحياة وكان اسمه أرسطو.

هل كنت سترغب في الهروب إلى لعبة الشطرنج، إذا كنت تعيش في مجتمع قائم على مبادئ أرسطو؟ سيكون بلدًا ذا قواعد موضوعيّة، حازمة وواضحة، حيث يمكنك استخدام قوّة عقلك إلى أقصى حدّ، وفق أيّ نطاق كنت ترغب فيه، ويمكنك الحصول على مكافآت لإنجازاتك، ولن تكون للبشر الذين اختاروا أن يكونوا غير عقلانيّين القدرةُ على إيقافك أو إيذاء أيّ شخص باستثناء أنفسهم. وقد تقول إنّه لا يمكن ابتكار مثل هذا النظام الاجتماعيّ؟ ولكنّه ابتُكِر، واقترب من الوجود بشكل كامل- فقط، العقليّات التي كان مستواها لعب دور رافعات الأحمال أو الفضلات، والبشر الذين يحملون البنادق ومشعوذوهم السحرة لم يرغبوا في أن تعرفها البشريّة. وكان يطلق على هذا النظام اسم الرأسماليّة.

ولكن، أيّها الرفيق، قد تدّعي التعادل في هذه المسألة: فبلدك لا يعرف معنى هذه الكلمة- ومعظم الناس في بلدنا اليوم لا يعرفونها أيضًا.

مع خالص التقدير، آين راند.

7

الإيمان والقوّة: مدمّري العالم الحديث

1960

(هذه محاضرة ألقيت في جامعة ييل في 17 فبراير 1960؛ وألقيت في كلّيّة بروكلين في 4 أبريل 1960، وألقيت أيضًا في جامعة كولومبيا في 5 مايو عام 1960).

إذا كنتم تريدون منّي أن أذكر لكم في جملة واحدة ماهيّة الخطإ في العالم الحديث، سأقول إنّه لم يسبق للعالم أن طالب بشدّة للحصول على إجابات للمشاكل الحاسمة أكثر من الآن- ولم يحدث من قبل أن يصبح العالم ملتزمًا بشكل محموم باعتقاد عدم وجود إجابات ممكنة.

ولنراقب ما في هذا التناقض من طبيعة غريبة وما في عصرنا من جوٍّ عاطفي مميّز. لقد كانت في التاريخ فترات فشل البشر أثناءها في العثور على إجابات لأنّهم تهرّبوا من الاعتراف بوجود المشاكل، وتظاهروا بأن لا شيء يهدّدهم وندّدوا بأيّ شخص يتحدّث عن الاقتراب من أيّ كارثة. وهذا ليس الموقف السائد في عصرنا. فاليوم، تعتبر الأصوات التي تعلن عن الكوارث بمثابة المهدّئات العصريّة إلى درجة أنّ الناس يتعرّضون للضرب بسبب فتورهم وإصرارهم الروتينيّ الرتيب؛ لكنّ القلق في ظلّ هذا البرود واقعٌ ملموس. وسواء تمّ ذلك بوعي أو بلاوعي،

فكريًّا أوعاطفيًّا، فإنّ معظم الناس اليوم يعلمون أنّ العالم يعيش في حالة رهيبة وأنّه لا يمكن أن يستمرّ في مساره الحاليّ فترةً أطول.

إنّ وجود المشاكل أمر معترف به، ومع ذلك لا نسمع سوى عموميّات لا معنى لها وتهرّبات مخزية ممّا يسمّى بقادتنا المثقّفين. فأينما نظرتم- سواء في المنشورات الفلسفيّة، أو المجلّات الفكريّة، أو افتتاحيّات الصحف أو الخطب السياسيّة لأيّ من الأحزاب- فإنّكم ستجدون الموقف العقليّ نفسه، ذاك المصنوع من خاصّيّتين: الجمود والسطحيّة. ويبدو أنّ الناس يصرّون على الحديث- ويلحّون في ألّا يقولوا بعناية أيّ شيء. إنّ التهرّب، والبلادة، والتوافق الرماديّ للتعبيرات الفكريّة اليوم يبدو وكأنّه أصوات لبشر تحت الرقابة- حيث لا توجد رقابة. ولم يحدث من قبل أن وُجِد عصر يتميّز بمزيج بشع من الصفات مثل اليأس والملل.

قد تقولون إنّ هذا هو استنفاد صادق للبشر الذين بذلوا قصارى جهدهم في النضال من أجل العثور على إجابات، ولكنّهم فشلوا. لكنّ كرامة الاستقالة العاجزة هي بالتأكيد ليست الجوّ العاطفيّ في عصرنا. ولن يتمّ تقديم استقالة صادقة أو التعبير عنها بتكرار البروميدات البالية نفسها مرارا وتكرارا، أثناء المرور بحركات السعي. فالإنسان مقتنع بصدق أنّه لا يستطيع أن يجد إجابات، ولن يشعر بالحاجة إلى التظاهر بأنّه يبحث عنها.

وقد تقولون إنّ التفسير يكمن في السخرية الحديثة وأنّ الناس يفشلون في العثور على إجابات لأنّهم لا يهتمّون حقًّا بإيجادها. صحيح أنّ الناس يتهكّمون اليوم، لكن هذا مجرّد عرض، وليس سببًا. لأنّ للسخرية اليوم تطوّر خاصّ: فنحن نتعامل مع الساخرين الذين يهتمّون- والسرّ القبيح لعصرنا يكمن في ما يهتمّون به، وما يبحثون عنه.

والحقيقة بشأن الحالة الفكريّة للعالم الحديث، أي السمة المميّزة للقرن العشرين، تلك التي تميّزها من الفترات الأخرى للأزمات الثقافيّة، هي حقيقة أنّ ما يسعى

إليه الناس ليس إيجاد إجابات للمشاكل، ولكن الطمأنينة بأنّه لا توجد إجابات ممكنة.

لقد قال صديق لي ذات مرّة إنّ موقف اليوم يتلخّص في الآتي، واقتبس بالتصرّف من الكتاب المقدّس: «اغفر لي، يا أبتاه، لأنّني لا أعرف ما أفعله- ومن فضلك لا تخبرني».

لاحظوا معي كيف أنّ المفكّرين المعاصرين يبحثون عن حلول للمشاكل- ومدى سرعة تعتيمهم على وجود أيّ نظريّة أو فكرة، سواء في الماضي أو في الحاضر، بوسعها تقديم بوادر حلٍّ. ولاحظوا أنّ هؤلاء النسبيّين الحديثين- وعقيدة تسامحهم الفكريّ، والعقل المنفتح، ومعاداة المطلق- تتحوّل إلى عواء الدغمائيّين للتنديد بأيّ شخص يدّعي امتلاك المعرفة. ولاحظوا أنّهم يتسامحون مع أيّ شيء، باستثناء اليقين- والموافقة على أيّ شيء، باستثناء القيم. ولاحظوا أيضًا أنّهم يعلنون محبّتهم للبشريّة، ويتحمّسون إلى التعاطف مع أيّ دراسة أدبيّة تعنى بالقتلة، ومدمني الكحول والمخدّرات، والمعتوهين، ويفضّلونها على أيّ عرض لفساد الكائن المحبوب- ويصرخون بغضب عندما يجرؤ أيّ شخص على ادّعاء أنّ الإنسان ليس فاسدًا. ولاحظوا أنّهم يعلنون أنّهم رقيقو الإحساس إزاء التعاطف مع المعاناة الإنسانيّة- ويصمّون آذانهم بسخط أمام أيّ اقتراح يعلن أنّ الإنسان لا يعاني.

إنّ ما ترونه من حولكم اليوم، في صفوف المثقّفين المعاصرين، هو مشهد بشع يتكوّن من سمات مثل عدم اليقين المتشدّد، والسخرية الصليبيّة، واللّاأدرية العقائديّة، والتحقير الذاتيّ المتباهي، والفساد الذاتيّ الذي يدّعي الصلاح. إنّ القيمتين المطلقتين لأعداء الحكم المطلق اليوم هما أنّ الجهل يتكوّن من المطالبة بالمعرفة، وأنّ اللّاأخلاق تتكوّن من نطق الأحكام الأخلاقيّة.

فلماذا يريد الناس الآن التمسّك بقناعة أنّ العذاب، والظلام، والفساد،

والكوارث في نهاية المطاف لا مفرّ منها؟ حسنا، سيخبرك علماء النفس أنّه عندما يعاني الإنسان من القلق العصابيّ، فإنّه سيستولي على أيّ عقلانيّة متاحة لديه لشرح خوفه لنفسه، وهو يتشبّث بهذه العقلانيّة في تحدٍّ للمنطق، أو العقل، أو الواقع، أو أيّ حجّة تؤكّد له أنّه يمكن تجنّب الخطر. إنّه لا يريد أن يتمّ تجنّبه لأنّ العقلانيّة بمثابة شاشة لإخفاء السبب الحقيقيّ لخوفه من نفسه، وهو السبب الذي لا يجرؤ على مواجهته.

سيّداتي وسادتي، ما ترونه اليوم هو القلق العصابيّ لثقافة بأكملها. إذ لا يريد الناس العثور على أيّ إجابات لتجنّب خطر تلك الإجابات: فكلّ ما يريدونه، ويبحثون عنه، هو مجرّد عذر للصراخ: «لم أستطع كبحه!»

وإذا تمّ تحديد قرون معيّنة من خلال خصائصها المهيمنة، مثل عصر العقل أو عصر التنوير، فإنّ عصرنا هو عصر الذنب.

فما الذي يجعل الناس يشعرون بالرهبة- وما الذي يجعلهم يشعرون بالذنب؟

إنّهم يخشون المعرفة غير المقبولة بأنّ ثقافتهم مفلسة. ويشعرون بالذنب، لمعرفتهم بأنّهم جلبوها إلى الإفلاس وأنّهم يفتقرون إلى الشجاعة للقيام ببداية جديدة.

إنّهم يخشون معرفة أنّهم وصلوا إلى طريق مسدودة تقوم على التهرّب التقليديّ من القرون التي خلفهم، وأنّ تناقضات الحضارة الغربيّة قد تلاشت معها، وأنّ أيّ تنازلات أو طرق وسط لن تنجح بعد الآن، وأنّ مسؤوليّة حلّ تلك التناقضات عن طريق اتّخاذ خيار أساسيّ هي مسؤوليّتهم، الآن، واليوم. إنّهم يماطلون، من أجل التهرّب من حقيقة أنّه يتعيّن علينا التحقّق من فرضيّاتنا الأساسيّة، أو دفع ثمن جميع التناقضات التي لم تحلّ، ألا وهي: الدمار.

إنّ القيم الثلاث التي احتفظ بها البشر قرونا عديدة، وقد انهارت الآن هي:

التصوّف، والجماعيّة، والإيثار. لقد توفيّ التصوّف- بوصفه قوّة ثقافيّة- في زمن عصر النهضة. وتوفّيت الجماعيّة- باعتبارها مثاليّة سياسيّة- أثناء الحرب العالميّة الثانية. أمّا الإيثار- فهو لم يكن يومًا على قيد الحياة. إنّه سمّ الموت في دم الحضارة الغربيّة، وينجو البشر منه فقط إذا بلغوا الحدّ الذي لن يؤمنوا به ولن يمارسوه. لكنّه أوقعهم في شراكه - وهذا هو القاتل الذي عليهم الآن مواجهته وهزيمته. وهذا هو الخيار الأساسيّ الذي عليهم القيام به. وإذا كان ينبغي على أيّ حضارة البقاء على قيد الحياة، فإنّه يجب على ناسها رفض أخلاقيّات الإيثار.

وسيتعّرف بعضكم على جملتي القادمة. نعم، هذا هو عصر الأزمة الأخلاقيّة. نعم، إنّكم تحملون العقاب على الشرّ الخاصّ بكم. لقد وصل قانونكم الأخلاقيّ إلى ذروته، وأنتم في نهاية مسار طريق مسدود. وإذا كنتم ترغبون في الاستمرار بالعيش، فما عليكم الآن هو عدم العودة إلى الأخلاق، ولكن اكتشافها.

فما هي الأخلاق؟ إنّها مدوّنة القيم لتوجيه خيارات الإنسان وأفعاله- أي الخيارات التي تحدّد هدف حياته ومسارها. إنّها شرعة يحكم من خلالها على ما هو صواب أو خطأ، وما هو خير أو شرّ.

وما هو القانون الأخلاقيّ للإيثار؟ إنّ المبدأ الأساسيّ للإيثار هو أنّ الإنسان ليس له الحقّ في الوجود من أجل مصلحته الخاصّة، وأنّ خدمة الآخرين هي المبرّر الوحيد لوجوده، وأنّ التضحية بالنفس هي أعلى واجبه الأخلاقيّ والفضيلة والقيمة.

فلا تخلطوا بين الإيثار واللطف أو النوايا الحسنة أو احترام حقوق الآخرين. فهذه ليست أوّليّات، ولكنّها النتائج التي يجعلها الإيثار، في الواقع، مستحيلة. إنّ الإيثار الأساسيّ غير القابل للاختزال، أي المطلق الأساسيّ، هو التضحية بالنفس- وهو ما يعني: تقديم النفس قربانًا، والتنازل الذاتيّ، وإنكار الذات، وتدميرها- وهو ما يعني: الذات بوصفها معيارا للشرّ، ونكران الذات بوصفه

معيارا للخير.

فلا تختبئوا وراء مثل هذه السطحيّة من قبيل ما إذا كان يجب عليكم - أوّلا- التكرّم بإعطاء عشرة سنتات لأيّ متسوّل. فهذا ليس جوهر القضيّة، القضيّة تكمن في ما إذا كان لديكم - أوّلا- الحقّ في الوجود من دون إعطائه تلك النقود. والقضيّة هي ما إذا كان يجب عليكم الاستمرار في شراء حياتكم، بالسنتات، التي تقدّمونها لأيّ متسوّل قد يقترب منكم. والقضيّة هي ما إذا كانت حاجة الآخرين هي الرهن العقّاريّ الأوّل في حياتكم والغرض الأخلاقيّ من وجودكم. والقضيّة هي ما إذا كان الإنسان يعتبر كبش فداء. إنّ أيّ إنسان يحترم ذاته سيجيبكم: «لا». أمّا عقيدة الإيثار فستجيبكم بـ: «نعم».

وهناك الآن كلمة واحدة – ولفظة فريدة- يمكن أن تنسف أخلاقيّات الإيثار من الوجود وهي كلمة لا يمكن لهذه العقيدة الصمود أمامها- هذه الكلمة هي: «لماذا؟» لماذا يجب أن يعيش الإنسان من أجل الآخرين؟ ولماذا يجب عليه أن يكون كبش فداء؟ ولماذا يكون هذا الفعل هو الخير؟ فلا يوجد سبب أرضيّ لذلك- سيّداتي وسادتي، في تاريخ الفلسفة بأكمله لم يُقدَّم أيّ سبب أرضيّ على الإطلاق.

وحده التصوّف يمكن أن يتيح للمؤمنين بالأخلاق الإفلاتَ من العقاب. لقد كان التصوّف، وكلّ ما هو غير أرضيّ، والخارق، وغير العقلانيّ هو ما يُستدعى دائمًا لتبرير ذلك- أو، على وجه الدقّة، للهروب من ضرورة التبرير. فالمرء لا يبرّر غير العقلانيّ، ولكنّه يقبله فقط عن طريق الإيمان. وما يدركه معظم الأخلاقيّين- وعدد قليل من ضحاياهم- هو أنّ العقل والإيثار غير متوافقين. وهذا هو التناقض الأساسيّ للحضارة الغربيّة: أي العقل مقابل الإيثار. وهذا هو الصراع الذي كان يجب أن ينفجر عاجلًا أم آجلًا.

إنّ الصراع الحقيقيّ، طبعا، هو العقل مقابل التصوّف. ولكن لو لم يكن من أجل

أخلاق الإيثار، لكان التصوّف قد مات عندما مات- في عصر النهضة- من دون ترك أيّ مصّاص دماء يطارد الثقافة الغربيّة. فمن المفترض أن يكون «مصّاص الدماء» مخلوقًا ميّتًا يخرج من قبره فقط في الليل- فقط في الظلام- ويستنزف دم الأحياء. وإذا طبّق هذا الوصف على الإيثار فإنّه سيكون بالدقّة نفسها.

لقد كانت الحضارة الغربيّة بمثابة وليد للعقل أو نتاجٍ له عن طريق حضارة اليونان القديمة. وفي جميع الحضارات الأخرى، كان العقل دائمًا العبد الوضيع - الخادم- للتصوّف. ويمكنكم مراقبة النتائج. فقط الثقافة الغربيّة هي التي تمّت السيطرة عليها- بشكل معيب ناقص، غير كامل، وغير مستقرّ وفي فترات نادرة- ولكن لا يزال العقل يهيمن عليها. ويمكنكم مراقبة نتائج ذلك أيضًا.

إنّ صراع العقل مقابل التصوّف مسألة حياة أو موت- حرّيّة أو عبوديّة- تقدّم أو ركود وحشيّ، أو هو، بعبارة أخرى، صراع الوعي مقابل اللّاوعي.

دعونا نحدّد شروطنا. فما هو العقل؟ العقل هو الملكة التي يكون بها إدراك الموادّ التي تقدّمها حواسّ الإنسان وتحديدها ودمجها. فالعقل يدمج تصوّرات الإنسان عن طريق تشكيل التجريدات أو المفاهيم، وبالنتيجة رفع معرفة الإنسان من مستوى الإدراك الحسّيّ، الذي يتشارك فيه مع بقيّة الحيوانات، إلى المستوى المفاهيميّ، الذي يمكن أن يصل إليه وحده. والطريقة التي يستخدمها العقل في هذه العمليّة هي المنطق- والمنطق هو فنّ تحديد الهويّة غير المتناقضة.

فما هو التصوّف؟ إنّ التصوّف هو قبول الادّعاءات من دون إثبات أو دليل، إمّا بصرف النظر عنها أو ضدّ دليل حواسّ المرء وعقله. والتصوّف هو ادّعاء امتلاك بعض وسائل المعرفة غير الحسّيّة وغير العقلانيّة وغير القابلة للتعريف وغير القابلة للتحديد، مثل «الغريزة» أو«الحدس» أو «الوحي» أو أيّ شكل من أشكال «مجرّد المعرفة فقط».

فالعقل هو تصوّر الواقع، ويستند إلى بديهيّة واحدة: قانون الهويّة.

أمّا التصوّف فهو ادّعاء تصوّر واقع آخر- مختلف عن الواقع الذي نعيش فيه- يتمثّل تعريفه فقط في أنّه ليس طبيعيًّا، واقع خارق للطبيعة، ويجب إدراكه من خلال شكل من أشكال الوسائل غير الطبيعيّة أو الخارقة للطبيعة.

وأنتم تدركون، طبعا، أنّ الإبيستيمولوجيا- أي نظريّة المعرفة- هي أكثر فروع الفلسفة تعقيدًا، ولا يمكن تغطيتها بشكل شامل في محاضرة واحدة. لذلك لن أحاول تناولها بالدرس. وسأقول فقط إنّ الذين يرغبون في إجراء مناقشة أكمل سيجدونها في روايتي الأطلس متململا. ومن أجل الوقوف عند الأهداف المحدّدة لمناقشة الليلة، تحتوي التعريفات التي قدمّتها لكم على جوهر القضيّة، بغضّ النظر عن النظريّة أو الحجّة أو الفلسفة التي قد تختارون قبولها.

سأكرّر: إنّ العقل هو الملكة التي يكون بها إدراك الموادّ التي تقدّمها حواسّ الإنسان وتحديدها ودمجها. أمّا التصوّف فهو المطالبة بوسائل المعرفة غير الحسّيّة.

وتعرف الفترة التي حكم فيها التصوّف في الحضارة الغربيّة باسم العصور المظلمة أو العصور الوسطى. وسأفترض أنّكم تعرفون طبيعة تلك الفترة وحالة الوجود البشريّ في تلك العصور. لقد كسر عصر النهضة حكم المتصوّفة. فـ «النهضة» تعني «ولادة جديدة». وقلّة من الناس اليوم سيهتمّون بتذكيركم بأنّها كانت ولادة جديدة للعقل- أي عقل الإنسان.

وعلى ضوء ما تبع ذلك- وبالأخصّ، على ضوء الثورة الصناعيّة - لا يمكن لأحد الآن أن يأخذ الإيمان، أو الدين، أو الوحي، أو أيّ شكل من أشكال التصوّف دليلا أساسيّا وحصريّا على الوجود، وليس بالطريقة التي اتّخذت في العصور الوسطى. وهذا لا يعني أنّ عصر النهضة قد حوّل الجميع آليًّا إلى العقلانيّة؛ فأنا بعيدة عن قول ذلك. إنّ هذا يعني فقط أنّه طالما بقيت سيّارة واحدة أو ناطحة سحاب واحدة أو نسخة واحدة من منطق أرسطو في الوجود، فلن يتمكّن أحدٌ من إثارة أمل البشر وحرصهم وحماسهم السارّ من خلال إخبارهم

بالتخلّي عن عقولهم والاعتماد على الإيمان الصوفيّ. هذا هو ما جعلني أقول إنّ التصوّف، بوصفه قوّة ثقافيّة، قد مات. لاحظوا أنّ ما يفعله الصوفيّون في محاولات إحياء كلّ ما هو صوفيّ اليوم، ليس نداء للحياة والأمل والفرح، بل نداء للخوف والهلاك واليأس. فشعار: «استسلم، إنّ عقلك عاجز، فالحياة ليست سوى جحر للثعالب»، ليس شعارًا يمكنه إحياء الثقافة. وإذا طلبتم منّي الآن أن أسمّي لكم الإنسان الأكثر مسؤوليّة عن حالة العالم الراهنة، أي الإنسان الذي نجح نفوذه تقريبًا في تدمير إنجازات عصر النهضة- سأذكر إيمانويل كانط. لقد كان هذا الفيلسوف هو مَن أنقذ أخلاق الإيثار، وكان يعرف أنّ ما كان يجب عليه إنقاذ تلك العقيدة منه هو العقل.

وهذه ليست مجرّد فرضيّة، بل هي من الحقائق التاريخيّة المعروفة، فاهتمام كانط وهدفه من خلال الفلسفة كان إنقاذ أخلاق الإيثار، التي لم تستطع البقاء من دون قاعدة صوفيّة. وقد وضع الميتافيزيقا الخاصّة به ونظريّته المعرفيّة لهذا الغرض. ولم يعلن، طبعا، عن نفسه بوصفه صوفيّا- فالقليل منهم أعلنوا ذلك، منذ عصر النهضة. وأعلن نفسه بوصفه بطلَ العقل- أي العقل «الخالص».

وتوجد طريقتان لتدمير قوّة أيّ مفهوم: الأولى، وتقوم عن طريق توجيه هجوم مفتوح في إطار مناظرة علنيّة- والطريقة الأخرى، عن طريق تقويضه من الداخل؛ أي: عن طريق تقويض معنى المفهوم، وإنشاء معارضة وهميّة لإنسان قشّيّ ثمّ دحضها. وما فعله كانط هو الطريقة الثانية. فهو لم يهاجم العقل- بل اكتفى ببناء مثل هذه النسخة من العقل الذي جعل التصوّف يبدو بفعل المقارنة وكأنّه عقلانيّة الحسّ السليم. وهو لم ينكر صحّة العقل- بل ادّعى فقط أنّ العقل «محدود»، وأنّه يقودنا إلى تناقضات مستحيلة، وأنّ كلّ ما نتصوّره وهمٌ وأنّه لا يمكننا أبدًا إدراك الواقع أو «الأشياء كما هي» وادّعى، في الواقع، أنّ الأشياء التي ندركها ليست واقعيّة، لأنّنا نتصوّرها.

و«إنسان القشّ» هي استعارة غريبة تنطبق على مثل هذا البناء الهائل المرهق لنسق كانط الإبستيميّ. ومع ذلك، فإنّ إنسان القشّ هو ما كان عليه- وما استتبع ذلك من ظنون، وعدم يقين، وشكّ، ذلك الشكّ في قدرة الإنسان على معرفة أيّ شيء، الذي لم يكن، في الواقع، قابلًا للتطبيق على الوعي البشريّ، لأنّه لم يكن وعيًا إنسانيًّا يمثّله روبوت كانط. لكنّ الفلاسفة قبلوه على هذا النحو. فبينما كانوا يتباكون على أنّ العقل قد أُبطِل، لم يلاحظوا أنّ العقل قد أُزِيح من المشهد الفلسفيّ تمامًا وأنّ الملكة التي كانوا يتجادلون في شأنها لم تكن العقل.

لا، كانط لم يدمّر العقل؛ بل اكتفى بعمل شامل في تقويض ما يمكن لأيّ شخص فعله على الإطلاق.

وإذا تتبّعتم جذور كلّ فلسفاتنا الحاليّة- مثل البراغماتيّة، والوضعيّة المنطقيّة، وجميع ما تبقّى من الصوفيّين الجدد الذين يعلنون بسعادة أنّكم لا تستطيعون إثبات وجودكم- ستجدون أنّها جميعا تولّدت من كانط.

أمّا في خصوص نسخة كانط من الأخلاق الإيثاريّة، فقد ادّعى أنّها مستمدّة من «العقل الخالص»، ولم يستمدّها من الوحي- باستثناء أنّها تستند إلى غريزة خاصّة بالواجب، «حتميّة قاطعة» والتي «يعرفها المرء فقط». إنّ نسخته عن الأخلاق تجعل الأخلاق المسيحيّة تبدو وكأنّها شريعة أنانيّة صحّيّة ومبهجة وخيّرة. لقد أخبرت المسيحيّة الإنسان أن يحبّ جاره مثلما يحبّ نفسه؛ وهذا أمر ليس عقلانيًّا تمامًا- لكنّه على الأقلّ لا يمنع الإنسان من حبّ نفسه. أمّا ما دعا إليه كانط فهو نكران الذات على نحوٍ كامل، وكليٍّ بائس: لقد ارتأى أنّ الفعل أخلاقيٌّ إذا أنجزته فقط بدافع الواجب ومن غير أن تجني منه أيّ فائدة من أيّ نوع، لا ماديّة ولا روحيّة؛ أي أنّك إذا لم تَجْنِ أيّ فائدة، فإنّ فعلك لم يعد أخلاقيًّا. وهذا هو الشكل النهائيّ للمطالبة بأن يحوّل الإنسان نفسه إلى «شمو»، أي ذلك الحيوان الصوفيّ الصغير في فيلم لي آل أبنار للصور المتحرّكة الهزليّة، الذي يسعى إلى أن يلتهمه أيّ

شخص.

إنّها نسخة كانط من الإيثار المقبولة عمومًا اليوم، ولكنّها لا تمارس- فمن يستطيع أن يمارسها؟ ولكنّها قبلت على نحوٍ مذنب. إنّها نسخة كانط من الإيثار التي يتبنّاها الناس، الذين لم يسمعوا قطّ عن كانط، ويعلنونها عندما يساوون المصلحة الذاتيّة بالشرّ. إنّ نسخة كانط من الإيثار هي التي تعمل كلّما كان الناس يخافون من الاعتراف بالسعي إلى نيل أيّ متعة شخصيّة أو تحقيق أيّ كسب أو دافع- أي كلّما كان البشر يخشون الاعتراف بأنّهم يبحثون عن سعادتهم الخاصّة- وكلّما كان رجال الأعمال يخشون أن يقولوا إنّهم يحقّقون الأرباح- وكلّما كان ضحايا الدكتاتوريّة الزاحفة يخشون تأكيد حقوقهم «الأنانيّة».

إنّ النصب التذكاريّ النهائيّ لكانط وأخلاق الإيثار تتمثّل كلّها في روسيا الاتّحاديّة.

وإذا كنتم تريدون أن تثبتوا لأنفسكم قوّة الأفكار، ولاسيّما الأخلاق- فإنّكم ستجدون في التاريخ الفكريّ للقرن التاسع عشر مثالًا جيّدًا للدراسة. فأعظم الأحداث والإنجازات، التي لم يسبق لها مثيل ولم يحلم بها أيّ إنسان، كانت تحدث أمام أعين البشر- لكنّ البشر لم يروها ولم يفهموا معناها، ولا هم بفاهمي معناها حتّى يومنا هذا. وأنا أتحدّث عن الثورة الصناعيّة، والولايات المتّحدة الأمريكيّة والرأسماليّة. فلأوّل مرّة في التاريخ، تمكّن البشر من السيطرة على الطبيعة المادّيّة وتخلّوا عن سيطرة البشر على البشر- أي: اكتشف البشر العلم والحرّيّة السياسيّة. لقد كانت الطاقة الإبداعيّة والوفرة والثروة وارتفاع مستوى المعيشة عند كلّ فرد من السكّان، بحيث بدا القرن التاسع عشر وكأنّه يوطوبيا خياليّة، مثلَ انفجار أشعّة الشمس المسبّبة للعمى، في التقدّم الباهت لمعظم تاريخ البشريّة. وإذا كانت الحياة على الأرض هي معيار القيمة، فإنّ القرن التاسع عشر دفع البشريّة إلى الأمام أكثر من جميع القرون الأخرى مجتمعة.

فهل يقدّر أيّ شخص ذلك؟ وهل يقدّر أحد ذلك الآن؟ وهل حدّد أيّ شخص أسباب تلك المعجزة التاريخيّة؟

إنّ البشر لم يفعلوا ذلك سواء في الماضي أو في الحاضر. فما الذي أعماهم عن فعل ذلك؟ إنّها أخلاق الإيثار.

اسمحوا لي بأن أشرح هذا. هناك، في الأساس، سببان فقط للتقدّم في القرن التاسع عشر، وهما السببان اللذان ستجدونهما في جذور أيّ عصر سعيد وخيّر وتقدميّ في تاريخ البشريّة. أحد السببين نفسيّ، والآخر وجوديّ- أو: يتعلّق أحدهما بوعي الإنسان، أمّا الآخر فيتعلّق بالظروف الماديّة لوجوده. فالأوّل هو العقل، والثاني هو الحرّيّة. وعندما أقول «الحرّيّة»، لا أقصد الغبطة الشعريّة، مثل «التحرّر من العوز» أو «التحرّر من الخوف» أو «التحرّر من ضرورة كسب لقمة العيش». فأنا أعني «التحرّر من الإكراه- والتحرّر من الحكم بواسطة القوّة الماديّة» وهو ما يعني: الحرّيّة السياسيّة.

وهذان- أي العقل والحرّيّة- هما نتيجة طبيعيّة بديهيّة، وعلاقتهما متبادلة: فعندما يكون البشر عقلانيّين، تفوز الحرّيّة؛ وعندما يكون البشر أحرارًا، يفوز العقل.

وخصماهما هما: الإيمان والقوّة. وهذان، هما أيضًا، نتيجتان طبيعيّتان بديهيّتان: فكلّ فترة من التاريخ يهيمن عليها التصوّف، كانت فترة هيمنة مركزيّة الدولة، والدكتاتوريّة، والطغيان. وانظروا إلى العصور الوسطى- وانظروا كذلك إلى الأنظمة السياسيّة اليوم.

لقد كان القرن التاسع عشر هو المنتج النهائيّ والتعبير عن الاتّجاه الفكريّ لعصر النهضة وعصر العقل، ممّا يعني: فلسفة أرسطو في الغالب. ولأوّل مرّة في التاريخ، أنشئ نظام اقتصاديّ جديد، والنتيجة الطبيعيّة اللّازمة للحرّيّة السياسيّة، ونظام للتجارة الحرّة في السوق الحرّة هي: الرأسماليّة.

لا، لم تكن الرأسماليّة كاملة، ومثاليّة، وغير منظّمة، وخالية تمامًا من التدخّل- كما كان ينبغي أن تكون. إذ لا تزال هناك درجات مختلفة من التدخّل والسيطرة الحكوميّة، حتّى في أمريكا- وهذا ما أدّى إلى تدمير الرأسماليّة في نهاية المطاف. ولكن مدى حرّيّة بعض البلدان هو المدى الدقيق لتقدّمها الاقتصاديّ. فأمريكا، بوصفها الأكثر حرّيّة، حقّقت النصيب الأوفر من التقدّم.

ولا تنزعجوا بانخفاض الأجور والظروف المعيشيّة القاسية في السنوات الأولى للرأسماليّة. لقد كانت كلّ ما يمكن أن تحمله الاقتصاديّات الوطنيّة في ذلك الوقت. فالرأسماليّة لم تخلق الفقر- بل ورثته. ومقارنة بقرون المجاعة قبل الرأسماليّة، كانت ظروف الفقراء المعيشيّة في السنوات الأولى للرأسماليّة هي الفرصة الأولى لهم للبقاء على قيد الحياة. وكدليل لاحظوا النموّ الديموغرافيّ الهائل للسكّان الأوروبيّين خلال القرن التاسع عشر، وهو نمو يقدّر بأكثر من 300 في المائة، بالمقارنة مع النموّ السابق لما يناهز 3 في المائة في كلّ قرن.

الآن، لماذا لم يكن هذا موضع تقدير؟ ولماذا لم تثر الرأسماليّة، بوصفها المحسّن الرائع حقّا للبشريّة، سوى مشاعر الاستياء والشجب والكراهية، آنذاك والآن؟ ولماذا استمرّ المدافعون المزعومون عن الرأسماليّة في الاعتذار عن ذلك، آنذاك والآن؟ لأنّ الرأسماليّة والإيثار، أيّها السيّدات والسادة، غير متوافقين.

ولا تخطئوا في ذلك- وأخبروا بهذا الأمر أصدقاءكم الجمهوريّين: إذ لا يمكن للرأسماليّة والإيثار التعايش عند الإنسان نفسه أو في المجتمع نفسه.

وقولوا ذلك لأيّ شخص يحاول تبرير الرأسماليّة على أساس «الصالح العامّ» أو «الرفاه العامّ» أو «خدمة المجتمع» أو الفائدة التي تجلبها للفقراء. فكلّ هذه الأشياء صحيحة، لكنّها المنتجات، والنتائج الثانويّة للرأسماليّة- وليست هدفها أو غايتها أو تبريرها الأخلاقيّ. فالتبرير الأخلاقيّ للرأسماليّة هو حقّ الإنسان في الوجود من أجله، من دون التضحية بنفسه في سبيل الآخرين ولا التضحية بالآخرين

لصالحه؛ إنّه الاعتراف بأنّ الإنسان- أيّ إنسان- هو غاية في حدّ ذاته، وليس وسيلة لغايات الآخرين، وليس كبش فداء يخدم حاجة أيّ شخص.

وهذا ضمنيّ في وظيفة الرأسمالية، ولكن حتّى الآن لم يُذكَر صراحة من الناحية الأخلاقيّة. فلماذا لم يتمّ ذلك؟ لأنّه أساس الأخلاق المعارضة تمامًا لأخلاق الإيثار التي يخشى الناس، إلى يومنا هذا، من تحدّيها.

وهناك نوع مأسويّ وملتوٍ من الإطراء للبشريّة المشاركة في هذه القضيّة: على الرغم من كلّ اللّاعقلانيّة والتناقضات والنفاق والتهرّب، فإنّ غالبية البشر لن يتصرّفوا، في القضايا الرئيسيّة، من دون الشعور بأنّهم على حقٍّ أخلاقيًّا ولن يعارضوا الأخلاق التي قبلوها. وربّما يستطيعون خرقها، أو يخادعونها، لكنّهم لن يعارضوها، وعندما يخرقونها، فإنّهم سيلقون باللوم على أنفسهم. إنّ قوّة الأخلاق هي أعظم القوى الفكريّة - وتكمن مأساة البشريّة في حقيقة أنّ القانون الأخلاقيّ الشرّير الذي قبله البشر يدمّرهم عن طريق أفضل ما بداخلهم.

وطالما كان الإيثار هو المثل الأخلاقيّ الأعلى، كان على البشر اعتبار الرأسماليّة غير أخلاقيّة؛ والرأسماليّة بالتأكيد لا تعمل ولا يمكنها العمل على مبدإ الخدمة والتضحية غير الأنانيّة. وكان هذا هو السبب في أنّ غالبيّة مثقّفي القرن التاسع عشر اعتبروا الرأسماليّة ضرورة بذيئة وغير ملهمة وماديّة لهذه الأرض، واستمرّوا في التوق إلى مثالهم الأخلاقيّ الغامض. فمنذ البداية، حين كانت الرأسماليّة تخلق روعة إنجازاتها، وتخلقها في صمت، غير معترف بها وغير محميّة (أي غير محميّة أخلاقيًّا)، كان المثقّفون يتحرّكون بأعداد أكبر وأكبر نحو حلم جديد ألا وهو: الاشتراكيّة.

وتماما كما هي الحال في مثال صغير على مدى عدم فعاليّة الدفاع عن الرأسماليّة من قبل المدافعين الأكثر شهرة، اسمحوا لي أن أذكر أنّ الاشتراكيّين البريطانيّين، والمنتسبين إلى جمعيّة فابين، كانوا في الغالب من الطلّاب والمعجبين بجون

ستيوارت ميل وجيريمي بنثام.

لقد كان في صفّ الاشتراكيّين نوع معيّن من المنطق: إذا كانت التضحية الجماعيّة هي المثال الأخلاقيّ الأعلى، فإنّهم أرادوا إنشاء هذا المثل الأعلى على مستوى الممارسة، هنا وعلى هذه الأرض. والحجج التي تقول إنّ الاشتراكيّة لن تنجح ولا يمكن أن تنجح، لم تمنعهم: إذ لم ينجح الإيثار على الإطلاق، لكنّ هذا لم يتسبّب في توقّف البشر وتشكيكهم في هذه العقيدة. والعقل هو الوحيد الذي يمكن أن يطرح مثل هذه الأسئلة-والعقل، مثلما قيل لهم من جميع الجهات، لا علاقة له بالأخلاق، وأنّ الأخلاق تقع خارج نطاق العقل، وأنّه لا يمكن تعريف الأخلاق العقلانيّة.

لقد تمّ الكشف عن المغالطات والتناقضات في النظريّات الاقتصاديّة للاشتراكيّة ودحضها مرارا وتكرارا، في القرن التاسع عشر وكذلك اليوم. لكنّ هذا لم يمنع ولا يمنع أيّ شخص: إنّها ليست قضيّة اقتصاديّة، بل مسألة أخلاقيّة. لقد كان المثقّفون وما يسمّى المثاليّين مصمّمين على جعل الاشتراكيّة تعمل. كيف؟ بهذه الوسائل السحريّة لجميع اللّاعقلانيين: بطريقة مّا.

ولم يكن رجال الأعمال الكبار، ولا النقابات العمّاليّة، ولا الطبقات العاملة، بل كان المثقّفون هم الذين عكسوا الاتّجاه نحو الحرّيّة السياسيّة وأعادوا إحياء مذاهب الدولة المطلقة، والحكم الشموليّ للدولة، وحقّ الدولة في السيطرة على حياة المواطنين بأيّ طريقة تشاء. وهذه المرّة لم يكن الحكم باسم «الحقّ الإلهيّ للملوك»، ولكن باسم الحقّ الإلهيّ للجماهير. بينما كان المبدأ الأساسيّ هو نفسه: الحقّ في فرض المذاهب الأخلاقيّة لمن يتمكّن من السيطرة على آليّة الحكم عن طريق فوّهة البندقيّة.

ولا توجد سوى وسيلتين يمكن للبشر من خلالهما أن يتعامل بعضهم مع بعض: البنادق أو المنطق، القوّة أو الإقناع. وأولئك الذين يعلمون أنّهم لا

يستطيعون الفوز عن طريق المنطق، يلجؤون دائمًا إلى البنادق.

حسنًا، سيّداتي وسادتي، لقد حصل الاشتراكيّون على حلمهم. وحصلوا عليه في القرن العشرين وحصلوا عليه وفقًا لثلاث نسخ، بالإضافة إلى عدد كبير من النسخ الكربونيّة الأقلّ قيمةً؛ وحصلوا عليه على كلّ شكل ولون ممكن، بحيث لا يمكن أن يكون هناك الآن خطأ في طبيعته: روسيا الاتّحاديّة- ألمانيا النازيّة- إنجلترا الاشتراكيّة.

لقد كان ذلك هو انهيار تقاليد المثقّفين المعاصرين العزيزة. وكانت الحرب العالميّة الثانية هي التي دمّرت الجماعيّة بوصفها مثالًا سياسيًّا أعلى. نعم، لا يزال الناس يهتفون بشعارات تلك المثل، من خلال الرتابة، والتطابق الاجتماعيّ وعلى نحو افتراضيّ- لكنّها ليست حملة صليبيّة أخلاقيّة. إنّها حقيقة قبيحة ومرعبة- وجزء من ذنب المثقّفين المعاصرين هو المعرفة التي خلقوها. لقد اختاروا لأنفسهم المسلخ الدمويّ الذي استقبلوه ذات مرّة كتجربة نبيلة- روسيا الاتّحادية. لقد رأوا ألمانيا النازيّة- وهم يعلمون أنّ «النازيّة» تعني «القوميّة الاشتراكيّة». وربّما كانت أسوأ صفعة وجّهت إليهم، وأكبر خيبة أمل، هي إنجلترا الاشتراكيّة: هنا كان حلمهم الحرفيّ، اشتراكيّة غير دمويّة، إذ لم تستخدم القوّة للقتل، بل استخدمت فقط من أجل نزع الملكيّة، ولم يتمّ حصد الأرواح، وإنّما غنم المنتجات فقط، ونيل معنى الحياة ومستقبلها، وهنا كان البلد الذي لم يُقتل، لكنّه صوّت لنفسه كي ينتحر. فمعظم المثقّفين المعاصرين، حتّى الأكثر مخاتلة منهم، قد فهموا الآن ما تعنيه الاشتراكيّة- أو أيّ شكل من أشكال الجماعيّة السياسيّة والاقتصاديّة- في الواقع.

واليوم، فإنّ دعوتهم الروتينيّة إلى الجماعيّة ضعيفة وغير مجدية ومراوغة مثل دفاع المحافظين المزعومين عن الرأسماليّة. لقد انطفأت النار والحماس الأخلاقيّ تجاهها. وعندما تسمعون الليبراليّين يتمتمون أنّ روسيا ليست اشتراكيّة حقًّا، أو

أنّ كلّ ذلك كان خطأ ستالين، أو أنّ الاشتراكيّة لم يكن لها فرصة حقيقيّة في إنجلترا، أو أنّ ما يدافعون عنه شيءٌ مختلف بطريقة مّا - فأنتم تعلمون أنّكم تسمعون أصوات البشر الذين ليست لديهم أرجل يقفون عليها، أولئك البشر الذين تمّ اختزالهم في أمل غامض يقول: «بطريقة مّا، كانت عصابتي قد فعلت ذلك بشكل أفضل».

إنّ الفزع السرّيّ للمثقّفين المعاصرين والليبراليّين والمحافظين على حدّ سواء، والإرهاب غير المدعوم من أصل قلقهم، والذي تهدف جميع عقليّاتهم الحاليّة إلى درئه وإخفائه، هو المعرفة غير المعلنة بأنّ روسيا هي التجسيد الكامل والفعليّ والحرفيّ والمتّسق لأخلاق الإيثار، وأنّ ستالين لم يفسد المثل الأعلى النبيل، وأنّ هذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب أن يمارس بها الإيثار أو يمكن ممارسته على الإطلاق. وإذا كانت الخدمة والتضحية بالنفس مثالًا أخلاقيًّا أعلى، وإذا كان ما في الطبيعة البشريّة من «أنانيّة» تمنع البشر من القفز إلى محارق القرابين، فلا يوجد عقل- ولا عقل يمكن أن يسمّيه الصوفيّ المدافع عن الأخلاق- فلماذا لا ينبغي للديكتاتور أن يدفعهم إلى سنان الحراب- من أجل مصلحتهم، أو خير الإنسانيّة، أو خير الأجيال القادمة، أو خير آخر مخطّط خماسيّ بيروقراطيّ. لا يوجد عقل يمكنهم تسميته لمعارضة أيّ فظائع. فهل سيكون العقل الذي يقوم على قيمة حياة الإنسان؟ وحقّه في الوجود؟ وحقّه في تحقيق سعادته الخاصّة؟ فهذه هي المفاهيم التي تنتمي إلى النزعة الفرديّة والرأسماليّة- أي نقيض أطروحة محبّي أخلاق الإيثار.

لقد كان المحافظون غير متأكّدين قبل عشرين عامًا، ومراوغين، ومفلسين أخلاقيًّا أمام ما أبداه اليبراليّون من صلاح أخلاقيّ ذاتيّ عنيف. واليوم، كلاهما غير متأكّد، ومراوغ، ومفلس أخلاقيًّا أمام عدوانيّة الشيوعيّين. وعدوانيّتهم لم تعد مجرّد عدوانيّة أخلاقيّة، إنّها عدوانيّة واضحة لسفّاح بلطجيّ- ولكنّ ما ينزع سلاح المثقّفين المعاصرين هو الإدراك السرّيّ أنّ البلطجة هي المنتج الحتميّ والنهائيّ

والوحيد لأخلاقهم العزيزة.

لقد قلت إنّ الإيمان والقوّة هما نتيجة طبيعيّة، وإنّ التصوّف سيؤدّي دائما إلى حكم التوحّش. ويُردّ سبب ذلك إلى طبيعة التصوّف. فالعقل هو الوسيلة الموضوعيّة الوحيدة للتواصل والتفاهم بين البشر؛ وعندما يتعامل البشر بعضهم مع بعض عن طريق العقل، فإنّ الواقع هو معيارهم الموضوعيّ وإطارهم المرجعيّ. ولكن عندما يدّعي البشر أنّهم يمتلكون وسائل معرفة خارقة للطبيعة، لا يمكن حدوث الإقناع أو التواصل أو الفهم. فلماذا نقتل الحيوانات البرّيّة في الغابة؟ لأنّه لا توجد طريقة أخرى للتعامل معها متاحة لنا. وهذه هي الحالة التي يقلّل بها التصوّف من شأن البشريّة- وهي الحالة التي لا يلجأ فيها البشر، في حال الخلاف، إلّا إلى العنف المادّيّ. وأكثر من ذلك: لا يمكن لأيّ إنسان أو نخبة صوفيّة إخضاع مجتمع بأكمله لتأكيداتهم التعسّفيّة والمراسيم والأهواء، من دون استخدام القوّة. فأيّ شخص يلجأ إلى الصيغة: «الأمر كذلك، لأنّني أقول ذلك»، سيتعيّن عليه الوصول إلى البندقيّة، عاجلًا أم آجلًا. والشيوعيّون، مثل جميع المادّيّين، هم صوفيّون جدد: فلا يهمّ إذا كان المرء يرفض العقل لصالح الكشف أو لصالح ردود الفعل المشروطة، فالفرضيّة الأساسيّة والنتائج هي نفسها.

هذه هي طبيعة الشرّ الذي ساعد مثقّفي الحداثة على تركه يمرح في العالم- وهذه هي طبيعة ذنبهم.

الآن دعونا نلقِ نظرة على حال العالم. إنّ علامات العصور المظلمة وأعراضها تبرز مرّة أخرى في جميع أنحاء الأرض. فعمالة العبيد، والإعدام دون محاكمة، وغرف التعذيب، ومعسكرات الاعتقال، والذبح الجماعيّ- وكلّ الأشياء التي ألغتها رأسماليّة القرن التاسع عشر في العالم المتحضّر، تُعاد الآن من خلال حكم الصوفيّين الجدد.

وانظروا إلى حال حياتنا الفكريّة. ففي الفلسفة، أوصلتنا ذروة النسخة الكانطيّة

للعقل إلى النقطة التي يتجوّل فيها الفلاسفة المزعومون، متناسين وجود القواميس والكتب النحويّة التمهيديّة، لدراسة أسئلة من قبيل: «ماذا نعني عندما نقول: القطّة على الحصيرة؟» في حين أنّ الفلاسفة الآخرين يعلنون أنّ الأسماء وهمٌ، ولكنّ مصطلحات مثل «إذا- فإنّه»، و«لكن» و «أو» لها أهمّيّة فلسفيّة عميقة- في حين لا يزال البعض الآخر يلعب بفكرة «مؤشّر الكلمات المحظورة» والرغبة في إضافة كلمات إليها - ودعوني أقتبس هنا كلمات مثل: «كيان-جوهر-عقل- إشكال- واقع- شيء».

وفي علم النفس تقول إحدى المدارس إنّ الإنسان، بطبيعته، إنسان آليّ عاجز، يعاني من الشعور بالذنب، تحرّكه الغريزة- في حين تعترض مدرسة أخرى بأنّ هذا ليس صحيحًا، لأنّه لا يوجد دليل علميّ لإثبات أنّ الإنسان واعٍ.

وفي الأدب، يقدَّم الإنسان على أنّه معاق بلا عقل، ويسكن في علب القمامة. أمّا في الفنون الجميلة، فيعلن الناس أنّهم لا يرسمون الأشياء، بل يرسمون العواطف. وفي الحركات الشبابيّة- إذا كان هذا ما يمكن أن يطلق عليها- يلفت الشباب الانتباه من خلال الإعلان صراحةً عن كونهم يتعرّضون «للضرب».

إنّ روح كلّ شيء في ذلك، سواء بسببه أو الذروة النهائيّة الناتجة عنه، يحتويها الاقتباس الذي أودّ قراءته لكم. وسأستهلّ ذلك بالقول إنّني في روايتي الأطلس متململا ذكرت أنّ العالم يدمَّر من خلال التصوّف والإيثار، وهما معاديان للإنسان، ومعاديان للعقل، ومعاديان للحياة. لقد سمعتم بلا شك أنّني متّهمة بالمبالغة. سأقرأ لكم الآن مقتطفا من مقال نشرته ندوة أعضاء هيئة التدريس في جامعة بارزة.

«ربما سيتوقّف العقل في المستقبل عن أن يكون مهمًّا. وربّما لن يتوجّه الناس، في زمن المتاعب، إلى الفكر البشريّ، ولكن إلى القدرة البشريّة على المعاناة. ولن يلتجئوا إلى الجامعات التي تعجّ بالمفكّرين، ولكن سيقصدون الأماكن والناس

الذين هم في محنة، وسيتوجّهون إلى نزلاء المصحّات ومعسكرات الاعتقال، وصنّاع القرار الذين لا حول لهم ولا قوّة وتكبّلهم البيروقراطيّة والجنود العاجزون في الخنادق- وهذه ستكون مواقع لتخفيف طريق الإنسان، ولإعادة تشكيل معرفته الكارثيّة إلى شيء خلّاق. ربّما سندخل عصرًا جديدًا. وقد لا يكون أبطالنا عمالقة فكريّين مثل إسحاق نيوتن أو ألبرت أينشتاين، ولكنّ ضحايا مثل آن فرانك، والذين سيظهرون لنا معجزة أعظم من العقل. وسيعلّموننا كيف نتحمّل- وكيف نخلق الخير من صميم الشرّ وكيف نرعى الحبّ في حضور الموت. وحتّى إذا حدث ذلك، ستظلّ للجامعة مكانتها المميّزة، فالإنسان المثقّف يمكن أن يكون مثالًا للمعاناة الإبداعيّة».

لاحظوا أنّنا لا نتساءل عن «صنّاع القرار العاجزين في البيروقراطيّة» - وينبغي علينا ألّا نكتشف أنّهم سبب معسكرات الاعتقال، والخنادق والضحايا مثل آن فرانك - ويجب علينا ألّا نساعد هؤلاء الضحايا، فنحن فقط نشعر بالمعاناة ونتعلّم المزيد منها- ولا يمكننا منعها، ولا يمكن للبيروقراطيّين العاجزين منعها، ولا أحد يستطيع منعها- وسيرشدنا نزلاء المصحّات، ولن يرشدنا عمالقة الفكر- فالمعاناة هي القيمة العليا، وليس العقل.

هذا، سيّداتي وسادتي، هو الإفلاس الثقافيّ.

وبما أنّ «التحدّي» هو شعاركم، سأقول إنّه إذا كنتم تبحثون عن التحدّي، فأنتم ستواجهون أكبر تحدٍّ في التاريخ. إنّ الثورة الأخلاقيّة هي أصعب أشكال التمرّد وأكثرها تطلّبًا وراديكاليّة، ولكن هذه هي المهمّة التي يتعيّن القيام بها اليوم، إذا اخترتم قبولها. وعندما أقول «راديكاليّ»، أعني ذلك بالمعنى الحرفيّ والمتداول أي: الأساسيّ. فالحضارة يجب ألّا تموت، لأنّ المتوحّشين يفوزون فقط بشكل افتراضيّ. ولكن من أجل محاربتهم حتّى النهاية وباستقامة تامّة، فإنّ الأخلاق الإيثاريّة هي التي يجب عليكم رفضها.

الآن، إذا كنتم تريدون أن تعرفوا ما تقدّم لكم فلسفتي، الموضوعيّة، سأعطيكم إشارة موجزة عنها. ولن أحاول، في محاضرة واحدة، تقديم فلسفتي بأكملها. بل سأشير لكم فقط بما أعنيه بالأخلاق العقلانيّة للمصلحة الذاتيّة، وما أعنيه بعكس الإيثار، أيّ نوع من الأخلاق ممكن للإنسان؟ ولماذا؟ وسأستهلّ ذلك بتذكيركم بأنّ جلّ الفلاسفة- ولاسيّما معظمهم اليوم- قد ادّعوا دائما أنّ الأخلاق خارج نطاق العقل، وأنّه لا يمكن تعريف الأخلاق العقلانيّة، وأنّه ليس للإنسان حاجة عمليّة إلى الأخلاق. إنّ الأخلاق، كما يزعمون، ليست ضرورة لوجود الإنسان، ولكنّه فقط نوع من الترف الغامض أو النزوة الاجتماعيّة التعسّفيّة؛ في الواقع، هم يزعمون أنّه لا يمكن لأحد أن يثبت لماذا يجب أن نكون أخلاقيّين على الإطلاق؛ فمن ناحية العقل، كما يدّعون، لا يوجد عقل يمكن أن يكون أخلاقيًّا.

ولا أستطيع أن ألخّص لكم جوهر أخلاقي الخاصّة وقاعدتها أفضل ممّا فعلت في رواية الأطلس متململا. لذلك، بدلًا من محاولة إعادة صياغتها، سأقرأ لكم مقاطع من رواية الأطلس متململا التي تتعلّق بطبيعة أخلاقي وقاعدتها والدليل عليها.

إنّ عقل الإنسان هو أداته الأساسيّة للبقاء على قيد الحياة. فالحياة توهب له، أمّا البقاء على قيد الحياة فلا. وجسمه يعطى له، أمّا رزقه فلا. وكذلك يمنح له عقله، أمّا محتواه فلا. ولكي يبقى حيًّا، يجب أن يتصرّف، وقبل أن يتصرّف يجب أن يعرف طبيعة عمله وغرضه فلا يستطيع الحصول على طعامه من دون معرفة بالطعام والطريق للحصول عليه. ولا يمكنه حفر خندق أو بناء سيكلوترون من دون معرفة هدفه ووسائل تحقيقه. وللبقاء على قيد الحياة، يجب عليه أن يفكّر.

ولكنّ التفكير فعلُ اختيار. والمفتاح لما تسمّونه على نحو متهوّر «الطبيعة البشريّة» هو السرّ الواضح الذي تعيشون معه، رغم خوفكم من تسميته، وهو حقيقة أنّ الإنسان كائن يقوم على الوعي الإراديّ. فالعقل لا يعمل تلقائيًّا؛

والتفكير ليس عمليّة ميكانيكيّة؛ والروابط المنطقيّة لا تتمّ عن طريق الغريزة. فوظيفة معدتك أو رئتيك أو قلبك أوتوماتيكيّة؛ أمّا وظيفة عقلك فليست كذلك. وفي أيّ ساعة وشأن من شؤون حياتك، أنت حرّ في التفكير أو التهرّب من هذا الجهد. ولكنّك لن تكون حرّا في الهروب من طبيعتك، ومن حقيقة أنّ العقل هو وسيلة من الوسائل الخاصّة بك للبقاء على قيد الحياة- وهكذا فإنّ المسألة عندك، أيّها الكائن البشريّ، تلك المتعلّقة بالسؤال «أكون أولا أكون» هي في الحقيقة مسألة متعلّقة بالسؤال «أفكّر أولا أفكّر».

فالكائن ذو الوعي الإراديّ لا يملك مسارًا أوتوماتيكيًّا في سلوكه. بل يحتاج إلى منظومة من القيم لترشد أفعاله. و'القيمة' هي ما يعمل المرء على كسبه والحفاظ عليه، و'الفضيلة' هي الفعل الذي يكسبه المرء ويحافظ عليه. 'القيمة' تفترض مسبقًا إجابة على السؤال: القيمة لمن ومن أجل ماذا؟ و'القيمة' أيضًا تفترض مسبقًا وجود معيار وغرض وضرورة لاتّخاذ فعل في مواجهة بديل حيث لا توجد بدائل، أو قيم ممكنة.

لا يوجد سوى بديل أساسيّ واحد في الكون: الوجود أو العدم – وهو بديل يتعلّق بفئة واحدة من الكيانات: هي الكائنات الحيّة. فوجود مادّة غير حيّة أمر غير مشروط، ووجود الحياة ليس كذلك: فهو يعتمد على مسار فعل محدّد. فالمادّة غير قابلة للتدمير، إنّها تغيّر أشكالها، لكنّها لا يمكن أن تزول من الوجود. وحده الكائن الحيّ يواجه بديلا ثابتًا: مسألة الحياة أو الموت. فالحياة عمليّة لفعل مكتفٍ ذاتيّا وذاتيّ التوليد. وإذا فشل كائن حيّ في هذا الفعل، فإنّه يموت؛ وتبقى عناصره الكيميائيّة، لكنّ حياته تخرج من الوجود. فمفهوم 'الحياة' هو وحده الذي يجعل مفهوم «القيمة» ممكنًا. إنّه فقط للكيان الحيّ الذي يمكن أن تكون له الأشياء الجيّدة أو الشرّيرة.

فالنبتة يجب أن تغذّي نفسها لكي تعيش؛ وأشعّة الشمس، والماء، والموادّ

الكيميائيّة التي تحتاج إليها هي القيم التي حدّدتها لها الطبيعة للاستمرار في العيش؛ وحياتها هي المعيار الذي يوجّه أفعالها. لكنّ النبتة لا تملك خيار الفعل؛ وهناك بدائل في الظروف التي تواجهها، ولكن لا يوجد بديل في وظيفتها: فهي تعمل أوتوماتيكيًّا لتمديد حياتها، وهي لا يمكن أن تقوم بأيّ فعل يدمّرها.

أمّا الحيوان فهو مجهّز للحفاظ على حياته؛ وتزوّده حواسّه بمدوّنة فعل أوتوماتيكيّة، ومعرفة أوتوماتيكيّة بما هو جيّد له أو ما هو شرّ. وليس للحيوان من قوّة لتوسيع معرفته أو تجنّبها. وفي الظروف التي تثبت فيها معرفته أنّها غير كافية، يموت. ولكن طالما أنّه يعيش، فهو يعمل بناءً على معرفته بأمن أوتوماتيكيّ ومن دون قوّة الاختيار، فهو غير قادر على تجاهل مصلحته الخيّرة، وغير قادر على اتّخاذ قرار اختيار الشرّ والعمل كمدمّر لذاته.

أمّا الإنسان فليس لديه مدوّنة أوتوماتيكيّة تمكّنه من البقاء. وتمييزه الخاصّ من جميع الأنواع الحيّة الأخرى هو ضرورة التصرّف في وجه البدائل عن طريق الاختيار الإراديّ. فهو لا يملك معرفة أوتوماتيكيّة بما هو خيّر له أو بما هو شرّير، وأيّ قيم تعتمد عليها حياته، وما هو مسار الفعل الذي تتطلّبه. فهل بإمكانكم الثرثرة بشأن غريزة الحفاظ على الذات؟ فغريزة الحفاظ على الذات هي بالضبط ما لا يمتلكه الإنسان. و'الغريزة' لا تخطئ وهي شكل أوتوماتيكيّ صائب من أشكال المعرفة. والرغبة ليست غريزة. فالرغبة في الحياة لا تعطيك المعرفة المطلوبة للعيش. وحتّى رغبة الإنسان في الحياة ليست أوتوماتيكيّة: فشرّكم السرّيّ اليوم يكمن في الرغبة التي لا تمتلكونها. فخوفكم من الموت ليس حبًّا في الحياة ولن يعطيكم المعرفة اللّازمة للحفاظ عليها. والإنسان يجب أن يحصل على معرفته ويختار أفعاله من خلال عمليّة التفكير، وهي عمليّة لا تجبره الطبيعة على أدائها. فللإنسان القدرة على التصرّف كمدمّر لذاته وهذه هي الطريقة التي تصرّف وفقها خلال معظم تاريخه.

والكائن الحيّ الذي يعتبر وسائل بقائه على قيد الحياة شرّا، لن يبقى على قيد الحياة. فالنبتة التي تكافح من أجل خرق جذورها، والطائر الذي يقاتل من أجل كسر أجنحته لن يعمّر فترةً طويلة من الوجود الذي تضايقوا منه. لكنّ تاريخ الإنسان كان حافلًا بكفاحه لإنكار عقله وتدميره.

لقد سمّي الإنسان بالكائن العاقل، لكنّ العقلانيّة مسألة اختيار- والبديل الذي تقدّمه له طبيعته هو: أن يكون كائنًا عاقلًا أو حيوانا انتحاريًّا. والإنسان يجب أن يكون إنسانًا- عن طريق الاختيار؛ يجب عليه أن يتمسّك بحياته بوصفها قيمة- وعن طريق الاختيار؛ يجب أن يتعلّم الحفاظ عليها- وعن طريق الاختيار؛ يجب أن يكتشف القيم التي تتطلّبها حياته ويمارس فضائله- عن طريق الاختيار.

إنّ قانون القيم المقبول بالاختيار هو قانون الأخلاق.

من أنت يا من تستمع لي الآن؟ فأنا أتحدّث إلى البقايا الحيّة وأخاطب البقايا غير الفاسدة بداخلك، أخاطب بقايا الإنسان فيك، أخاطب عقلك، وأنا أقول: إنّه توجد أخلاقٌ للعقل، أخلاق خاصّة بالإنسان، وحياة الإنسان هي معيار قيمتها.

فكلّ ما هو مناسب لحياة الكائن العاقل هو الخير، وكل ما يدمّرها هو الشر.

إنّ حياة الإنسان، كما تقتضيها طبيعته، ليست حياةً وحشيّة بلا عقل، لسفّاح ناهب أو متسكّع غامض، بل حياة إنسان مفكّر- وليست حياة تقوم على القوّة أو الاحتيال، بل حياة تقوم على الإنجاز- ولا تقوم على البقاء وفقًا لأيّ ثمن، لأنّه يوجد ثمن واحد يدفع إلى بقاء الإنسان هو: العقل.

حياة الإنسان هي معيار الأخلاق، لكنّ حياتك الخاصّة هي هدفها. فإذا كان الوجود على الأرض هو هدفك، يجب أن تختار أفعالك وقيمك وفقًا لمعيار ما هو مناسب للإنسان، لهدف الحفاظ على القيمة التي لا غنى عنها وتحقيقها والتمتّع بها، ألا وهي حياتك.

هذا هو، أيّها السيّدات والسادة، ما تقدّمه لكم الموضوعيّة.

وعندما تحدّدون اختياركم، أودّ أن تتذكّروا أنّ البديل الوحيد لها هو العبودية الشيوعيّة. فـ «الطريق الوسط» يعتبر عنصرًا مشعًّا غير مستقرّ لا يمكن أن يستمرّ فترة طويلة– ووقته قد بدأ في النفاد ولم تعد هناك فرصة لوسط الطريق.

وسيتمّ البتّ في القضيّة، لا بطريقة وسطيّة، وإنّما بين طرفي نقيض؛ أي الموضوعيّة أو الشيوعيّة، أي اختيار أخلاق عقلانيّة تستند إلى حقّ الإنسان في الوجود – أو الإيثار، ممّا يعني: معسكرات عمالة العبيد تحت حكم أسياد مثلما قد تكونون شاهدتموه على شاشات التلفزيون في العام الماضي. وإذا كان هذا هو ما تفضّلونه، فالخيار يقع على عاتقكم.

لكن لا تجعلوا هذا الاختيار أعمى. لقد تعرّضتم، أيّها الجيل الشابّ، للخيانة بأبشع الطرق من قبل شيوخكم – أي من قبل هؤلاء الليبراليّين في الثلاثينيّات، إذ سلّحوا روسيا الاتّحادية، ودمّروا آخر بقايا الرأسماليّة الأمريكيّة. فكلّ ما عليهم أن يقدّموه لكم الآن هو الخنادق، أو نوع الموقف المعبّر عنه في الاقتباس عن «المعاناة الإبداعيّة»، وقد قرأته لكم. هذا كلّ ما ستسمعونه في أيّ جانب: «استسلم قبل أن تبدأ. استسلم قبل أن تحاول». وللتأكّد من أنّكم ستستسلمون، فهم لا يعلمونكم حتّى بما كان عليه القرن التاسع عشر. آمل ألّا يكون هذا صحيحًا تمامًا هنا، لكنّني لقيت عددًا كبيرًا جدًّا من الشباب في الجامعات، وهم لا يملكون فكرة واضحة، ولا حتّى بأكثر المصطلحات بدائيّة، عن ماهيّة الرأسماليّة حقًّا. إنّهم لا يعلّمونكم ماهيّة نظريّة الرأسماليّة، ولا كيف تعمل من حيث التطبيق، ولا ما هو تاريخها الفعليّ.

فلا تستسلموا بسهولة، ولا تبيعوا حياتكم. وإذا بذلتم جهدًا للاستفسار بأنفسكم، فستجدون أنّه ليس من الضروريّ الاستسلام وأنّ الوحش المزعوم الذي يهدّدنا الآن سيركض مثل الجرذ عند أوّل إشارة لخطوة بشريّة.

إنّ ما يتهدّدكم ليس الخطر المادّيّ، وليست الاعتبارات العسكريّة هي التي تجعل من يسمّون بالقادة الفكريّين لدينا هم الذين يخبرونكم بأنّنا محكوم علينا بالفناء. فتلك هي مجرّد عقلانيّتهم. إنّ الخطر الحقيقيّ هو أنّ الشيوعيّة عدوّ لا يجرؤون على محاربته على أسس أخلاقيّة، وهو الذي لا يمكن محاربته إلّا على أسس أخلاقيّة.

هذا إذن هو الاختيار. لذلك فكّروا مليًّا. وضعوا الموضوع في اعتباركم، وتحقّقوا من المباني الخاصّة بكم، وتحقّقوا من التاريخ السابق واكتشفوا ما إذا كان صحيحًا أنّ البشر لا يمكن أن يكونوا أحرارًا. فهذا ليس صحيحًا، لأنّهم كانوا كذلك. واكتشفوا ما جعل حرّيّتهم ممكنة. وانظروا بأنفسكم. وبعد ذلك، إذا كنتم مقتنعين – اقتناعًا عقلانيًّا – فلننقذ العالم معًا إذ لا يزال لدينا الوقت.

واسمحوا لي بأن أقتبس عن جون جالت مرّة أخرى، هذا هو الخيار الذي أمامكم. فدعوا القرار لعقولكم وحبّكم للوجود.

8

من مصدر موثوق

1975

أثناء التعافي من المرض، أتيحت لي فرصة استئناف مطالعة كنت أرغب في تحقيقها منذ فترة طويلة. فبمجرّد فتح كتاب واحد مثير للاهتمام، قفزت تقريبا من السرير. لقد قرأت بعض التصريحات التي صدمتني بعمق أكثر بكثير من أيّ تصريحات اليوم في المجلّات الإخباريّة أو على صفحة افتتاحيّة جريدة نيويورك تايمز. كنت أحيانا أكتب بعض التقارير عن بعض تلك الكتابات الصحفيّة، كتحذير ضدّ أنواع المخاطر الفكريّة (والشراك المفخّخة) التي يمثّلونها. لكنّها بدت وكأنّها كتابات صغيرة رخيصة مقارنة باكتساح الدمار الشامل المقدّم في بضع جمل من ذلك الكتاب.

تمامًا مثلما رأى فرانسيسكو، في نهاية رواية الأطلس متململا، مستقبل مشرق وارد في بضع كلمات، رأيت تفكّكًا وانزلاقًا، طويلًا كئيبًا، للقرن العشرين أدرج ضمنيًّا في بضع جمل. فأردت أن أصرخ محذّرة، لكن فات الأوان: لقد نُشِر هذا الكتاب في عام 1898. وقد كتبه فريدريش بولسن، تحت عنوان إيمانويل كانط: حياته وعقيدته.

إنّ البروفيسور بولسن كانطيٌّ مخلص؛ ولكن، إذا حكمنا عليه من خلال أسلوبه في الكتابة، فهو معلّق صادق- بمعنى أنّه لا يحاول إخفاء ما يقوله: «هناك ثلاثة مواقف للعقل تجاه الواقع تدّعي الحقيقة- الدين والفلسفة والعلوم... بشكل

عامّ، تحتلّ الفلسفة مكانًا وسيطا بين العلم والدين...ويظهر تاريخ الفلسفة أنّ مهمّتها تتمثّل ببساطة في التوسّط بين العلم والدين. إنّها تسعى إلى توحيد المعرفة والإيمان، وبهذه الطريقة تسعى إلى استعادة وحدة الحياة العقليّة... وكما هي الحال بالنسبة إلى الفرد، الذي يتوسّط بين عقله وقلبه، فإنّ المجتمع يمنع العلم والدين من أن يصبحا غريبين تماما وغير مباليين أحدهما بالآخر، ويعيق أيضا الحياة العقليّة للناس من الانقسام إلى علم يكره الإيمان وإيمان يكره العلم أو الخرافات».
(نيويورك، أونجار، 1963، ص 1-2.)

وهذا يعني أنّ العلم والتخيّلات الصوفيّة صالحة على قدم المساواة كطرق لاكتساب المعرفة؛ وأنّ العقل والمشاعر- بما في ذلك أسوأ أنواع المشاعر: كالخوف، والجبن، ونكران الذات- لها قيمة متساوية بوصفها أدوات للإدراك؛ وأنّ الفلسفة، أي «حبّ الحكمة»، هي طريق وسط تتمثّل مهمّتها في البحث عن حلّ وسط- أي توافق بمثابة إحلال سلام- بين الحقيقة والباطل.

إنّ بيان البروفيسور بولسن هو عرض دقيق لموقف كانط، لكنّ الذي صدمني ليس كانط، بل بولسن. لقد وضع بناة الأنساق الفلسفيّة، مثل كانط، اتّجاهات ثقافة الأمّة (للخير أو الشرّ)، ولكنّ الممارسين العاديّين هم الذين يعملون كمقياس لنجاح أيّ اتّجاه أو فشله. وما صدمني هو حقيقة أنّ المعلّق المتواضع قد بدأ كتابه ببيان من هذا النوع. لقد اعتقدت (ولم أكن آمل) أنّ إنسانًا من القرن التاسع عشر متمسّك بحجج الدين المعرفيّة على قدم المساواة مع العلم، قد يتعرّض للسخرية في أيّ منبر جادّ. لقد كنت مخطئة. هنا كان البروفيسور بولسن يعلن عرضًا- في القرن التاسع عشر- أنّ الفلسفة خادمة للّاهوت.

وجوديًّا (أي في ما يتعلّق بظروف المعيشة، ومدى الإنجاز وسرعة التقدّم)، كان القرن التاسع عشر هو الأفضل في التاريخ الغربيّ. أمّا فلسفيًّا، فقد كان أحد أسوإ

القرون. لقد اعتقد الناس أنّهم دخلوا حقبة من التألّق الذي لا ينضب؛ لكنّه كان مجرّد أفول لتأثير أرسطو، إنّه بمثابة نور الغروب الذي كان الفلاسفة يطفئونه. فإذا كنتم قد شعرتم بلمسة عرضيّة من الحسد الحزين على فكرة أنّه وُجِد وقت شاهد فيه الناس مسرحيّة جديدة، وما رأوه لم يكن خصلات الشعر أو الشحوم، ولكنّهم شاهدوا مسرحيّة سيرانودي بارجيراك، التي شهدت أوّل عرض لها في عام 1897- فأنا أدعوكم إلى إلقاء نظرة أوسع. وأتمنّى أن يكون شخص مّا قد أشار إلى كتاب بولسن، ثمّ إلى المسرحيّة، مقتبسًا عن كاتدرائيّة نوتردام دي باريس لفيكتور هوغو، وقال: «هذا العمل الفنّيّ سيقتل ذلك الكتاب» لكنّ شخصًا من هذا القبيل لم يكن موجودًا.

أنا لا أقصد الإشارة إلى أنّه كان لكتاب بولسن تأثير مصيريّ جدًّا؛ فأنا أنقل عن الكتاب بوصفه عرضًا من الأعراض، وليس سببًا. أمّا السبب والتأثير فكان كانط. لأنّ بولسن هو مجرّد دليل على مدى انتشار ذلك الورم الخبيث في الثقافة الغربيّة في فجر القرن العشرين.

يوضّح بولسن أنّ الصراع بين المعرفة والإيمان «امتدّ عبر تاريخ الفكر البشريّ بأكمله» (ص 4)، وأنّ إنجاز كانط العظيم، كما يدّعي، كان يتكوّن من التوفيق بينهما. «...إنّ الفلسفة [الكانطيّة] النقديّة تحلّ المشكلة القديمة لعلاقة المعرفة بالإيمان. فكانط مقتنع بأنّه من خلال ضبط حدود كلّ منهما بشكل صحيح، قد نجح في توفير أساس لسلام مشرّف ودائم بينهما. بالفعل فإنّ أهمّيّة فلسفته وحيويّتها ترتكزان أساسًا على هذا الأمر... إنّها ميزة [فلسفته] الدائمة التي رسمت لأوّل مرّة، بيد حازمة وبمخطّط واضح، الخطَّ الفاصل بين المعرفة والإيمان. وهذا يعطي المعرفة ما تنتمي إليه- أي عالم الظواهر بأكمله المتاح للتحقيق الحرّ؛ كما يحافظ، من ناحية أخرى، على حقّ الإيمان الأبديّ في تفسير الحياة والعالم من وجهة نظر القيمة». (ص6.)

وهذا يعني أنّ الثنائيّة القديمة بين العقل والجسد- التي كان نهوض العلم بصدد معالجتها ببطء، عندما كان البشر يتعلّمون كيفيّة العيش على الأرض- تمّ إحياؤها بواسطة كانط، وتمّ تقطيع الإنسان إلى قسمين، لا بواسطة الخناجر القديمة، ولكن بواسطة ساطور. وهذا يعني أنّ كانط أعطى العلمَ العالم المادّيّ بأكمله (الذي كان ينظر إليه، رغم ذلك، على أنّه غير واقعيّ)، وترك شيئًا واحدًا (محفوظًا) للإيمان ألا وهو: الأخلاق. وإذا لم تكونوا متأكّدين تمامًا من حقيقة الجانب الذي فاز في انقسام من هذا النوع، فانظروا من حولكم اليوم وستدركون النتيجة.

فالأشياء المادّيّة في حدّ ذاتها لا قيمة لها، وليس لها حتّى انعدام القيمة؛ فهي تكتسب أهمّيّة قيّمة فقط في ما يتعلّق بالكائن الحيّ- ولاسيّما في ما يتعلّق بخدمة أهداف الإنسان أو إعاقتها. وتُحدَّد أهداف الإنسان وقيمُه من خلال قانونه الأخلاقيّ. إذ يسمح الانقسام الكانطيّ لعقل الإنسان بغزو العالم المادّيّ، لكنّه يزيل العقل من اختيار الأهداف التي يجب استخدام الإنجازات المادّيّة من أجلها. ويجب تحديد أهداف الإنسان وأفعاله وخياراته وقيمه- وفقًا لكانط- بشكل غير عقلانيّ، أي بالإيمان.

في الواقع، يحتاج الإنسان إلى الأخلاق من أجل اكتشاف الطريقة الصحيحة للعيش على الأرض. أمّا في نسق كانط، فيتمّ فصل الأخلاق عن أيّ انشغال بوجود الإنسان. وفي الواقع أيضًا، كلّ مشكلة أو هدف أو رغبة للإنسان تنطوي على العالم المادّيّ. أمّا في نسق كانط، فلا علاقة للأخلاق بهذا العالم، أو بالعقل، أو بالعلم، ولكنّها تأتي -عن طريق مشاعر- من بعد آخر «حدسيّ» غير معروف.

وإذا كنتم ستشاركون في الخطإ السائد نفسه بين رجال الأعمال الحديثين، وستميلون إلى اعتقاد أنّ هراء مثل الذي يقوله كانط هو مجرّد تسلية لفظيّة للأكاديميّين أصحاب العقول المعطَّلة عن العمل، وأنّه من غير المعقول أن تكون له

أيّ نتيجة عمليّة- فتأمّلوا مجدّدًا الاقتباس الافتتاحيّ لكتاب البروفيسور بولسن. نعم، إنّه هراء وهراء شرّير أيضًا- ولكن بفضل الموقف المذكور أعلاه، فقد غزا العالم.

وهناك أكثر من طريقة لقبول نظريّة فلسفيّة ونشرها. والمجموعة المذنبة منها، التي ساهمت أكثر في انتصار الكانطيّة، هي المجموعة التي تعلن عن احتقارها ألا وهي: مجموعة العلماء. ففي اعتماد أيّ نظرية مشتقّة من الفلسفة الوضعيّة المنطقيّة (وهي فرع من فروع الكانطيّة)، فنحن نجد أنّهم رفضوا البعد النوميني لكانط، لكنّهم اتّفقوا على أنّ العالم المادّي غير واقعيّ، وأنّ الواقع غير قابل للمعرفة، وأنّ العلم لا يتعامل مع الحقائق، ولكنّه يتعامل مع تركيبات. لقد رفضوا أيّ اهتمام بشأن الأخلاق، واتّفقوا على أنّ الأخلاق تتجاوز قوّة العقل أو العلم ويجب أن تستسلم لأهواء ونزوات ذاتيّة.

لاحظوا الآن الفجوة بين العلوم الفيزيائيّة والعلوم الإنسانيّة. فعلى الرغم من أنّ تقدّم العلوم النظريّة هو بصدد التباطؤ (بسبب نظريّة المعرفة المعيبة، بالإضافة إلى أمور أخرى)، فإنّ كثافة الماضي الأرسطيّ كبيرة إلى درجة أنّ العلم لا يزال يتقدّم إلى الأمام، في حين أنّ العلوم الإنسانيّة مفلسة. لقد وصل العلم مكانيًّا إلى ما بعد النظام الشمسيّ- في حين، تنزلق العلوم الإنسانيّة مؤقّتًا إلى الخلف لتصل إلى طين البدائيّة. لقد أوصل العلم البشر إلى النزول على سطح القمر ورصد ذبذبات الراديو وهي تنبعث من المجرّات الأخرى- بينما أصبح علم التنجيم هو الموضة المتنامية هنا على الأرض؛ ويزداد إعطاء دورات في علم التنجيم والسحر الأسود في الكلّيّات؛ بينما تُبثّ أخبار الأبراج وحظّك هذا اليوم على أمواج أثير إنجاز علميّ عظيم يسمّى التلفزيون.

إنّ العلماء على استعداد لإنتاج أسلحة نوويّة للسفّاحين الذين يحكمون روسيا الاتّحادية - تمامًا كما كانوا على استعداد لإنتاج صواريخ عسكريّة للسفّاحين الذين

حكموا ألمانيا النازيّة. وتوجد قصص عديدة للتدليل على ذلك من بينها قصّة نشرت في الصحافة تقول إنّه خلال الاختبار الأوّل للقنبلة الذرّيّة في نيومكسيكو، قام روبرت أوبنهايمر، رئيس مجموعة لوس ألاموس التي أنتجت القنبلة، بحمل برعم من نبتة النفل يتكوّن من أربع أوراق في جيبه. وفي الآونة الأخيرة، ذكرت قصّة إدغار ميتشل، رائد الفضاء الذي أجرى تجارب الإدراك المتجاوز للحواسّ حين كان في طريقه إلى القمر. وتوجد أيضا قصّة أخرى عن عالم فضاء كان مؤمنا بالسحر والتنجيم والسحر الأسود.

هذا هو «السلام المشرّف والدائم» بين المعرفة والإيمان، الذي حقّقته الفلسفة الكانطيّة.

الآن ماذا لو اكتسب أحد هؤلاء الناس السلطة السياسيّة وكان عليه أن ينظر في مسألة ما إذا كان بإمكانه إطلاق العنان لحرب نوويّة؟ بصفته كانطيًّا، سيتعيّن عليه اتّخاذ قراره، لا على أساس العقل والمعرفة والحقائق، ولكن بناءً على إلحاح الإيمان، أي المشاعر، والنزوة.

وتوجد أمثلة عديدة عن الكانطيّة التي تدمّر مجال سياسة اليوم بطرق أبطأ، ولكنّها قاتلة بالقدر نفسه. ولاحظوا مهزلة التضخّم الماليّ مقابل «الرحمة». لقد دفعت سياسات الرفاه العامّ التي تقوم على هيمنة الدولة على هذه البلاد (والعالم المتحضّر كلّه) إلى حافّة الإفلاس الاقتصاديّ، الذي تكون بوادره قائمة على التضخّم الماليّ- ومع ذلك، تطالب مجموعات الضغط بمزيد المنح والصدقات لغير المنتجين، وتنادي بأعلى صوت أنّ خصومها يفتقرون إلى مشاعر «التراحم». والرحمة على هذا النحو لا يمكن أن تسمح بنموّ العشب، ناهيك عن القمح. فما فائدة «التراحم» لإنسان (أو بلد) مفلس- أي إنسان قد استهلك موارده، وغير قادر على الإنتاج، وليس لديه شيء يتخلّى عنه؟

فإذا لم تتمكّنوا من فهم كيف يمكن لأيّ شخص التهرّب من الواقع إلى هذا

الحدّ، فأنتم لم تفهموا الكانطيّة. إنّ «التراحم» مصطلح أخلاقيّ، والقضايا الأخلاقيّة- للمثقّفين الذين تحوّلوا إلى كانطيّين في غالبهم- مستقلّة عن الواقع المادّيّ. إنّ مهمّة الأخلاق- كما يعتقدون- هي تقديم مطالب، يجب على عالم «الظواهر» المادّيّة الامتثال لها؛ وبما أنّ هذا العالم المادّيّ غير واقعيّ، فإنّ مشاكله أو نقائصه لا يمكن أن تؤثّر في نجاح الأهداف الأخلاقيّة، التي يمليها عالم «النومين» الواقعيّ.

أعزّائي رجال الأعمال، لماذا تقلقون بشأن نصف نسبة الفائدة على قرض أو استثمار -عندما تدعم أموالكم المدارس التي تدرّسون فيها هذه المفاهيم لأطفالكم؟

لا، إنّ معظم الناس لا يعرفون نظريّات كانط، ولا يهتمّون بمعرفتها. فما يعرفونه هو أنّ لمعلّميهم وقادتهم المثقّفين بعضَ التبرير العميق والصعب - الأصعب والأفضل- للنتيجة الصافية لجميع هذه النظريّات، التي يرحّب بها الشخص العاديّ: «كن عقلانيًّا، إلّا إذا كنت لا ترغب في ذلك».

لاحظوا دافع أولئك الذين قبلوا اللّاعقلانيّة البشعة لنسق كانط في المقام الأوّل- كما أعلن أحد معجبيه، البروفيسور بولسن: «ليس ثمّة شكّ في أنّ التأثير الكبير لكانط في عصره كان يرجع فقط إلى حقيقة أنّه ظهر كمخلّص حرّر الناس من التشويق الذي لا يطاق. وكان الرأي القديم في ما يتعلّق بادّعاءات المشاعر والتفاهم بشأن الواقع موضع تساؤل أكثر فأكثر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر... ويبدو أنّ العلم يطالب بالتخلّي عن الإيمان القديم. ومن ناحية أخرى، لا يزال القلب متشبّثا به... لقد قدّم كانط طريقة للهروب من هذه المعضلة. وربّما مكّنته فلسفته من أن يكون في الآن نفسه مفكّرًا صريحًا وإنسانًا مؤمنًا صادقًا. لذلك، شكرته آلاف القلوب بتفانٍ عاطفيّ». (الصفحتان 6 و7).

إنّ الفلسفة ضرورة لأيّ كائن عقلانيّ: وهي أساس العلم، وهي الإطار المنظّم

لعقل الإنسان، والدامج لمعرفته، والمبرمج للاوعيه، والمحدّد لقيمه. ووضع الفلسفة في مواجهة مع العقل، أي ضدّ قوّة الإدراك لدى الإنسان، وتحويلها إلى مدافعة عن الخرافات وحامية لها، هي جريمة ضدّ الإنسانيّة لا يمكن لأيّ فظائع حديثة أن تساويها: إنّها سبب كلّ الفظائع الحديثة.

وإذا كان بولسن ممثّلًا للقرن التاسع عشر، فإن ممثّل القرن العشرين لم يحظَ بأيّ فرصة. ولكن إذا أدرك البشر مصدر دمارهم- أي إذا كرّسوا أنفسهم لأعظم الحروب الصليبيّة: حملة صليبيّة من أجل الحكم المطلق للعقل- فستتاح للقرن الحادي والعشرين الفرصة مجدّدًا.

9

كانط في مواجهة سوليفان

1970

لقد أشرت في مقالي المعنون من أجل مثقّف جديد، وفيه ناقشت الهجوم المنسّق للفلسفة الحديثة على عقل الإنسان، إلى تقسيم الفلاسفة إلى معسكرين: «أولئك الذين ادّعوا أنّ الإنسان يحصل على معرفته بالعالم من خلال استنتاجها حصريًّا من المفاهيم التي تأتي من ذهنه وليست مشتقّة من إدراك الحقائق المادّيّة (وهم العقلانيّون) وأولئك الذين ادّعوا أنّ الإنسان يحصل على معرفته من خلال التجربة التي كان يُعتقد أنّها تعني: عن طريق الإدراك الفوريّ للحقائق المباشرة، دون اللجوء إلى المفاهيم (وهم التجريبيّون). وبعبارة أكثر بساطة: أولئك الذين انضمّوا إلى المشعوذين، من خلال التخلّي عن الواقع - وأولئك الذين تشبّثوا بالواقع، من خلال التخلّي عن عقولهم».

فعلى مدى العقود العديدة الماضية، كانت الموضة السائدة بين الفلاسفة الأكاديميّين هي المذهب التجريبيّ- وخصوصًا النوع المتشدّد من التجريبيّة. لقد رفض مؤيّدوها المشكلات الفلسفيّة بإعلانهم أنّ المفاهيم الأساسيّة- مثل الوجود والكيان والهويّة والواقع - لا معنى لها. وأعلنوا أنّ المفاهيم هي أعراف اجتماعيّة اعتباطيّة وأنّ البيانات ذات المعنى فقط، «غير المعالجة» من خلال التصوّر، تمثّل شكلًا صالحًا أو «علميًّا» من المعرفة؛ وناقشوا قضايا من قبيل ما إذا كان بإمكان الإنسان أنّ يدّعي على وجه اليقين أنه يرى حبّة طماطم أو مجرّد بقعة حمراء.

وعاجلًا أم آجلًا، كان لا بدّ من أن يتّضح أنّ الطهاة، ناهيك عن العلماء، يفعلون شيئًا بهذه البقعة الحمراء من خلال بعض الوسائل التي هي ليست إدراكًا حسّيًّا مباشرًا وفوريًّا. و- كما هي الحال في أيّ مجال من مجالات النشاط تحكمه الموضة، وليس الحقائق- بدأ النوّاس الفلسفيّ في التأرجح إلى الجانب الآخر من العملة نفسها.

وبقبول فرضيّة التجريبيّين الأساسيّة القائلة إنّ المفاهيم ليس لها علاقة ضروريّة ببيانات المعنى، فإنّ سلالة جديدة من العقلانيّين بدأت تطفو على سطح التيّار الأكاديميّ السائد، معلنة أنّ المعرفة العلميّة لا تتطلّب أيّ بيانات منطقيّة على الإطلاق (ممّا يعني: أنّ الإنسان لا يحتاج إلى أعضاء حواسّه).

وإذا كان يمكن اعتبار الاتّجاه التجريبيّ- بحداثته البليغة اللّامعة والعصريّة للمصطلحات شبه التكنولوجيّة والمعادلات الرياضيّة الصوريّة- بمثابة فترة التنّورة القصيرة للأزياء الفلسفيّة، فإنّ الإحياء العقلانيّ قد جلب فترة التنّورة الطويلة، القديمة، المزرية، الفضفاضة إلى درجة أنّها تجرّ على الرصيف، غير الصحيّة، وغير المناسبة للصعود إلى السيّارة أو الطائرة الحديثة (وغير مناسبة لممارسة أيّ نوع من أنواع التسلّق) مثل نظيراتها في مجال الملابس النسائيّة.

فإلى أيّ مدى يمكن أن تنحدر هذه الموضة الجديدة وما يستطيع أن يلتقطه خطّها يمكن ملاحظته في عدد 20 نوفمبر 1969 من مجلّة الفلسفة- وهي مجلّة تعتبر الأكثر «حظوة» بين المجلّات الأمريكيّة للمهنة الفلسفيّة، وتنشر في جامعة كولومبيا.

لقد كان المقال الرئيسيّ بعنوان «علم من دون تجربة» بقلم بول ك. فيرابند من جامعة كاليفورنيا وجامعة لندن. (تذكّروا أنّ المقصود هنا بكلمة «تجربة» هو دليل حواسّ الإنسان). تنصّ المقالة على ما يلي: «لا بدّ أن يكون من الممكن تخيّل علم طبيعيّ من دون عناصر حسّيّة، وربّما يجب أيضًا أن يكون من الممكن الإشارة إلى

كيفيّة عمل مثل هذا العلم.

«الآن يقال إنّ التجربة تدخل إلى العلم من خلال ثلاث نقاط: الاختبار؛ استيعاب نتائج الاختبار؛ وفهم النظريّات».

وأيًّا كان من قال بهذا الأمر، فإنّه لم يُدرج عنصر الملاحظة ضمن نقاطه الثلاث، ممّا يعني أنّ العلم يبدأ بـ «الاختبار». وإذا كان الأمر كذلك، فماذا «نختبر»؟ فهو لم يعطِ أيّ إجابة.

ومن السهل ملاحظة أنّ التجربة ليست مطلوبة في أيّ من النقاط الثلاث المذكورة للتوّ.

أوّلًا، لا يحتاج الأمر إلى الدخول في عمليّة الاختبار: إذ يمكننا وضع نظريّة في الكمبيوتر، وتزويد الكمبيوتر بالأدوات المناسبة التي يوجّهها (هو أو هي، أو الكمبيوتر) بحيث يتمّ إجراء القياسات ذات الصلة والتي تعود إلى الكمبيوتر، ممّا يقود إلى تقييم النظريّة. ويمكن للكمبيوتر أن يعطي إجابة بسيطة بنعم أو لا ويمكن للعَالِم من خلالها معرفة ما إذا كان قد تمّ تأكيد نظريّة مّا دون المشاركة بأيّ شكل من الأشكال في الاختبار (أي دون التعرّض لبعض التجارب ذات الصلة). (كلّ الكلمات المرقونة بشكل غليظ مائل موجودة في المقال الأصليّ).

قد يشعر المرء، في هذه المرحلة، بأنّ دماغه مشلول بسبب أسئلة عديدة. فقط على سبيل المثال لا الحصر: من اخترع الكمبيوتر ومن صنعه، وهل كان قادرًا على فعل ذلك من دون تجربة حسّيّة؟ ومن يبرمج الحاسوب وبأيّ وسيلة؟ ومن يزوّده بـ «الأدوات المناسبة» وكيف يعرف ما هو المناسب منها؟ وكيف يعرف العَالِمُ أنّ الشيء الذي يتعامل معه هو جهاز كمبيوتر؟

لكنّ مثل هذه الأسئلة تصبح غير ضروريّة إذا تذكّر المرء مغالطتين حُدّدتا في نظريّة المعرفة الموضوعيّة، والتي يمكن أن تساعد، لا في التوضيح، ولكن في تفسير

تلك الفقرة: مغالطات إسقاط السياق و«سرقة المفهوم» التي يبدو أنّ المقالة تتباهى بها بوصفها طرقا معرفيّة صالحة، تنطلق، كما تفعل، من الفرضيّة الأساسيّة التي مفادها أنّ أجهزة الكمبيوتر موجودة هنا.

وهذا لا يزال يغفل طرح سؤال آخر: بأيّ وسيلة يعلم العَالِمُ الحكم الذي يطلقه الكمبيوتر؟ ويقدّم مؤلّف المقال إجابة عن هذا السؤال- وهي النقطة الثانية من نظريّته في المعرفة.

«عادة ما تنتقل هذه المعلومات عبر الحواسّ، ممّا يؤدّي إلى أحاسيس متميّزة. ولكنّ هذا ليس هو الحال دائمًا. إنّ الإدراك دونَ العَتَبَة [من ماذا؟] يؤدّي مباشرة إلى ردود الفعل، ومن دون بيانات حسّيّة. والتعلّم الكامن يؤدّي إلى آثار الذاكرة [من ماذا؟] مباشرة، ومن دون بيانات حسّيّة. واقتراح التنويم [من قبل من وبأيّ وسيلة؟] يؤدّي إلى ردود فعل (متأخّرة) مباشرة، ومن دون بيانات حسّيّة. وبالإضافة إلى ذلك هناك مجال كامل غير مستكشف يتكوّن من ظواهر تخاطريّة».

يبدو أنّه من أجل عدم السماح لهذا الحوض بالامتلاء على نحوٍ كامل، فإنّ الجملة التالية ستستمرّ في جعل الفقرة غير منقطعة. لكنّني قاطعتها على وجه التحديد للسماح لهذا الحوض بالامتلاء على نحوٍ كامل.

والجملة التالية للفقرة هي: «أنا لا أؤكّد أنّ العلوم الطبيعيّة كما نعرفها اليوم يمكن أن تُبنى على هذه الظواهر وحدها ويمكن أن تتحرّر من الأحاسيس تمامًا. وبالنظر إلى الطبيعة المحيطة للظواهر والنظر أيضا إلى مدى قلّة الاهتمام بها في تعليمنا (فنحن لسنا مدرّبين على استخدام قدرتنا على التعلّم الباطنيّ الكامن بشكل فعّال)، فإنّ هذا سيكون غير حكيم وغير عمليّ. لكنّ النقطة التي أودّ الإشارة إليها هي أنّ الأحاسيس ليست ضروريّة لأعمال العلوم وأنّها تحدث لأسباب عمليّة فقط».

فماذا سيكون معنى عمليّة وعي غير عمليّة أو ماذا ستكون قيمتها؟ بما أنّ ممارسة

ملكة الوعي هي التي تزوّدنا بمعلومات عن الواقع، فإنّ العمليّة غير العمليّة ستكون تلك التي ستفشل في هذه الوظيفة. ومع ذلك، فإنّ بعض هذه العمليّات التي يدافع عنها المؤلّف على أنّها متفوّقة أو، على الأقلّ، مساوية لعمليّات التجربة الحسّيّة- هي ما يحثّ معلّمينا على تطويرها فينا.

سأنتقل الآن إلى النقطة الثالثة من نظريّته في المعرفة- أي علاقة التجربة بفهم النظريّات- حيث يعلن المؤلّف أنّ: «التجربة تنشأ مع الافتراضات النظريّة، وليس قبلها...» ويثبت ذلك على النحو التالي: «احذف أيّ جزء من المعرفة النظريّة لموضوع الاستشعار وسيكون لديك شخص مشوّش تمامًا، غير قادر على تنفيذ أبسط الأفعال».

فالشخص المشوّش هو إنسان بالغ، قد فقد جزءًا من معرفته المفاهيميّة المكتسبة، وغير قادر على العمل على مستوى حسّيّ إدراكيّ بحت، أي غير قادر على العودة إلى مرحلة الطفولة. وعادة ما يكون الرضّع والأطفال الذين هم في طور النموّ غير مشوّشين. إنّها الحالة غير الطبيعيّة للشخص البالغ، والمقالة تقدّمها كبرهنة على العجز المعرفيّ لبيانات الحسّ.

ثمّ يغرق مؤلّف المقال بسرعة في نظريّته عن التطوّر المعرفيّ للطفل، على النحو التالي: يبدأ التطوّر «فقط لأنّ الطفل يتفاعل بشكل صحيح مع الإشارات، ويفسّرها بشكل صحيح، لأنّه يمتلك وسائل التفسير حتّى قبل أن يختبر إحساسه الواضح الأوّل».

إنّ امتلاك الوسائل واستخدامها لا يمثّل الشيء نفسه: فعلى سبيل المثال، يمتلك الطفل وسائل هضم الطعام، ولكن هل ستقبلون فكرة أنّه سيقوم بعمليّة الهضم قبل أن يتناول أيّ طعام؟ وبالطريقة نفسها، يمتلك الطفل وسائل «تفسير» بيانات الإحساس، أي الملكة المفاهيميّة، لكنّ هذه الملكة لا تستطيع تفسير أيّ شيء، ناهيك عن تفسيره «بشكل صحيح»، قبل أن يختبر أوّل إحساس واضح له. فماذا

يمكنها أن تفسّر؟

«مجدّدًا، يمكننا تصوّر أنّ هذا الجهاز التفسيريّ يعمل من دون أن ترافقه الأحاسيس (كما تفعل كلّ ردود الأفعال وجميع الحركات المتعلّمة على نحو جيّد مثل فعل الكتابة). وأنّ المعرفة النظريّة التي يحتويها بالتأكيد يمكن تطبيقها بشكل صحيح، على الرغم من أنّها قد لا تُفهم. ولكن بماذا تساهم الأحاسيس في فهمنا؟ فإذا أخذت كما هي عليه، أي تؤخذ كما تبدو لشخص مشوّش تمامًا، فهي ليست ذات فائدة، لا للفهم، ولا للعمل أيضًا».

وبعد بضع جمل أخرى من النوع نفسه، تُختتم الفقرة على النحو التالي: «إنّ الفهم بالمعنى المطلوب هنا يتّضح على أنّه غير فعّال وغير ضروريّ. والنتيجة هي: يمكن استبعاد الأحاسيس من عمليّة الفهم أيضًا (على الرغم من أنّها قد تستمرّ طبعًا في مرافقتها، تمامًا كما يصاحب الصداع التفكير العميق)».

اسمحوا لي الآن أن ألخّص ما سبق، أي نظريّة الإنسان والمعرفة في تلك المقالة: إنّها تصف الإنسان بكونه بمثابة الزومبي الذي ينتج جهازه العقليّ معرفة نظريّة لا يفهمها، لكنّه «يفسّر» الإشارات «بشكل صحيح» ويمكنّه من «ممارستها» بشكل صحيح، أي التصرّف من دون أيّ فهم- فبتوجيه من سلطته المعرفيّة النهائيّة، يشارك العَالِمُ، هذا الإنسان الأعمى- والأصمّ - والأبكم، في تخاطر عقليّ مع جهاز الكمبيوتر.

ولنأتِ الآن إلى مكافأة هذه المقالة أو تقييم ما سنجنيه منها: «لماذا يستحسن تفسير النظريّات على أساس لغة رصديّة وليس على أساس لغة حدسيّة تتكوّن من عبارات واضحة (كما تمّ قبل بضعة قرون فقط وكما يجب القيام به على أيّة حال، لأنّ الملاحظة والرصد لا يساعدان شخصًا مشوّشًا)، أو على أساس لغة تحتوي جملا قصيرة (كما هي الحال في كلّ درس من دروس الفيزياء الابتدائيّة)؟ والمعرفة يمكن أن تدخل دماغنا من دون مسّ حواسّنا. فبعض المعارف تكمن في دماغ

الفرد من دون الدخول إليه. وليست المعرفة الرصديّة هي أكثر المعارف التي نمتلكها موثوقيّةً. لقد اتّخذ العلم خطوة كبيرة إلى الأمام عندما تمّ التخلي عن الفكرة الأرسطيّة لموثوقيّة تجاربنا اليوميّة وتمّ استبدالها بتجربة من نوع أكثر دقّة... التجريبيّة... لذلك هي عقيدة غير معقولة، وليست في اتّفاق مع الممارسة العلميّة».

ولتلخيص الإجراء الذي قام به، يختتم كاتب المقال بما يلي: «إنّ المضيّ قدمًا وفقًا لهذه الطريقة يعني بطبيعة الحال ترك حدود التجريبيّة والانتقال إلى نوع أكثر شمولًا وأكثر إرضاء من الفلسفة». و«حدود التجريبيّة» تعني في هذا السياق: حدود الواقع.

وقبل أن نعود إلى المشرحة للقيام بمهمّة التشريح، دعونا نتوقّف من أجل استنشاق نفس من الهواء النقيّ- من أجل تقديم لحظة تكريم للعملاق الوحيد الذي لا يزال أعداء عقل الإنسان، بعد ألفين وثلاثمائة سنة من وفاته، يحاولون الهجوم عليه قبل أن يتمكّنوا من تدمير بقيّتنا.مكتبة .. سُر مَن قرأ

ولقد تمّ إعطاء وصف رسوميّ لما ستكون عليه اللّغة غير الرصديّة وغير الأرسطيّة في مجلّة أقلّ شهرة أكاديميًّا- هي مجلّة أنظر، بتاريخ 13 يناير 1970. إذ يعلن مقال بعنوان «اشتكِ لي بهدوء وسأفهمك»: «على المستوى الشخصيّ، لن تكون هناك حاجة للتشبّث بالنحو الرسميّ وقواعد اللّغة لنقل المعنى. ويجب ألّا يكون الكلام خطّيًّا؛ إذ يمكن أن يخرج كغلاف مضغوط للحقائق والأحاسيس والمزاجيّة والأفكار والصور. فالكلمات يمكن أن تكون بمثابة إشارات وغيرها من العلامات التي ستفهم. ويمكن التعبير عن الطريقة التي يشعر بها الإنسان دون خجل بصوت محض، مثل همهمة منخفضة، أو مثل خرخرة الهرّة، للإشارة إلى الرضا... أو أيّ مشاعر أو أصوات لها معنى. واللّغة المفتوحة يمكن أن تكون فرحة- فأيّ لغة يمكننا أن ننمو معها، ونشتكي بها. والكلمات يمكن أن تعيق طريقتك».

ولنفترض أنّك في محاكمة بسبب جريمة لم ترتكبها؛ فإنّك ستحتاج إلى التركيز البليغ، والكامل على الحقائق، والعدالة الأكثر صرامة في أذهان أولئك الذين تواجههم، من أجل إثبات براءتك؛ ولكن ما «سيخرج» عن القاضي وهيئة المحلّفين هو: «غلاف مضغوط من الحقائق والأحاسيس والأمزجة والأفكار والصور».

ولنفترض أنّ الدولة تصدر مرسومًا تصادر بموجبه كلّ ما تمتلكه، وترسل أطفالك إلى معسكر اعتقال، وتدفع زوجتك إلى فرقة إطلاق النار، وترغمك على العمل القسريّ، وتجرّ بلادك إلى حرب نوويّة؛ فإنّك ستكافح بشكل محموم لفهم السبب؛ ولكنّ ما «سيخرج» عن قادة بلادك هو «غلاف مضغوط من الحقائق والأحاسيس والأمزجة والأفكار والصور».

هذه الأمثلة ليست من قبيل المبالغة؛ إنّها بالضبط ما تعنيه المقالتان المقتبستان، والأشياء الوحيدة التي يمكن أن تعنيها في هذا الواقع الفعليّ والوجوديّ حيث تكون أداتك الوحيدة للحماية والبقاء هي المفاهيم، أي اللّغة.

ترتدي مقالة مجلّة أنظر ورقة تين رقيقة، على شكل تحديد للتذمّر في «المستوى الشخصيّ» (الذي لا يمكن القيام به، لأنّ العقل البشريّ غير قادر على حمل هذا النوع من المعرفة النفسيّة المزدوجة فترةً طويلة). لكنّ مقالة مجلّة الفلسفة تدعو إلى طريقة «الغلاف المضغوط» - وهي لغة غير رصديّة- لأنشطة العلماء العقليّة.

إنّ مقال «العلم من دون تجربة» يبشّر بانتكاسة الفلسفة وعودتها إلى عقلانيّة الغابة البدائيّة الما قبل فلسفيّة («مثلما حدث قبل بضعة قرون فقط»، كما يقول المؤلّف، دعمًا للّغة غير الرصديّة). ولكن ما هو بريء ويمكن تفسيره عند الرضيع أو الإنسان الهمجيّ يصبح فسادًا خرفًا عندما يُستبدَل زيت الثعبان وأعمدة الطوطم والجرع السحريّة بجهاز كمبيوتر. وهذا هو نوع العقلانيّة التي يخجل منها أفلاطون وديكارت وجميع الآخرين في تلك المدرسة؛ ولكنّ كانط لا يخجل منها.

فهذا هو طفله وانتصاره النهائيّ، لأنّه هو الأب الأكثر خصوبة للعقيدة التي تساوي وسائل الوعي بمحتواه- وأودّ أنّ أشير لكم إلى فكرته بأنّ آليّة الوعي تنتج محتواها (الفئويّ) الخاصّ.

إنّ مقال «العلم من دون تجربة» هو نصّ من دون أهمّيّة ولا يستحقّ النظر إليه أو مناقشته لولا تلك الحقيقة المروّعة وهي أنّه نُشر في المجلّة الأمريكيّة الرائدة للمهنة الفلسفيّة. وإذا كانت تلك هي وجهة النظر من الإنسان، والعقل، والمعرفة، والعلوم، والوجود التي تقرّها السلطات الفلسفيّة في عصرنا وتروّج لها، فهل يمكنكم إلقاء اللوم على الهيبيين واليبيين الذين هم منتجاتها؟ هل يمكنكم إلقاء اللوم على شابّ عاديّ يُرمى في العالم بهذا النوع من الأدوات العقليّة؟ وهل تحتاجون إلى أيّ هيئات أو لجان أو دراسات بملايين الدولارات لإخباركم بأسباب العنف في الحرم الجامعيّ وإدمان المخدّرات؟

لقد قدّم لي أستاذ شابّ لامع في الفلسفة التفسيرَ التالي لظهور تلك المقالة: «إنّهم [الفلاسفة الأكاديميّون] سيستمتعون بها لأنّها تهاجم الفلسفة، بطريقة دمويّة مثيرة للشغب، بما في ذلك بعض معتقداتهم العزيزة، مثل التجريبيّة. إنّهم يستمتعون بذلك. وسيقرؤون وينشرون أيّ شيء، مادام لا يعني أو يدعو إلى نسق واسع ومتّسق ومتكامل من الأفكار».

وعلى امتداد فترة طويلة من الزمن، لم يتمكّن الفلاسفة الأكاديميّون من فعل أيّ شيء سوى الهجوم ودحض بعضهم آراء بعض (وهو أمر ليس صعبًا) من دون أن يتمكّنوا من تقديم أيّ نظريّة ذات طبيعة بنّاءة أو إيجابيّة. وكلّ هجوم جديد يؤكّد فكرتهم بأنّ أيّ شيء آخر ممكن لمهنتهم ولا يمكن طلب أيّ شيء آخر منهم. وإذا كان أسلوب الهجوم دمويًّا، فإنّه يطمئنهم: إذ ليس عليهم أن يأخذوه (أو يأخذوا الفلسفة) على محمل الجدّ. فهم سيتسامحون مع أيّ شيء، مادام لا يتطلّب منهم أن يتحقّقوا من صحّة مبانيهم الخاصّة- أي، مادام لا يهدّد الاعتقاد بأنّ مجموعة

واحدة من الافتراضات (التعسّفيّة) جيّدة مثل الأخرى.

لقد ذكرت في مقالي، المعنون من أجل مثقّف جديد، السبب المركزيّ لكارثة فلسفة ما بعد عصر النهضة، والمشكلة التي جلبت انهيارها في نهاية المطاف. «[فالفلاسفة] لم يتمكّنوا من تقديم حلّ لـ «مشكلة الكلّيّات»، أي: تحديد طبيعة التجريد ومصدره، وتحديد علاقة المفاهيم ببيانات الإدراك الحسّيّ- وإثبات صحّة الاستدلال العلميّ... [هم] لم يتمكّنوا من دحض ادّعاء أيّ مشعوذ أنّ مفاهيمهم كانت اعتباطيّة مثل أهوائه وأنّ معرفتهم العلميّة ليست لها صلاحيّة ميتافيزيقيّة أعظم من اكتشافاته».

(لاحظوا أنّ مطالب بهذا النوع من المساواة المعرفيّة لا تزال تمثّل سياسة اللّاعقلانيّين وإستراتيجيّتهم وهدفهم. «لماذا يستحسن تفسير النظريّات على أساس لغة الملاحظة وليس على أساس لغة البيانات الواضحة بشكل حدسيّ...؟» يسأل مؤلّف مقال «العلم من دون تجربة». وهذا هو الشكل المنحرف الذي يضطرّ فيه الصوفيّون إلى الاعتراف بسيادة العقل والاعتراف بدوافعهم وحسدهم وخوفهم؛ فمناصر العقل لا يطلب أن يمنح معرفته المساواةَ مع حدس الصوفيّين وتجلّياتهم).

إنّ المفاهيم نتاج عمليّة عقليّة تدمج ما تقدّمه حواسّ الإنسان من أدلّة وتنظّمها. (انظر مقدّمتي لنظريّة المعرفة الموضوعيّة). فحواسّ الإنسان هي اتّصاله المعرفيّ المباشر الوحيد بالواقع، وبالنتيجة، فهي مصدره الوحيد للمعلومات. ومن دون أدلّة حسّيّة، لا يمكن أن توجَد مفاهيم؛ ومن دون مفاهيم، لا يمكن أن توجَد لغة؛ ومن دون لغة، لا يمكن أن توجَد معرفة ولا علم.

إنّ الإجابة على سؤال علاقة المفاهيم ببيانات الإدراك الحسّيّ تحدّد تقييم الإنسان لما في عقله من فعاليّة معرفيّة؛ وتحدّد أيضًا مسار حياة كلّ فرد ومصير الأمم، والإمبراطوريّات، والعلوم، والفنّ، والحضارة. ولا يوجد الكثير من الناس الذين

يرغبون في الموت من أجل الذود عن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال وحمايتها، ومع ذلك فقد مات ملايين لا حصر لها من البشر بسبب الإجابات الخاطئة.

لقد وُجّه هجوم كبير، على مرّ العصور، على أسس الملكة المفاهيميّة للإنسان، أي هجوم وجّه إلى حواسّه- على شكل ادّعاء أنّ حواسّ الإنسان «غير موثوقة». وما بقي لوقاحة القرن العشرين إلّا أن تعلن أنّ حواسّ الإنسان لا لزوم لها.

وإذا كنتم ترغبون في فهم الطبيعة البالغة السوء لهذا الادّعاء بشكل كامل، وفي الآن نفسه، فهم أصل المفاهيم واعتمادها على الأدلّة الحسّيّة، سأحيلكم على مسرحيّة مشهورة. وقد يعتقد المرء أنّ مثل هذا الموضوع لا يمكن أن يكون دراميًّا، لكنّه تمّ تمثيله مسرحيًّا- ببساطة، وبلاغة تفطر القلب- وهو ليس عملًا خياليًّا، ولكنّه دراما للحقائق التاريخية. إنّها مسرحيّة العامل المعجزة لويليام جيبسون وتسرد قصّة كيفيّة جَلب آني سوليفان تلميذتَها هيلين كيلر لفهم طبيعة اللّغة.

وإذا كنتم قد شاهدتم الأداء الفائق لباتي ديوك في دور هيلين كيلر، على خشبة المسرح أو في النسخة المتلفزة من المسرحيّة، فإنّكم قد شاهدتم صورة الإنسان الذي يمثّل مرآة عاكسة لمقال «العلم من دون تجربة» أو ما يشابهه من إنسان حيّ. لم تكن هيلين كيلر الشخصيّة المثاليّة لهذا المقال- إذ لم تكن بالمخلوقة الخالية المحرومة من أيّ اتّصال حسّيّ بالواقع- لكنّها اقتربت من ذلك: فهي عمياء وطرشاء منذ الطفولة، أي محرومة من حاسّتَي البصر والسمع، ولم يتبقّ لها إلّا حاسّة اللمس لإرشادها (وقد احتفظت أيضا بحاسّتي الشمّ والذوق، اللتين ليستا ذات قيمة إدراكيّة كبيرة عند الإنسان).

فحاولوا معي تخيّل الرعب غير المشروط لحالة تلك الطفلة، التي كانت تتواصل مع باتي ديوك: مخلوقة هي ليست بالإنسان ولا بالحيوان، بكلّ قوّة الإمكانات البشريّة، ولكنّها تتحوّل إلى عجز شبه حيوانيّ؛ لوحش، عنيف، ومخلوق عدائيّ يقاتل بيأس من أجل الحفاظ على الذات في عالم مجهول، ويقاتل من أجل العيش

بطريقة أو بأخرى مع حالة مزمنة من الرعب والحيرة اليائسة؛ فالعقل البشريّ (ثبت لاحقًا أنّه عقل ذكيّ بشكل غير عاديّ) يكافح بشكل محموم، في الظلام الدامس والصمت المطبق، من أجل الإدراك، والاستيعاب، والفهم، ولكن من دون القدرة على فهم حاجته، وهدفه أو غاية نضاله.

«من دون أن تكون مصحوبة بأيّ أحاسيس»، ولم يتصرّف «جهازها التفسيريّ»؛ ولم يعمل «مثلما تعمل جميع ردود الأفعال»؛ إذ لم ينتج أيّ معرفة على الإطلاق، فضلًا عن أيّ «معرفة نظريّة». فـ«المعرفة»، التي تعلن عنها هذه المقالة، «يمكن أن تدخل دماغنا من دون المرور بحواسّنا»، ولا معرفة تسلّلت إلى دماغ هذه الفتاة. فهل كانت قادرة على تشغيل جهاز الكمبيوتر؟ إنّها لم تكن قادرة على تعلّم كيفيّة استخدام شوكة أو طيّ منديلها.

لقد كانت آني سوليفان، معلّمتها الشابّة (التي صوّرتها آن بانكروفت بشكل فائق)، مصمّمة بشدّة على تحويل هذه المخلوقة إلى إنسان، وهي تعرف أنّ الوسيلة الوحيدة التي تمكّنها من تحقيق ذلك هي: اللّغة، أي تطوير الملكة المفاهيميّة. ولكن كيف يمكن للمرء أن ينقل طبيعة اللّغة ووظيفتها إلى المكفوفين الصمّ والبكم؟ يهتمّ كامل العمل في المسرحيّة بهذه القضيّة المركزيّة الوحيدة: كفاح آني لجعل عقل هيلين يدرك كلمة- من دون اللجوء إلى الإشارة، بل بالكلمة.

إنّ شكل اللّغة هو مدوّنة للرموز اللمسيّة، وهي أبجديّة تعمل باللمس من خلالها تحافظ آني على تهجئة الكلمات في كفّ هيلين، ممّا يجعل يدها الأخرى تلمس دائما الأشياء المعنيّة. لقد تداركت هيلين الأمر، في جزء منه، بسرعة كبيرة: إذ تعلّمت تكرار الإشارات في كفّ آني، ولكن مع عدم وجود علاقة بالأشياء، ثمّ تعلّمت تهجئة كلمات كثيرة، لكنّها لم تفهم رابط الإشارات بمراجعها، لقد كانت تعتقد أنّها أمام لعبة، وأنّها مجرّد محاكاة للاقتراحات عشوائيًّا، من دون أيّ فهم. (وتعلّمت في هذه المرحلة، «اللّغة» مثلما يُعَلَّم معظم طلّاب الجامعات اليوم طرقَ

استخدامها- كمجموعة من الاقتراحات غير الرصديّة تمامًا والتي لا تشير إلى أيّ شيء).

وعندما مدح والد هيلين المعلّمة آني على حقيقة أنّها علّمت ابنته أساسيّات الانضباط، فإنّ آني، شعرت بالإحباط، وأجابته: «... أنا لم أفعل أيّ شيء. فكلّ ما علّمتها فعله ليس سوى الطاعة- والطاعة من دون فهم ليست هديّة تُمدَح- تمامًا مثل العمى، أيضا».

لقد قادت آني عبر كفاح بطوليّ لم يتم تصويره من قبل على خشبة المسرح حربا مغايرة، وكان عليها أن تحارب الشكوك، والاستسلام المرهق، لوالدَي هيلين؛ وكان ينبغي لها محاربة حبّهما وشفقتهما على ابنتهما، واتّهامهما إيّاها بأنّها تعامل هيلين بقسوة؛ وكان عليها أن تحارب مقاومة هيلين العنيدة والخوف غير المفهوم، الذي ازداد وتحوّل إلى كراهية واضحة للمعلّمة؛ وكان عليها أن تحارب شكوكها الخاصّة، لحظات الإحباط عندما كانت تتساءل عمّا إذا كان تحقيق الهدف الذي حدّدته لنفسها ممكنًا: فهي لم تكن تعلم ما تفعل، في مواجهة خيبات أملها المتتالية، ولا تعلم ما إذا كان يمكن الوصول إلى العقل البشريّ المعتقل وإيقاظه- فذلك لم يتمّ فعله من قبل. لقد كان سلاحها الوحيد هو الاستمرار، ساعة تلو أخرى، يومًا بعد يومٍ، وسحب يد هيلين إلى ما لا نهاية للمس الأشياء التي يواجهانها (للحصول على أدلّة حسّيّة) والتهجئة في راحة يدها «ك-ع-ك-ة...ح-ل-ي-ب...م-ا-ء...» مرارا وتكرارا دون أيّ نتائج.

لقد كان الأخ الأكبر غير الشقيق لهيلين، واسمه جيمس، متشكّكًا في جهود آني، ولاحظ أنّ هيلين ربّما لم تكن تريد أن تتعلّم، وأنّه ربّما «كان هناك شيء مثل بلادة القلب. ثمّ سيأتي القبول والاستسلام. فعاجلًا أم آجلًا سنستسلم جميعا، أ ليس كذلك؟»

«آني، لعلّكم جميعا كذلك، إنّها فكرتي عن الخطيئة الأصليّة».

«جيمس، ما هي هذه الفكرة؟»

«الاستسلام يا آني».

«يا جيمس، أنت لن تكون قادرًا على التواصل معها بانفتاح، فلماذا لا تدعها؟ أنت لديك بعض الشفقة عليها، لأنّها على ما هي عليه».

«يا آني لو فكّرت يومًا على هذا النحو سأكون ميّتًا».

في عالم اليوم، يحتاج الكثير من الأشخاص الأصحّاء جسديًّا ولكن المصابين بالشلل الفكريّ (ولاسيّما طلاّب الجامعات) إلى مساعدة آني سوليفان، التي يمكنهم استخدامها إذا احتفظوا بالقدرة على فهم (وليس مجرّد النظر إلى الأشياء وتكرارها، ولكن فهم) المعنى الكامل لتصريحين لآني سوليفان:

كان التصريح الأوّل عندما توجّهت إلى والد هيلين: «... يمكن أن تكون الكلمات بمثابة عينيها، لرؤية كلّ شيء في العالم خارجها، وفي العالم بداخلها أيضًا، فما قيمتها من دون كلمات؟ فبالكلمات يمكن أن تفكّر، ويمكن أن تكون لديها أفكار، لتحقيقها، فليس في العالم فكرة أو حقيقة لا يمكنها أن تكون لها... وهي لديها بالفعل... ثمانية عشر اسمًا وثلاثة أفعال، هي في أصابعها الآن، وأحتاج إلى مزيد من الوقت فقط لدفع أحدها إلى عقلها! فعل واحد فقط لو بلغ ذهنها، وكلّ شيء تحت الشمس سيتبع ذلك».

أمّا التصريح الثاني فحدث عندما توجّهت إلى هيلين، التي لا تستطيع سماعها: «لقد أردت أن أعلّمك كلّ شيء تمتلئ به الأرض، يا هيلين، كلّ شيء عليها هو ملكنا ونحصل عليه في لمح البصر ثمّ يذهب، وأردت أن أعلّمك أيضًا ما نحن عليه- ذلك الضوء الذي نأتي به ونتركه خلفنا- الكلمات، لماذا يمكنك أن تري مدى خمسة آلاف سنة على ضوء الكلمات كلّ ما نشعر به، ونفكّر فيه، ونعرفه- ونشاركه، بالكلمات، كي لا تظلّ الروح في الظلام، أو ننتهي بها في القبر. وأنا

أعلم، كلمة واحدة ويمكنني- وضع العالم في يدك- ومهما كان بالنسبة إليّ، فلن أرضى بأقلّ من ذلك!».

«يمكن للكلمات أن تعرقل طريقك».

على حدّ علمي، إنّ دراما العامل المعجزة هي المسرحيّة المعرفيّة الوحيدة المكتوبة على الإطلاق. وهي تحمل مشاهد التشويق المتصاعد، التي لا تحتوي على أحداث تشبه المطاردة أو سرقة بنك، ولكنّها تتضمّن مسألة ما إذا كان العقل البشريّ سيأتي إلى الحياة. وذروتها رائعة: إذ بعد خيبة أمل آني الساحقة في التراجع الظاهر لهيلين، تسرّب الماء من المضخّة على يد هيلين، بينما كانت آني تتهجّأ تلقائيًّا «م-ا-ء» في راحة يدها، وفجأة تفهم هيلين. إنّ لحظتين عظيمتين من تلك الذروة غير منفصلتين إلّا من خلال فنّ التمثيل: إحداهما هي المظهر على وجه باتي ديوك عندما تدرك أنّ الإشارات تعني السائل- والأخرى هي صوت آن بانكروفت عندما نادت والدة هيلين وهي تبكي وتصيح: «إنّها تعرف!»

يا لها من كثافة سامية ترتقي بهدوء من تلك الكلمة - مع كلّ ما تنطوي عليه، ضمنيًا وتجعله ممكنًا- وهو ما تحاول الفلسفة الحديثة تدميره.

أنا أقترح أن تطالعوا مسرحيّة العامل المعجزة وتدرسوا آثارها. وأنا لست على دراية بأعمال ويليام جيبسون الأخرى؛ وأعتقد أنّني لا أتّفق مع جوانب عديدة من فلسفته (لأنّني لا أتّفق مع الكثير من فلسفة هيلين كيلر عندما أصبحت بالغة)، لكنّ هذه المسرحية الخاصّة درسٌ لا يقدَّر بثمن في أساسيّات نظريّة المعرفة العقلانيّة.

وأقترح أن تفكّروا في صراع آني سوليفان العملاق لإثارة الملكة المفاهيميّة عند الطفل عن طريق إحساس واحد، ألا وهو حاسّة اللمس، ثمّ تقييم المعنى والدافع والوضع الأخلاقيّ لفكرة أنّ الملكة المفاهيميّة عند الإنسان لا تتطلّب أي تجربة حسّيّة.

وأقترح أن تفكّروا في ما كان على هيلين كيلر فعله من أجل تطوير مجموعة مفاهيميّة كاملة (بما في ذلك التعليم الجامعيّ، الذي تطلّب في يومها أكثر ممّا هو عليه الآن)، ثمّ الحكم على هؤلاء الأشخاص العاديّين الذين يتعلّمون تجريداتهم الأولى على مستوى الإدراك من دون أيّ صعوبة، لكنّهم يتجمّدون في هذا المستوى، ويحافظون على النطاقات العليا لتطوّرهم المفاهيميّ في ضباب فوضويّ وهم يسبحون بتخبّط، في تقريبات غير محدّدة، ويلعبون لعبة إشارات من دون مراجع، كما فعلت هيلين كيلر في البداية من دون أن يكون لها ذنب في ذلك. ثمّ تحقّقوا ممّا إذا كنتم تحترمون ما تمتلكونه وكيف كنتم تستخدمون بعناية ملكتكم التي لا تقدّر بثمن ألا وهي: اللّغة.

وأخيرًا، أقترح أن تحاولوا عرض ما كان سيحدث لو أنّ إنسانا ساديّا تولّى، بدلًا من آني سوليفان، مسؤوليّة تعليم هيلين كيلر. إنّ هذا الساديّ سيتهجّأ كلمة «ماء» في كفّ هيلين، بينما يجعلها تلمس المياه، والحجارة، والزهور، والكلاب بالتبادل؛ وسيعلّمها أنّ الماء يسمّى «ماءً» اليوم، لكنّه سيسمّى «حليبًا» غدًا؛ وسيسعى جاهدًا إلى أن ينقل إليها أنّه لا يوجد رابط ضروريّ بين الأسماء والأشياء، وأنّ الإشارات في كفّها هي لعبة من الاتّفاقات الاعتباطيّة، وأنّ من الأفضل لها طاعته من دون محاولة الفهم.

وإذا كان هذا الإسقاط عملًا وحشيّا جدًّا لا يمكن لعقل المرء تحمّله فترةً طويلة، فتذكّروا أنّ هذا هو ما يفعله الفلاسفة الأكاديميّون بشباب اليوم- وما يجعل العقول بالخلط نفسه، والتسطيح نفسه وتقريبا العجز نفسه (على مستويات مفاهيميّة عليا) مثلما كان عقل هيلين كيلر يعاني في بداية حياتها.

10

السببيّة في مواجهة الواجب

1974

إنّ أحد المفاهيم المضادّة الأكثر تدميرًا في تاريخ الفلسفة الأخلاقيّة هو مصطلح «الواجب».

والمفهوم المضادّ هو مصطلح مصطنع وغير ضروريّ وغير قابل للاستخدام بعقلانيّة ومصمّم لاستبدال بعض المفاهيم المشروعة وطمسها. ومصطلح «الواجب» يطمس أكثر من مفاهيم منفردة؛ إنّه قاتل ميتافيزيقيّ ونفسيّ: فهو ينفي كلّ أساسيّات النظرة العقلانيّة إلى الحياة ويجعلها غير قابلة للتطبيق على تصرّفات الإنسان.

والمفهوم الشرعيّ الأقرب إلى معنى كلمة «واجب» هو «الإلزام». وغالبًا ما يُستخدَم الاثنان بالتبادُل، ولكن يوجد فرق عميق بينهما يشعر به الناس، غير أنّهم نادرًا ما يحدّدونه.

يصف قاموس راندم هاوس للغة الإنجليزيّة (النسخة الكاملة، 1966) الفرق على النحو التالي: «الواجب، الإلزام: يشير إلى ما يشعر المرء بأنّه ملزم بفعله. الواجب هو ما يفعله المرء، أو يتجنّب فعله، لتحقيق الإملاءات الدائمة التي يمليها الضمير، أو التديّن، أو الحقّ، أو القانون مثل: واجب المرء تجاه وطنه؛ وواجب المرء في قول الحقيقة، وواجبه في تربية الأطفال بالشكل الصحيح. أمّا الإلزام فهو ما يجب على المرء فعله للوفاء بإملاءات الاستخدام أو العرف أو

الآداب، وتنفيذ وعد أو اتّفاق معيّن ومحدّد وغالبًا ما يكون شخصيًّا مثل: الالتزامات الماليّة أو الاجتماعيّة».

وأقتبس من القاموس نفسه: «من يحرّكه الواجب، مرادف.1. المحترم، المطيع، والمنقاد...»

والقاموس الأقدم أكثر انفتاحًا بشأن هذا الموضوع: «الواجب هو: 1. السلوك الواجب للآباء والرؤساء، كما هو موضّح في الطاعة أو الخضوع...».

«المطيع: 1. من يؤدّي، أو على استعداد لأداء الواجبات المطلوبة من قبل الشخص الذي لديه الحقّ في المطالبة بالخضوع والطاعة، أو الإذعان...» (قاموس ويبستر الدوليّ، الإصدار الثاني، 1944.)

إنّ معنى مصطلح «الواجب» هو: الضرورة الأخلاقيّة لأداء أفعال معيّنة من دون سبب آخر غير طاعة إحدى السلط العليا، بغضّ النظر عن أيّ هدف شخصيّ أو دافع أو رغبة أو مصلحة.

ومن الواضح أنّ هذا المفهوم المضادّ نتاج التصوّف، وليس تجريدًا مستمدًّا من الواقع. ففي نظريّة الأخلاق الصوفيّة، يرمز «الواجب» إلى فكرة أنّ الإنسان يجب أن يطيع إملاءات سلطة خارقة للطبيعة. على الرغم من أنّ المفهوم المضادّ قد عُلْمِنَ، وأُسنِدت سلطة إرادة الله إلى الكيانات الأرضيّة، مثل الآباء والوطن والدولة والبشر، وما إلى ذلك، فإنّ تفوّقها المزعوم لا يزال يعتمد على أيّ شيء سوى الفرمان الصوفيّ. فمن بحقّ الجحيم يمكن أن يكون له الحقّ في المطالبة بهذا النوع من الخضوع أو الطاعة؟ هذا هو الشكل الصحيح الوحيد- والمكان المناسب- للسؤال، لأنّه لا شيء ولا يمكن لأحد أن يكون له مثل هذا الحقّ أو المطالبة به هنا على الأرض.

إنّ المدافع عن «الواجب» هو إيمانويل كانط؛ بل وذهب إلى أبعد بكثير من

المنظّرين الآخرين إلى درجة أنّهم يبدون خيّرين ببراءة لا توصف بالقياس إليه. فـ«الواجب»، كما يقول، هو المعيار الوحيد للفضيلة؛ لكنّ الفضيلة ليست مكافأة في حدّ ذاتها ولذاتها: فإذا دخلت المكافأة في المسألة، فإنّها لم تعد فضيلة. فالدافع الأخلاقيّ الوحيد، الذي يحمله، هو التفاني في الواجب من أجل الواجب؛ فقط العمل الذي يحفّزه هذا التفاني حصريًّا هو فعل أخلاقيّ (أي فعل يُنفَّذ دون أيّ اهتمام بـ«الميل» [الرغبة] أو المصلحة الذاتيّة).

«فمن الواجب الحفاظ على حياة المرء، وزد على هذا أنّ لكلّ شخص ميلًا مباشرا إلى فعل ذلك. ولكن لهذا السبب، فإنّ الرعاية التي يقوم بها معظم البشر والتي غالبا ما تكون قلقة، ليس لها أيّ قيمة جوهريّة، ومبدأ فِعْل ذلك ليس له أيّ مغزى أخلاقيّ. إنّهم يحافظون على حياتهم وفقا للواجب، ولكن ليس انطلاقًا منه. ولكن إذا كانت الشدائد والحزن اليائس تسلب تمامًا طعم الحياة، وإذا كان الإنسان غير المحظوظ، القويّ في الروح، ساخطًا وليس يائسًا أو مكتئبًا من مصيره ورغباته في الموت، ومع ذلك يحافظ على حياته من دون حبّه لفعل ذلك ولا يقوم به بدافع الميل أو الخوف وإنّما بدافع الواجب– فإنّ لمبدئه مغزًى أخلاقيّا».

(إيمانويل كانط، أسس ميتافيزيقيا الأخلاق، حرّره آر بي وولف، نيويورك، بوبس ميريل، 1969، ص 16-17. Immanuel Kant Foundations of the Metaphysics of Morals ed. R. P. Wolff New York Bobbs-Merrill 1969 pp. 16-17).

وبهذه الطريقة، من غير شكّ، يجب أن نفهم مقاطع الكتاب المقدّس التي تأمرنا بحبّ جارنا وحتّى عدوّنا، لأنّ الحبّ بوصفه ميلًا لا يمكن أن يؤمر. لكنّ الإحسان بدافع من الواجب، عندما لا يكون مدفوعًا بأيّ ميلٍ، وحتّى عندما يعارضه النفور الطبيعيّ الذي لا يقهر، هو الحبّ العمليّ، وليس الحبّ المَرَضِيّ؛ إنّه يكمن في الإرادة وليس في نزعات الشعور، ويقيم في مبادئ الفعل لا في التعاطف

الرقيق؛ وهو الوحيد الذي يمكن أن يأمر.

«[وهكذا فإنّ الاقتراح الأوّل للأخلاق هو أنّه لكي تكون لأيّ فعل قيمة أخلاقيّة يجب أن ينبع من الواجب]». (المرجع نفسه، ص. ص18-19؛ الجملة التي بين معقّفين هي لوولف.)

وإذا كان ينبغي على المرء أن يقبل ذلك، فإنّ المفهوم المضادّ «للواجب» يدمّر مفهوم الواقع: فالقوّة الخارقة للطبيعة غير الخاضعة للمساءلة لها الأسبقيّة على الحقائق وتملي تصرّفات المرء بغضّ النظر عن السياق أو العواقب.

إنّ «الواجب» يدمّر العقل: لأنّه يحلّ محلّ معرفة المرء وحكمه، ممّا يجعل عمليّة التفكير والحكم غير ذات صلة بأفعاله.

و«الواجب» يدمّر القيم: فهو يتطلّب من المرء أن يخون أو يضحّي بأعلى قيمه من أجل أمر لا يمكن تفسيره- ويحوّل القيم إلى تهديد لقيمته الأخلاقيّة، لأنّ تجربة المتعة أو الرغبة تلقي بظلال من الشكّ على النقاء الأخلاقيّ لدوافع المرء.

و«الواجب» يدمّر الحبّ: فمن يرغب في أن يكون محبوبًا لا بدافع «الميل»، ولكن بدافع «الواجب»؟

و«الواجب» يدمّر احترام الذات: فهو لا يترك أيّ ذات تكون في موضع تقدير.

وإذا قبل المرء هذا الكابوس باسم الأخلاق، فإنّ المفارقة الجهنّميّة هي أنّ «الواجب» يدمّر الأخلاق. وتحصر نظريّة الأخلاق (التي يكون الواجب مركزَها) المبادئ الأخلاقيّة في قائمة «الواجبات» المقرّرة وتترك بقيّة حياة الإنسان من دون أيّ توجيه أخلاقيّ، فتحدث قطيعة بين الأخلاق وأيّ تطبيق لها في مواجهة المشاكل والمشاغل الفعليّة لوجود الإنسان. وتعتبر هذه النظريّات مسائل مثل العمل، والمسيرة المهنيّة، والطموح، والحبّ، والصداقة، والسرور، والسعادة، والقيم (بقدر ما لا يتمّ متابعتها بوصفها واجبات) غير أخلاقيّة، أي خارج مقاطعة

الأخلاق. ولو كان الأمر على هذا النحو، فما هو المعيار الذي سيحدّد وفقه الإنسان خياراته اليوميّة، أو سيوجّه مسار حياته؟

ففي نظريّة دراسة الإلزام الأخلاقيّ، تُنفى جميع الرغبات الشخصيّة من عالم الأخلاق؛ لأنّ الرغبة الشخصيّة ليست لها أيّ أهمّيّة أخلاقيّة، سواء كانت رغبة في الخلق أو رغبة في القتل. فعلى سبيل المثال، إذا كان الإنسان لا يدعم حياته بدافع الواجب، فإنّ مثل هذه الأخلاق لا تميّز دعمها بالعمل الصادق من دعمها بالسرقة. وإذا كان الإنسان يريد أن يكون صادقًا فهو لا يستحقّ أيّ حظوة أخلاقيّة؛ وكما قال كانط، فإنّ مثل هذا الصدق «يستحقّ الثناء»، ولكن من دون أيّ «مغزى أخلاقيّ». وحده المكبوت الشرّير، الذي يشعر برغبة عميقة في الكذب والغشّ والسرقة، لكنّه يُجبر نفسه على التصرّف بصدق من أجل «الواجب»، سيحصل على اعتراف بالقيمة الأخلاقيّة من قبل كانط وأمثاله.

وهذا هو نوع النظريّة التي تعطي الأخلاق اسمًا سيّئًا.

إنّ الخوف و/أو الاستياء على نطاق واسع من الأخلاق- أي الشعور بأنّ الأخلاق بمثابة العدوّ، أو بمثابة ذلك العالم العفن الذي يقوم على المعاناة والملل الذي لا معنى له- ليس نتاج قوانين صوفيّة أو نسكيّة أو مسيحيّة على هذا النحو، بل هو نصب تذكاريّ لأبشع مستودع لكراهية الحياة والإنسان والعقل: أي روح إيمانويل كانط.

(نظريّات كانط هي، بطبيعة الحال، تصوّف من درجة أدنى [من نظام «نوميني»]، لكنّه قدّمها لهم باسم العقل. ومن الأفضل إظهار المستوى البدائيّ لتطوّر البشر فكريًا من خلال حقيقة أنّه أفلت من العقاب).

وإذا كانت «العبقريّة» تشير إلى قدرة غير عاديّة، فمن الممكن القول إنّ كانط كان عبقريًّا نظرًا إلى قدرته على الشعور واللعب وإدامة المخاوف البشريّة واللّاعقلانيّة، وقبل كلّ شيء، إطالة أمد الجهل. إذ لا يعتمد تأثيره على العوامل

الفلسفيّة بل على العوامل النفسيّة. وتُنشَر وجهة نظره بشأن الأخلاق من قبل الناس الذين لم يسمعوا به من قبل- فمنحهم فقط مكانة أكاديميّة رسميّة. لقد غُرِس الشعور الكانطيّ «بالواجب» من قبل الآباء كلّما أعلنوا أنّ الطفل يجب أن يفعل شيئًا لأنّه يجب عليه فعله. فالطفل الذي ينشأ تحت الضرب المستمرّ لـ «الضرورات» التي لا سبب لها، أو الواجبات التعسّفيّة، أو المتناقضة، أو التي لا يمكن تفسيرها، يفقد (أو لا يكتسب أبدًا) القدرة على فهم التمييز بين الضرورة الواقعيّة والأهواء البشريّة- فيقضّي حياته بوضاعة، يطيع الطرف الثاني بإخلاص ويتحدّى الطرف الأوّل. وبالمعنى الكامل للمصطلح، يكبر من دون فهم واضح للواقع.

وعندما يصبح شخصًا بالغًا، قد يرفض مثل هذا الإنسان جميع أشكال التصوّف، ولكن الجانب الإبستيميّ النفسيّ الكانطيّ يبقى راسبًا (ما لم يصحّح ذلك). وسيظلّ ينظر إلى أيّ مهمّة صعبة أو غير سارّة على أنّها فرض مسلّط عليه ولا يمكن تفسيره، أي بمثابة الواجب الذي يجب أن يؤدّيه، ولكن باستياء؛ إذ سيعتقد أنّ من «واجبه» كسب لقمة العيش، وأنّ من «واجبه» أن يكون أخلاقيًّا، وفي الحالات القصوى، سيظنّ حتّى أنّ من «واجبه» أن يكون عقلانيًّا.

أمّا في الواقع وفي الأخلاق الموضوعيّة، فلا يوجد شيء من قبيل «الواجب». لا يوجد سوى الخيار والاعتراف الكامل والواضح بمبدإ يحجبه مفهوم «الواجب» هو: قانون السببيّة.

إنّ التناول الأقرب للأخلاق، أي الانطلاق من لوح نظيف ميتافيزيقيًّا، لم تلوّثه أيّ لمسة من الكانطيّة، يمكن توضيحه بشكل أفضل من خلال القصّة التالية: لقد قالت عجوز زنجيّة حكيمة ردًّا على رجل كان يخبرها بأنّ عليها فعل شيء مّا: «سيّدي، لا يوجد شيء يجب أن أفعله باستثناء الموت».

الحياة أو الموت هما البديل الأساسيّ الوحيد للإنسان. وأن يعيش فهو فعل

اختياره الأساسيّ. فإذا اختار أن يعيش، فإنّ الأخلاق العقلانيّة ستخبره بمبادئ العمل المطلوبة لتنفيذ اختياره. وإذا لم يختَر العيش، فإنّ الطبيعة ستأخذ مجراها.

إنّ الواقع يواجه الإنسان بالكثير من «الضرورات»، لكنّ جميعها مشروطة؛ فصيغة الضرورة الواقعيّة هي: «يجب عليك، إذا» و«إذا» تعني اختيار الإنسان: « إذا كنت ترغب في تحقيق هدف معيّن». مثلًا، يجب أن تأكل إذا كنت ترغب في البقاء على قيد الحياة. ويجب أن تعمل، إذا كنت تريد أن تأكل. ويجب أن تفكّر إذا كنت ترغب في العمل. ويجب أن تنظر إلى الواقع، إذا كنت تريد أن تفكّر- وإذا كنت تريد أن تعرف ما يجب فعله- وإذا كنت تريد أن تعرف أيّ الأهداف التي عليك اختيارها- وإذا كنت تريد أن تعرف كيفيّة تحقيقها.

ومن أجل اتّخاذ الخيارات المطلوبة لتحقيق أهدافه، يحتاج الإنسان إلى الوعي المستمرّ الآليّ بالمبدإ الذي طمس «الواجب» المضادّ للمفهوم في ذهنه ألا وهو: مبدأ السببيّة- وعلى وجه التحديد، مبدأ السببيّة النهائيّة الأرسطيّة (التي لا تنطبق في الواقع إلّا على كائن واعٍ)، أي العمليّة التي تحدّد بها الغاية الوسائل، أي عمليّة اختيار الهدف واتّخاذ الإجراءات اللّازمة لتحقيق ذلك.

ففي الأخلاق العقلانيّة، تكون السببيّة- وليس «الواجب»- هي المبدأ التوجيهيّ لاعتبار أفعال المرء وتقييمها واختيارها، ولاسيّما تلك الضروريّة منها التي يسعى من خلالها إلى تحقيق هدف بعيد المدى. وباتّباع هذا المبدإ، لا يتصرّف الإنسان من دون معرفة الغرض من فعله. وأثناء اختيار الهدف، فانّه يعتبر الوسائل اللّازمة لتحقيقه، ويزن قيمة الهدف في مواجهة صعوبات الوسائل وصعوبات السياق الهرميّ الكامل لجميع قيمه وأهدافه الأخرى. فهو لن يطالب نفسه بالمستحيل، ولن يجزم بسهولة أيّ الأشياء هي مستحيلة. ثمّ إنّه لن يسقط أبدًا سياق المعرفة المتاحة له، ولن يتهرّب أبدًا من الواقع، مدركًا تمامًا أنّ هدفه لن يُمنح له من قبل أيّ قوّة أخرى غير عمله الخاصّ، وإذا تهرّب، فإنّه لن يغشّ أيّ سلطة

كانطيّة، وإنّما سيغشّ نفسه.

وإذا شعر بالإحباط بسبب الصعوبات، فإنّه سيذكّر نفسه بالهدف الذي يتطلّبه، وهو يعلم أنّه حرّ تمامًا في إعادة النظر- والسؤال: «هل يستحقّ ذلك كلّ هذا العناء؟» وأنّه لا يوجد عقاب على ذلك سوى التخلّي عن القيمة التي يريدها. (ونادرًا ما يستسلم المرء في مثل هذه الحالات، ما لم يجد أنّه ضروريّ على نحو عقلانيّ).

وفي الظروف المماثلة، لا يركّز الكانطيّ على هدفه، ولكن على شخصيّته الأخلاقيّة الخاصّة. فردّ فعله التلقائيّ هو الشعور بالذنب والخوف- أي الخوف من الفشل في أداء «واجبه»، والخوف من الضعف الذي يُحرّمه «الواجب»، والخوف من إثبات نفسه أنّه «غير صالح» أخلاقيًّا. وستختفي قيمة هدفه من عقله، ويغرق في طوفان من الشكّ الذاتيّ. وقد يظلّ يوجّه نفسه وفقًا لهذه الطريقة بلا مبالاة فترةً من الوقت، ولكنّ ذلك لن يدوم فترة طويلة. فالكانطيّ نادرًا ما ينفّذ أهدافا مهمّة أو يتعهّد بها: لأنّها تشكّل تهديدًا لاحترامه لذاته.

وهذا هو أحد الاختلافات النفسيّة الحاسمة بين مبدإ «الواجب» ومبدإ السببيّة النهائيّة. فتلميذ السببيّة ينظر إلى الخارج، فهو مُوجّه نحو القيمة وموجّه نحو الفعل، ممّا يعني: موجّه نحو الواقع. أمّا تلميذ «الواجب» فإنّه ينظر إلى الداخل، ويركّز على الذات بوصفه ذاتيَّ المركز، لا بالمعنى العقلانيّ الوجوديّ، ولكن بالمعنى النفسيّ المرضيّ للمصطلح، أي يهتمّ بإحداث قطيعة للنفس مع الواقع؛ و«ذاتيّ المركز» في هذا السياق يعني: «محوره الشكّ الذاتيّ».

وتوجد اختلافات عديدة أخرى بين هذين المبدأين. فتلميذ السببيّة منهمك بعمق في قيمه، وهو يعلم أنّه قادر على تحقيقها، وأنّه غير قادر على الرغبة في التناقضات، والاعتماد على ما يمثّل «بطريقة مّا» تمرّدًا على الواقع. هو يعلم أنّه في جميع هذه الحالات لا يتحدّى أيّ سلطة كانطيّة أو يخرقها، بل هو يتحدّى نفسه

ويصيبها - وأنّ العقوبة لن تكون نوعًا من «الفجور» الصوفيّ، بل إحباط رغباته الخاصّة وتدمير قيمه.

ولا يمكن لأيّ كانطيّ أو حتّى شبه كانطيّ أن يسمح لنفسه بتقدير أيّ شيء بعمق، لأنّ «الواجب» الذي لا يمكن تفسيره قد يتطلّب التضحية بقيمه في أيّ لحظة، فيمحو بذلك أي خطّة بعيدة المدى أو أيّ صراع قد يكون خاضه لتحقيقها. وفي غياب الأهداف الشخصيّة، تصبح أيّ مهمّة، مثل كسب العيش، مجرّد كدح لا معنى له، لكنّه سيعتبرها «واجبًا» - وسيعتبر الامتثال لمتطلّبات الواقع «واجبًا». ثمّ، بتمرّد أعمى ضدّ «الواجب»، سيبدأ بالاستياء من الواقع، وفي نهاية المطاف، الهروب، بحثًا عن عالم حيث تُمنَح الرغبات تلقائيًّا وتُحقَّق الغايات من دون وسائل. وهذه هي عمليّة اللّاوعي التي ينتدب كانط بواسطتها المجنّدين للتصوّف.

إنّ مفهوم «الواجب» في جوهره مضادّ للسببيّة. ففي أصله، يتحدّى «الواجب» مبدأ السببيّة الفعّالة- لأنّه لا سبب له (أو خارق للطبيعة)؛ أمّا في آثاره، فهو يتحدّى مبدأ السببيّة النهائيّة- لأنّه يجب أن يتمّ بغضّ النظر عن النتائج. وهذا هو نوع اللّامسؤولية التي لا يسمح تلميذ السببيّة لنفسه بتحمّلها. إنّه لا يتصرّف من دون النظر- وقبول - جميع العواقب المتوقّعة لأفعاله، ومعرفة السببيّة الفعّالة لتصرّفاته، ورؤية نفسه كعامل سببيّ (ولا يسعى أبدًا إلى الابتعاد عن التناقضات)، ليطوّر فضيلة قتلتها الكانطيّة ألا وهي: الشعور بالمسؤوليّة.

إنّه لا يقبل أيّ «واجبات» صوفيّة أو التزامات غير محدّدة، فهو الإنسان الذي يكرّم بدقّة الالتزامات التي يختارها. إنّ الالتزام بالوفاء بوعود المرء هو أحد أهمّ العناصر في العلاقات الإنسانيّة السليمة، وهو العنصر الذي يؤدّي إلى الثّقة المتبادلة ويجعل التعاون ممكنًا بين البشر. ومع ذلك، لاحظوا تأثير كانط الخبيث: في وصف القاموس المقتبس سابقًا، إذ يُطرَح الإلزام الشخصيّ تقريبًا كهامش يجب ازدراؤه؛

ويعرّف مصدر «الواجب» على أنّه «الإملاءات الدائمة التي يمليها الضمير، أو التديّن، أو الحقّ، أو القانون»؛ ومصدر «الإلزام»، باعتباره «إملاءات الاستخدام، أو العرف، أو الآداب» - ثمّ، كفكرة لاحقة: «وتنفيذ وعد أو اتّفاق معيّن ومحدّد وغالبًا ما يكون شخصيًّا». (ما كتب بخطّ مائل هو من عندي.) فالوعد الشخصيّ أو الاتّفاق هو الالتزام الوحيد الصحيح والملزم، والذي من دونه لا يمكن لأيّ من العناصر الأخرى التحقّق أو الصمود.

إنّ قبول المسؤوليّة الكاملة عن اختيارات المرء وأفعاله (وعواقبها) هو انضباط أخلاقيّ متطلّب ويسعى الكثير من البشر إلى الهروب منه عن طريق الاستسلام لما يعتقدون أنّه الأمان السهل الآليّ وغير المفهوم لأخلاق «الواجب». وهم يتعلّمون بشكل أفضل، غالبًا عندما يفوت الأوان.

ويواجه تلميذ السببيّة الحياة من دون أغلال لا يمكن تفسيرها، أو أعباء غير قابلة للتغيير، أو مطالب مستحيلة أو تهديدات خارقة للطبيعة. ويمكن تلخيص موقفه الميتافيزيقيّ ومبدئه الأخلاقيّ التوجيهيّ على أفضل وجه بمثال إسبانيّ قديم: «قال الله: خذ ما تريد وادفع ثمنه». ولكن لمعرفة رغبات المرء، فإنّ معناها وتكاليفها تتطلّب أعلى فضيلة إنسانيّة ألا وهي: العقلانيّة.

11

رسالة بلا عنوان

1973

قد يكون العنوان الأنسب لهذا السجال: «لقد قلت لك ذلك». ولكن بما أنّه سيكون بطعم إشكاليّ مشكوك فيه إلى حدّ مّا، فإنّني سأترك [مسألة رسالة آين راند] من دون عنوان.

لقد قلت في رواية الأطلس متململًا، وفي مقالات لاحقة عديدة، إنّ دعاة التصوّف لا يحفّزهم البحث عن الحقيقة، بل ما يحرّكهم هو الكراهية لعقل الإنسان؛ وأنّ دعاة الإيثار لا يحفّزهم التعاطف مع المعاناة، بل ما يحفّزهم هو كراهيتهم لحياة الإنسان؛ وأنّ دعاة الجماعيّة لا تحفّزهم الرغبة في سعادة الإنسان، بل تحفّزهم كراهيتهم إيّاه؛ وأنّ مذاهبهم الثلاثة تنحدر من الأصل نفسه وتندمج في عشق واحد: كراهية الخير لكونه خيرا؛ وأنّ محور تلك الكراهية، وهدف غضبه العاطفيّ، هو الإنسان صاحب القدرة.

وأولئك الذين اعتقدوا أنّني أبالغ شهدوا تتالي الأحداث التي تؤكّد تشخيصي. لقد زوّدني الواقع بمراجع وهوامش، بما في ذلك الاعتراف الصريح من قبل دعاة تلك المذاهب. فاعترافاتهم أصبحت تطلق تدريجيًّا بصوت أعلى وأكثر وضوحًا.

وعادة ما يسبق الحملات الأيديولوجيّة الرئيسيّة للمحور الصوفيّ- والإيثاريّ- والجماعيّ بالونات تجريبيّة تختبر ردّ فعل الجمهور على هجوم قد يطال بعض المبادئ

الأساسيّة. ونحن اليوم، بدأنا نشهد نوعًا جديدًا من البالونات الفكريّة التي تحدث فقاقيع في الصحافة الشعبيّة- اختبارًا لمناخ هجوم واسع النطاق يهدف إلى طمس مفهوم العدالة.

وتكتسب البالونات الجديدة علامة الحملة الأيديولوجيّة من خلال حمل كلمات مفاتيح، أشبه بعلامات التعريف الصغيرة، من قبيل: «عدالة جديدة». وهذا لا يعني أنّ الحملة موجّهة بوعي من قبل إحدى القوى الغامضة. إنّها مؤامرة، لا تدار من قبل البشر، ولكن من قبل المباني الأساسيّة- والسلطة التي توجهّها هي المنطق: فإذا أشار بعض البشر، في مرحلة يائسة من معركة خاسرة، إلى طريق تلزمهم بها مبانيهم الأساسيّة على نحوٍ منطقيّ، فإنّ أولئك الذين يشتركون في تلك المباني سيسارعون إلى المتابعة.

وبما أنّ قدرتي على الانحدار الفكريّ محدودة، فإنّني لا أعرف من الذي أنشأ هذه الحملة في هذا الوقت بالذات (لأنّ جذورها الفلسفيّة قديمة). لقد كانت الحالة الأولى التي لفتت انتباهي عبارةً عن خبر موجز حدث منذ أكثر من عام عندما تحدّث الدكتور يان تينبرغن من هولندا، الحاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصاديّة، في مؤتمر دوليّ بمدينة نيويورك واقترح الآتي: «أن تكون هناك ضريبة على القدرات الشخصيّة». وقال: «قد تكون الخطوة الأولى المتواضعة هي فرض ضريبة خاصّة على الأشخاص ذوي الدرجات الأكاديميّة العالية». وقد أعدت طباعة هذا العنصر في مقال بعنوان: «ملفّ الرعب» في مجلّة الموضوعيّ (عدد يونيو 1971). وكان ردّ فعل أصدقائي، عندما قرؤوا ذلك، بمثابة تسلية ساخطة بشكل لا يصدّق، مع ملاحظات من قبيل: «إنّه مجنون!».

لكنّ الأمر لم يعد مسلّيا عندما أُعلن في صحيفة نيويورك تايمز (بتاريخ الثاني من يناير 1973) خبرٌ مفاده أنّ البابا بولس السادس «أصدر اليوم دعوة من أجل إقامة عدالة جديدة، عدالة حقيقيّة تعترف بأنّ جميع البشر متساوون في الجوهر،

مثلما قال البابا... فكلّما اشتدّ ضعف الإنسان، وازداد فقرًا، ومعاناةً، وأصبح عاجزًا بلا دفاع، ومهما تكن الهوّة السحيقة التي سقط فيها أضعف إنسان، فإنّه يستحقّ المساعدة، والنهوض به، ورعايته، وتكريمه. ونحن نتعلّم هذا من الإنجيل.»

لاحظوا معي حزمة هذه الصفقة: فأن تكون «الضعيف»، و«الفقير»، و«الذي يعاني»، «بلا دفاع» ليس بالضرورة أن تكون غير أخلاقيّ (لأنّ ذلك يعتمد على سبب تلك الظروف). لكن «ومهما كانت الهوّة السحيقة التي سقط فيها أضعف إنسان» لا تعني، في هذا السياق، سوء الحظّ بل تعني الفجور وانعدام الأخلاق. فهل مطلوب منّا استيعاب فكرة أنّه كلّما تدنّت رذائل الإنسان، زاد الاهتمام الذي يستحقّه، والمزيد من الشرف؟ وتأمّلوا معي حزمة صفقة أخرى: فأن تتمّ «المساعدة»، و«النهوض»، و«الرعاية» هي أفعال من الواضح أنّها لا تنطبق على أولئك الذين هم عظماء، وأغنياء، وسعداء، أو أقوياء؛ لأنّهم لا يحتاجون إليها. ولكن «أن يتمّ تكريم» مَن؟ فمن يستطيع فعل ذلك هم البشر المقتدرون الذين سيتعيّن عليهم تقديم مساعدة، والنهوض بذلك الإنسان، ورعايته- ولكنّهم لا يستحقّون أن يكرّموا؟ إنّهم يستحقّون شرفًا أقلّ من الإنسان الذي أنقذته فضائلهم وقيمهم؟

يقول جون جالت في رواية ة الأطلس متململًا، أثناء فضحه معنى الإيثار: «أيّ مفتاح مرور يسمح لك بالدخول إلى النخبة الأخلاقيّة؟ فمفتاح المرور هو الافتقار إلى القيمة. ومهما تكن القيمة المعنيّة، فإنّ افتقارك إلى تلك القيمة هو الذي يعطيك حقّ المطالبة بها من أولئك الذين لا يفتقرون إليها... والمطالبة بالمكافآت على فضيلتك تعتبر أنانيّة وغير أخلاقيّة؛ وافتقارك إلى الفضيلة هو الذي يحوّل مطالبك إلى حقّ أخلاقيّ».

إنّ الاقتراح الأخلاقيّ المجرّد في رسالة البابا، يصبح محدّدًا وسياسيًّا في مقالة

قصيرة نشرت في صحيفة التايمز بتاريخ 20 يناير 1973- عنوانها «التفاوت الاجتماعيّ الجديد» وكتبها بيريجرين ورستثورن، وهو كاتب بأحد الأعمدة في صحيفة الصنداي تيليجراف بلندن. فبالإضافة إلى الإيثار الذي على أساسه أصبحت هذه المقالة ممكنة من خلال مبنيين: 1. رفض الاعتراف بالفرق بين العقل والقوّة (أي بين القوّة الاقتصاديّة والقوّة السياسيّة)؛ و2. رفض الاعتراف بالفرق بين الوجود والوعي (أي بين المعطى ميتافيزيقيًّا وما هو من صنع الإنسان). فأولئك الذين يتجاهلون أو يتهرّبون من الأهمّيّة الحاسمة لهذه الفروق سيجدون أنّ السيّد بيريجرين ورستثورن على استعداد للترحيب بهم في نهاية طريقهم.

ويبدأ السيّد ورستثورن مقاله بالقول إنّه كانت هناك أوقات «تمّ فيها قبول عدم المساواة الوراثيّة الإجماليّة للثروة والمكانة والسلطة عالميًّا بوصفها حقيقة من حقائق الحياة الإلهية». إنّه يتحدّث هنا عن الإقطاع والنظام الطبقيّ البريطانيّ. ولكنّ الإنسان الحديث، كما يقول: «يجد أنّ هذا الأمر يصعب فهمه بفظاعة لا توصف. إذ يبدو له من البديهيّ تمامًا أنّه يجب أن يسمح لكلّ فرد بلوغ درجته وفقًا للجدارة، بغضّ النظر عن حادث الولادة. ويجب أن تكون جميع مراكز السلطة والثروة والمكانة متاحة للموهبة إلى الحدّ الذي يتحقّق فيه مثل هذا المثل الأعلى، فيصبح المجتمع عادلًا».

وإذا كنتم تعتقدون أنّ هذا إعلانٌ عن الفرديّة فأنا أدعوكم إلى التفكير مرّتين قبل بلوغ هذا الاستنتاج. ويواصل السيّد ورستثورن القول إنّ الليبراليّين المعاصرين «يميلون إلى اعتقاد أنّ من العدل أن يكون إنسان الجدارة في القمّة وأن يكون الإنسان عديم الجدارة في الأسفل». لكن على قمّة ماذا وأسفل ماذا؟ فالسيّد ورستثورن لا يجيب على ذلك. وإذا حكمنا من خلال بقيّة المقالة، فإنّ إجابته ستكون: على قمّة كلّ شيء- مثلًا على رأس السلطة السياسيّة، أو صاحب ثروة عصاميّة التكوين، أو مبتكر صاحب إنجاز علميّ، أو على قمّة العبقريّة الفنيّة، أو الحصول على مكانة الاحترام المستحقّ، أو نيل لقب النبالة الممنوح من الدولة-

وأيّ شيء قد يرغب فيه أيّ شخص ويتمنّاه.

ويوضّح أنّ «الشعور بالضيق الاجتماعيّ الحاليّ» ناتج عن «الأدلّة المتزايدة على أنّ هذا الافتراض [بشأن مجتمع عادل] يجب تحدّيه. إذ لم تعد «الجديروقراطيّة» أي حكم أهل الجدارة والكفاءة يحظى بمثل هذا الموافقة العالميّة».

«فالجديروقراطيّة» فكرةٌ قديمة مضادّة وهي إحدى أكثر الصفقات ازدراءً. وهي مدعاة للاحتقار بمجرّد إلحاق الحروف الخمسة الأخيرة بها، لتطمس هذه الكلمة الفرق بين العقل والقوّة: فهي تساوي أهل القدرة والكفاءة مع الحكّام السياسيّين، وتساوي قوّة إنجازاتهم الإبداعيّة مع السلطة السياسيّة. فلا يوجد فرق، كما تشير الكلمة، بين الحرّيّة والطغيان: مثلما تمثّل «الأرستقراطيّة» طغيان النخبة الراسخة سياسيًّا، وتمثّل «الديمقراطيّة» طغيان الأغلبيّة، وعندما تحمي الحكومة الحقوق الفرديّة، تكون النتيجة الطغيان بموجب الموهبة أو «الجدارة» (وبما أنّ «الجدارة» تعني «الاستحقاق»، فإنّ المجتمع الحرّ يحكمه طغيان العدالة).

ويحقّق السيّد ورستثورن أقصى استفادة من ذلك عندما تصبح حزمة صفقته بشكل أكثر يسرًا وعلى نحو فظّ حين يقول: «لقد اعتدنا في السابق اعتبار أنّ من الظلم الواضح إعطاء أيّ طفل بداية هائلة في الحياة لمجرّد كونه ابن إيرل، أو ابن عضوٍ من طبقة النبلاء. ولكن ماذا عن طفل ولد اليوم لأبوين متعلّمين ولهما نفوذ وثراء، طفل قد تجعله حياته الأسريّة يحصل على السبق في السلّم التعليميّ؟ أليس هو المستفيد من أحد أشكال الامتياز الوراثيّ الذي لا يقلّ ظلمًا عن ذلك الذي تمتّعت به الطبقة الأرستقراطيّة سابقًا؟».

فماذا عن توماس أديسون، والأخوين رايت، والعميد فاندربيلت، وهنري فورد، أو في السياسة، أبراهام لنكولن، و«بدايتهم الهائلة في الحياة؟» ومن ناحية أخرى، ماذا عن هيبيي بارك أفينيو أو الأطفال الذين يتناولون المخدّرات من المثقّفين المتعلّمين في الكلّيّة وأصحاب الملايين الكثيرة؟

يبدو أنّ السيّد ورستثورن قد اعتمد على «التعليم العامّ الكونيّ» لتسوية الأمور، لكنّه خيّب أمله. لذلك نجده يعلن أنّ: «الحياة الأسريّة أكثر أهمّيّة من الحياة المدرسيّة في تحديد سلطة العقل... لأنّ المؤهّلات التعليميّة هي اليوم ما كانت عليه الإقطاعيّة في العصور الوسطى. ومع ذلك، فإنّ الوصول إليها يُحدَّد بشكل غير عادل تقريبًا من خلال حوادث الولادة كما كان الوصول إلى طبقة النبلاء سابقًا». هذا، كما يقول، يهزم «أيّ إيمان حقيقيّ بتكافؤ الفرص» و«يمثّل الضجّة الشعبويّة الحاليّة للتخلّص من الفروق التعليميّة مثل الامتحانات والدبلومات، حيث ينظر إليها على أنّها أحدث شكل من أشكال الامتياز، وهي بمعنى مّا كذلك».

هذا يعني أنّه إذا أثبت طالب شابّ (يدعى، على سبيل المثال، توماس هندريكس)، بعد أيّام وليال من الدراسة والمثابرة بضمير، أنّه يعرف مجال الطبّ، ويجتاز امتحانًا، فإنّه يمنح امتيازًا تعسفيًّا، ميزة غير عادلة، على طالب شابّ (يدعى لي هنساكر) قضّى جلّ وقته في حالة من الذهول، والتخدّر، والاستماع إلى موسيقى الروك. وإذا حصل هندريكس على دبلوم ووظيفة في المستشفى، في حين لم يحظَ هنساكر بذلك، فإنّ هنساكر سوف يصرخ أنّه لم يستطيع منع ذلك وأنّه لم تتح له فرصة. فأين الجهد الإراديّ؟ سيقول إنّه لا يوجد شيء من هذا القبيل. وأين سلطة العقل؟ سيقول إنّ الحياة الأسريّة هي التي تحدّدها - وإنّه لم يستطع منع ذلك إذا لم يجعله أبوه وأمّه يتكيّف ليكون على استعداد للدراسة. ويحقّ له الحصول على وظيفة في المستشفى، والمجتمع العادل يضمن له ذلك. فما هو مصير المرضى؟ سيقال إنّه جيّد مثل أيّ زميل آخر- «فجميع البشر متساوون في الجوهر» - والفرق الوحيد بينه وبين الأوباش المميّزين هو دبلوم يمنح بشكل غير عادل مثل الدرع! فلا تسأله عن تكافؤ الفرص؟ ولا تجعله يضحك!

وقد استخدم الاشتراكيّون، مثلما لاحظ السيّد ورستثورن «المثل الأعلى لتكافؤ الفرص» باعتباره «وسيلة للتحرّك في الاتّجاه الصحيح، أي صوب اليسار». واعتبروها «نهاية هزيلة لإسفين المساواة».

ثمّ يبدأ السيّد ورستثورن فجأة في تقديم النصائح إلى أحزاب اليمين، وهو ما أصرّ اليسار دائما على فعله (ولسبب وجيه: أيّ «يمينيّ» يقبله، فهو يستحقّ ذلك). ونصيحته، كالعادة، تنطوي على تهديد وتعوّل على الخوف. «ولكن هنا تعترض اليمينَ مشكلةٌ هي المشكلة نفسها التي يوجّهها اليسار. ويبدو لي أنّ من اليقين أن يكون هناك وعي متزايد في العقود القادمة بظلم المجتمع القائم وانعدام العدالة فيه، والوعي بالأشكال الجديدة من التوزيع الاعتباطيّ للسلطة والمكانة والامتياز، وأنّ الاستياء سيبنى ضدّ هذه الجديروقراطيّة الجديدة تمامًا كما تراكم ضدّ الأرستقراطيّة القديمة والبلوتوقراطيّة».

فاليمين، كما يدّعي، يجب أن «يبتكر طرقًا جديدة لنزع فتيل هذا الاستياء، من دون كبح جماح المتفوّقين، وبالنتيجة معاقبة التميّز، أو فرض التماثل لتدمير روح مجتمع حرّ وديناميكيّ». لاحظوا معي أنّه يسمح لنفسه باستيعاب هذا الأمر والاعتراف الساخر بأنّ قضيّة من قبيل معاقبة التميّز مقحمة هنا، لكنّه يعتبرها مصدر قلق بالنسبة إلى اليمين، وليست من بين اهتماماته الخاصّة، ولا يعترض على معاقبة الفضيلة لكونها فضيلة، شريطة ألّا تذهب العقوبات إلى أقصى الحدود. وهذا موجود في مقال مكتوب ليطلق نداءً من أجل العدالة.

إنّ لدى السيّد ورستثورن حلًّا يودّ تقديمه لليمين، وهنا يقع الإزهار الكامل لجوهر الإيثار والغرض منه، وينشر بتلاته مثل نبات الغابة البشع، من النوع الذي يحبس الحشرات ويأكلها. وليس الغرض من ذلك هو حرق ضحايا التضحية بالنفس، بل أن يقفزوا إلى المحارق بإرادتهم الحرّة: «إنّ المطلوب من الجديروقراطيّة الجديدة هو إحياء روح نبيلة هائلة وإنعاشها، روح متجذّرة في الاعتراف بأنّهم يتمتّعون بامتيازات هائلة ويجب عليهم، بوصفهم طبقة، أنّ يتصرّفوا وفقًا لذلك، مستعدّين لدفع ثمن اجتماعيّ أعلى بكثير من المعتاد، من حيث الضرائب، والخدمات، لامتياز ممارسة مواهبهم».

فمن منحهم «امتياز ممارسة مواهبهم؟» إنّهم أولئك الذين لا يمتلكون أيّ موهبة. ولمن يجب عليهم «دفع ثمن اجتماعيّ أعلى؟» لأولئك الذين ليس لديهم قيمة اجتماعيّة يقدّمونها. ومن الذي سيفرض الضرائب على عملهم الإنتاجيّ؟ إنّهم أولئك الذين لم ينتجوا شيئًا. ومن عليهم خدمتهم؟ إنّهم أولئك الذين لن يستطيعوا البقاء من دونهم.

«فهل تريدون معرفة من هو جون جالت؟ أنا أوّل إنسان ذي قدرة رفض اعتبارها ذنبًا. أنا أوّل إنسان لن يكفّر عن ذنب فضائله أو يتركها تستخدم كأدوات لتدميري. أنا الإنسان الأوّل الذي لن يعاني من الاستشهاد على أيدي أولئك الذين تمنّوا لي الموت لامتياز إبقائهم على قيد الحياة. (من رواية الأطلس متململًا).

ويستنتج السيّد ورستثورن أنّ «هذا [الثّمن الاجتماعيّ] ليس فكرة سهلة لقبول الجديروقراطيّة». ويخلص إلى: «أنّهم يرغبون في اعتقاد أنّهم يستحقّون امتيازاتهم، بعد أن فازوا بها بفضل جهودهم الخاصّة. ولكنّ ذلك يعتبر وهمًا، أو على أيّة حال نصف الحقيقة. أما النصف الآخر من الحقيقة فيتمثّل في أنّهم محظوظون بشكل رهيب، وإذا لم ينفد حظّهم، فيجب أن يكونوا مستعدّين لدفع المزيد مقابل ثروتهم الجيّدة أكثر ممّا كانوا يأملون أو حتّى يخشون».

وأنا أؤكّد أنّ أيّ إنسان ينسب النجاح إلى «الحظّ» هو إنسان لم يحقّق أي شيء البتّة وليس لديه أيّ تفكير في الجهد الدؤوب الذي يتطلّبه الإنجاز. وأسلّم بأنّ الإنسان الناجح الذي ينسب نجاحه (الشرعيّ) جزئيًّا إلى الحظّ هو إمّا مجرّد مقموع متواضع ومرتبط بكلّ ما هو حسّيّ ملموس ولا يفهم كنه القضيّة- أو مستكين يحاول تهدئة استياء الوسطاء الحسودين. (للنظر في طبيعة هذا الاستياء، طالعوا مقالتي «عصر الحسد» في كتاب اليسار الجديد: الثورة الصناعيّة المضادّة).

فالحسد شعور واسع الانتشار في أوروبا، لكنّه غير موجود في أمريكا. ومعظم الأميركيّين معجبون بالنجاح: لأنّهم يعرفون ما يحتاج إليه ذاك النجاح. هم

يعتقدون أنّ على المرء دفعَ ثمن خطاياه، لا مقابل فضائله- ولن تعترضهم الفكرة الوحشيّة المتمثّلة في دفع الفدية مقابل الحظّ الجيّد، ولن يأخذوا أمرها على محمل الجدّ.

فماذا عن الاستياء الموجّه ضدّ «الجديروقراطيّة؟» لقد كانت آخر انتخابات رئاسيّة لنا [الانهيار الأرضيّ ضدّ ماكغفرن] دليلًا مذهلًا على ولاء أمريكا للإنجاز (على كلّ المستويات)، والاستياء من هؤلاء المثقّفين المحبّين للعدالة الاجتماعيّة الذين يحاولون تهريب هذه البلاد إلى نظام طبقيّ جديد اقترحه مرشدوهم البريطانيّون يقوم على: الرداءة.

فمن الناحية السياسيّة، تولّد هيمنة الدولة سربًا من «القياصرة الصغار»، الذين تحفّزهم شهوة السلطة. أمّا ثقافيًّا، فإنّ هيمنة الدولة تولّد نوعًا أدنى من كلّ الكائنات: سرب من «النيرونين الصغار» الذين يغنّون قصائد الفساد، والحال أنّ حياة جمهورهم القسريّ يجتاحها الدخان.

لقد سبق أن قلت مرارًا وتكرارًا إنّ المثقّفين الأمريكيّين، مع وجود استثناءات نادرة، هم العبيد الأذناب وأتباع الاتّجاهات الفكريّة في أوروبا. ففكرة الأرستقراطيّة الثقافية التي أنشأتها الدولة وتنهض بتمويلها منتشرةٌ بشكل بشع في هذه البلاد إلى درجة أنّ المرء يتساءل كيف نُشِر مقال مثل ما كتبه السيّد بيريجرين ورستثورن هنا. فهل يمكنكم رؤية أيّ مجموعة أو فئة في أمريكا تصدر مواقف بشأن «روح ما يقتضيه النبل؟» وهل يمكنكم رؤية الأميركيّين وهم ينحنون للسير بورهوس فريدريك (سكينر) أو السيّدة جين (فوندا)، لشكرهما على مساهماتهما الخيريّة؟ لكن، هذا هو هدف النيرونيين البريطانيّين الصغار- وأتباعهم الأمريكيّين. وأحيلكم إلى [رسالة آين راند] في 1 يناير 1973، «أن تحلم بالحلم غير التجاريّ»، لمناقشة سبب أن تكون لهؤلاء «الأرستقراطيّين» مصلحة خاصة في الإيثار وسبب أن يكونوا حريصين على دفع الثمن الاجتماعيّ «لامتياز ممارسة

مواهبهم».

وإذا كان السيّد ورستثورن يعني، من خلال مصطلح «الجديروقراطيّة»، نخبة اختارتها الدولة (على سبيل المثال، نخب البي بي سي.)، فمن الصحيح أنّ مثل هذه النخبة تدين بامتيازاتها للحظّ (والنفوذ) أكثر ممّا تدين به للجدارة. وإذا كان يعني بذلك أناس القدرة الذين يظهرون جدارتهم في السوق الحرّة (للأفكار أو السلع المادّيّة)، فإنّ مفاهيمه أسوأ من الكذب. إنّ التعامل وفق صفقة الحزم أمر ضروريّ لبيع مثل هذه المفاهيم. وتتمثّل تقنية السيّد ورستثورن في عدم التمييز بين هذين النوعين من«الجدارة» وهو ما يعني: عدم رؤية أيّ فرق بين هوميروس ونيرون.

إنّ مقالًا مثل الذي كتبه السيّد ورستثورن (وما يشبهه من مقالات مختلفة) لن يظهر في صحيفة، من دون دعم من إحدى القواعد الأكاديميّة الفلسفيّة الثقيلة. فالصحف لا تنشر من قبل المبتكرين النظريّين أو لهم. ولا يمكن أن يغامر الصحفيّون بنشر نظريّة شنيعة ما لم يعلموا أنّه يمكنهم الرجوع إلى بعض المصادر «ذات السمعة الطيّبة» القادرة، كما يأملون، على تفسير ما لا يمكن تفسيره والدفاع عمّا لا يمكن الدفاع عنه. إذ هناك كمّيّة هائلة من الهراء غير المعقول تخرج من العالم الأكاديميّ كلّ عام؛ ومعظمها يولد ميّتًا. ولكن عندما تبدأ أصداء عمل معيّن في الازدهار في الصحافة الشعبيّة، فإنّها تكتسب أهمّيّة بمثابة التحذير المسبق- كمؤشّر على حقيقة أنّ لدى بعض المجموعات مصلحةً عمليّة في إطلاق مثل هذه الفقاعات الخاصّة في الشرايين الثقافيّة للبلاد.

وفي حالة المساواة الجديدة، يوجد مصدر أكاديميّ يوثّق ذلك. وقد لا يكون هو الكتاب الأوّل من هذا النوع، لكنّه الكتاب الجليّ بشكل ملحوظ في الوقت الحاضر. إنّه كتاب نظريّة في العدالة بقلم جون راولز، أستاذ الفلسفة في جامعة هارفارد.

وتصنّف مجلّة نيويورك تايمز لمراجعة الكتب (بتاريخ 3 ديسمبر 1972) هذا

الكتاب من بين «خمسة كتب مهمّة للعام 1972» وتعلّل هذا التصنيف بالآتي: «على الرغم من نشره في عام 1971، فإنّه لم يُراجَع على نطاق واسع حتّى عام 1972، لأنّ النقّاد احتاجوا إلى مزيد من الوقت للتمكّن من السيطرة على تعقيداته. وفي الواقع، قد لا يكون كتابًا مفهومًا بالشكل الصحيح إلى أن دُرِسَ سنوات...» ومراجعة الكتاب في حدّ ذاتها لم تتمّ حتّى تاريخ 16 يوليو 1972، وفي ذلك الوقت نُشرت على الصفحة الأولى مراجعة كتبها مارشال كوهين، أستاذ الفلسفة في جامعة مدينة نيويورك. وحقيقة أنّ توقيت تلك المراجعة تزامن مع فترة حملة جورج ماكغفرن السياسيّة قد يكون من قبيل الصدفة البحتة وقد لا يكون كذلك.

اسمحوا لي بأن أقول لكم إنّني لم أقرأ هذا الكتاب ولا أنوي أيضًا قراءته. ولكن بما أنّه لا يمكن للمرء الحكم على أيّ كتاب من خلال مراجعاته، فيرجى اعتبار المناقشة التالية مراجعة لتلك المراجعة. فملاحظات السيّد كوهين تستحقّ الاهتمام في حدّ ذاتها.

ووفقًا للمراجعة، فإنّ راولز «ليس منصفًا، لأنّه يسمح بالقول إنّ عدم المساواة في الثروة والقوّة والسلطة قد يكون عادلًا. ومع ذلك، يجادل بأنّ أوجه عدم المساواة هذه لا تكون إلّا عندما يكون من المتوقّع بشكل معقول أن تعمل لصالح أولئك الذين هم في أسوإ حال. فالنفقات التي تُتَكَبَّدُ [من قبل من؟] في تكوين أيّ طبيب، مثل تلك المكافآت التي تشجّع على أداء أفضل لأيّ رجل أعمال، يجوز السماح بها إلّا إذا كان من شأن إزالتها، أو الحدّ منها أكثر، أن يترك مَن هو في أسوإ حال على ما هو عليه. ومع ذلك، فإنّه إذا كان السماح بمثل هذه اللّامساواة سيساهم في تحسين الصحّة أو رفع المعايير المادّيّة لأولئك الذين هم أقلّ حظًّا، فإنّ عدم المساواة له ما يبرّره. ولكن يتمّ تبريرها إلى هذا الحدّ فحسب- لا بوصفها مكافآت «للجدارة»، أو مثل الفيافي العادلة لأولئك الذين يولدون بمزايا طبيعيّة أكبر أو في ظروف اجتماعيّة أكثر ملاءمة».

وأفترض أنّ هذا ملخّص دقيق لأطروحة السيّد راولز. إذ تقدّم مراجعة الكتاب المنشورة في الثالث من ديسمبر تأكيدَ أنّ: «الشخص الموهوب أو المحظوظ اجتماعيًّا لم يكسب أيّ شيء: فهو [راولز] يكتب إنّ 'أولئك الذين فضّلتهم الطبيعة، أيًّا كانوا، يمكن أن يجنوا من حظّهم الجيّد فقط بشروط تحسّن وضع أولئك الذين خسروا الكثير».

(«... إنّ الطفيليّات هي المبرّر الأخلاقيّ لوجود المنتجين، لكنّ وجود الطفيليّات هو غاية في حدّ ذاته...» مقتطف من رواية الأطلس متململايحلّل فيه جون جالت مصطلح الإيثار).

إنّ بعض الشرور محميّ بحجمه الخاصّ: فهناك أشخاص لا يعتقدون، عندما يقرؤون هذا الاقتباس ممّا كتبه راولز، أنّه يعني ما يقوله، لكنّه يعني ذلك. فالسيّد راولز (وضمنيًا معه السيّد كوهين) لا يعلن تمرّدًا ضدّ المؤسّسات الاجتماعيّة، ولكن تمرّدًا ضدّ وجود المواهب البشريّة- ولا يتمرّد ضدّ الامتيازات السياسيّة، ولكن ضدّ الواقع- ولا تثور ثائرته ضدّ الحسنات الحكوميّة، ولكن يثور ضدّ الطبيعة (وضدّ «أولئك الذين فضّلتهم الطبيعة»، كما لو أنّ مصطلح «الفضل» ينطبق هنا) ولا يعلن تمرّدًا ضدّ الظلم الاجتماعيّ، ولكن ضدّ «الظلم» الميتافيزيقيّ، وضدّ حقيقة أنّ بعض البشر يولدون بأدمغة أفضل ويُفيدون منها بشكل أفضل من الآخرين.

وتطالب «نظريّة العدالة» الجديدة بأن يتصدّى البشر لـ«ظلم» الطبيعة عبر مأسسة الظلم بالفحش الذي لا يمكن تصوّره بين البشر: أي حرمان «أولئك الذين تفضّلهم الطبيعة» (أي الموهوبين والأذكياء والمبدعين) من الحقّ في المكافآت التي ينتجونها (أي الحقّ في الحياة)- ومنح غير الأكفاء والأغبياء والكسالى الحقّ في التمتّع من دون عناء بالمكافآت التي لا يستطيعون إنتاجها، ولا يمكنهم تخيّلها، ولا يعرفون ماذا يفعلون بها.

وربّما سيعترض السيّد كوهين على صياغتي هذه. فهو يكتب الآتي: «من المهمّ أن نفهم، أنّه وفقًا لراولز، ليس من العدل أو الظلم أن يولد البشر بقدرات طبيعيّة مختلفة في مواقف اجتماعيّة مختلفة لأنّ تلك ببساطة حقائق طبيعيّة. [صحيح، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فما هو الغرض من الجملة الموالية؟] بالتأكيد، لا أحد يستحقّ قدراته الطبيعيّة أكثر أو يستحقّ نقطة انطلاق أكثر ملاءمة في المجتمع. فـ «اليانصيب» الطبيعيّ والاجتماعيّ اعتباطيّ من وجهة نظر أخلاقيّة. لكنّ ذلك لا يفضي بالضرورة، مثلما يفترض مدّعي المساواة، أنّه يجب علينا القضاء على هذه الاختلافات. إذ هناك طريقة أخرى للتعامل معهم. وكما رأينا، يمكن وضعها للعمل لصالح الجميع، وعلى وجه الخصوص، لصالح أولئك الذين هم أسوأ حالًا». وإذا لم تكن الحقيقة الطبيعيّة عادلة ولا ظالمة، فما هي القفزة العقليّة التي تصبح مشكلة أخلاقيّة وتنتمي إلى مسألة العدالة؟ ولماذا يجب على أولئك «الذين تفضّلهم الطبيعة» أن يكفّروا عمّا هو ليس ظلمًا وليس من صنعهم؟

إنّ السيّد كوهين لا يفسّر ذلك بل ويتابع: «إنّ ما تتطلّبه العدالة، إذَن، هو أن يتمّ التعامل مع الحظّ الطبيعيّ والاجتماعيّ معاملة الموارد الجماعيّة وأن تُسخّر من أجل الصالح العامّ. فالعدالة لا تتطلّب المساواة، ولكنّها تتطلّب أن يتشارك البشر في المصير». وهذا هو الاستنتاج الذي احتاج إلى قراءة كتاب يتكوّن من 607 صفحة وتطلّب سنة كاملة «لإحكام القبضة على تعقيداته». وأن تعتبر تلك الأطروحة بمثابة النظريّة الجديدة، هو أمر يثير مسألة أين كان قرّاء السيّد راولز والمعجبين به على مدى الألفي سنة الماضية. على هذا الكتاب أكثر من مأخذ، لكن دعونا نتوقّف عند هذه النقطة لحظةً واحدة.

لاحظوا معي أنّ وجهة نظر السيّد كوهين (والمنادين بالمساواة) إلى الإنسان هي حرفيًّا وجهة نظر حكاية خرافيّة تسرد للأطفال- فكرة أنّ الإنسان، قبل الولادة، هو نوع من الأشياء غير المحدّدة، بمثابة كيان من دون هويّة، أو شيء يشبه قطعة بلا شكل من الطين البشريّ، وأنّ العرابة الخياليّة تشرع في منحه أو حرمانه من

سمات مختلفة (فضائل) من قبيل: الذكاء، والموهبة، والجمال، والآباء الأغنياء، إلى غير ذلك. وتوزَّع هذه الصفات «بشكل اعتباطيّ» (هذه الكلمة غير قابلة للتطبيق بشكل غير معقول على عمليّات الطبيعة)، إنّها «يانصيب» بين الكيانات غير الجنينيّة قبل الولادة، و-العقليّات البالغة المفترضة تختتم- بما أنّ الفائز لا يمكن أن يكون قد «استحقّ حظّه الجيّد»، وأنّ الإنسان لا يستحقّ أو يكسب أيّ شيء بعد الولادة، بوصفه إنسانًا، لأنّه يتصرّف عن طريق سمات «غير مستحقّة»، و«غير جديرة»، و«غير مكتسبة». والنتيجة الضمنيّة هي: أنّ فعل كسبِ شيء مّا يعني لك اختيار سماتك الشخصيّة وكسبها قبل وجودك.

وأشياء من هذا النوع لها قيمة معيّنة: إنّه اعتراف نفسيّ يبرز ضخامة هذا الحسد والكراهية لإنسان القدرة التي هي أصل جميع نظريّات الإيثار. ومن خلال الوعظ بالبديل الأساسيّ لأخلاق الإيثار الدنيئة والقديمة، يكشف كتاب السيّد راولز عن المعنى النهائيّ للإيثار- والذي يمكن اعتباره ابتكارًا أخلاقيًّا. لكنّ كتاب نظريّة في العدالة ليس في المقام الأوّل كتابًا عن الأخلاق: إنّه مقال عن السياسة. و، صدّق أو لا تصدّق، قد يؤخذ من قبل بعض الناس وسيلةً لإنقاذ الرأسماليّة- بما أنّ السيّد راولز يزعم ظاهريًّا أنّه يقدّم مبرّرًا أخلاقيًّا «جديدًا» لوجود عدم المساواة الاجتماعيّة. إنّه لأمر رائع أن نتنبّه إلى الطرف الذي يوّجه إليه السيّد راولز جداله: إنّه موجّه ضدّ النفعيّين.

وجميع المدافعين عن الرأسماليّة تقريبًا، يقبلون منذ القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر، الأخلاقيّات النفعيّة (بشعارها «أعظم سعادة لأكبر عدد ممكن») بوصفها قاعدتهم وتبريرهم الأخلاقيّ- للتهرّب من التناقض المروّع بين الرأسماليّة والطبيعة الإيثاريّة الجماعيّة للأخلاقيّات النفعيّة. ويشير السيّد كوهين إلى أنّ النفعيّة لا تتّفق مع العدالة، لأنّها تؤيّد تضحية الأقليّات لصالح الأغلبيّة. (لقد قلت هذا في العام 1946 -انظر كتيّبي القديم بعنوان كتاب دراسيّ حول الأمركة). وإذا أصرّ المدافعون المزعومون عن الرأسماليّة على التشبث بالإيثار، فإنّ

السيّد راولز هو القصاص الذي يستحقّونه منذ فترة طويلة: مع اتّساق أكبر بكثير من اتّساقهم، فإنّه يحلّ محلّ معيار جديد من الأخلاق لمعيارهم النفعيّ القديم: «أعظم سعادة لمن هم أقلّ استحقاقًا».

ومع ذلك، فإنّ هدفه الرئيسيّ هو إحياء نظريّة العقد الاجتماعيّ، بوصفها قاعدة أخلاقيّة سياسيّة، حلّت محلّها النفعيّة. وحسب رأي جون راولز، يكتب السيّد كوهين، «إنّ نظرية العقد الاجتماعيّ لروسّو وكانط توفّر بديلًا من النفعيّة (ألا تعرفون ذلك؟)».

ثمّ يستمرّ السيّد كوهين في تقديم ملخّص للطريقة التي سيشرع بها السيّد راولز في إنشاء «عقد اجتماعيّ». وسيوضَع البشر في ما يسمّيه «الوضعيّة الأصل» - وهي ليست حالة الطبيعة، ولكنّها «حالة افتراضيّة يمكن الدخول فيها في أيّ وقت». وسيتمّ ضمان العدالة «من خلال اشتراط اختيار المبادئ التي تحكم المجتمع من وراء حجاب الجهل. ويمنع هذا الحجاب أولئك الذين يشغلون الوضعيّة الأصل من معرفة قدراتهم الطبيعيّة أو مكانتهم في النظام الاجتماعيّ. وما لا يعرفونه لا يمكنهم تحويله إلى صفّ مصلحتهم الخاصّة؛ فهذا الجهل يضمن أنّ اختيارهم سيكون عادلًا. وبما أنّ كلّ شخص في «الوضعيّة الأصل» يفترض أن يكون عقلانيًّا [؟!]، فسوف يقتنع الجميع بالحجج نفسها [؟؟!!] ففي تقاليد العقد الاجتماعيّ، يكون اختيار المبادئ السياسيّة بالإجماع». فهل فسّر السيّد كوهين ما يعنيه بهذه «الوضعيّة الأصل، أو حدّدها؟» طبعًا لم يفعل ذلك- وعلى الأرجح هو لم يفعله، لسبب وجيه. وبمجرّد مواصلته في التحليل، يبدو أنّه يلمّح إلى أنّ هذه «الحالة الافتراضيّة» هي حالة الطين البشريّ ما قبل الجنينيّ.

«يحتجّ راولز أنّه بالنظر إلى الشكوك التي تميّز «الوضعيّة الأصل» (وفيها يكون البشر غير عارفين ما إذا كانوا جيّدين، أو غير موهوبين، أو أغنياء، أو فقراء) وبالنظر إلى الطبيعة المصيريّة للاختيار الذي سيتمّ اتّخاذه (أي هذه هي المبادئ التي

سيعيشون بها) سيختار البشر العقلانيّون وفقًا لقواعد «أقصى مجموعة من الحدود الدنيا» لنظريّة اللعبة. وتحدّد هذه القاعدة إستراتيجيا محافظة - في الاختيار بين البدائل، يجب أن نختار ذلك البديل الذي تتفوّق أسوأ نتيجة ممكنة له على أسوإ نتيجة ممكنة للآخرين». وهكذا، فإنّ البشر سيختارون «بعقلانيّة» قبول مبادئ السيّد راولز الأخلاقيّة والسياسيّة.

وبغضّ النظر عمّا توخّاه روبي غولدبرغ من تعقيدات للتوصّل إلى ذلك الاستنتاج، أقول إنّه من المستحيل على البشر اتّخاذ أيّ خيار على أساس الجهل، أي استخدام الجهل معيارًا: فإذا كان البشر لا يعرفون هويّاتهم الخاصّة، فإنّهم لن يكونوا قادرين على فهم أشياء من قبيل «المبادئ التي يعيشون وفقها»، و«البدائل» أو ما تعنيه «النتيجة الممكنة» من خير أو سوء أو توقّع الأسوإ. وبما أنّه من أجل أن يكونوا «منصفين»، يجب ألّا يعرفوا ما الذي يخدم مصلحتهم الخاصّة، فكيف سيكونون قادرين على معرفة النتيجة الأقلّ فائدة (أي «أسوأ ما يمكن» من النتائج)؟

أمّا في ما يتعلّق بقاعدة الاختيار وفقًا «لأقصى مجموعة من الحدود الدنيا»، فيمكنني إلغاء عقد السيّد راولز الاجتماعيّ، الذي يتطلّب الإجماع، بالقول إنّه في القضايا البعيدة المدى سأختار ذلك البديل الذي تتفوّق أفضل نتيجة ممكنة فيه على أفضل نتيجة ممكنة للآخرين. «أنتم تسعون إلى الهروب من الألم. ونحن نسعى إلى تحقيق السعادة. أنتم موجودون من أجل تجنّب العقاب، أمّا نحن فموجودون من أجل كسب المكافآت. فالتهديدات لن تجعلنا نعمل؛ والخوف ليس محفّزا لنا. ونحن لا نرغب في تجنّب الموت، بل الحياة هي التي نرغب في عيشها». (رواية الأطلس متململا).

إنّ السيّد كوهين ليس في اتّفاق كامل مع السيّد راولز. إذ يبدو أنّه يعتقد أنّ السيّد راولز ليس منصفًا بما فيه الكفاية: «...يودّ المرء أن يكون أكثر وضوحًا بشأن أنواع عدم المساواة التي هي في الواقع ما يبرّره من أجل تشجيع أفضل أداء. فهل من المشروع في الواقع أن يستبعد راولز اعتبارات ما يسمّيه الحسد من الحسابات

التي تتمّ في «الوضعيّة الأصل؟» وهل من الممكن مناقشة أنّ إدراجها سيؤدّي إلى اختيار مبادئ أكثر مساواة». وهل هذا يعني أنّ الأجنّة السابقة من دون سمات قادرة على تجربة الحسد من الأجنّة السابقة الأخرى التي هي من دون سمات؟ وهل هذا يعني أنّ المجتمع العادل يجب أن يطحن أفضل أعضائه ويسوّيهم بمستوى مَن هم أسوأ أعضائه، من أجل إرضاء رغبة الحسد؟

إنّي أميل إلى التخمين أنّ الإجابة إيجابيّة، لأنّ السيّد كوهين يواصل تحليله فيقول ما يلي: «ومع ذلك، فأنا أميل، لسبب من بين أسباب كثيرة، إلى القول إنّه بمجرّد الوصول إلى الحدّ الأدنى الاجتماعيّ الكافي، فإنّ العدالة تتطلّب القضاء على الكثير من أوجه عدم المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، حتّى لو كان القضاء عليها يحول دون زيادة الحدّ الأدنى». فهل قال هذا بدافع الرغبة في النهوض بالضعفاء أم للحطّ من مكانة الأقوياء- وهل قاله لمساعدة غير الأكفاء أو لتدمير القادرين؟ وهل هذا صوت الحبّ أم صوت الكراهية- صوت التراحم أم صوت الحسد؟

فما هي القيمة التي يمكن اكتسابها من خلال مثل هذه الفظائع الدماغيّة؟ يقول السيّد كوهين: «يجب أن أتخلّى عن بعض الفوائد الاقتصاديّة، إذا كان ذلك سيقلّل من شرور البعد الاجتماعيّ، ويعزّز الروابط المجتمعيّة، وينمّي إمكانات المشاركة الكاملة في الحياة المشتركة». لكن حياة مَن؟ والقواسم المشتركة مع مَن؟ ووفق معيار القيمة لمن: هل سيكون وفق معيار قيم الناس المجاورين؟ أم وفق معايير صعاليك الإحياء من هيبيين؟ ومدمني المخدّرات؟

«داغني... لقد ارتأيت... ما كان عليّ أن أقاتل من أجله... كان عليّ أن أنقذك... وألّا أسمح لك بالتعثّر في سنوات حياتك الباقية، وأنت تكافحين عبر ضباب مسموم، وعيناك مستمّرتان في النظر المباشر، تحدّقان مثلما تفعل أثناء النظر إلى أشعّة الشمس، تكافحان من أجل العثور، في نهاية طريقك، لا على أبراج المدينة، ولكن العثور على شخص سمين عاجز طائش، بلا عقل يستمتع بالحياة

عن طريق ابتلاع النبيذ الروحيّ المقطّر الذي دفعتِ حياتك ثمنا له!» (رواية الأطلس متململا)

يذكر السيّد كوهين أنّ السيّد راولز يرفض «مذاهب أرسطو التي تنشد الكمال». (ألا تعرف ذلك؟) والسيّد راولز، بالمناسبة، هو أمريكيّ، تلقّى تعليمه في الجامعات الأمريكيّة، لكنّه أتمّ تعليمه في بريطانيا العظمى، بجامعة أكسفورد، وفق برنامج فولبرايت للمنح الجامعيّة.

فما هو السبب الداعم لتيّار المساواة اليوم؟ لقد ادّعى المثقّفون الأوروبيّون الذين يغلب عليهم طابع الإيثار الجماعيّ لأكثر من مائتي عام، أنّهم صوت الشعب- وأبطال الجماهير المضطهدة والمحرومة والمناصرين لحكم الأغلبيّة غير المحدود. و«الأغلبيّة» كانت الكلمة القاهرة في لاهوت هؤلاء المثقّفين. وكانت «إرادة الأغلبيّة» و«رفاهية الأغلبية» هي قاعدتهم الأخلاقيّة وهدفهم السياسيّ الذي - زعموا- أنّه سمح بكلّ شيء، وناصره، وبرّره. وبدرجات متفاوتة من الاتّساق، تقاسمَ هذا الاعتقاد معظمُ المفكّرين الاجتماعيّين في أوروبا، انطلاقًا من ماركس، إلى بنثام، إلى جون ستيوارت ميل (الذي يعتبر مقاله المعنون بـ عن الحرّيّة أكثر كتاب خبيث مدمّر على الإطلاق كتب عن الجماعيّة التي تبنّاها المدافعون الانتحاريّون عن الحرّيّة).

وفي منتصف القرن العشرين، أصيب المثقّفون بالصدمة من خلال رؤية حجر الأساس البديهيّ الخاصّ بهم وهو يتفكّك فيصبح مجرّد جليد رقيق. وانهار مفهوم «إرادة الأغلبيّة» عندما لاحظوا أنّ الأغلبيّة لم تكن معهم ولم تشاركهم «مثلهم العليا». وانهار مفهوم «رفاهية الأغلبيّة» عندما اكتشفوا من خلال تجارب روسيا الشيوعيّة، وألمانيا النازيّة، ودولة الرفاه بإنجلترا، والأنظمة الاشتراكيّة الأقلّ تنوّعًا، أنّ خصمهم المكروه فقط، أي نظام الرأسماليّة الحرّ الأنانيّ والفرديّ، قادر على الاستفادة من غالبيّة الناس (في الواقع، كلّ الناس).

وبدأ بعض المثقّفين يتعثّرون ويتّجهون نحو اليمين- ذلك اليمين المفلس الذي لم يكن لديه ما يقدّمه. واستسلم البعض، والتجؤوا إلى المخدّرات وعلم التنجيم. وبدأت الطليعة- التي جرّدت بأمان من الغطاء والاحترام والمصداقيّة والبروميدات الشعبيّة - في الكشف عن دوافعها الخفيّة في الوهج العلنيّ للنظريّة اللفظيّة.

لقد وصلت عبادة «الأغلبيّة» إلى نهايتها في صفوف من كانوا يتبنّون الإيثار الجماعيّ. إنّهم لم يعودوا يعلنون: «لماذا لا يجب التضحية بنخبة ضئيلة من العباقرة والمليونيرات لصالح جماهير البشريّة العريضة؟» بل أصبحوا يعلنون أنّه يجب التضحية بجماهير البشريّة العريضة لصالح نخبة ضئيلة، لا تتكوّن من الآلهة أو الملوك أو الأبطال، ولكن تشمل غير الأكفاء ومن هم عاجزون بالفطرة. إنّهم لا يعلنون أنّ الرأسماليّين الجشعين يستغلّون أصحاب المواهب ويخنقونهم - بل يعلنون أنّه لا ينبغي السماح لأصحاب المواهب بالعمل. وإنّهم لا يعلنون أنّ الرأسماليّة تعيق التقدّم التكنولوجيّ- بل يعلنون أنّ التقدّم التكنولوجيّ يجب أن يتأخّر أو يلغى. وهم لا يسخرون من وعد نزول «فطيرة من السماء» - بل يطالبون بحظر الفطائر على الأرض. إنّهم لا يعدون برفع مستوى معيشة البشر- بل يعلنون أنّه ينبغي تخفيضه. وهم لا يسعون إلى إعادة توزيع الثروة- بل يسعون إلى القضاء عليها. فماذا تبقّى، إذَن، من عقيدتهم السابقة؟ لم يتبقَّ منها سوى مبدإ ثابت واحد فقط هو: مبدأ التضحية - التي يعظون بها الآن علنًا بالشكل الذي يؤيّدونه دائما سرًّا: التضحية من أجل التضحية.

«إنّ ما يسعون وراءه ليست ثروتك بل يسعون وراء مؤامرة ضدّ العقل، ممّا يعني: مؤامرة ضدّ الحياة والإنسان». (رواية الأطلس متململا).

وأيّ شخص يقترح الحطّ من البشريّة إلى مستوى أدنى عيّناتها، لا يمكنه ادّعاء أنّ الخير هو دافعه. وأيّ شخص يقترح حرمان البشر من الإلهام أو الطموح أو

الأمل، والحكم عليهم بالركود مدى الحياة، لا يمكنه ادّعاء أنّ الرحمة هي دافعه. وأيّ شخص يقترح منع تقدّم البشر خارج الحدّ الذي يمكن أن يصل إليه أيّ مشلول لا يمكنه ادّعاء أنّ حبّ البشر هو دافعه. وأيّ شخص يقترح منع العبقريّ من أيّ إنجاز لا قيمة له بالنسبة إلى أيّ معتوه، لا يمكنه ادّعاء أيّ دافع سوى الحسد والكراهية.

ولاحظوا معي أنّه لم يكن من الممكن قطّ الوعظ بفكرة شرّيرة على أساس العقل، والحقائق، وعلى أساس هذه الأرض. لقد كان على دعاة نظريّات تدمير الإنسان دائمًا أن يخطوا خارج الواقع، للبحث عن قاعدة أو عقوبة صوفيّة. تمامًا كما كان على المتديّنين أن يحتجّوا بأسطورة خطيئة آدم من أجل نشر فكرة ذنب الإنسان قبل الولادة - وتمامًا كما كان على كانط أن يعتمد على عالم النومين من أجل تدمير العالم الموجود - وتمامًا كما كان على هيجل أن يدعو إلى الفكرة المطلقة، وكان على ماركس أن يستحضر هيجل- لذلك يطالب الناس اليوم، على النطاق الضئيل لثقافتنا المتقلّصة، ولاسيّما أولئك الذين يريدون حرمان الإنسان من حقّه في الحياة، بحقوق الجنين، ويطالب أولئك الذين يريدون إنكار جميع الحقوق لإنسان القدرة، بأن يكفّر عمّا لم يكسبه قبل أن يكون جنينًا وعن ظلم الطبيعة قبل الولادة للأبله المنغوليّ المجاور.

لاحظوا أيضًا أنّ أيّ منظّر صادق لا يحاول تقديم أفكاره تحت ستار الأضداد. لكنّ فلسفة كانط تقدَّم على أنّها «عقل خالص» - ويُقدَّم الإيثار بوصفه عقيدة «الحبّ»- وتُقدَّم الشيوعيّة على أنّها «تحرير»- وتقدَّم المساواة على أنّها «عدالة».

«أمّا العدالة فهي الاعتراف بحقيقة أنّه لا يمكنك تزييف سجيّة البشر كما لا يمكنك تزييف سجيّة الطبيعة... وأنّه يجب الحكم على كلّ إنسان لما هو عليه وأن يعامل وفقًا لذلك... وأنّك عندما تضع أيّ مشغل آخر في مكانة أعلى من العدالة فإنّك تقلّل من قيمة عملتك الأخلاقيّة مقابل الاحتيال على الخير لصالح الشرّ...

وأنّه في قاع تلك الحفرة عند نهاية هذه الطريق، يكمن فعل الإفلاس الأخلاقيّ في معاقبة البشر من أجل فضائلهم ومكافأتهم على رذائلهم ...» (من رواية الأطلس متململا).

إنّ كتاب السيّد راولز يحمل عنوان نظريّة في العدالة، ومع ذلك، من الغريب أنّ السيّد كوهين لم يذكر مطلقًا تعريف السيّد راولز لـ«العدالة» – وهو ما أظنّ أنّه قد لا يكون خطأ السيّد كوهين.

لقد وضعتُ قائمة في رواية الأطلس متململًا، أثناء سرد أحداث التعامل مع كارثة النفق، شملت ركّاب القطار الذين كانوا مسؤولين فلسفيًّا عن ذلك، وفق ترتيب هرميّ، ينطلق ممّن هم أقلّ ذنبًا إلى من هم أكثر ذنبًا. وآخر واحد في القائمة هو متبنّي المذهب الإنسانيّ الذي قال: «وماذا تقصدون ببشر ذوي قدرات خاصّة؟ لا أبالي بهم والسبب الذي يجعلهم بتلك القدرات ولا أهتمّ لما إذا كانوا قد أُجبروا على المعاناة. يجب أن يعاقبوا من أجل دعم غير الأكفاء. وبصراحة، لا يهمّني ما إذا كان هذا عادلًا أم لا. فأنا فخور بعدم الاهتمام بمنح أيّ عدالة للقادرين، حين يتعلّق الأمر برحمة المحتاجين». واليوم، خصِّص مجلّد «علميّ» يتكوّن من 607 صفحة لادّعاء أنّ هذا يشكّل العدالة.

لقد كتبت ما يلي في كتاب الرأسماليّة: المثل الأعلى المجهول: «يكمن التبرير الأخلاقي للرأسماليّة في حقيقة أنّها النظام الوحيد الذي يتوافق مع ما في الإنسان من طبيعة عقلانيّة، وأنّها تحمي بقاء الإنسان، وأنّ مبدأها الحاكم هو: العدالة». وإذا دُمّرت الرأسماليّة وقاعدتها الأخلاقيّة الميتافيزيقيّة، أي دُمّرت طبيعة الإنسان العقلانيّة، فإنّ مفهوم العدالة هو الذي يجب تدميره. ويبدو أنّ المنادين بالمساواة يفهمون هذا: أنّ المدافعين النفعيّين عن الرأسماليّة لا يفعلون ذلك.

فهل يُحتَمل قراءة كتاب نظريّة في العدالة على نطاق واسع؟ والإجابة طبعًا لا. وهل يُحتَمل أن يكون كتابًا مؤثّرًا؟ والإجابة هي نعم- وعلى وجه التحديد هو

كذلك لهذا السبب.

وإذا كنتم ستتساءلون كيف يمكن لفلسفة غير عقلانيّة بشعة مثل التي جاء بها كانط أن تسيطر على الثقافة الغربيّة، فأنتم الآن تشهدون محاولة لتكرار هذه العمليّة. فالسيّد راولز هو تلميذ كانط من الناحية الفلسفيّة ومن الناحية الإبيستيميّة النفسيّة أيضًا. لقد أصّل كانط التقنية المطلوبة لتسويق مفاهيم غير عقلانيّة للبشر المنتمين إلى عصر ساخر مريب، أولئك الذين رفضوا التصوّف رسميًّا دون استيعاب أساسيّات العقلانيّة. هذه التقنية هي كما يلي: إذا كنت ترغب في نشر فكرة شريرة شنيعة (على أساس المذاهب المقبولة تقليديًّا)، يجب أن يكون استنتاجك واضحًا بتبجّح، ولكن يجب أن يكون دليلك غير واضح وعلى نحوٍ غامض. بل يجب أن يكون دليلك في غاية التشابك إلى درجة أنّه سيشلّ الملكة النقديّة عند القارئ- ويجب أن تشوبه فوضى التهرّب، والمراوغات، والتشويش، والتحايل، وانعدام المنطق والانسجام، ويعجّ بالجمل التي لا نهاية لها والتي لا تؤدّي إلى أيّ مكان، فتثير قضايا جانبيّة غير ذات صلة، بتراكيب متنوّعة وفرعيّة وتتفرّع منها جمل فرعيّة، وتحقيق إثبات مطوّل بإتقان لأمر واضح وضوح الشمس في كبد السماء، وإلقاء قطع كبيرة اعتباطيّة بوصفها مراجع بديهيّة متبحّرة للعلوم، ولما يشبه العلوم، وما لا يشبهها، وتلك الأشياء التي لا يمكن تعقّبها أو إثباتها- وكلّ ذلك يقوم على الصفر: أي غياب التعريفات. وأنا أقدّم خير دليل على ذلك كتاب نقد العقل الخالص.

يقدّم السيّد كوهين بعض مؤشّرات على أنّ هذا هو أسلوب كتاب السيّد راولز. فعلى سبيل المثال هو يقول: «... تعتمد جرأة صياغات راولز وبساطتها على تراخٍ مدروس، ولكنّه مشكوك فيه، في فهمه لبعض المفاهيم السياسيّة الأساسيّة» و«مدروس» يعني أنّه «متعمّد».

ومثل أيّ مدرسة علنيّة للتصوّف، فإنّ الحركة التي تسعى إلى تحقيق هدف شرّير

يجب أن تحتجّ بأسرار عليا لسلطة غير مفهومة. والكتاب غير المقروء وغير القابل للقراءة يخدم هذا الغرض. إذ لا يعتمد على ذكاء البشر، ولكن على نقاط ضعفهم ومزاعمهم ومخاوفهم. إنّه ليس أداة للتنوير، بل هو أداة للتخويف الفكريّ. وهو لا يهدف إلى بلوغ فهم القارئ، بل إلى جعله يعاني من عقدة الدونيّة.

وسوف يرفض إنسان ذكيّ مثل هذا الكتاب بسخط وازدراء، وسيرفض أن يضيّع وقته في فكّ طلاسم ما يعتبره ثرثرة عقيمة- وهو جزء من تقنية الكتاب: فالإنسان القادر على دحض حججه لن يقدر على فعل ذلك (إلّا إذا كانت لديه القدرة على بلوغ صفات تشبه تحمّل الفيل وتجلّد الشهيد وصبر أيّوب). وأيّ شابّ صاحب ذكاء متوّسط - ولاسيّما طالب الفلسفة أو العلوم السياسيّة- سيواجه، تحت وابل من التصريحات السلطويّة الموثوقة التي أشادت بالكتاب وأغدقت المديح عليه بوصفه «علميًّا» و«مهمًّا» و«عميقًا»، اللومَ على فشله في الفهم. وفي أكثر الأحيان، سيفترض أنّ نظريّة الكتاب قد أثبتت علميًّا وأنّه وحده غير قادر على فهمها؛ وسيكون حريصًا، وقبل كلّ شيء، سيخفي عجزه، وسيعلن اتّفاقه معها، وكلّما قلّ فهمه، أصبح توافقه معها أعلى- وسيمرّ بقيّة طلبة القسم بالعمليّة العقليّة نفسها. فمعظمهم سيقبلون عقيدة الكتاب، بصعوبة وعلى مضض، وسيفقدون سلامتهم الفكريّة، ويدينون أنفسهم بضباب مزمن من التقريب والتنسيب وعدم اليقين والشكّ الذاتيّ. وسيتخلّى البعض عن الجانب المفكّر فيه (ولاسيّما الفلسفة) وسيتحوّلون إلى «براغماتيّين» معادين للفكر. وهناك عدد قليل سيدرك مغزى اللعبة وسيندفع إلى مقعد سائق العربة، مستوعبين إمكانات طريق مَن يكتسبون غير المستحقّ عقليًّا.

وفي غضون بضع سنوات من نشر الكتاب، سيبدأ المعلّقون في ملء المكتبات بأعمال تحليل و«توضيح» وتفسير لأسراره. وستنتشر مفاهيمهم في جميع أنحاء خريطة الأوساط الأكاديميّة، بدءًا من المستضعفين، الذين سيحاولون تخفيف معنى الكتاب - إلى من سيضفون عليه سحرًا ورونقًا، أولئك الذين سينسبون إليه

شيئا أسوأ من اللغو الذي يقولونه لحيواناتهم الأليفة – مرورًا بأولئك الذين سيقدمّون التنازلات، وسيحاولون التوفيق بين نظريّته وعكس ما تقوله تمامًا- وصولًا إلى النخب الطليعيّة، الذين سيوضّحونها بعبارات لا لبس فيها ويطالبون بقبول نتائجها المنطقيّة. وسينسب مثل ما في هذه التفسيرات من طبيعة متناقضة ومتضاربة إلى عمق الكتاب- ولاسيّما من قبل أولئك الذين يعملون على الشعار: «إذا لم أفهم هذا الكتاب، فذلك يعود إلى كونه عميقًا». وسيعتقد الطلّاب أنّ الأساتذة يعرفون دليل نظريّة الكتاب، وسيعتقد الأساتذة أنّ المعلّقين يعرفون ذلك أيضًا، وسيعتقد المعلّقون أنّ المؤلّف يعرف ذلك أيضًا - وسيكون المؤلّف وحده يعلم أنّه لا يوجد دليل وأنّه لم يُقدَّم أيّ دليل بتاتًا. وفي غضون جيل، سيكون عدد التعليقات قد نما إلى مثل هذه النسب التي سيُقبَل الكتاب الأصليّ فيها بوصفه موضوعًا للتخصّص الفلسفيّ، ممّا سيتطلّب دهرًا من الدراسة- وسيتمّ تجاهل أيّ دحض لنظريّة الكتاب أو سيُرفَض ذلك، إذا كان غير مصحوب بمناقشة كاملة لنظريّات جميع المعلّقين، وهي مهمّة لن يتمكّن أيّ أحد من القيام بها.

وهذه هي العمليّة التي اكتسب بها كانط وهيجل هيمنتهما. فالكثيرون من أساتذة الفلسفة اليوم ليس لديهم فكرة عمّا قاله كانط بالفعل. ولم يقرأ أحد هيجل (على الرغم من أنّ الكثيرين قد مرّوا بكلّ كلمة في كلّ صفحة من كتبه مرور الكرام).

وقد بدأت هذه العمليّة في البروز بالفعل في ما يتعلّق بكتاب السيّد راولز، على شكل مظاهر مثل مقال: «التفاوت الاجتماعيّ الجديد» للسيّد بيريجرين ورستثورن. لكنّ العملية تُفرَض عبر تقنيات العلاقات العامّة؛ وتُدفَع بشكل مصطنع وفي الاتّجاه الخاطئ: نحو الصحافة الشعبيّة وعامّة الناس، الذين هم، في هذه البلاد، أقلّ احتمال متوقّع للعب دور مصّاص الدماء. علاوة على ذلك، لا ينتمي السيّد راولز إلى رابطة كانط: فهو خفيف الوزن وذو توجّه سياسيّ، وقد

خلط أسوأ التقاليد الفلسفيّة القديمة، ولم يضف شيئًا جديدًا. إنّ لدى راولز نقطتَي تشابه بارزتين مع كانط هما: المنهج - والدافع.

ويكمن الخطر في التشابه الثقافيّ لعصر كانط مع زمننا الحاليّ. فعصر يحكمه الشكّ والسخرية، يمكن أن يسيطر عليه أيّ شخص، بما في ذلك السيّد راولز. إذ لا توجد معارضة فكريّة لأيّ شيء اليوم- مثلما لم يكن هناك أيّ منها في زمن كانط. لقد كان معارضو كانط من الناس الذين شاركوا جميع مبانيه الأساسيّة (ولاسيّما الإيثار والتصوّف)، ولم ينهمكوا إلّا في الانتقاء، وهكذا ساهموا في تسريع انتصاره. واليوم، يشترك النفعيّون والدينيّون وغيرهم من «المحافظين» في جميع المباني الأساسيّة للسيّد راولز (ولاسيّما الإيثار). وإذا كان كتابه لا يجعلهم يرون طبيعة الإيثار وعواقبه المنطقيّة، وإذا لم يجعلهم يدركون أنّ الإيثار مدمّر الإنسان (والعقل والعدالة والأخلاق والحضارة)، فلن يكون هناك شيء قادر على جعلهم يدركون ذلك. ولو أنّهم حصلوا على عالم السيّد راولز، فإنّهم سيستحقّون ذلك. وكذلك البشر «العمليّون» الذين تشعر أرواحهم المغطّاة بالشحم بأنّ الأفكار ألعابٌ غير ضارّة يجب تركها للمثقّفين غير العمليّين، وأنّ أيّ فكرة يمكن التحايل عليها من خلال إبرام صفقة مع الحكومة.

ولكن فقط بشكل افتراضيّ- افتراضًا فكريًّا- يمكن لنظريّات مثل التي طرحها كانط أو راولز أن تفوز. لقد كان بإمكان المعارضة العقلانيّة العنيدة أن توقف كانط في عصره. ومن الأسهل هزم راولز- ولاسيّما في هذه البلاد، التي تمثّل النصب التذكاريّ الحيّ لفلسفة معاكسة تمامًا (وربّما كان سيكون لديه فرصة أفضل في أوروبا). وإذا لم يكن هناك أيّ روح للتمرّد في الجامعات الأمريكيّة (أو في أماكن أخرى)، فهنا يكمن الشرّ الذي يجب التمرّد عليه، فكريًّا، وبالشكل العنيد الصحيح: أي التمرّد على أيّ تلميح، أو لمسة، أو رائحة، أو محاولة رمي بالون اختبار على شكل نظريّة في العدالة أو أيّ حركة تدّعي المساواة.

وإذا لم يتمرّد البشر العقلانيّون، فإنّ من يدّعون المساواة سينجحون. لكن هل سينجحون في إقامة عالم من المساواة الرديئة والركود الأخويّ؟ طبعًا لا- ولكن هذا ليس الغرض منها. تمامًا كما كان هدف كانط هو إفساد عقل الإنسان وشلّه، لذلك فإنّ هدف من ينادون بالمساواة هو تكبيل أصحاب القدرة وشلّهم (حتّى لو كان الثمن تدمير العالم).

وإذا كنتم ترغبون في معرفة الدافع الفعليّ وراء نظريّات المساواة – ووراء كلّ الشعارات الجيّاشة الخاصّة بهم، والمناشدات المقزّزة، والكمّيّات الهائلة من الفخاخ اللفظيّة – وإذا كنتم ترغبون في فهم شدّة صغر الروح التي يسعون من أجلها إلى التضحية بالبشريّة، فإنّ ذلك يمكن تقديمه في بضعة أسطر:

ولا يعتقد الإنسان أنّه جيّد إلّا حين يكون فاسدًا. فالفخر هو أسوأ الخطايا، بغضّ النظر عمّا فعله المرء.

«ولكن إذا كان الإنسان يعرف أنّ ما فعله جيّد؟»

«إذن يجب عليه أن يعتذر عن ذلك».

«لمن؟».

«لأولئك الذين لم يفعلوا ذلك». (من رواية الأطلس متململًا).

12

مذهب المساواة والتضخّم

1974

إنّ المثال الكلاسيكيّ لعدم المسؤوليّة المستهجنة هو قصّة الإمبراطور نيرون الذي كان يضيّع وقته في قول الشعر أو التغنّي به، بينما كانت روما تحترق. ويمكن رؤية مثال على سلوك مماثل لذلك اليوم في شكل أقلّ دراماتيكيّة. إذ لا يوجد شيء إمبراطوريّ بشأن الممثّلين، فهم لا يمثّلون وحشًا ضخمًا، بل هم سرب من الأساتذة الذين يعانون من نقص التغذية، ولا يوجد شيء يشبه الشعر، بما في ذلك الشعر الرديء، في الأصوات التي يصدرونها، باستثناء التظاهر- لكنّهم يحومون حول النار، بينما يردّدون أنّهم يريدون المساعدة، وهم يرمون نفايات الورق على النيران. إنّهم أولئك المثقّفون البدائيّون الذين لم تتبلور ملامحهم بعدُ ويبشّرون بمذهب المساواة لبلاد بلا زعيم على حافّة مواجهة كارثة لم يسبق لها مثيل.

إنّ مذهب المساواة شرّير- وسخيف جدًّا- إلى درجة أنّه لا يستحقّ أيّ دراسة أو مناقشة جادّة. لكنّ لهذا المذهب قيمة تشخيصيّة معيّنة: إنّه الاعتراف المعلن بالمرض الخفيّ الذي كان يأكل دواخل الحضارة مدّةَ قرنين (أو أكثر) تحت الكثير من الأقنعة والأغلفة. لقد أفلت مذهب المساواة من حجرة مظلمة مثل فرد أبله لعائلة تكافح من أجل الحفاظ على سمعة محترمة، وأخذ يصرخ للعالم أنّ الدافع الذي يحرّك إخوته الرحماء «الإنسانيّين» المتشبّعين بروح الإيثار والجماعيّة لا رغبة في مساعدة الفقراء، ولكن في تدمير المقتدرين الأكفاء، وأنّ الدافع هو كراهية الخير لكونه خيرًا- كراهية تركّز بشكل خاصّ على منبع جميع السلع، الروحيّة أو المادّيّة

ألا وهو: أصحاب القدرة.

وتتكوّن العمليّة العقليّة الكامنة وراء أمل مناصري المساواة في تحقيق هدفهم من ثلاث خطوات: 1. إنّهم يعتقدون أنّ ما يرفضون تحديده غير موجود؛ 2. لذلك، لا توجد قدرة للإنسان؛ و3. وبالنتيجة، فهم أحرار في وضع مخطّطات اجتماعيّة من شأنها أن تطمس هذا الشيء غير الموجود. وممّا له أهمّيّة خاصّة في المناقشة الحاليّة تحدّي المساواة قانونَ السببيّة: مطالبتهم بنتائج متساوية تنتج عن أسباب غير متكافئة- أو مكافآت متساوية لأداء غير متكافئ.

فعلى سبيل المثال، سأقتبس من مراجعة أنجزها بينيت أم بيرغر، أستاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، بسان دييغو (من مجلّة نيويورك تايمز لمراجعة الكتب، بتاريخ 6 يناير 1974). تناقش المراجعة كتابًا بعنوان المزيد من المساواة كتبه هربرت غانز. وأنا لم أقرأ هذا الكتاب ولا أنوي قراءته: ولكنّ ما شدّني هو مفاهيم هذا الناقد المثيرة للاهتمام والكاشفة عن أشياء عديدة بشكل خاصّ. إذ يكتب السيّد بيرغر إنّ «[هربرت غانز] يوضّح ذلك منذ البداية، فهو لا يتحدّث عن تكافؤ الفرص، الذي يبدو أنّه لم يعد هناك أحد يعارضه، ولكنّه يتحدّث عن المساواة في «النتائج»، أي ما كان يطلق عليه «المساواة في الحالة»... وما يهتمّ به أكثر هو الحدّ من عدم المساواة في الدخل والثروة والسلطة السياسيّة... ويمكن تحقيق المزيد من المساواة، وفقًا لشبكات الخدمات العامّة، عن طريق إعادة توزيع الدخل (في الغالب من خلال إحدى صيغ ضريبة الدخل الائتمانيّ) وعن طريق فرض لامركزيّة السلطة التي تمتدّ من زيادة المساواة في المنظّمات الهرميّة (مثل الشركات والجامعات) إلى نوع من «السيطرة المجتمعيّة» التي من شأنها أن توفّر للأقلّيّات الأكثر تضرّرًا من عدم المساواة بعضَ العزل ضدّ أن تتفوّق عليها الأغلبيّات الثريّة نسبيًّا في الدوائر السياسيّة الأكبر».

وإذا كان الحصول المستمرّ على أغلبيّة الأصوات ظلمًا اجتماعيًّا، فماذا عن رجال

الأعمال الكبار الذين هم أصغر أقلّيّة، ودائما ما تتفوّق عليها باستمرار أصوات مجموعات أخرى؟ غير أنّ السيّد بيرغر لا يقدّم أيّ إجابة، ولكن بما أنّه يساوي باستمرار بين القوّة الاقتصاديّة والقوّة السياسيّة، ويبدو أنّه يعتقد أنّ المال يمكن أن يشتري أيّ شيء، فإنّه يمكن للمرء أن يخمّن ما ستكون إجابته. وعلى أيّة حال، فهو ليس معجبًا بـ«الديمقراطيّة».

ويكشف السيّد بيرغر عن بعض دوافعه عندما يصف هربرت غانز بأنّه «عَالِمُ سياسة» يعاني من «توعّك» معيّن. «وجزء من هذا التوعّك هو كابوس يكون فيه عَالِمُ السياسة - لا على استعداد سيّئ، وإنّما في تملّك تامّ للحقائق والأسباب والخطط التي يحتاج إليها في تعزيز التغييرات التي يدعو إليها بإقناع...- محبطًا، ومهزومًا، ومهانًا من قبل لجان الكونغرس والموظّفين التنفيذيّين الذين يتحمّلون المسؤوليّة السياسيّة للدوائر الانتخابيّة والرعاة الذين يبقونهم في مناصبهم». وبعبارة أخرى: لن يسمحوا له بأن يكون له نهجه الخاصّ.

وهل تعتقدون أنّ الثروة المادّيّة وحدها هي ما يرغب السيّد بيرغر في تدميره؟ تأمّلوا ما يلي: «إنّ لامركزيّة السلطة، على سبيل المثال، لا تنتج بالضرورة المزيد من المساواة... وحتّى الديمقراطيّة المباشرة للاجتماع الذي أقيم بمدينة نيو إنجلاند... لم يقدّم سوى القليل جدًّا لتخليص المجتمع السياسيّ المحلّيّ من التأثير المفرط الذي يمارسه من هم أكثر تعليمًا، وأكثر فصاحة، وأكثر نفوذًا سياسيًّا». وهذا يعني أنّ المتعلّم والجاهل، والفصيح والركيك غير المتماسك، والناشط السياسيّ ومن هو سلبيّ أو خامل يجب أن يكون له تأثير متساوٍ وسلطة متساوية على حياة الجميع. وهناك أداة واحدة فقط يمكن أن تخلق مساواة من هذا النوع هي: البندقيّة.

ويشدّد السيّد بيرغر على أنّه يتّفق مع هدف السيّد غانز العادل، لكنّه يشكّك في إمكانيّة تحقيقه عبر الدعوة الصريحة إلى تحقيق مزيد من المساواة. وبالسخرية البيّنة على نحوٍ ملحوظ، يقترح السيّد بيرغر إستراتيجيا أخرى: «إنّ الدعوة إلى المساواة

تتعارض حتمًا مع القيم الليبراليّة الأخرى، مثل الفردانيّة والإنجاز. لكنّ... الدعوة إلى «المواطنة» لا تفعل ذلك، وتاريخ الديمقراطيّة حافلٌ بالصراعات السياسيّة قصد كسب المزيد والمزيد من «الحقوق» لعدد متزايد من الناس وجلب نسب أكبر من أيّ وقت مضى من السكّان إلى مواطنة تعمل بكامل طاقتها... لقد كانت هناك صراعات في القرن العشرين لإزالة العوائق العرقيّة والجنسيّة... وكسب الحقّ في السكن اللّائق والرعاية الطبّيّة والتعليم- وكلّ ذلك لا على أساس «المساواة»، ولكن على أساس أنّها شروط ضروريّة للمواطنين، الذين هم على قدم المساواة من حيث التعريف، لممارسة مسؤوليّتهم في حكم أنفسهم. ومن يدري ما هي «الحقوق» التي تكمن في الأفق: ربّما يكون الحقّ في النشوة الجنسيّة، أو الشعور بالجمال؟ وأعتقد أنّ هذه ستجعل الناس مواطنين أفضل». وبعبارة أخرى، يقترح أنّه يمكن تحقيق أهداف المساواة من خلال تضخيم مصطلح «المواطنة» ليصبح مفهومًا شموليًّا، أي مفهومًا يشمل الحياة كلّها.

وإذا كان السيّد بيرغر منفتحًا في تقديم النصح لإنشاء فخّ أيديولوجيّ، فمن هم المغفّلون الذين يتوقّع أن يوقعهم في شراكه؟ فهل سيكونون من غير الموهوبين؟ أم من عامّة الناس؟ أم المثقّفين، الذين يغريهم بتذوّق مثل هذا «الحقّ في النشوة الجنسيّة» مقابل نسيان الفردانيّة والإنجاز؟ آمل أنّ تخمينكم جيّد مثل تخميني.

أنا لن أحتجّ على مذاهب المساواة من خلال الدفاع عن الفردانيّة، والإنجاز، والناس أصحاب القدرة والمواهب- خصوصًا بعد كتابة روايتي الأطلس متململا. وسأدع الواقع يتحدّث نيابةً عنّي - فالواقع عادة ما يفعل ذلك.

يقدّم مقال في صحيفة وول ستريت جورنال تحت عنوان «الإرث الأليندي» (بتاريخ 19 أبريل 1974) بعضَ أمثلة واقعيّة ملموسة لما يحدث عندما يُوزَّع الدخل والثروة والسلطة بالتساوي بين جميع البشر، بغضّ النظر عن كفاءاتهم أو شخصيّاتهم أو معارفهم أو إنجازاتهم أو أدمغتهم.

«بحلول الوقت الذي عمل فيه الجيش للإطاحة بحكومة ألليندي، ارتفعت الأسعار أكثر من 1000 في المائة في غضون عامين وكانت تتصاعد بمعدّل 3 في المائة يوميًّا إلى حدود نهاية هذه الحكومة. لقد كانت الخزانة الوطنيّة فارغة عمليًّا». واستولت الحكومة الاشتراكيّة على عدد من الشركات الصناعيّة المملوكة من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة. ثمّ دعت الحكومة العسكريّة الجديدة الإدارات الأمريكيّة إلى العودة. وقَبِل معظمهم بهذا الأمر.

ومن بينها كانت شركة داو للكيماويات، التي تمتلك مصنعًا للبلاستيك في الشيلي. ثمّ قدم بوب ج. كالدويل، مدير عمليّات داو إلى أمريكا الجنوبيّة، مع فريق فنّيّ لفحص بقايا مصنعهم. وسرد ما تذكّره فقال: «إنّ ما وجدناه بدا لنا لا يصدّق، لقد كان المصنع لا يزال قابلًا للاشتغال، ولكن لو زدنا ستّة أشهر أخرى فإنّه لن يكون لدينا أيّ مصنع على الإطلاق. فهم لم يتفقّدوا أيّ شيء. لقد وجدنا الصمّامات التي لم تتمّ صيانتها وكان بها تسرّب للموادّ الكيميائيّة المسبّبة للتآكل، تلك التي كان بوسعها أن تأتي على الأخضر واليابس على نحو فعليّ... والأسوأ من ذلك، وجدنا أنّ الموادّ الكيميائيّة الشديدة الاشتعال، وهي التي كان يتمّ التعامل معها في المصنع، كان يتهدّدها خطر انفجار وشيك». وكما يقول السيّد كالدويل: «لقد كانت السلامة قاب قوسين أو أدنى من الانهيار. إذ فُصِل نظام إخماد النار واستعملت الصمّامات بعيدًا في الاستخدامات الأخرى بالخارج. والأدهى والأمرّ أنّ العمّال كانوا يدخّنون سجائرهم في أخطر المناطق. لقد قالوا لي: لم تقع أيّ حرائق عندما كنت هنا من قبل، إذن فالمكان ليس بالخطورة التي تحدّثت عنها».

وأنا أؤكّد أنّ العقليّة التي تمثّلها هذه الجملة الأخيرة، أي هذه العقليّة القادرة على العمل بهذه الطريقة، هي الجذر الشرّير لجميع شرور البشريّة.

ويبدو أنّ بعض العقليّات في الحكومة الشيليّة الجديدة تنتمي إلى الفئة نفسها: إذ

لديهم النطاق نفسه والإطار ذاته، ولكنّ عواقب أفعالهم لا يمكن إدراكها على الفور، وإن كانت لن تصمد إلى أبعد من ذلك بكثير. ولتجنّب النزاعات العمّاليّة، جمّدت الحكومة الجديدة جميع عقود العمل بالشكل والشروط المنصوص عليها في نظام الأليندي. فعلى سبيل المثال، يتضمّن عقد شركة داو «شرطًا بأن يُعطى الاتّحاد جميع النفايات البلاستيكيّة للمصنع، وسيبيعها هو بعد ذلك. ويقول مسؤول في الشركة: نأمل في تغيير ذلك، لأنّه حافز واضح إلى ألّا ينتج أيّ شيء تقريبًا سوى النفايات».

وتوجَد حالة أخرى شبيهة هي شركة نسيج سانتياغو الكبيرة. «إنّ تعاقدها مع 1300 عامل سيضمن لها الإفلاس تقريبًا. إذ يحصل موظّفو شركة النسيج على كمّيّة معيّنة من القماش مجّانًا كجزء من أجورهم ويمكنهم شراء كمّيّات غير محدودة بخصم حدّد بـ37 في المائة؛ وبهذه الأسعار تخسر الشركة الكثير من المال. لقد باع العمّال القماش في عهد الرئيس سالفادور ألليندي، في السوق السوداء بأرباح ضخمة، وكان ذلك عاملًا مهمًّا في ضمان دعمهم لحكومة ألليندي».

فإلى متى يمكن لشركة- أو بلاد، أو يمكن للبشريّة جمعاء- البقاء على قيد الحياة في ظلّ سياسة من هذا النوع؟ إنّ معظم الناس اليوم لا يرون الجواب، ولكنّ البعض يراه. فالنقص المادّيّ هو نتيجة لنقص آخر أكثر عمقًا، تنشئه الحكومات الداعية إلى المساواة ويتجاهله الجمهور- حتّى فوات الأوان. «إنّ تجربة الشيلي مع الماركسيّة تركت البلاد أيضًا في حالة نقص في المهندسين والفنّيّين يمكن أن تصل إلى أبعاد خطيرة. لقد غادر الآلاف منهم خلال النظام الأليندي. على الرغم من الحوافز التي قدّمها المجلس العسكريّ، فإنّهم لم يعودوا، ولا يزال الكثير من الأشخاص الرئيسيّين يغادرون إلى وظائف ذات رواتب أعلى في الخارج... «هنا في تشيلي [يقول مسؤول تنفيذيّ في مجال الأعمال] يجب أن نعتاد على حقيقة أنّ الناس الأخيار يجب أن يدفعوا جيّدًا».

ولكن هنا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أُخبرنا بأن نعتاد على فكرة أنّه يجب عليهم ألّا يفعلوا ذلك.

وقد يصرخ البروفيسور بيرغر – أو البروفيسور غانز، أو البروفيسور راولز- أنّه لا يوجد شيء من قبيل «أناس جيّدين»، وإذا كان البعض جيّدًا، فهذا لأنّهم يستغلّون أولئك الذين هم ليسوا كذلك. ولا يوجد شيء من قبيل «الأشخاص الرئيسيّين»، كما يقول البروفيسور بيرغر، فنحن جميعًا متساوون من حيث التعريف. وسيقول البروفيسور راولز، لا لقد ولد البعض منّا بمزايا غير منصفة، مثل الذكاء، ويجب أن يكفّر عن ذلك الذنب لأولئك الذين لم يكونوا كذلك. وسيقول البروفيسور غانز، إنّنا نريد المزيد من المساواة ليكون لأولئك الذين يبتكرون أنظمة الرش وأولئك الذين يدخّنون قرب الموادّ الكيميائيّة القابلة للاشتعال أجرٌ، وتأثيرٌ، وصوتٌ متساوٍ في سيطرة المجتمع على العلوم والإنتاج.

لقد أصبح مصطلح «هجرة الأدمغة» معروفًا في جميع أنحاء العالم: فهو يشير إلى مشكلة بدأت الحكومات المختلفة في التعرّف عليها، ومحاولة حلّها من خلال تكبيل أصحاب القدرة بأوطانهم- ومع ذلك لا يرى المنظّرون الاجتماعيّون أيّ صلة بين الذكاء والإنتاج. بينما يهرب من هم أفضل من بين البشر – من كلّ أنحاء العالم- بحثًا عن الحرّيّة. إنّ رفضهم التعاون مع قادة العبيد هو أنبل عمل أخلاقيّ يمكنهم اتّخاذه-وبالمناسبة، هو أعظم خدمة يمكنهم تقديمها للبشريّة- غير أنّهم لا يعرفون ذلك. لكن لا تُرفَع أيّ أصوات في أيّ مكان لتكريمهم، اعترافًا بقيمتهم، وأهمّيّتهم، لأنّ أولئك الذين تتمثّل مهمّتهم في المعرفة- وأولئك الذين يعلنون انشغالهم بمحن العالم- ينظرون ولا يقولون شيئًا. فالمثقّفون يديرون أعينهم بعيدًا، ويرفضون المعرفة- أمّا الناس العمليّون فهم يعرفون، لكنّهم صامتون.

ولا يمكن للمرء أن يلوم الناس البدائيّين المتوحّشين الذين يعيشون في حالة ذهول ببلدٍ مثل الشيلي، أولئك الذين انقضّوا على مصنع صناعيّ وأخذوا يرقصون

في مهرجان السوق السوداء، لعدم فهمهم أنّ المصنع لا يمكن تشغيله بالخسارة- إذا قال لهم رؤساؤهم الاشتراكيّون إنّه يحقّ لهم الحصول على مزيد من المساواة. ولا يمكن للمرء أن يلوم الناس المتوحّشين لعدم فهمهم أنّ كلّ لشيء ثمنَه، وأنّ ما يسرقونه أو يستولون عليه أو يبتزّونه اليوم سيُدفَع مقابل تجويعهم غدًا- إذا كان رؤساؤهم الاشتراكيّون، في مكاتب الإدارة، وفي الفصول الدراسيّة الجامعيّة، وفي أعمدة الصحف، وفي القاعات البرلمانيّة، يخافون من إخبارهم بذلك.

ما الذي يعتمد عليه كلّ هؤلاء الناس؟ إذا أفلس مصنع الشيلي، فسيجد مناصرو المساواة مصنعًا آخر لنهبه. وإذا بدأ هذا المصنع الآخر في الانهيار، فسوف يحصل على قرض من البنك. وإذا لم يكن للبنك مال، فإنّه سيقترض من الحكومة. وإذا لم يكن لدى الحكومة مال، فستحصل على قرض من حكومة أجنبيّة. وإذا لم يكن لدى أيّ حكومة أجنبيّة أيّ أموال، فستحصل جميعها على قرض من الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

إنّ ما لا يعرفونه -وما لا تعرفه تلك البلاد- هو أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة مفلسة.

والعدالة موجودة في العالم، سواء اختار الناس ممارستها أم لا. ولقد أُخذ بثأر أصحاب القدرة، والمنتقم هو الواقع. وسلاحه البطيء، الصامت، غير المرئيّ، الذي ينظر إليه البشر فقط من خلال عواقبه - ومن خلال الأنقاض المدمّرة وأنين العذاب الذي يتركه في أعقابه. واسم السلاح هو: التضخّم.

إنّ التضخّم آفةٌ من صنع الإنسان، وحدوثه ممكن أمام حقيقة أنّ معظم البشر لا يفهمونه. إنّها جريمة ترتكب على نطاق واسع إلى درجة أنّ حجمها هو ما يمثّل حاميًا لها: فالقدرة المتكاملة لعقول الضحايا تنهار قبل حجم الجريمة - والتعقيد الظاهر- الذي يسمح بارتكابها علانية وعلى الملإ. منذ قرون والتضخّم يدمّر بلدًا تلو آخر، ومع ذلك لم يتعلّم البشر أيّ شيء، ولم يُظهروا أيّ مقاومة، سوى الهلاك-

لا مثل الحيوانات التي تدفع إلى الذبح، ولكن أسوأ من ذلك: مثل الحيوانات التي تتدافع بحثًا عن جزّار.

وإذا أخبرتكم أنّ الشرط المسبق للتضخّم نفسيٌّ معرفيٌّ- وأنّ التضخّم مُخفًى تحت أوهام إدراكيّة أنشئت بواسطة روابط مفاهيميّة مفلسة- فلن تفهموني. وهذا ما أنا بصدد شرحه وإثباته.

دعونا نبدأ من البداية. لاحظوا معي حقيقة أنّكم، بوصفكم بشرًا، مجبولون بالفطرة على تناول الطعام مرّة واحدة على الأقلّ في اليوم. وهذا لا يمثّل مشكلة كبيرة في أيّ مدينة أمريكيّة حديثة. إذ يمكنكم حمل قوتكم في جيوبك- على شكل عدد قليل من القطع النقديّة. ولا يمكنكم التفكير في الأمر، ويمكنكم تجاهل بعض الوجبات، وعندما تكونون جائعين، يمكنكم الحصول على شطيرة أو فتح علب الطعام- التي ستكون، كما تعتقدون، في المتناول دائما.

لكن أسقطوا ما تعنيه ضرورة تناول الطعام في الطبيعة، أي إذا كان أيّ واحد منكم وحده في البريّة البدائيّة. والجوع، هو إنذار الطبيعة، ومن شأنه أن يجعل المطالب تكون ملحّة عليكم يوميًّا، ولكنّ تلبية المطالب لن تكون متاحة على الفور: فالإيفاء بها سيستغرق وقتًا وأدواتٍ كثيرة. إذ ستستغرقون وقتًا طويلًا لتعلّم القنص وصناعة الأسلحة الخاصّة بكم. وسيكون لديكم احتياجات أخرى كذلك. إذ ستحتاجون إلى ملابس- وسيستغرق الأمر منكم بعض الوقت لقتل أحد النمور من أجل الحصول على جلده. وستكونون بحاجة إلى مأوى- وسيستغرق الأمر بعض الوقت لبناء كوخ، وستحتاجون إلى الطعام لدعمكم أثناء بنائه. وستستنزف تلبية احتياجاتكم المادّيّة اليوميّة كلّ وقتكم. ولاحظوا معي أنّ الزمن هو ثمن بقائكم على قيد الحياة، وأنّه يجب دفع ذلك الثمن مسبقًا.

فهل سيحدث أيّ فرق إذا كان هناك عشرة منكم، بدلًا من واحد؟ أو إذا كان هناك مائة منكم؟ أو ألف؟ أو مائة ألف؟ فلا تدعوا الأرقام تربككم: في ما يتعلّق

بالطبيعة، ستبقى الحقائق كما هي على نحو حتميّ لا يلين. أمّا اجتماعيًّا، فقد تمكّن الأعداد الكبيرة بعضَ البشر من استعباد الآخرين والعيش من دون جهد، ولكن ما لم يكن هناك عدد كافٍ من البشر القادرين على الصيد، سوف تهلكون جميعًا وسيهلك حكّامكم أيضًا.

وتصبح المشكلة أكثر وضوحًا عندما تكتشفون الزراعة. إذ ستستطيعون البقاء على قيد الحياة بشكل أكثر أمانًا وراحة عن طريق زراعة الحبوب وجمع الحصاد بعد أشهر- بشرط أن تمتثلوا لمبدأين مطلقين من مبادئ الطبيعة وهما: يجب عليكم توفير ما يكفي من حصادكم لإطعامكم إلى غاية بلوغ الحصاد التالي، وقبل كلّ شيء، يجب عليكم حفظ ما يكفي من البذور لزراعة محصولكم القادم. وقد تتعرّضون لنقص في الطعام، ممّا قد يضطرّكم إلى التقشّف والعمل وأنتم شبه جائعين، ولكن، حتّى إن هدّدتكم عقوبة الموت، فلن تلمسوا البذور المخزّنة؛ وإذا فعلتم ذلك، فستكون نهايتكم.

والزراعة هي الخطوة الأولى نحو الحضارة، لأنّها تتطلّب تقدّمًا كبيرًا في التطوّر المفاهيميّ للبشر: فهي تتطلّب أن يدركوا مفهومين أساسيّين لم تتمكّن عقليّة الصيّادين، تلك العقليّة الإدراكيّة الحسّيّة المرتبطة بكلّ ما هو ملموس، من فهمهما بالكامل، وهما: الزمن والادّخار. وبمجرّد استيعابكم هذين المفهومين، ستدركون ثلاثة أسس ضروريّة لبقاء الحياة البشريّة ألا وهي: الزمن- الادّخار- الإنتاج. وستدركون حقيقة أنّ الإنتاج ليس مسألة تقتصر على اللحظة الفوريّة المباشرة، وإنّما هي عمليّة مستمرّة، وأنّ أيّ إنتاج يغذّيه إنتاج سابق. ويوحّد مفهوم «مخزون البذور» تلك الأساسيّات الثلاثة ولا ينطبق فقط على الزراعة، ولكن يشمل نطاقًا أوسع بكثير: فهو يتّسع لجميع أشكال العمل الإنتاجيّ. فكلّ شيء يتجاوز مستوى الوجود الهمجيّ المحفوف بالمخاطر، والذي يقوم على ما تنتجه اليد لتوفير لقمة العيش، يتطلّب مدّخرات. والمدّخرات تشتري الزمن.

فإذا كنت تعيش في مزرعة تحقّق اكتفاءها الذاتيّ، فيمكنك حفظ البذور الخاصّة بك: وستحتاج إلى محصولك المحفوظ في سنوات الخير لجعلك تتحمّل سنوات الخصاصة؛ وستحتاج إلى البذور المحفوظة لتوسيع الإنتاج الخاصّ بك- لزرع حقل أكبر. وكلّما زاد تأمينك لتوفير الموادّ الغذائيّة، ربحت المزيد من الوقت الذي ستوفّره لصيانة الأشياء الأخرى التي تحتاج إليها أو تحسينها من: ملابس، ومأوى، وبئر يؤمّن المياه الخاصّة بك، والماشية الخاصّة بك، وقبل كلّ شيء، الأدوات الخاصّة بك، من قبيل المحراث مثلًا. ويمكنك اتّخاذ خطوة عملاقة إلى الأمام عندما تكتشف أنّه يمكنك التجارة مع المزارعين الآخرين، وهو الأمر الذي سيقودكم جميعًا إلى اكتشاف الطريق إلى حضارة متقدّمة ستقوم على: تقسيم العمل. ولنقل إنّ هناك مائة منكم؛ وكلّ واحد منكم سيتعلّم التخصّص في إنتاج بعض السلع التي يحتاج إليها الجميع، وستتاجرون بمنتجاتكم عن طريق المقايضة المباشرة. فكلّ واحد منكم سيصبح أكثر خبرة في المهامّ الخاصّة به- وهكذا، سيصبح أكثر إنتاجيّة- وعليه، سيجلب لكم وقتكم المزيد من أفضل العوائد.

ففي مزرعة مكتفية ذاتيًّا، تتكوّن مدّخراتك فيها بشكل أساسيّ من البذور والموادّ الغذائيّة المخزّنة؛ لكنّ البذور والموادّ الغذائيّة قابلة للتلف ولا يمكن الاحتفاظ بها فترةً طويلةً، لذلك قد تأكل ما لا يمكنك توفيره؛ وبذلك سيصبح نطاقك الزمنيّ محدودًا. الآن، ستدفع أفقك إلى أبعد من ذلك بكثير. إذ لا ينبغي عليك توسيع مخزن الموادّ الغذائيّة الخاصّة بك: بل يمكنك مبادلة بذورك مقابل سلعة ستساعد في حفظ مدّخراتك فترةً أطول، تلك التي بوسعك مبادلتها مقابل الأغذية ساعة تكون في حاجة إليها. ولكن ما هي تلك السلعة؟ ستصل حينها إلى الاكتشاف العملاق التالي: ستخترع أداة للتبادل هي النقود.

والنقود هي أداة البشر الذين بلغوا مستوى عالٍ من الإنتاجيّة ووصلوا إلى التحكّم البعيد المدى في حياتهم. فالمال ليس مجرّد أداة للتبادل: هو أهمّ من ذلك بكثير، إنّه أداة للادّخار، تسمح بتأخير الاستهلاك وشراء الوقت للإنتاج في

المستقبل. وللوفاء بهذا المطلب، يجب أن يكون المال بمثابة أحد السلع المادّيّة التي هي غير قابلة للتلف، والنادرة، والمتجانسة، والتي يسهل حفظها، ولا تخضع للتقلّبات الواسعة في القيمة، وستكون دائمة الطلب بين أولئك الذين تتاجر معهم. وهذا سيؤدّي إلى قرار استخدام الذهب بوصفه مالًا. فالمال الذهبيّ قيمةٌ ملموسة في حدّ ذاته ورمز إلى الثروة المنتجة في الواقع. وعندما ستقبل بعملة ذهبيّة تدفع لك مقابل بضائعك، فإنّك ستسلّم البضائع بالفعل إلى المشتري؛ وستعتبر الصفقة آمنة مثل المقايضة البسيطة. وعندما تخزّن المدّخرات الخاصّة بك على شكل عملات ذهبيّة، فإنّها ستمثّل السلع التي أنتجتها بالفعل والتي اقتنيتها لشراء الوقت للمنتجين الآخرين، الذين سيبقون العمليّة الإنتاجيّة في حالة استمرار، على نحوٍ يمكّنك من تداول نقودك مقابل السلع في أيّ وقت تشاء.

والآن توقّع ما سيحدث لمجتمعك المكوّن من مائة شخص، أولئك المترفين التقدّميّين الذين يعملون بجدّ، إذا سمحتم لإنسان واحد بالتجارة في سوقكم، لا عن طريق الذهب، ولكن عن طريق الورق- أي إذا دفع لكم، لا بواسطة سلعة مادّيّة، ولا بواسطة السلع التي أنتجها بالفعل، ولكن فقط عن طريق سند إذنيّ على إنتاجه المستقبليّ. سيأخذ هذا الإنسان بضائعكم، لكنّه لن يستخدمها لدعم إنتاجه الخاصّ؛ فهو لا ينتج على الإطلاق- بل يستهلك البضائع فقط. وبعد ذلك، سيدفع لكم أسعارًا أعلى لمزيد من السلع- مجدّدًا مقابل السندات الإذنيّة- مؤكّدًا لكم أنّه سيكون أفضل حرفائكم وأنّه سيوسّع سوقكم.

وبعد ذلك يأتيكم في أحد الأيّام، مزارع شابّ مكافح، قد عانى من مخلّفات فيضان سيّئ، ويرغب في شراء بعض الحبوب منكم، لكنّ أسعاركم قد ارتفعت ولم يتبقَّ لديكم الكثير من الحبوب، لذلك سيفلس. ثمّ يرفع المزارع المتخصّص في الألبان، والذي يدين له بالمال، سعرَ الحليب للتعويض عن الخسارة- ويتخلّى المزارع صاحب الشاحنات، الذي يحتاج إلى الحليب، عن شراء البيض الذي كان يشتريه دائمًا- ويقتل مزارع الدواجن بعض دجاجه، الذي لم يعد يستطيع إطعامه-

ويبيع مزارع البرسيم، الذي لم يعد يستطيع تحمّل ارتفاع سعر البيض، بعض بذوره ويقاطع زرعها- ويصبح مزارع الألبان لا يستطيع تحمّل ارتفاع سعر البرسيم لذلك سيلغي ما طلبه من الحدّاد- وفي الآن نفسه كنت ترغب في شراء محراث جديد كنت قد ادّخرت له الكثير، لكنّك ستجد أنّ الحدّاد قد أفلس. عندها سيقدّم كلّ واحد منكم السندات الإذنيّة التي كنتم تمتلكونها «لأفضل حريف لكم»، وستكتشفون أنّها لم تكن سندات إذنيّة تقوم على ما سينتجه في المستقبل، بل تقوم على إنتاجكم المستقبليّ- لكن للأسف لم يعد لديكم ما تنتجونه. وستكتشفون أنّ أراضيكم مازالت موجودة هناك، وكذلك هياكلكم ومبانيكم، ولكن لا يوجد طعام سيؤمّن لكم فصل الشتاء المقبل، ولا بذور مخزّنة ستزرعونها.

فهل سيُحدث هذا أيّ فرق إذا كان هذا المجتمع يتألّف من ألف مزارع؟ أو مائة ألف؟ أو مليون؟ أو مائتين وأحد عشر مليونا؟ أو العالم كلّه؟ بغضّ النظر عن مدى انتشار هذه الآفة على نطاق واسع، وبغضّ النظر عن المجموعة المتنوّعة من المنتجات ومدى التعقيد الذي لا يحصى من الصفقات المرتبطة بها، وهذا هو، أيّها القرّاء الأعزّاء، سبب التضخّم، ونمطه، ونتائجه.

ولا توجد سوى مؤسّسة وحيدة يمكنها أنّ تخوّل لنفسها السلطة القانونيّة للتجارة عن طريق شيكات من دون رصيد، وهذه المؤسّسة هي: الدولة. وهي المؤسّسة الوحيدة التي يمكنها رهن مستقبلك دون علمك أو موافقتك: فالأوراق الماليّة الحكوميّة (والنقود الورقيّة) هي سندات إذنيّة على إيصالات الضرائب المستقبليّة، أي على إنتاجك المستقبليّ.

وتوقّع الآن عقليّة ذاك الإنسان البدائيّ، الذي لا يستطيع أن يفهم سوى الأشياء المدركة حسيًّا من لحظته الفوريّة المباشرة، والذي سيجد نفسه قد نُقل إلى الحضارة الصناعيّة الحديثة. فإذا كان ذكيًّا، فإنّه سيكتسب القليل من بعض المعرفة السطحيّة، ولكنّه لن يتمكّن من استيعاب مفهومين هما: «الائتمان» و«السوق».

وسيلاحظ أنّ الناس يحصلون على الطعام، والملابس، وجميع أنواع الأشياء ببساطة عن طريق تقديم قطع من الورق تسمّى شيكات- وسيلاحظ أنّ ناطحات السحاب والمصانع العملاقة تبنى على الأرض بأمر من رجال أغنياء جدًّا، تواصل سجلّاتهم في تحقيق الأرقام الخياليّة، وسيلاحظ أنّ سحر الأمر نفسه معمّم من سجلّ إلى آخر وآخر. وأنّه سيبدو على نحو أسرع ممّا يمكنه اتّباعه، لذلك سيخلص إلى أنّ السرعة هي سرّ القوّة السحريّة للورق- وأنّ الجميع سيعملون وينتجون ويزدهرون، مادامت تلك الشيكات تمرَّر من يدٍ إلى أخرى بسرعة كافية. وإذا اقتحم هذا البدائيّ عالم طباعة هذه الأوراق باكتشافه إيّاها، فسيجد أنّ العمليّة كانت متوقّعة من قبل جون مايناردكينز.

ثمّ سيلاحظ هذا البدائيّ المتوحّش أنّ المتاجر مليئة بالسلع الرائعة، ولكن يبدو أنّ الناس لا يشترونها. وسيسأل مدير المتجر: «لماذا يحدث هذا؟» فيجيبه: «ليس لدينا ما يكفي من أسواق». فيسأله: «ماذا تعني بهذا؟» فيجيبه مدير المتجر الذي سيكون بمثابة معلّمه الجديد: «حسنًا، يتمّ إنتاج السلع لكي يستهلكها الناس، والمستهلكون هم الذين يجعلون العالم يعمل، ولكن ليس لدينا ما يكفي من المستهلكين». عندها سيقول البدائيّ المتوحّش «هل الأمر على هذا النحو؟» وستومض عيناه ببريق فكرة جديدة. وفي اليوم التالي، سيحصل على شيك من مؤسّسة تعليميّة كبيرة، وسيستأجر طائرة، ويحلّق بعيدًا- ليعود، بعد فترة، جالبًا معه كامل قبيلته العارية الحافية. وسيقول لصديقه، مدير المتجر: «أنت لا تعرف كم هم جيّدون في الاستهلاك، وهناك الكثير منهم في المكان الذي قدموا منه. وقريبًا جدًّا ستحصل على زيادة في الأجور». لكنّ المتجر سيعلن إفلاسه على نحوٍ عاجل.

وسيكون ذلك البدائيّ المسكين غير قادر على فهمه حتّى يومنا هذا- لأنّه تأكّد من أنّ الكثير من الناس وافقوا على فكرته، ومن بينهم الكثير من نبلاء رؤساء القبائل، مثل الحاكم رومني، الذي أنشد تعويذات «الاستهلاكيّة»، والمحارب

نادر، الذي كافح من أجل حقوق المستهلكين، ورؤساء الأعمال الكبار الذين قرؤوا الصيغ بشأن خدمة المستهلكين، والرؤساء الذين جلسوا في الكونغرس، ورؤساء البيت الأبيض، ورؤساء كلّ حكومة في أوروبا، والكثير من الأساتذة الذين لا يمكنه حصرهم.

وربّما يكون من الصعب علينا فهم أنّ عقليّة ذاك البدائيّ كانت تحكم الحضارة الغربيّة منذ ما يناهز قرنًا.

أمّا الإنسان الحديث فوقع تكوينه في الجامعات ليعتقد أنّ النظر إلى ما وراء اللحظة الفوريّة- أي البحث عن الأسباب أو التنبّؤ بالعواقب- أمرٌ مستحيل، لذلك طوّر البشر المعاصرون إسقاط السياق كطريقة طبيعيّة للإدراك. إنّهم يعتقدون أثناء مراقبة صاحب متجر سيّئ في بلدة صغيرة، من النوع المحكوم عليه بالفشل الدائم- وهو بالفعل كذلك- أنّ نقص الزبائن هو مشكلته الوحيدة؛ وأنّ مسألة السلع التي يبيعها، أو من أين تأتي تلك السلع، لا علاقة لها بهذا الأمر. فالبضائع، كما يعتقدون، متوفّرةٌ وستكون دائمًا موجودة هناك. لذلك، يستنتجون أنّ المستهلك - وليس المنتج- هو محرّك الاقتصاد. وسينصحوننا بقولهم دعونا نوسّع دائرة الائتمان والقروض، أي تشريك مدّخراتنا، مع المستهلكين- من أجل توسيع سوق بضائعنا.

ولكنّ المستهلكين، في الواقع بوصفهم مستهلكين، ليسوا جزءًا من سوق أيّ شخص؛ ولا علاقة لهم بالاقتصاد. فالطبيعة لا تمنح أيّ شخص لقبًا فطريًّا يسمّى «مستهلكا»؛ إنّه لقب لا بدّ من اكتسابه عن طريق الإنتاج. ووحدهم المنتجون يشكّلون السوق- أي فقط البشر الذين يتاجرون بالمنتجات أو الخدمات مقابل منتجات أو خدمات مماثلة. ودور المنتجين أنّهم يمثّلون «العرض» للسوق؛ أمّا دور المستهلكين فهو «الطلب». وقانون العرض والطلب له بند فرعيّ ضمنيّ: إنّه ينطوي على الأشخاص أنفسهم من كلتا القدرتين. وعندما يُنسى هذا البند

الفرعيّ، أو يُتَجاهل، أو يُتَهرَّب منه، فإنّك ستحصل على الوضع الاقتصاديّ اليوم.

ويمكن للمنتج الناجح دعم أناس كثيرين، ولنقل على سبيل المثال أطفاله، من خلال تفويض قدرته السوقيّة إليهم بوصفه مستهلكًا. فهل يمكن لتلك القدرة أن تكون غير محدودة؟ وكم عدد الناس الذين ستكون قادرًا على تغذيتهم في مزرعة مكتفية ذاتيًّا؟ لقد اعتاد المزارعون، في العصور الأكثر بدائيّة، على إعالة أكبر عدد ممكن من الأسر من أجل الحصول على أكثر عمالة زراعيّة، أي توفير المساعدة الإنتاجيّة. فكم عدد الأشخاص غير المنتجين الذين يمكنك دعمهم بواسطة جهدك الخاصّ؟ فإذا كان العدد غير محدود، وإذا أصبح الطلب أكبر من العرض- أي إذا حُوِّل الطلب إلى أمر، كما هي الحال اليوم- فسيكون أمامك استخدام البذور المخزّنة الخاصّة بك واستنفادها. وهذه هي العمليّة الجارية الآن في هذه البلاد.

ويمكن لمؤسّسة وحيدة فقط تنفيذ ذلك على أرض الواقع وهي: الدولة- بمساعدة عقيدة شرّيرة تعمل بمثابة التستّر على ذلك الأمر هي عقيدة: الإيثار. والمستفيدون الظاهرون للعيان من عمليّة الإيثار تلك - أي متلقّي الرعاية الاجتماعيّة- هم في جزء منهم الضحايا، وفي جزئهم الآخر مجرّد واجهة لسياسات الدولة. لكن لا يمكن لأيّ دولة أن تفلت من ذلك، إذا أدرك الناس المفهوم الآخر الذي لم يتمكّن الإنسان البدائيّ من فهمه ألا وهو: مفهوم «الائتمان».

وإذا كنتم تفهمون وظيفة البذور المخزّنة- أي المدّخرات - في مجتمع زراعيّ بدائيّ، فطبّقوا المبدأ نفسه على اقتصاد صناعيّ معقّد.

فالثروة تتمثّل في السلع التي أُنتجت، ولكن لم تُستَهلَك. فماذا سيفعل الإنسان بثروته من حيث المقايضة المباشرة؟ ولنفترض أنّ أحد أصحاب الشركات الناجحة المصنّعة للأحذية أراد توسيع نطاق إنتاجه. فثروته تتكوّن إذَن من الأحذية؛ وهو

يتاجر ببعض الأحذية مقابل شراء الأشياء التي يحتاج إليها من موقع المستهلك، لكنّه سيوفّر عددًا كبيرًا منها ويتاجر بها مقابل الحصول على موادّ البناء والآلات والعمالة لبناء مصنع جديد- وسيوفّر عددًا كبيرًا آخر من الأحذية سيبيعه مقابل الحصول على الموادّ الخامّ والعمّال الذين سيوظّفهم لتصنيع المزيد من الأحذية. فالمال يسهّل هذه التجارة ولكن لا يغيّر طبيعتها. ويجب أن تكون جميع السلع والخدمات المادّيّة التي يحتاج إليها في مشروعه موجودة بالفعل وتكون متاحة للتجارة- تمامًا كما يجب أن يكون ما يدفعه مقابلًا لها موجودًا بالفعل على شكل سلع مادّيّة (في هذه الحالة الأحذية). إنّ تبادل النقود الورقيّة (أو حتّى العملات الذهبيّة) لن يفيد أيّ طرفٍ من الأطراف المعنيّة، إذا لم تكن الأشياء المادّيّة التي يحتاجون إليها موجودة ولا يمكن الحصول عليها مقابل المال.

وإذا كان الإنسان لا يستهلك بضائعه دفعة واحدة، لكنّه يدّخرها للمستقبل، سواء كان يريد توسيع إنتاجه أو العيش على مدّخراته (التي يحملها على شكل أموال)- فهو في كلتا الحالتين، يعتمد على حقيقة أنّه سيكون قادرًا على تبادل أمواله مقابل الأشياء التي يحتاج إليها، كلّما احتاج إليها ومتى كان ذلك. وهذا يعني أنّه يعتمد على عمليّة إنتاج مستمرّة- الأمر الذي يتطلّب تدفّقًا غير منقطع للسلع التي يتمّ توفيرها لتزويد المزيد والمزيد من الإنتاج. وهذا التدفّق هو «رأس المال الاستثماريّ»، أي البذور المدّخرة للصناعة. وعندما يقرض إنسان غنيّ الآخرين مالًا، فإنّ ما يقرضهم إيّاه هو البضائع التي لم يستهلكها.

وهذا هو معنى مفهوم «الاستثمار». وإذا كنتم تتعجّبون كيف يمكن للمرء أن يبدأ الإنتاج، عندما تتطلّب الطبيعة أن يكون الوقت مدفوعًا مسبقًا، فإنّ هذه هي العمليّة المفيدة التي تمكّن البشر من فعل ذلك: فأيّ إنسان ناجح يمكن أن يقرض مبتدئا واعدا بضائعَه (أو أيّ منتج ذي سمعة طيّبة)- في مقابل دفع الفائدة. والدفع يحصل عليه مقابل المخاطرة التي أقدم عليها: فالطبيعة لا تضمن نجاح الإنسان، سواء في المزرعة، أو في المصنع. وإذا فشل المشروع، فهذا يعني أنّ

البضائع قد استُهلكَت من دون عائد منتج، لذلك يفقد المستثمر أمواله؛ وإذا نجح المشروع، يدفع المنتج الفائدة من السلع الجديدة، أي الأرباح التي مكّنه الاستثمار من تحقيقها.

لاحظوا معي، ولنضع في اعتبارنا قبل كلّ شيء أنّ هذه العمليّة لا تنطبق إلّا على تمويل احتياجات الإنتاج، ولا تنطبق على الاستهلاك- وأنّ نجاحها يعتمد على حكم المستثمر على قدرة البشر الإنتاجيّة، وليس على تعاطفه مع مشاعرهم أو آمالهم أو أحلامهم.

وهذا هو معنى مصطلح «الائتمان». ففي جميع الاختلافات والتطبيقات التي لا تعدّ ولا تحصى، يعني «الائتمان» المال، أي السلع غير المستهلكة، التي يقرضها شخص منتج (أو مجموعة) إلى آخر، لتُسدَّد من الإنتاج المستقبليّ. وحتّى الائتمان المقدّم لغرض الاستهلاك، مثل شراء سيّارة، يعتمد على السجلّ الإنتاجيّ وآفاق المقترض. فالائتمان ليس -كما يعتقد المتوحّشون- قطعة سحريّة من الورق تعكس السبب والنتيجة، وتحوّل الاستهلاك إلى مصدر للإنتاج.

فالاستهلاك هو السبب النهائيّ، وليس السبب الفعّال، للإنتاج. أمّا السبب الفعّال فهو المدّخرات التي يمكن القول إنّها تمثّل عكس الاستهلاك: فهي تمثّل السلع غير المستهلكة. أمّا الاستهلاك فهو يمثّل نهاية الإنتاج، أي بمثابة الطريق المسدودة في ما يتعلّق بالعمليّة الإنتاجيّة. والعامل الذي ينتج القليل جدًّا إلى درجة أنّه يستهلك كلّ ما يكسبه، يحمل وزنه اقتصاديًّا، لكنّه لا يساهم في الإنتاج المستقبليّ. أمّا العامل الذي لديه حساب ادّخار متواضع، والمليونير الذي يستثمر ثروة (وجميع البشر بينهما)، فهم أولئك الذين يموّلون المستقبل. أمّا الإنسان الذي يستهلك من دون إنتاج فهو بمثابة طفيليّ، سواء كان متلقيًّا للرعاية الاجتماعيّة أو مستهترا غنيًّا.

إنّ الاقتصاد الصناعيّ معقّد جدًّا: فهو ينطوي على حسابات الوقت والحركة

والائتمان والتسلسلات الطويلة للتبادلات التعاقديّة المتشابكة. وهذا التعقيد هو الفضيلة العظيمة لهذا النظام ومصدر ضعفه في الآن نفسه. أمّا الضعف فهو أمر إبستيميّ نفسيّ. إذ لا يمكن لأيّ عقل بشريّ ولا أيّ كمبيوتر- أو حتّى عقل أيّ مُخَطِّطٍ حكيم- فهمُ التعقيد الكامن وراء كلّ التفاصيل. وحتّى فهم المبادئ التي تحكمها يعتبر إنجازًا كبيرًا من التجريد. وهذا هو المكان الذي تنهار فيه الروابط المفاهيميّة لقدرة البشر على الاندماج: فمعظم الناس غير قادرين على فهم عمل اقتصاد مدنهم الأصل، ناهيك عن فهم اقتصاد البلاد أو العالم. وتحت تأثير التعليم المضادّ للمفاهيم الذي ساهم في انكماش العقل اليوم، يميل معظم الناس إلى رؤية المشاكل الاقتصاديّة من ناحية الأمور الملموسة الفوريّة: أي من خلال رواتبهم، وملّاك المساكن الذين يؤجّرون لهم منازلهم، ومتجر البقالة الرئيسيّ الموجود بالحيّ. والخسارة الأكثر كارثيّة- التي جعلتهم يعيشون في قطيعة مع ما يربطهم بالواقع- هي فقدان المفهوم القائل إنّ المال يرمز إلى السلع الحاليّة الموجودة لكنّها غير مستهلكة.

ويستخدم تعقيد النظام، في بعض الأحيان، كغطاء مؤقّت لعمليّات بعض الشخصيّات المظلّلة. لقد سمعتم جميعًا عن أحد المتلاعبين، وهو شخص لا يعمل، لكنّه يعيش في ترف من خلال الحصول على قرض، يسدّده عن طريق الحصول على قرض آخر في مكان آخر، وسيسدّده هو أيضًا عن طريق الحصول على قرض آخر في مكان آخر، إلى ما لا نهاية. وأنتم تعلمون أنّ تلك السياسة لا يمكن أن تستمرّ إلى الأبد، وأنّه سيُقبَض عليه في نهاية المطاف وأنّه سيفلس وينهار. ولكن ماذا لو كان هذا المناور هو الدولة؟

فالدولة ليست مؤسّسة منتجة، هي في الحقيقة لا تنتج شيئًا. وفي ما يتعلّق بوظائفها المشروعة- وهي الشرطة والجيش والمحاكم القانونيّة- فإنّها تؤدّي خدمة يحتاج إليها الاقتصاد الإنتاجيّ. وعندما تتخطّى الدولة هذه الوظائف، فإنّها تصبح مدمّرة للاقتصاد.

إذ ليس للدولة مصدر دخل، باستثناء الضرائب التي يدفعها المنتجون. ولتحرير نفسها- لفترة من الوقت- من الحدود التي رسمها الواقع لها، تبدأ الدولة لعبة التحايل بالاقتراض بطريقة لا يستطيع أيّ متلاعب خاصّ أن يحلم بها. إنّها تقترض المال منك اليوم، وسيُسدَّد بالمال الذي تقترضه منك غدًا، والمال الذي سيُسدَّد بالأموال التي ستقترضها منك بعد غدٍ، وهكذا دواليك. وهذا هو الأمر المعروف باسم «التمويل بالعجز». لقد أصبح ذلك ممكنًا من خلال حقيقة أنّ الدولة تقطع العلاقة بين السلع والمال. فهي تصدر النقود الورقيّة، التي تستخدم بمثابة شيك تطالب به مقابل السلع الموجودة فعلًا- ولكنّ هذا المال لا تدعمه أيّ سلع، ولا يدعمه الذهب، بل ولا يدعمه أيّ شيء. إنّما هو سند إذنيّ صدر لك في مقابل البضائع الخاصّة بك، وسيدفع من قبلك (على شكل ضرائب) من الإنتاج الخاصّ بك في المستقبل.

فأين تذهب أموالك؟ في كلّ مكان وفي لا شيء. أوّلًا، تصرف في إنشاء عذر الإيثار واختلاق واجهة للبقيّة: لإنشاء نظام للاستهلاك المدعوم- أي خلق طبقة «الرفاه» للبشر الذين يستهلكون من دون إنتاج- أي بمثابة زيادة عدد الطرق المسدودة، المفروضة على تقلّص الإنتاج. ثمّ يصرف المال لدعم أيّ مجموعة ضغط على حساب أيّ مجموعة أخرى- لشراء أصواتهم- ولتمويل أيّ مشروع وقع تصوّره لمجرّد إرضاء نزوة لأيّ بيروقراطيّ أو إرضاء نزوة أيّ من أصدقائه- ولدفع ثمن فشل هذا المشروع، والبدء في القيام بآخر، إلى ما لا نهاية. إنّ المستفيدين من الرعاية ليسوا أسوأ جزء من عبء المنتجين. فأسوأ جزء هم البيروقراطيّون- أي المسؤولون الحكوميّون الذين يمنحون القدرة على تنظيم الإنتاج. إنّهم ليسوا مجرّد مستهلكين غير منتجين: إذ تتمثّل وظائفهم في جعل الأمر أصعب وأصعب، وفي النهاية، من المستحيل على المنتجين إنتاجه. (فمعظمهم من البشر الذين يتمثّل هدفهم النهائيّ في وضع جميع المنتجين في موقع المستفيدين من الرعاية الاجتماعيّة).

وفي حين تكافح الدولة لإنقاذ مؤسّسة واحدة متداعية على حساب انهيار مؤسّسة أخرى، فإنّها تسرّع عمليّة التلاعب بالديون، وتحويل الخسائر، وتكديس القروض على القروض، ورهن المستقبل ومستقبل المستقبل. ومع تفاقم الأمور، لا تحمي الدولة نفسها من خلال التعاقد على هذه العمليّة، ولكن من خلال توسيعها. فتصبح العمليّة عالميّة: فهي تنطوي على مساعدات أجنبيّة، وقروض غير مدفوعة للحكومات الأجنبيّة، وإعانات لدول الرفاهية الأخرى، وإعانات للأمم المتّحدة، وإعانات للبنك الدوليّ، وإعانات للمنتجين الأجانب، وائتمانات للمستهلكين الأجانب لتمكينهم من استهلاك بضائعنا- وفي مقابل ذلك، وفي الوقت نفسه، يترك المنتجون الأمريكيّون الذين يدفعون ثمن كلّ شيء، من دون حماية، ويتمّ الاستيلاء على ممتلكاتهم من قبل أيّ شيخ في أيّ مكان في العالم، والثروة التي خلقوها، وكذلك طاقتهم، يتمّ قلبها ضدّهم، على سبيل المثال، حالة النفط في الشرق الأوسط.

هل تعتقدون أنّ عربدة إنفاق من هذا النوع يمكن أن تدفع إلى الخروج من الإنتاج الحاليّ؟ لا، فالوضع أسوأ بكثير من ذلك. إذ تستهلك الدولة بذور مخزون هذه البلاد- ممّا يعني استهلاك بذور مخزون الإنتاج الصناعيّ ألا وهو: رأس المال الاستثماريّ، أي المدّخرات اللّازمة للحفاظ على استمرار الإنتاج. وهذه المدّخرات ليست على شكل أوراق، بل على شكل سلع فعليّة. وفي ظلّ كلّ تعقيدات الائتمان الخاصّ، ظلّ الاقتصاد مستمرًّا من خلال حقيقة أنّه، بشكل أو بآخر، في مكان مّا أو آخر، توجد بداخله سلع مادّيّة فعليّة لدعم معاملاته الماليّة. واستمرّ الأمر على هذه الحال طويلًا بعد اختراق تلك الحماية واليوم لا تكاد تلك البضائع تختفي.

فقطعة الورق تلك لن تطعمكم عندما لا يوجَد خبز معدّ للأكل. ولن تبني لكم مصنعًا عندما لا توجَد عوارض فولاذيّة يمكن شراؤها. وهي لن تصنع الأحذية عندما لا يوجَد جلد، ولا آلات، ولا وقود. لقد سمعتم ما يقال من كون اقتصاد اليوم يعاني نقصًا مفاجئا وغير متوقّع في السلع المختلفة. وهذه هي الأعراض

المسبقة لما هو قادم.

وسمعتم أيضًا أنّ علماء الاقتصاد يقولون إنّهم في حيرة من طبيعة مشكلة اليوم: فهم غير قادرين على فهم سبب ارتباط التضخّم بالركود- وهو ما يتعارض مع مذاهبهم الكينزية؛ لقد صاغوا اسمًا سخيفًا لذلك هو: «الركود التضخّميّ». وتتجاهل نظريّاتهم حقيقة أنّ المال يمكن أن يعمل فقط مادام يمثّل السلع الفعليّة- وأنّه في مرحلة معيّنة من تضخيم العرض النقديّ، تبدأ الدولة في استهلاك رأس المال الاستثماريّ للأمّة، ممّا يجعل الإنتاج مستحيلًا.

تقدّر قيمة إجماليّ الأصول العينيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في الوقت الحاضر- بقيمة الدولار لسنة 1968 ما يساوي 3.1 تريليون دولار. وإذا استمرّ الإنفاق الحكوميّ، فلن تنقذكم هذه الثروة الهائلة. وربّما تتركون ومعكم كلّ ناطحات السحاب الرائعة، والمصانع العملاقة، والأراضي الزراعية الخصبة- لكن من دون وقود، أو كهرباء، أو نقل، أو فولاذ، أو أوراق، أو بذور لزراعة المحصول القادم.

وإذا حلّ ذلك الوقت، فإنّ الدولة ستعلن صراحة عن الفرضيّة التي كانت تتصرّف بموجبها ضمنيًّا: أنّ «أصل رأس المال» الوحيد هو أنتم. ونظرًا إلى أنّكم لن تكونوا قادرين على العمل بعد الآن، فإنّ الدولة ستتولّى الأمر وستجعلكم تعملون بجرف ينحدر بكم إلى ما يشبه الإنتاج الصناعيّ الفرعيّ. والبديل الوحيد للطاقة التكنولوجيّة هو العمل العضليّ للعبيد. وهذه هي الطريقة التي يؤدّي بها الانهيار الاقتصاديّ إلى الديكتاتوريّة - كما حدث في ألمانيا وروسيا. وإذا كان أيّ شخص يعتقد أنّ التخطيط الحكوميّ هو حلّ لمشاكل بقاء الإنسان، فلاحظوا معي أنّه بعد نصف قرن من الديكتاتوريّة الكاملة، فإنّ روسيا الاتّحاديّة تستجدي القمح الأمريكيّ و«الدراية» الصناعيّة الأمريكيّة.

وقد تجد الدكتاتوريّة أنّه من المستحيل حكم هذه البلاد في المستقبل القريب.

لكنّ ما هو ممكن هو الفوضى العمياء للحرب الأهليّة.

وفي زمن مثل هذا، وفي مواجهة الانهيار الاقتصاديّ الوشيك، يدعو المثقّفون إلى مفاهيم المساواة. وعندما يكون تقليص الإنفاق الحكوميّ أمرًا ضروريًّا، فإنّهم يطالبون بمزيد من مشاريع الرعاية الاجتماعيّة. وعندما تكون هناك حاجة ماسّة إلى البشر ذوي القدرة الإنتاجيّة، فإنّهم يطالبون بالمزيد من المساواة لغير الأكفاء. وعندما تحتاج البلاد إلى تراكم رأس المال، فإنّهم يطالبوننا بامتصاص الأغنياء. وعندما تحتاج البلاد إلى المزيد من المدّخرات، فإنّهم يطالبون بـ «إعادة توزيع الدخل». إنّهم يطالبون بمزيد من الوظائف وبأرباح أقلّ- والمزيد من الوظائف وعدد أقلّ من المصانع - والمزيد من الوظائف في زمن لا يوجد فيه لا وقود ولا نفط ولا فحم ولا «تلوّث» - ولكن قبل كلّ شيء، المزيد من السلع مجّانًا لمزيد من المستهلكين، بغضّ النظر عمّا يحدث للوظائف أو المصانع أو المنتجين.

ونتائج اقتصاديّاتهم الكينزية تدمّر كلّ بلد صناعيّ، لكنّهم يرفضون التشكيك في افتراضاتهم الأساسيّة. وتتكاثر من حولهم أمثلة من قبيل روسيا الاتّحادية، وألمانيا النازيّة، والصين الشيوعيّة، والشيلي الماركسيّة، وإنجلترا الاشتراكيّة، لكنّهم يرفضون الرؤية والتعلّم. فالإنتاج اليوم يمثّل أكثر حاجة ملّحة في العالم، وخطر المجاعة ينتشر في جميع أنحاء المعمورة؛ ويعرف المثقّفون النظام الاقتصاديّ الوحيد القادر بالفعل على إنتاج وفرة غير محدودة، لكنّهم لا يفكّرون فيه ويلتزمون الصمت حياله، وكأنّه نظام لم يكن موجودا من قبل. ويكاد يكون من غير المهمّ أن نلومهم على تقصيرهم في مهمّة القيادة الفكريّة: فصغر مكانتهم أمر محزن.

فهل يوجد أيّ أمل في مستقبل مشرق لهذه البلاد؟ نعم لا يزال الأمل قائمًا. فلهذه البلاد أصل واحد متبقٍّ هو: القدرة الإنتاجيّة التي ليس لشعبها مثيل لها. وإذا حُرِّرَت هذه القدرة، وإلى حدّ بلوغ ذلك، ستظلّ لدينا فرصة لتجنّب الانهيار. إذ لا يمكننا أن نتوقّع الوصول إلى المثاليّة بين عشيّة وضحاها، ولكن يجب على

الأقلّ الكشف عن اسمها. ويجب أن نكشف لهذه البلاد السرّ الذي يحاول كلّ هؤلاء المثقّفين من أيّ طائفة سياسيّة، والذين يطالبون بالانفتاح والحقيقة، التسترّ عليه: إنّ اسم هذا النظام الإنتاجيّ الخارق هو الرأسماليّة.

وفي ما يخصّ أشياء من قبيل الضرائب وإعادة بناء بلاد مّا، فإنّني سأقول إنّ أفضل نموذج لعالم الاقتصاد من حيث أهدافه، إن لم أقل أساليبه، هو راجنار دانيسكولد في رواية الأطلس متململا.

13

المثير والاستجابة

1972

المثير

ثمّة مناسبات يكتسب فيها كتابٌ غير مهّمٍ ولا قيمة له أهمّيّةً بوصفه زبالة من ورق عبّاد الشمس تعرض الحالة الفكريّة للثقافة. وهذا الكتاب بعنوان ما وراء الحرّيّة والكرامة لبورهوس فريدريك سكينر.

وتقول مجلّة التايم (بتاريخ 20 سبتمبر 1971) إنّ: «سكينر هو الأكثر تأثيرًا من بين علماء النفس الأمريكيّين الأحياء...». أمّا مجلّة نيوزويك فتقول (بتاريخ 20 سبتمبر1971): «ظلّ سكينر شخصيّة مؤثّرة جدًا في طلّاب الجامعات الأمريكيّة لأكثر من عقد من الزمان». وتقول مجلّة أخبار العلوم (بتاريخ 7 أغسطس 1971) إنّ: «بورهوس فريدريك سكينر هو أكثر عالم نفس على قيد الحياة له تأثير لا يوصف اليوم، وهو في المرتبة الثانية بعد فرويد بوصفه أهمّ عالم نفسٍ في كلّ العصور. هذا هو على الأقلّ شعور 56 في المائة من أعضاء جمعيّة علم النفس الأمريكيّة، الذين شملهم الاستطلاع على هذا السؤال. وهذا ينبغي أن يكون سببًا كافيًا لجعل كتاب الدكتور سكينر الجديد، ما وراء الحرّيّة والكرامة، أحد أهمّ الأحداث في علم النفس خلال القرن العشرين».

ولا يمكن للمرء تقييم ما في مثل هذه البيانات من أهمّيّة ثقافيّة حتّى يحدّد طبيعة

موضوعها.

إنّ الكتاب في حدّ ذاته يشبه تجسيد بوريس كارلوف لوحش فرانكنشتاين: إنّه جثة مرقّعة بالصواميل والمسامير والبراغي مأخوذة من فناء الفلسفة (البراغماتيّة، والداروينيّة الاجتماعيّة، والوضعيّة، والتحليل اللغويّ، مع بعض المسامير التي دقّها دفيد هيوم، وخيوط راسل، وغراء صحيفة نيويورك بوست). أمّا صوت الكتاب، فهو يشبه صوت كارلوف، إنّه انبعاث لهدير وأنين موجّه إلى عدوّ خاصّ: «الإنسان الذاتيّ الحكم».

و«الإنسان الذاتيّ الحكم» هو المصطلح الذي يستخدمه السيّد سكينر للدلالة على وعي الإنسان في جميع تلك الجوانب التي تميّزه من المستوى الحسّيّ لوعي الحيوان- وعلى وجه التحديد: العقل والدماغ والقيم والمفاهيم والفكر والحكم والإرادة والغرض والذاكرة والاستقلال واحترام الذات. هذه، كما يؤكّد، غير موجودة؛ فهي مجرّد وهم، وأسطورة، وخرافة «علميّة». ويمكن اعتبار مصطلحه ذاك يشمل كلّ ما نسمّيه «عالم الإنسان الداخليّ»، باستثناء أنّ السيّد سكينر لن يسمح أبدًا بمثل هذا التعبير؛ كلّما كان عليه أن يشير إلى عالم الإنسان الداخليّ، وإنّما يقول: «ما بداخل جلدك».

ويؤكّد السيّد سكينر بكلّ طواعية أنّ ما «بداخل جلد» الإنسان يحَدَّد تمامًا من خلال بيئته (ومن خلال ما يوهَبُه وراثيًّا، أي ذلك الذي يحَدَّد من خلال بيئة أسلافه). ومن خلال التحكّم في البيئة، يمكن «للتقنيّين السلوكيّين» - ويجب عليهم- التحكّم في البشر من الداخل إلى الخارج. إذا جُلِب الناس للتخلّي عن الاستقلاليّة الذاتيّة والانضمام إلى إعلان السيّد سكينر: «إلى الإنسان بوصفه إنسانًا نقول بسهولة تحرّر جيّدًا» (ص 201)، فإنّ التقنيّين السلوكيّين سيخلقون نوعًا جديدًا وعالمًا مثاليًّا. وهذه هي أطروحة الكتاب.

ويتوقّع المرء أن يُدعَم تأكيدٌ من هذا النوع من خلال بعض التظاهر أو الإشارة

إلى الأساليب التي سيستخدمها هؤلاء التقنيّون من أجل التلاعب بهؤلاء البشر غير المستقلّين. والغريب في الأمر أنّه لا يوجد مثل هذا المؤشّر في الكتاب. وقد أكون إزاء مدح للسيّد سكينر، ولكن لعلّ ما حدث لي هو أنّني فهمت أنّ المقصود من الكتاب في حدّ ذاته هو أن يكون برهنة على الطرق التي تصوّرها.

وتوجد بعض الشروط التي يتطلّبها الكتاب من قرّائه: (أ) أن يكونوا فاقدين للتركيز. (ب) أن ينجزوا قراءة سريعة. (ج) أن ينتابهم الشكّ الذاتيّ. (د) التسليم في حال مواجهة سخافة شنيعة بالقول: «لم أفهم ما يعنيه، لكن لا شكّ أنّ لديه أسبابا تبرّر قوله ذاك».

وهذه الشروط ستجعل القارئ يغفل عن إدراك المكوّنات الرئيسيّة للطريقة الإبستيميّة للكتاب، وهي: 1. المراوغة. 2. استبدال الاستعارات بالاستدلالات، وتقديم أمثلة للتعريفات. 3. استدعاء شخصيّات وهميّة للنقاش والتغلّب عليها. 4. ذكر فكرة معيّنة على أنّها مثيرة للجدل، ومتابعتها بصفحتين أو ثلاث من الحديث التافه الموجز غير ذي الصلة، ثمّ ذكرها مرّة أخرى ومعاملتها كما لو أنّها أُثبتت. 5. طرح أسئلة مشروعة (للإشارة إلى أنّ المؤلّف على علم بها)، وبالأسلوب نفسه تركها من دون إجابة. 6. الثرثرة وإرهاق وعي القارئ بالمناقشات المثقلة التي توغل في ذكر تفاصيل تافهة، ثمّ التطرّق خلسة إلى المواضيع الأساسيّة الهائلة من دون طرح أيّ نقاش، كما لو أنّها كانت لا جدال فيها. 7. تبنّي لهجة استبداديّة سلطويّة للتعبير عن العقائد الدغمائيّة المطلقة - وكلّما ازداد التشكيك في أيّ قيمة مطلقة، ازدادت استبداديّة لهجته. 8. تقديم ملخّص موجز في نهاية كلّ فصل، يتضمّن أفكارًا، كما لو أنّها أُثبِتت، وهي في الحقيقة مفاهيم غير مدرجة أو لا تكاد تكون مذكورة في نصّ الفصل.

كلّ هذا (وأكثر) يتمّ بشكل صارخ، فظّ، واضح، ممّا يترك الكتاب مليئًا بتجاويف من التناقضات الهائلة، مثل منظر طبيعيّ للقمر مملٍّ بلا حياة.

لقد ناقشت في رواية الأطلس متململانوعين مختلفين من التصوّف: متصوّفة الروح ومتصوّفة العضلات، «أولئك الذين يؤمنون بالوعي بلا وجود، وأولئك الذين يؤمنون بالوجود بلا وعي. وكلاهما يطالبان باستسلام عقلك، أحدهما يودّ أن تسلّم عقلك إلى آرائهم، والآخر إلى ردود أفعالهم». وقد قلت إنّ أهدافهم متشابهة: «من حيث المادّة – استعباد جسد الإنسان، ومن حيث الروح – تدمير عقله».

والسيّد سكينر ينتمي إلى متصوّفة العضلات، بل هو صوفيّ متطرّف على نحوٍ كامل وشامل بحيث لا يمكن للمرء استخدامه في الروايات الخياليّة: لأنّه يبدو شبيهًا بصورة كاريكاتوريّة.

فما يطلبه من قرّائه في بداية كتابه هو: الإيمان. «في ما يلي، ستُناقَش هذه القضايا 'من وجهة نظر علميّة، لكنّ هذا لا يعني أنّ القارئ سيحتاج إلى معرفة تفاصيل تحليل السلوك تحليلًا علميًّا. ومجرّد تفسيرٍ هنا سيفي بالغرض... وأمثلة السلوك المذكورة في ما يلي لم تُقدَّم «بوصفها دليلًا» على التفسير. فالدليل موجود في التحليل الأساسيّ. والمبادئ المستخدمة في تفسير الحالات المذكورة لها المعقوليّة التي قد تفتقر إلى المبادئ المستمّدة بالكامل من الملاحظة العرضيّة». (ص.ص 22-23).

هذا يعني أنّ إثبات نظريّة السيّد سكينر غير متاحة للناس العاديّين، الذين يجب أن يأخذوها مسلّمة على أساس الإيمان، ويستبدلوا «المعقوليّة» بالمنطق: وإذا كان «تفسيره» يبدو معقولًا، فهذا يعني أنّ لديه أسبابا («غير عرضيّة») صائبة لإيضاح مثل هذا التفسير. ويُقَدَّم هذا الأمر بوصفه نظريّة إبيستيميّة علميّة.

(ينبغي ملاحظة أنّ تفسيرات السيّد سكينر لـ «تحليل السلوك تحليلًا علميًّا» مرفوضة من قبل عدد كبير من الخبراء الذين بدؤوا في حلّ الألغاز العليا، هي مرفوضة لا فقط من قبل الأطبّاء النفسانيّين وعلماء النفس في المدارس المختلفة،

ولكن حتّى من قبل زملائه السلوكيّين).

وكغطاء ضدّ النقد، يلجأ السيّد سكينر إلى كبش الفداء المعتاد عند الصوفيّين ألا وهو: اللّغة. «وغالبًا ما يبدو النصّ غير متّسق. فاللغة الإنجليزيّة، مثل كلّ اللّغات، مليئة بالمصطلحات العلميّة... لكنّ هذه القضايا مهمّة لغير المتخصّصين ونحتاج إلى مناقشتها بطريقة غير تقنيّة». (ص.ص 23-24). فمتصوّفة الروح يتّهمون اللّغة بكونها «مادّيّة»؛ أمّا السيّد سكينر فيتّهمها بأنّها «ذهنيّة». وكلاهما يعتبران نظريّاتهما الخاصّة غير قابلة للوصف، أي غير قابلة للتواصل لغويًّا.

ويشعر كثير من علماء النفس بالغيرة من هيبة -وإنجازات- العلوم الفيزيائيّة، التي لا يحاولون محاكاتها بل تقليدها. ويعتبر السيّد سكينر نمطًا نموذجيًّا في هذا الصدد: فهو عازم بشدّةٍ على أن يُقبَل بوصفه «عَالِمًا» ويشكو من أنّ «الإنسان الذاتيّ الحكم» يقف في طريق هذا القبول (وأنا متأكّدة من أنّه مصيبٌ في هذا الأمر). ويشير السيّد سكينر بازدراء إلى أنّ البشر البدائيّين، الذين لم يتمكّنوا من رؤية الفرق بين الكائنات الحيّة والأشياء الجامدة، نسبوا حركات الأشياء إلى آلهة أو شياطين واعية، وأنّ العلم لا يمكن أن يبدأ حتّى يتمّ تجاهل هذا الاعتقاد. وباسم العلم، ينتقل السيّد سكينر بتحدٍّ إلى الجانب الآخر من العملة الأساسيّة نفسها: قبول اعتقاد أنّ الوعي أمرٌ خارق للطبيعة، ويرفض قبول وجود عقل الإنسان.

ويؤكّد أنّ السلوك البشريّ في مجمله نتاجُ عمليّة تسمّى «التكييف الفعّال» Operant Conditioning وتُنفَّذ جميع الوظائف التي ننسبها إلى «الإنسان الذاتيّ الحكم» بواسطة عامل واحد يسمّى «المعزّز» Reinforcer. وعلى ضوء القدرة المطلقة المنسوبة إلى هذا العامل في جميع ثنايا الكتاب، كان من الممكن أن يكون التعريف به مفيدًا جدًّا، ولكن هذا كلّ ما نحصل عليه منه: «عندما يتبع القليل من السلوك نوعًا معيّنًا من النتائج، فمن المرجّح أن يحدث مجدّدًا، والنتيجة

التي لها هذا التأثير تسمّى المعزّز. فالغذاء، على سبيل المثال، هو معزّز للكائن الحيّ الجائع. وأيّ شيء يفعله الكائن الحيّ ويتبعه استلام الطعام من المرجّح أن يتمّ فعله مرّة أخرى عندما يكون الكائن الحيّ جائعًا... وتسمّى المعزّزات السلبيّة بالمنفّرات بمعنى أنّها أشياء تبتعد عنها الكائنات الحيّة». (ص27.)

وإذا افترضت أنّ هذا يعني أنّ «المعزّز» شيءٌ يسبّب المتعة أو الألم، فستكون مخطئًا، لأنّ السيّد سكينر يصرّح في الصفحة 107 أنّه: «لا توجد علاقة سببيّة ضروريّة بين تأثير المعزّز لأيّ مثير والمشاعر التي يولّدها... فما يضخَّم أو يُقزَّم، أو ما هو جيّد أو سيّئ في نهاية الأمر، هو الأشياء، وليست المشاعر، التي يعمل البشر على تحقيقها أو تجنّبها لا بسبب الطريقة التي يشعرون بها ولكن لأنّها معزّزات إيجابيّة أو سلبيّة». إذَن بأيّ وسيلة أو عمليّة تؤثّر هذه «المعزّزات» على أفعال الإنسان؟ للأسف لم تُقدَّم أيّ إجابة عن ذلك في الكتاب كلّه.

والفرق الاجتماعيّ الوحيد بين «المعزّزات» الإيجابيّة والأخرى السلبيّة هو حقيقة أنّ هذه الثانية تثير «هجومًا مضادًّا» أو تمرّدًا، أمّا الأولى فلا تفعل ذلك. وكلاهما وسيلتان للسيطرة على سلوك الإنسان. «إنّ العمل المنتج، على سبيل المثال، كان في يوم من الأيّام نتيجة للعقاب: فالعبد اشتغل لتجنّب عواقب عدم العمل. أمّا الأجور فتجسّد مبدأ مختلفًا: إذ يُدفَع المال لشخص مّا عندما يتصرّف بطريقة معيّنة كي يستمرّ في التصرّف وفقها». (ص32).

وانطلاقًا من هذا الجزء من التعامل وفق الحزم، وإسقاط السياقات، وتعريف الأشياء بما هو غير أساسيّ، ينزلق سكينر إلى تأكيد أنّ التحكّم في العبيد والأجور كلاهما «تقنيّات للتحكّم» -Techniques Of Control، ثمّ يصل إلى المراوغة العملاقة التي تكمن وراء معظم بقيّة كتابه: أنّ كلّ علاقة إنسانيّة، وكلّ حالة لتعامل البشر في ما بينهم، هي شكل من أشكال التحكّم- control. فأنت «متحكَّمٌ فيك» من قبل البقّال أثناء عبورك الطريقَ، لأنّه إذا لم يكن هناك، فإنّك

ستتسوّق في مكان آخر. ويُتَحكَّم فيك من قبل الشخص الذي يشيد بك (فالثناء هو «معزّز إيجابيّ»)، والشخص الذي يلومك (فاللوم هو «معزّز منفّر»)، وما إلى ذلك.

وهنا يستحضر السيّد سكينر المنشار القديم الذي يقول إنّ الإرادة وهمٌ، لأنّ المرء ليس حرًّا إذا كانت لديه أسباب لأفعاله - وإنّ الإرادة الحقيقية ستتألّف من التصرّف على أساس نزوة، وهي نزوة لا سبب لها، وغير خاضعة للمساءلة، ولا يمكن تفسيرها، وتمارس في الفراغ، وخالية من أيّ اتّصال بالواقع.

وانطلاقًا من هذا الأمر، فإنّ الخطوة التالية للسيّد سكينر ستكون سهلة: إنّ الحرّيّة السياسيّة، كما يعلن، تتطلّب استخدام «معزّزات الإكراه»، أي العقاب على السلوك الشرّير. ونظرًا إلى أنّك لست حرًّا في كلّ الأحوال، ولكن يتحكّم فيك الجميع في جميع الأوقات، فلماذا لا تدع المتخصّصين يتحكّمون فيك بطريقة علميّة ويصمّمون لك عَالمًا لا يتكوّن من أيّ شيء سوى «معزّزات إيجابيّة»؟

فأيّ نوع من العالم سيكون ذلك؟ هنا، يبدو أنّ السيّد سكينر يصنع «زلّة فرويديّة»: فهو صريح بشكل مدهش:«... يجب أن يكون من الممكن تصميم عَالَمٍ نادرًا ما يحدث فيه أن يعاقَب السلوك المحتمل أو لا يحدث أبدًا. ونحن نحاول تصميم مثل هذا العالم لأولئك الذين لا يستطيعون حلّ مشكلة العقاب بأنفسهم، مثل الأطفال أو المتخلّفين عقليًّا أو المصابين بالذهان، وإذا كان يمكن تصميمه للجميع، فسيُوفَّر الكثير من الوقت والطاقة». (ص66).

ثمّ يعلن: «...لا يوجد سبب يبرّر عرقلة التقدّم نحو عالم قد يكون فيه الناس جيّدين تلقائيًّا وعلى نحو أوتوماتيكيّ». (ص67) أي لا يوجد سبب على الإطلاق- شريطة أن تكون على استعداد لعرض نفسك كطفل رضيع، أو متخلّف أو ذهانيّ.

و«الكرامة» هي اختيار السيّد سكينر الغريب لتسمية ما يسمّى عادة «القيمة

الأخلاقيّة» وهو يتخلّص منها من خلال تأكيد أنّها تنشأ عبر كسب إعجاب الآخرين. ومن خلال مزيج غريب من الأمثلة، التي تتضمّن نماذج من الحبّ المقدّم بلا مقابل، والأعمال البطوليّة، والإنجازات العلميّة (أي الفكريّة)، يعمل السيّد سكينر لإقناعنا بأنّه: «... يُحتَمل أن نعجب بالسلوك أكثر كلّما فهمناه على نحو أقلّ» (ص53)، وأنّ: «...السلوك الذي يعجبنا هو ذاك السلوك الذي لا يمكننا تفسيره». (ص 58) ويؤكّد أنّ ما يجعل أبطالنا يتشبّثون بـ «الكرامة» ويدفعهم إلى مقاومة التحليل «العلميّ» هو مجرّد خُيَلاء، لأنّه بمجرّد تفسير إنجازاتهم، لن يستحقّوا إعجابًا أكبر، ولا حظوة أعظم- من أيّ شخص آخر.

وهذا الأخير هو قلب حجّته المشوّشة وجوهرها والغرض منها؛ أمّا بقيّة الحشو اللّغوي فهي مجرّد غطاء عشوائيّ. إذ هناك نوع من الكثافة الباطنيّة المحجّبة والعنف في ما يكتبه السيّد سكينر من نثر متعب وكلّما شدّد على نقطة أنّه يجب ألّا يعطى البشر أيّ اعتبار بناءً على فضائلهم أو إنجازاتهم. ويتمّ تحديد سلوك العبقريّ الإبداعيّ (وهذا هو تعبيري الخاصّ، وليس تعبير السيّد سكينر) من خلال «حالات التعزيز الطارئة»، تمامًا مثل سلوك المجرم، ولا يمكن لأيّ منهما تجنّب ذاك السلوك، ولا ينبغي الإعجاب بهما أو إلقاء اللوم عليهما. وعلى عكس الآخرين من المؤمنين بالحتميّة المعاصرين، لا يشعر السيّد سكينر في المقام الأوّل بالقلق إزاء استبعاد مشاعر اللوم، ولكن يبدو أنّه منشغل باستبعاد مشاعر التقدير.

وهذا النوع من القلق لا يكاد يحتاج إلى تفسير. لكنّني وجدت أنّ من المدهش أن يدرج السيّد سكينر الإنجاز ضمن جذور القيمة الأخلاقيّة (الكرامة). الرّاجح أنّه هو وأنا المنظّران الوحيدان -من أقطاب أخلاقيّة متعاكسة- اللذان يفهمان المدى الذي يعتمد على هذه المسألة.

ومن حيث المنطق والعقل، يتوقّع المرء ألّا يعالج مؤمن بالحتميّة من أمثال السيّد سكينر مسائل الأخلاق؛ لكنّ إلغاءه للعقل يحرّره من الانشغال بالتناقضات.

فكتاب ما وراء الحرّيّة والكرامة هو جهاز معياريّ، يصف الإجراءات التي يجب على البشر اتّخاذها (على الرغم من عدم إرادتهم)، والدوافع والمعتقدات التي يجب عليهم تبنّيها (على الرغم من عدم وجود مثل هذه الأشياء).

وانطلاقًا من الملاحظة العرضيّة بأنّ «الأخلاق والأعراف والآداب تشير إلى الممارسات العرفيّة للمجموعة» (ص 112– 113)، ينزلق السيّد سكينر إلى تأكيد أنّ الأخلاق اجتماعيّة على نحوٍ حصريّ، وأنّ المبادئ الأخلاقيّة تغرس من خلال حالات التعزيز المصمّمة اجتماعيًّا «والتي بموجبها يُحثُّ الشخص على التصرّف لصالح الآخرين» (ص 112) – ثمّ يتحوّل إلى المفهوم المهرّب باعتباره مطلقًا لم يُكشَف عنه ولم يناقَش، وهو أنّ الأخلاق سلوك لصالح الآخرين– ثمّ يصل إلى المقطع الرائع التالي: «ويمكن التشكيك في قيمة المعزّزات المستخدمة من قبل أشخاص آخرين ومن قبل الوكالات المنظّمة أو التشكيك في صحّتها: لماذا يجب عليّ أن أسعى وراء إعجاب البشر من بني جلدتي أو أتجنّب لومهم؟ ماذا يمكن لدولتي -أو أيّ دولة- فعله حقًّا لي؟ هل بوسع الكنيسة أن تحدّد في الواقع ما إذا كنت سأكون ملعونًا أو مباركًا إلى الأبد؟ ما هو الشيء الرائع جدًّا بشأن المال– وهل أحتاج إلى كلّ الأشياء التي بوسع المال شراؤها؟ لماذا يجب أن أدرس الأشياء المنصوص عليها في كتالوج الكلّيّة؟ باختصار: لماذا يجب أن أتصرّف «لصالح الآخرين؟» (ص117 – 118).

نعم تمعّنوا مجدّدًا في هذا الاقتباس مرارًا وتكرارًا. لقد اضطررت إلى ذلك، قبل أن أدرك ما يعنيه السيّد سكينر: إنّه يعني أنّ طرح مثل هذه الأسئلة هو انتهاك لمصلحة الآخرين، لأنّه يتحدّى مبادئ السلوك المغروسة اجتماعيًّا (حتّى إنّ السعي وراء المال أو التعليم الجامعيّ لا يمثّل مصلحة الفرد الخاصّة، بل خير الآخرين). وعلى نطاق أوسع: فإنّ جميع مبادئ الفعل، الأخلاقيّ أو العمليّ، البعيد المدى تمثّل صالح الآخرين، لأنّ جميع المبادئ هي منتج اجتماعيّ.

ويدعم ذلك البيانات التي تلي الاقتباس أعلاه مباشرة: «عندما يتمّ التهرّب من السيطرة التي يمارسها الآخرون أو تدميرها، تُترَك المعزّزات الشخصيّة فقط. ويتحوّل الفرد إلى الإشباع الفوريّ، ربّما من خلال الجنس أو المخدّرات» (ص118). تمامًا مثلما يكون الإيثار هو القانون الأخلاقيّ البدائيّ لجميع متصوّفة الروح أو العضلات، فإنّ هذا الرأي من باب المصلحة الذاتيّة للفرد هو بمثابة كليشيه بدائيّ مبتذل. لكنّ السيّد سكينر يضيف بعض «التفسيرات» الإبستيميّة الخاصّة به.

ويؤكّد أنّ الإنسان لا يدرك شيئًا سوى لحظته الفوريّة المباشرة: وليست لديه القدرة على تكوين تجريدات، أو العمل وفقًا لنوايا، أو القيام بتوقّعات نحو المستقبل. «فالسلوك يُشكَّل ويُحافَظ عليه انطلاقًا من نتائجه» (ص18)، و: «لا يمكن للسلوك أن يتأثّر حقًّا بأيّ شيء يتبعه، ولكن إذا كانت هناك «نتيجة» فوريّة مباشرة، فإنّها قد تتداخل مع السلوك». (ص120) ويؤكّد سكينر أنّ التطوّر سيفعل الباقي. «من المفترض أنّ عمليّة التكييف الفعّال تطوّرت عندما كانت تلك الكائنات التي تأثّرت بشكل أكثر حساسيّة بنتائج سلوكها أكثر قدرة على التكيّف مع البيئة والبقاء على قيد الحياة» (ص120). فما هي هذه «الحساسيّة» وعبر أيّ جهاز أو ملكة إدراك تعمل؟ لا جواب يقدّمه لنا سكينر.

ثمّ يدّعي أنّ الاكتشافات الأولى للإنسان (من قبيل اكتشاف النار) كانت عرضيّة ومحض صدفة بحتة (ص.ص121 – 122)، ويخلص السيّد سكينر إلى أنّ بشرًا آخرين تعلّموا، بطريقة مّا، تقليد تلك الممارسات المحظوظة. «وتتمثّل إحدى فضائل الإنسان في كونه حيوانًا اجتماعيًّا أي أنّ المرء لا يحتاج إلى اكتشاف الممارسات لذاته» (ص122). أمّا في ما يخصّ النطاق الزمنيّ لوعي الإنسان فإنّ السيّد سكينر يؤكّد: «الراجح أن لا أحد ببساطة يزرع في الربيع لأنّه عندئذ يتعيّن عليه أن يحصد في الخريف. وعليه لن تكون الزراعة متكيّفة أو «معقولة» إذا لم تكن لها صلة بالحصاد، لكنّ المرء يزرع في الربيع بسبب حالات الطوارئ المباشرة،

ومعظمها مرتّب حسب البيئة الاجتماعيّة» (ص 122). فكيف يتمّ ذلك من خلال بيئة اجتماعيّة تتكوّن من بشر غير قادرين على التفكير البعيد المدى؟ لا جواب يقدّمه لنا السيّد سكينر.

وتعدّ ظاهرة اللّغة معضلة عند متصوّفة العضلات. إذ يظلّ السيّد سكينر يحوم حولها دلاليًّا عبر تسميتها بـ«السلوك اللفظيّ»- verbal behavior. «والسلوك اللفظيّ ينشأ على ما يبدو في الحالات الطارئة التي تنطوي على التفاعلات الاجتماعيّة العمليّة...» (ص122). كيف؟ لا جواب يذكر. و«السلوك اللفظيّ» هو وسيلة للسيطرة على البشر والتحكّم فيهم، لأنّ الكلمات، بطريقة مّا، تصبح مرتبطة بـ «المعزّزات» الجسديّة. على وجه الدقّة، لا يمكن للمرء استخدام لفظة «كلمات» في سياق السيّد سكينر: إنّها الأصوات أو العلامات على الورق التي تكتسب صلة ترابطيّة مع «المعزّزات» القاهرة وتلتصق بجلد الإنسان، وتشكّل «ذخيرة من السلوك اللفظيّ»- a repertoire of verbal behavior وهذا يتطلّب عمليّة تذكّر باهرة. لكنّ السيّد سكينر ينفي وجود الذاكرة- فيسمّيها بـ «التخزين» ويعلن: «إنّ التاريخ التطوّريّ والبيئيّ يغيّر الكائن الحيّ، ولكن لا يُخزَّن داخله». (ص.ص195- 196). وهكذا، فإنّ نظرته إلى طبيعة اللّغة بسيطة مثل وجهات نظر ممارسي السحر الأسود: فالتعويذات اللفظيّة لها قدرة صوفيّة لإحداث تغييرات ماديّة في كائن حيّ.

ويؤكّد السيّد سكينر أنّ «المجتمع اللفظيّ» (أي المجتمع) هو المصدر والسبب في خصوص وعي الإنسان الذاتيّ واستبطانه. كيف؟ هذه المرّة تُقَدَّم إجابة: «يطرح [المجتمع اللفظيّ] أسئلة من قبيل: ماذا فعلت بالأمس؟ ماذا تفعل الآن؟ ماذا ستفعل غدًا؟ لماذا فعلت ذلك؟ هل تريد حقًّا أن تفعل ذلك؟ كيف تشعر حيال ذلك؟ وتساعد الإجابات الناس على التكيّف بعضهم مع بعض بشكل فعّال. ولأنّ مثل هذه الأسئلة تُطرح، فإنّ الشخص يتجاوب مع ذاته وسلوكه بطريقة خاصّة تسمّى المعرفة أو الوعي. ومن دون مساعدة المجتمع اللفظيّ سيكون أيّ

سلوك فاقدا للوعي. فالوعي نتاج اجتماعيّ.» (ص 192؛ التشديد مضاف) ولكن كيف طرحت مثل هذه الأسئلة على البشر غير القادرين على اكتشاف الاستبطان؟ لا يقدّم لنا السيّد سكينر أيّ إجابة.

ولكي يرضي ظاهِرِيًّا المدافعين عن البشر، يقدّم السيّد سكينر ما يلي: «وفي تحويلنا للسيطرة من الإنسان المستقلّ إلى البيئة المرئيّة، لا نترك كائنًا حيًّا فارغًا. إذ تحدث أشياء كثيرة في جلد الإنسان، وستخبرنا الفيزيولوجيا في نهاية المطاف بالمزيد عنه» (ص 195). وهذا يعني: ليس الإنسان كائنًا فارغًا، بل هو قطعة صلبة من اللحم.

ويعود السيّد سكينر بلا هوادة، مثل جميع المتصوّفة، إلى نزعة ثنائيّة صوفيّة - وإلى ما يعادل الانقسام بين العقل والجسد، وهو يصبح من جهته انقسامًا بين الجسد وبقيّة الأجساد. وحسب صيغة السيّد سكينر، فهو ليس صراعًا بين الله والشيطان، ولكن بين عنصري تكييف للإنسان هما: البيئة الاجتماعيّة والهبة الجينيّة. فالصراع يحدث داخل جلد الإنسان، على شكل ذاتين. «الذات هي ذخيرة من السلوك المناسب لمجموعة معيّنة من الحالات الطارئة» (ص199). وهكذا، فإنّ الصراع قائم بين ذخيرتين. «الذات المسيطرة (أي الضمير أو الأنا الأعلى) هي من أصل اجتماعيّ، أمّا الذات الخاضعة فمن المرجّح أن تكون نتاج القابليّة الجينيّة للتعزيز (أي الهويّة، أو آدم، أو النَّزعة الشِّرّيرة في الإنسان). وتمثّل الذات المتحكّمة عمومًا مصالح الآخرين، بينما تمثّل الذات الخاضعة مصالح الفرد» (ص199).

فأين سمعنا هذا من قبل، وكم مرّت عليه من آلاف السنين «ما قبل العلميّة؟».

أمّا صوت السيّد سكينر فمرتفع وواضح عندما يقول: «وأن تكون لذاتك يعني أن تكون لا شيء تقريبًا» (ص123). وليقدّم دليلًا على ذلك، فإنّه يعيد إحياء رؤية قديمة أخرى: فقدرة الجنس البشريّ على نقل المعرفة تحرم الإنسان من أيّ ادّعاء بالفردانيّة (أو الإنجاز الفرديّ) لأنّه يجب أن يبدأ بالتعلّم من الآخرين. «إنّ

الفردانيّين العظماء، الذين يُستشهد بهم لإظهار قيمة الحرّيّة الشخصيّة، مدينون بنجاحهم للبيئات الاجتماعيّة السابقة. إذ تظهر الفردانيّة اللّاإراديّة لروبنسون كروزو والفردانيّة الطوعيّة لهنري ديفيد ثورو ديونًا واضحة للمجتمع. فلو كان كروزو قد وصل إلى الجزيرة وهو طفل رضيع، ولو نشأ ثورو من دون رعاية على ضفاف بحيرة والدن، لكانت قصّتاهما مختلفتين. ويجب علينا جميعًا أن نبدأ كأطفال، ولن تجعلنا أيّ درجة من تقرير المصير، أو الاكتفاء الذاتيّ، أو الاعتماد على الذات، أفرادًا بأيّ معنى بخلاف الأفراد الفرديّين من الجنس البشري». (ص 123 - 124).

وهذا يعني: أنّنا جميعًا نبدأ كأطفال ونبقى على هذه الحال؛ بما أنّ الطفل لا يتمتّع بالاكتفاء الذاتيّ، وكذلك هي حال الشخص البالغ؛ فلا شيء يحدث بين هاتين المرحلتين. لاحظوا معي أيضًا الطريقة نفسها في توظيف إنسان وهميّ قصد النقاش في ما يتعلّق بمسألة الإرادة: أي إعداده خارج سياق الواقع. فعلى سبيل المثال، من أجل أن يكون توماس أديسون فردًا، كان عليه أن يظهر في الغابة عن طريق التوالد العذريّ، كطفل رضيع من دون أبوين بشريّين، ثمّ يعيد اكتشاف مسار علم الفيزياء بأكمله وحده منذ اكتشاف النار وصولًا إلى اختراع المصباح الكهربائيّ. ونظرًا إلى عدم قيام أيّ أحد بذلك، فإنّه لا يوجد شيء اسمه الفردانيّة.

وانطلاقًا من مؤسّسة من هذا النوع، يشرع السيّد سكينر في السعي وراء «العدالة أو الإنصاف» أو «التوازن المعقول» في «التبادل بين الفرد وبيئته الاجتماعيّة» (ص124). لكنّه يعلن أنّ مثل هذه الأسئلة «لا يمكن الإجابة عليها ببساطة عن طريق الإشارة إلى ما هو جيّد شخصيًّا أو ما هو جيّد للآخرين. إذ يوجَد نوع آخر من القيمة يجب أن ننتقل إليه الآن». (ص125).

ونأتي الآن إلى المكافأة.

إنّ مدوّنة أخلاقيّة صوفيّة تطالب بالتضحية بالنفس لا يمكن إصدارها أو

نشرها من دون وجود حاكم أعلى يصبح جامعًا للتضحيات. وتقليديًّا، كان هناك اثنان من هذا النوع: إمّا الله أو المجتمع. لقد كان على الجامع أن يكون غير قابل للوصول إلى البشريّة جمعاء، وكان لا بدّ من الكشف عن سلطته من خلال نخبة من الوسطاء الخاصّين، الذين يطلق عليهم اسم «كبار الكهنة»، و«المفوّضين»، و«الزعماء النازيّين»، إلى غير ذلك. ويتبع السيّد سكينر النمط نفسه، ولكنّه يرفع راية جامع وحاكم أعلى جديد هو: الثقافة.

ويوضّح أنّ الثقافة هي ما عند الناس من: «عادات وسلوكيّات عرفيّة» (ص127). «والثقافة، مثل الكائنات الحيّة، يتمّ اختيارها من خلال تأقلمها مع البيئة: إلى الحدّ الذي تساعد فيه أعضاءها على الحصول على ما يحتاجون إليه وتجنّب ما هو خطير، فهي تساعدهم على البقاء على قيد الحياة ونقل تلك الثقافة. ونوعا هذا التطوّر متشابكان بشكل وثيق. البشر أنفسهم ينقلون كلّا من الثقافة والهبات الوراثيّة - وإن كان ذلك بطرق مختلفة جدًّا وأثناء أجزاء مختلفة من حياتهم». (ص129). «فالثقافة ليست نتاج عقل جماعيّ إبداعيّ أو تعبير عن إرادة عامّة... وتتطوّر الثقافة عندما تزيد الممارسات الجديدة من بقاء أولئك الذين يمارسونها» (ص.ص133- 341). وبالنتيجة فنحن مدينون ببقائنا للثقافة. لذلك يعلن السيّد سكينر، بشأن القيمتين اللتين تمّت مناقشتهما أي الخير الشخصيّ وخير الآخرين «يجب علينا الآن إضافة قيمة ثالثة هي خير الثقافة» (ص 134).

فما هو خير الثقافة؟ إنّه البقاء على قيد الحياة. وبقاء مَن؟ إنّه البقاء في حدّ ذاته. فالثقافة هي غاية في حدّ ذاتها. «عندما يصبح من الواضح أنّ الثقافة قد تنجو أو تموت، قد يبدأ بعض أعضائها في العمل لتعزيز بقائها» (ص 134). فعن أيّ أعضاء يتحدّث؟ وبأيّ وسيلة هم قادرون على فهم مثل هذا الهدف؟ لا جواب يقدّمه لنا.

ويشدّد السيّد سكينر مرارًا وتكرارًا على أنّ بقاء الثقافة قيمة تختلف عن بقاء

أعضائها، أو بقاء أنفسهم أو غيرهم، وهي قيمة يجب على المرء أن يعيش من أجلها أو يموت. لماذا؟ وهنا يصبح السيّد سكينر واضحًا على نحوٍ مفاجئ: «لن يفسّر أيّ من هذا ما يمكن أن نسمّيه مشغلًا خالصًا لبقاء ثقافة مّا، لكنّنا لا نحتاج حقًّا إلى تفسير... والحقيقة البسيطة هي أنّ الثقافة التي تدفع أعضاءها لأيّ سبب من الأسباب إلى العمل من أجل بقائها، أو بقاء بعض ممارساتها، من المرجّح أن تبقى على قيد الحياة. فالبقاء على قيد الحياة هو القيمة الوحيدة التي بموجبها يُحكَم على الثقافة في نهاية المطاف، وأيّ ممارسة تعزّز البقاء على قيد الحياة لها قيمة البقاء على قيد الحياة بحكم التعريف» (ص136). لكن بقاء مَن على قيد الحياة؟ لا يسمح السيّد سكينر بأيّ جواب يقوم على مراوغة من هذا النوع.

وإذا كان البقاء على قيد الحياة «هو القيمة الوحيدة التي يُحكَم بموجبها على الثقافة في نهاية المطاف»، فإنّ الثقافة النازيّة، التي استمرّت اثني عشر عامًا، كانت لها درجة معيّنة من القيمة- وكذلك الثقافة السوفيتيّة، التي استمرّت خمسة وخمسين عامًا، فلها قيمة أعلى- أمّا الثقافة الإقطاعيّة في العصور الوسطى، التي استمرّت خمسة قرون، فمازالت لها قيمة أعلى من البقيّة- ولكن يجب أن تعزى أعلى قيمة للجميع إلى ثقافة مصر القديمة، التي استمرّت، من دون وجود اختلافات أو حركة من أيّ نوع، ومن دون تغيير مدّةَ ثلاثين قرنًا.

إنّ «الثقافة»، وفقًا لمصطلحات السيّد سكينر، ليست شيئًا، وليست فكرة، ولا حتّى بشرًا، بل هي مجموعة من الممارسات، و«السلوكيّات»، إنّها سلوك غير متجسّد يحلّ محلّ أولئك الذين يتصرّفون- أي طريقة للتصرّف يجب على الفاعلين التضحية بأنفسهم من أجلها. ومن باب المقارنة يكون هذا هو التصوّف من النوع الذي يجعل الله أو المجتمع يبدوان بوصفهما الحاكمين الواقعيَّين بشكل معقول. بل هو أيضًا بمثابة تيّار محافظ من النوع الميتافيزيقيّ الذي يجعل المحافظة السياسيّة تبدو صبيانيّة بشكل غير ضارٍّ. إنّه يتطلّب أن نعيش ونعمل ونموت لا من أجل أنفسنا أو من أجل الآخرين، ولكن من أجل الحفاظ على الأجيال التي لم تولد بعد

ونقل الطريقة التي نلبس بها بشكل دائم وأبديّ، ونقل الطريقة التي نركب بها مترو الأنفاق، والطريقة التي نشرب بها، والطريقة التي نتعامل بها مع البيسبول أو الدّين أو الاقتصاد ، إلى غير ذلك.

وهكذا ينتهي الأمر بالسيّد سكينر، بوصفه رأس حربة المادّيّة، فيصبح عبدًا للحركة غير المجسّدة- والقوس الثوريّ، بوصفه حارسًا للوضع الراهن، أيّ وضع راهن.

وبهدف حثّ الضحايا على التضحية من أجل مصلحة الثقافة، يوعَد الضحايا «بمزايا مؤجّلة» (مؤجّلة بشكل غير محدّد). ولكن ما هي إجابة [النظام الاقتصاديّ] على السؤال: لماذا يجب أن أكون قلقًا بشأن بقاء نوع معيّن من النظام الاقتصاديّ؟ يبدو أنّ الإجابة الصادقة الوحيدة على هذا النوع من الأسئلة هي: «لا يوجد سبب وجيهٌ يجعلك تشعر بالقلق، ولكن إذا لم تقنعك ثقافتك بوجود ذلك، فسيكون ذلك أسوأ بكثير بالنسبة إلى ثقافتك» (ص 137). وهذا يعني: أنّه من أجل البقاء على قيد الحياة، يجب على الثقافة إقناع أعضائها بأنّ هناك سببًا وجيهًا يدعو إلى القلق بشأن بقائها، على الرغم من عدم وجود أيّ شيء.

وتعتبر هذه النظريّة من نوع الداروينيّة الاجتماعيّة التي لن يحلم بها هربرت سبنسر. وأقرب داعية إلى ذلك من حيث الممارسة كان أدولف هتلر الذي «عزّز» أتباعه من خلال المطالبة بالتضحيات من أجل بقاء الثقافة الألمانيّة.

لكنّ السيّد سكينر يتصوّر مقياسًا أعظم. إنّه يدعو إلى «ثقافة واحدة للبشريّة جمعاء»، وهو يعترف بأنّه من الصعب شرحها لضحايا التضحية بالنفس. «ومع ذلك، يمكننا أن نشير إلى أسباب كثيرة تجعل من الضروريّ أن ينشغل الناس الآن بصالح البشريّة جمعاء. إنّ المشاكل الكبرى في العالم اليوم كلّها عالميّة... لكنّ الإشارة إلى النتائج ليست كافية. فنحن [لكن مَن يقصد بنحن؟] مطالبون بترتيب الحالات الطارئة التي يكون لها تأثير على العواقب» (ص.ص 137-138). ولا

بدّ أن يكون هذا «المنظّم لحالات الطوارئ» دولة عالميّة شموليّة واحدة، تخدم بقاء ثقافة واحدة، وتحكم كلّ خليّة من دماغ كلّ إنسان وكلّ لحظة من لحظات حياته.

فما هي «المشاكل الكبيرة» التي ستحلّها هذه الدولة؟ وما هي «الاحتمالات المرعبة» التي يجب أن ننقذ أنفسنا منها مقابل ثمن التخلّي عن حرّيّتنا، وكرامتنا، وعقلنا، ودماغنا، وقيمنا، واحترامنا لذواتنا؟ يجيب السيّد سكينر: «إنّ الاكتظاظ السكّانيّ، واستنزاف الموارد، وتلوّث البيئة، وإمكانيّة حدوث محرقة نوويّة- هذه هي العواقب غير البعيدة لمسار العمل الحاليّ». (ص138).

فإذا ضرب البرق جبل سيناء، وظهر موسى على قمّة الجبل، حاملًا لوحًا مقدّسًا، وأسكت الحشود التائهة، المرعوبة، اليائسة أدناه من أجل تلاوة وحي الحكمة الإلهيّة، وقراءة افتتاحيّة من الدرجة الثالثة لإحدى الصحف العشوائيّة - فإنّ التأثير الدراميّ والفكريّ والأخلاقيّ سيكون مشابها (باستثناء أنّ موسى كان أقلّ ادّعاءً).

ويتداعى كتاب السيّد سكينر وينهار في فصوله النهائيّة. فيصبح «السلوك اللفظيّ» للمؤلّف غير منتظم إلى درجة أنّه يبدو كما لو أنّه فقد كلّ الاهتمام بموضوعه. لقد وقع في التناقضات، والمراوغات والاستنتاجات غير المتوافقة مع ما قدّم له، ويبدو أنّه يتعثّر بشكل مرهق في دوائر عقيمة، للاستيلاء عشوائيًّا على أيّ عقلانيّة - لا للدفاع عن أطروحته، ولكن لمهاجمة منتقديه، ورمي الأمصال الصغيرة الضعيفة، وإسقاط نوع غريب من الخبث الروتينيّ المبتذل الخامل والمنتهي الصلوحيّة، ولا يكاد يكون «خبثًا انعكاسيًّا». إنّه يبدو مثل إنسان يملأ الصفحات الفارغة بشيء مّا، أيّ شيء، من أجل التحايل على الثقل المتراكم للأسئلة التي لم تتمّ الإجابة عليها- أو يشبه الإنسان الذي يستاء من أن يُسأَل.

فمن الذين سيكونون «مصمّمي» ثقافته العالميّة المقترحة ومن سيكونون حكّامًا للبشريّة؟ وهو يجيب بشكل لا لبس فيه: إنّهم «تقنيّو السلوك». وما الذي يؤهّلهم

لمثل هذه الوظيفة؟ إنّهم «علماء». فما هو العلم؟ لم يُعطَ العلمُ أيَّ تعريف في كلّ ثنايا الكتاب، كما لو أنّ المصطلح كان من الأوّليّات البديهيّة المبدئيّة المقدّسة.

وبما أنّ الإنسان، وفقًا للسيّد سكينر، غير قادر من الناحية البيولوجيّة على توقّع ما يمكن أن يحدث في فترة زمنيّة مدّتها ثلاثة أشهر -من الزراعة في الربيع إلى حصاد الخريف- فكيف يستطيع هؤلاء التقنيّون رؤية المسار والتخطيط لمستقبل ثقافة عالميّة؟ لا إجابة تذكر في هذا الصدد. وأيّ نوع من البشر هم؟ وسيكون أقرب نهج إلى الإجابة هو: «أولئك الذين حثّتهم ثقافتهم على العمل من أجل تعزيز بقائها...» (ص 180).

ومن غير المجدي أن نسأل بأيّ وسيلة، ومن خلال أيّ وكالات، يمكن لثقافة المخلوقات الحمقى (أي سلوكهم) أن تنجز مثل هذا العمل الفذّ، لأنّنا هنا نتعامل بوضوح مع مطلب معياريّ للتصوّف: إذ يوفّر السيّد سكينر فرصة للكهنوت الأعظم «لسماع بعض الأصوات» - لا صوت الله أو صوت الشعب، بل صوت الثقافة التي تحثّهم على العمل. لكنّ الثقافة «تحثّ» عددًا كبيرًا من الناس على مسارات مختلفة للعمل، بما في ذلك الأشخاص الذين ينقشون نبوءات الهلاك على الصخور بجانب الطرق السريعة. فكيف يعرف مصمّمو الثقافة (وبقيّتنا) أنّ صوتهم هو الصوت الحقيقيّ للثقافة؟ ولا إجابة يقدّمها لنا السيّد سكينر. ويجب على المرء أن يفترض أنّهم يشعرون بذلك.

نأتي الآن إلى محاسبة المراوغة الأساسيّة للكتاب. إذ يواصل السيّد سكينر تأكيد أنّ الجنس البشريّ يحتاج إلى «المزيد من الضوابط والسيطرة وليس العكس». ويقتبس في أحد المقاطع الأكثر جدليّة سؤالًا لنقّاده: «من الذي يتحكّم؟» - ويجيبهم على النحو التالي: «إنّ العلاقة بين المسيطر والخاضع متبادلة. فالعَالِمُ في المختبر يدرس سلوك الحمام، بتصميم حالات الطوارئ وملاحظة آثارها. فأجهزته تمارس سيطرة واضحة على الحمام، لكن يجب ألّا نتغاضى عن السيطرة

التي يقوم بها الحمام. لقد حدّد سلوك الحمام تصميم الجهاز والإجراءات التي يستخدم فيها. وبعض هذه السيطرة المتبادلة هي سمة من سمات كلّ العلوم... [وهنا أحذف جملة واحدة تمثّل إساءة استخدام غير معقولة لبيان مشهور]. والعَالِمُ الذي يصمّم السيكلوترون هو تحت سيطرة الجسيمات التي يدرسها. وكذلك يتشكّل السلوك الذي يتحكّم بواسطته الأب في طفله، إمّا عن طريق الإكراه أو من خلال التعزيز الإيجابيّ، وتتمّ المحافظة على ذلك السلوك من خلال استجابات الطفل. ويغيّر المعالج النفسي سلوك مريضه بطرق تمّ تشكيلها والحفاظ عليها من خلال نجاحه في تغيير هذا السلوك. وتنصّ الدولة أو الدين وتفرض عقوبات منتقاة حسب فعاليّتها للسيطرة على المواطن أو المتعبّد. وكذا يحثّ صاحب العمل موظّفيه على العمل بجدّ وبعناية مع أنظمة الأجور التي تحدّدها آثارها على السلوك. وتشكَّل ممارساتُ المعلّم في الفصل الدراسيّ ويحافَظ عليها من خلال التأثيرات في طلّابه. وبالمعنى الحقيقي إذن، يتحكّم العبد في سائق العبيد، ويتحكّم الطفل في والده، والمريض يتحكّم في المعالج، والمواطن يتحكّم في الدولة، والمتعبّد يتحكّم في الكاهن، والموظّف يتحكّم في صاحب العمل، والطالب يتحكّم في المعلّم» (ص 169).

وسأضيف إلى هذا مثالًا آخر فقط: يتحكّم الضحيّة في الجلّاد، لأنّه إذا صرخ بصوت عالٍ جدًّا جرّاء طريقة تعذيب معيّنة، فتلك ستكون الطريقة التي سيختار الجلّاد استخدامها.

إنّ الاقتباس أعلاه كافٍ لنقل المكانة الفكريّة للكتاب، ومنطق حججه، وصحّة أطروحته.

وفي ما يخصّ قدرة المرء على الحكم على الغرض من الكتاب، لا يبدو أنّ إقامة دكتاتوريّة هي الطموح الشخصيّ للسيّد سكينر. فلو كان الأمر كذلك، لكان أكثر ذكاءً حياله، بل يبدو أنّ هدفه هو: 1. تمهيد الطريق للدكتاتوريّة من خلال القضاء

على أعدائها. 2. معرفة مقدار ما يمكن أن يفلت منه.

إنّ القوّة الدافعة للكتاب هي كراهية عقل الإنسان وفضيلته (بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من: كراهية للعقل والإنجاز والاستقلال والمتعة والفخر الأخلاقيّ واحترام الذات) - كراهية شديدة ومستنزفه إلى درجة أنّها تستهلك نفسها، وما نقرؤه منها هو مجرّد رمادها، المختلط بالألفاظ البذيئة الضعيفة الضاحكة (بما في ذلك العنوان) مثل آخر دخان نتن يصدره الفحم. إنّ تدمير «الإنسان الذاتيّ الحكم» وضربه، ولكمه، وطعنه، ووخزه، وإذا فشل كلّ شيء آخر، البصق عليه – هو الهدف الواضح للكتاب، وهو على وجه التحديد العواقب الثقافيّة البعيدة المدى التي يبدو أنّ المؤلف لا يأبه بها.

إنّ المقاطع التي تتحدّث عن الدولة الشموليّة مشتّتة وغير متماسكة ومتفرّقة إلى درجة أنّها لا تبدو بوصفها خطّة، بل مثل أحلام اليقظة، ومن نوع أحلام اليقظة الذي يجده السيّد سكينر، على ما يبدو «معزّزًا» له لكنّه لا يزال غير أصليّ حتّى في خياله: فأثناء استعارته فكرةَ أفلاطون عن الملك الفيلسوف، يتخيّل السيّد سكينر عَالمًا يحكمه عَالِمُ نَفْسٍ -ملك- بعبارات تبدو كما لو أنّ متلاعبًا صغيرًا قد أغرته صورة قطّة كبيرة.

لو أنّنا فقط ألغينا «الإنسان الذاتيّ الحكم» -يعلن السيّد سكينر بنوع من الحزن الهادر- فسنكون قادرين على التحوّل «من الإعجازيّ إلى الطبيعيّ، وممّا هو منيع إلى ما هو قابل للسيطرة عليه والتلاعب به»، (ص201، التشديد مضاف). وهذا، حسب رأيي، هو السرّ وراء الكتاب - والسبب خلف تجاوب المثقّفين المعاصرين معه.

لقد كتب فيكتور هوغو في روايته البؤساء، أثناء وصفه تطوّرَ شابّ مستقلّ: «..وهو يحمد الله لأنّه منحه هاتين النعمتين اللّتين يفتقر إليهما أغنياء كثيرون وهما: العمل الذي يمنحه الحرّيّة، والفكر الذي يمنحه الكرامة».

وأنا أشكّ في أنّ السيّد سكينر قد قرأ فيكتور هوغو أو كان بإمكانه قراءته -ولن يدرك كنه ما يتحدّث عنه هذا الكاتب- لكنّ اختياره عنوانَ كتابه لم يكن مجرّد صدفة محض. لقد أدرك فيكتور هوغو القيمتين الأساسيّتين اللّتين تتطلّبهما حياة الإنسان. أمّا سكينر فأدرك القيمتين الأساسيّتين اللّتين يجب تدميرهما إذا كان من الضروري تدمير إنسان بصفته إنسانًا.

الاستجابة

تقول صحيفة نيويورك تايمز في ركن مراجعة الكتب (24 أكتوبر 1971) في خانة خاصّة بصفحتها الأولى: «إنّ الاهتمام الموجّه إلى عالم النفس في جامعة هارفارد السيّد سكينر وكتابه الجديد لم يكن أقلّ من كونه رائعًا». ثمّ بعد عرض قائمة طويلة من مقابلات السيّد سكينر الصحفيّة وظهوره التلفزيونيّ، يتابع البيان: «لقد منحته جمعيّة علم النفس الأمريكيّة جائزتها السنويّة في سبتمبر وأشادت به باعتباره 'رائدًا في البحث النفسيّ، ورائدًا في النظريّة، وجهبذًا في التكنولوجيا، أحدث ثورة في دراسة السلوك في عصرنا. إنّه أكاديميّ متفوّق وعالم ومعلّم وكاتب».

وضعوا في اعتباركم حقيقة أنّ الشهادة المذكورة أعلاه قد قُدّمت لمنظّر تقوم نظريّته على إعلان أنّ الإنسان هو مجرّد أوتوماتون آليّ بلا عقل - وأنّها شهادة عن عَالِمٍ تقنيّ تتمثّل تقنيته في حثّ الناس على قبول السيطرة الشموليّة - عَالِمٍ يعوّض حكايات العجائز القديمة بمعرفة الفلسفة - عَالِمٍ يرتكب أنواع المغالطات المنطقيّة التي يُمكن أن يفشل فيها طالب جديد مبتدئ.

وسيكون من غير العدل أن نفترض أنّ هذه الشهادة تمثّل المستوى الفكريّ لمهنة علم النفس بأكملها. فمن الواضح أنّها ليست كذلك – ونحن نعلم جميعًا كيف تقدَّم مثل هذه الشهادات (أو القرارات أو الاحتجاجات) من قبل زمرة خاصّة

على أغلبيّة مشغولة ومربكة وغير مبالية. ولكن أيّهما أسوأ: مهنة تلتزم بالفعل بهذه الشهادة – أم مهنة لا تسمح بذلك، ومع ذلك تسمح بإصدار هذا النوع من الأشياء باسمها؟ أعتقد أنّ هذه الثانية هي الأسوأ. فالمتلاعبون، من أشباه زمرة السيّد سكينر، لا يسعون إلى الإقناع، ولكن يسعون إلى استغفال الناس. وحقيقة أنّ السيّد سكينر أفلت من مجرّد عنوان الكتاب (ناهيك عن أطروحته) تشير إلى أنّ المجال الثقافيّ فارغ، وأنّه لا يمكن توقّع معارضة جادّة، وأنّ أيّ شيء يمكن أن يمرّ.

أودّ أن أقول على وجه التدقيق: إنّ أيّ شيء لا يمكن أن يمرّ تمامًا، لكنّ المآل الثقافيّ قاتم جدًّا. لقد ثُقب بالون التجربة الخاصّ بالسيّد سكينر من قبل الكثير من الأشخاص المختلفين، بما في ذلك أحد الرماة الحاذقين، ولكنّه إذا درس القطع المتناثرة من ذلك البالون، فسوف يلاحظ أنّه تمّ استخدام رصاصة فقط. فالكتاب لا يستحقّ ذخيرة أثقل؛ غير أنّ أطروحته تستحقّ ذخائر كثيرة.

ومع استثناءات قليلة، جاءت صيغ التفضيل التي تشيد بأهمّيّة الكتاب من وكلاء الصحافة أو كتّاب الدعاية، لكنّها لم تصدر من مراجعي الكتب ونقّادها. لقد كانت معظم المراجعات مخضرمة أو سلبيّة. وبشكل عامّ، نقلت في مجملها شعورًا غريبًا، ليس من قبيل عنف العاصفة، بل حزن رذاذ ثابت، كما لو أنّ البشر المنهكين مازالوا غير قادرين على قبول الشرّ الذي عرض عليهم بوقاحة التقدير، لكنّهم غير قادرين دون معرفة السبب، متناسين الأسباب منذ فترة طويلة، وتحرّكهم بعض بقايا المجاملة التي تصدر في صدى خافت من ماضٍ بعيد جدًّا. فنجد أنّ ما استحقّ صراخ السخط قوبل بمجرّد حسرة.

وتظهر أفضل مراجعتين لكتاب سكينر -أي تلك الانتقادات غير الداعمة تمامًا- في مجلّة الجمهوريّة الجديدة *The New Republic* ومجلّة نيويورك لمراجعة الكتب *The New York Review of Books* . أمّا البقيّة فيهاجمون السيّد سكينر،

لكنّهم يعترفون بقيمة قضيّته. إنّهم يقبلونه بوصفه أحد دعاة العقل والعلم - وينتهزون الفرصة للَعن العقل والعلم.

إنّ المراجعة المقدّمة في مجلّة الجمهوريّة الجديدة (بتاريخ 16 أكتوبر 1971) حازمة وتقدّم نقدًا متحضّرًا هادئا. فهدفها الأساسيّ هو نظرة السيّد سكينر- ومدرسته السلوكيّة - إلى الإنسان، والتي تصفها بأنّها «علم النفس من دون نفس». وكمثال على مقاربتها تذكر: إنّ حجّة سكينر «تسير على هذا النحو: إنّ العلوم الفيزيائيّة عادة ما تنسب الخصائص البشريّة إلى الأشياء المادّيّة (مثل ازدياد ابتهاجهم عند اقترابهم من أماكنهم الطبيعية)؛ وعندما توقّفت عن فعل ذلك تبعها التقدّم العلميّ. ألن يتبع التقدّم العلميّ في علم النفس ذلك إذا استطعنا التوقّف عن نسبة الخصائص البشريّة إلى البشر؟ إنّه، بطبيعة الحال، لا ينطق بهذه الأمور وفقًا لهذه المصطلحات تمامًا، لكنّني أعطيت الجوهر البنيويّ للمسألة». وكمثال على تقييمها للجوانب الأخرى: «... غالبًا ما تكون الحجّة قذرة، والحساسيّة غالبًا ما تكون بسيطة ومادّيّة النزعة، واللّغة غالبًا ما تكون غريبة». وتعلن المراجعة ما يشبه التوبيخ الواضح لتعبير السيّد سكينر «داخل جلد الإنسان»: «وهناك شيء مّا داخل جمجمتي يتردّد في قبول العالم البسيط غير المليء بالمشاكل الذي يقدّمه سكينر، لا فقط لأنّه لا يحبّه ولكن لأنّه يعتقد أنّه خاطئ تمامًا في خصوص الأشخاص الذين تحتوي جماجمهم على أجهزة معقّدة مماثلة». وفي جميع المراجعات التي قرأتها، هذا هو المقطع الوحيد الذي يدافع عن الذكاء.

وهناك مقالة صغيرة حذرة كتبت في مجلّة مراجعات السبت *Saturday Review* (بتاريخ 9 أكتوبر 1971) تشيد بالكتاب لما يلي: «أوّلًا وقبل كلّ شيء، يولي الدكتور سكينر اهتمامًا رائعًا بالمشاكل الاجتماعيّة... إنّ نقد سكينر الحادّ للعقاب، بوصفه رقابة غير فعّالة إلى حدّ كبير، له صلةٌ بالمسألة الملحّة للسجون». وفي سياق الأساسيّات الفلسفيّة العميقة التي يتحدّاها السيّد سكينر، لا يمكن حتّى تصنيف هذا النوع من التعليقات على أنّه صحفيّ أو مرتبط بمقتضيات

اللحظة: فهذا يندرج ضمن نطاق ثانويّ. بعد ذلك، يمضي الناقد بلطف لإلقاء اللوم على السيّد سكينر لـ «شهوته في إضفاء الطابع الموضوعيّ على كلّ شيء». وهذا حسب اعتقاده يدمّر سرّ «غموض الإنسان». لذلك، يختتم بهدوء: «انتهى حلم آخر عن العقل ليصبح كابوسًا لعالم نفسٍ بارزٍ، وربّما في هذه الحالة هو عالم يعتبر الأكثر تأثيرًا من بين علماء النفس الأمريكيّين الأحياء. ولكن هل كان يمثّل بداية حلم جيّد؟ هل كان حتّى حلمًا عقلانيًّا خاصًّا؟ [أي: هل من المنطقيّ استخدام العقل؟] نحن جميعًا نعرف بعض النتائج المدمّرة للمتابعة الحتميّة القديمة من أجل السيطرة على الطبيعة وإخضاعها خارج سلطة الإنسان، انطلاقًا من تبنّي مقولة سلف سكينر الروحيّ، فرانسيس بيكون، التي تقول إنّ «المعرفة هي السلطة». فهل نحن على وشك عيش التجربة نفسها مع «إنسان قابل للتلاعب»؟» هذا يعني أنّ السيّد سكينر إنسان عقلانيّ وعالم عظيم، وستقودنا نظريّته إلى انتصارات رائعة مثل تلك التي حقّقتها العلوم الفيزيائيّة، ولكن يجب ألّا نجرّبها. ويختتم الناقد مقالته بعذوبة: «وهكذا فقط إذا رُفِضَت آراء هذا الكتاب في الغالب، فسيكون له تأثير جيّد على البيئة الاجتماعيّة». (وأفترض أنّه يشير إلى إصلاح السجون). وهذا النوع من الإهانة التي تقطر بمعسول الكلام غير عادل تجاه أيّ كتاب، بما في ذلك كتاب السيّد سكينر.

أمّا المراجعة المنشورة في مجلّة مراجعات العلاج النفسيّ والعلوم الاجتماعيّة- *Psychotherapy & Social Science Review* (بتاريخ يناير 1972) فهي من عيار أعلى من ذلك بكثير. إنّها تنسف الكثير من جوانب مفاهيم السيّد سكينر، بكفاءة وفعاليّة- ثمّ تنسف ذاتها من خلال المؤشّرات التالية داخل وجهة نظرها الخاصّة: «لكنّ ما قد يكون من الناحية الفرديّة صراعًا بين النرجسيّة والحبّ الموضوعيّ، وبين التساهل مع الذات وحبّ الآخرين، من الناحية المجتمعيّة يصبح صراعًا بين الفوضى والسيطرة المفرطة. ومن الصعب معرفة ما يجب أن يكون عليه العلاج». ويذكر الناقد «تقلّبات الأنا الشخصيّة والاجتماعيّة الفائقة» - و«الأدلّة المتراكمة

ببطء على أنّ الإنسان سيضطرّ دائما إلى النضال مع طبيعته المزدوجة والحاسمة» (التي تتكوّن من القدرة على التفكير والشعور). ويختتم قائلًا: «لكنّ السعي نحو المسار الأخير، ومحاولة تحويل الغريزة النقيّة إلى سبب نقيّ هو بمثابة الطيران لمواجهة طبيعة الإنسان المتناقضة...» (وهذا يعني أنّ السيّد سكينر هو محام أو ممثّل للعقل الخالص). و: «لعلّ القدرة على مواجهة هذه المعضلات غير القابلة للحلّ والمفارقات المؤلمة دون اللجوء إلى العجز أو العظمة تستحقّ أخيرًا اسم الكرامة». وإذا أعلنت المدرسة السلوكيّة، من خلال السيّد سكينر: «يمكنني حلّ أيّ شيء (بطريقة أو بأخرى)»، بينما تقدّم مدرستها المنافسة الرئيسيّة لعلم النفس، أي الفرويديّة، النصح بالقول: «انأَوا بأنفسكم عن الخوض في المعضلات غير القابلة للحلّ»، فإنّ المدرسة السلوكيّة ستفوز.

أمّا المراجعة المنشورة في مجلّة الأطلنطي- The *Atlantic* (بتاريخ أكتوبر 1971) فهي خليط غريب وعجيب. فالناقد يدين (بشكل صحيح) السيّد سكينر لـ «حبّه تكريسَ السلطة على الآخرين». وهو كذلك يهاجم السيّد سكينر بشأن قضيّة حاسمة هي: تدمير اللّغة، وبالنتيجة، ملكة الحكم على الأشياء. لكن لاحظوا معي البيان التالي: «دعونا نكُن واضحين: إنّ ما يعنينا ليس الصمت السامي للتصوّف[؟!] الذي تتّجه صوبه مثاليّة سكينر[؟]. وإنّما يعنينا اقترابها إلى مجتمعات رواية جورج أورويل *1984* ولغة البروبغندا المضلّلة، إنّها بمثابة ضمور الوعي من خلال ذبول اللّغة». وفي أفضل فقرة له، يذكر الناقد أنّ «إنجيل سكينر الخاصّ بالنزعة الحتميّة البيئيّة هو أحد أخطر التهديدات التي يمكن تصوّرها لبقاء الإنسان. فهو يرخّص للناس، من خلال السماح بتآكل الشعور بالمسؤوليّة، بتحويل اللوم من أنفسهم إلى «النظام» ويوفّر تبرئة عالميّة للفظائع والخضوع المتزايد. إنّه يعمل على زيادة كمّيّة الشرّ في العالم». وهذا صحيح بشكل بارز. لكنّنا نجد أنّ الناقد قال في بعض فقرات سابقة: «قد تكون النزعة الحتميّة صحيحة أو خاطئة أو كليهما. ولكن مهما يكن من أمر، إذا استُخدِمت كما يستخدمها سكينر،

فإنّه سيُعلَن عن نهاية الحياة الواعية». فكيف يمكن استخدام الحتميّة في مجال آخر؟ وإذا كان الإنسان لا يستطيع منع ما يفعله، فكيف يمكن أن يكون مسؤولًا عن ذلك؟ وإذا كانت فكرة معيّنة يمكن أن تكون «صحيحة أو خاطئة أو كليهما» (في الوقت نفسه وفي الصدد نفسه)، فأيّ نوع من الحياة الواعية سيكون ممكنًا؟

ثمّ يُحَلّ سرّ موقف هذا الناقد في فقرته الأخيرة: «يعتقد سكينر أنّه لا يمكننا البقاء إلّا إذا سمحنا بتبسيط هائل للحياة. ومن خلال ذلك يعني - ويجب أن يعني في النهاية- ضمور الوعي. إنّه لا يعتقد أنّ البشر الذين يهوون الاستبطان وكلّ ما هو معقّد، وممارسي الشكّ والتعذيب والانغماس الذاتيّ، ومحبّي التمرّد وكثرة الكلام، هم أناس فعّالون في الواقع. وهو مستعدّ لإعادة ترتيب الأشياء، وهو متأكّد من هذا الأمر، بحيث يمكنه تقليص عدد هؤلاء الأشخاص. ألا يرى أنّ الإوزّ السخيف فقط يضع بيضًا ذهبيًّا؟» وهذا يعني أنّ: السيّد سكينر يمثّل العقل والنظام والكفاءة، بينما تكون النفوس التي تعاني من العاطفة، والمليئة بالتناقض، والسخيفة والقذرة، والمعترف بها ذاتيًّا هي التي تعطي الحياةَ قيمة أو معنى.

أمّا المراجعة المقدّمة في مجلّة الزعيم الجديد (*The New Leader*) بتاريخ 10 يناير 1972) فتبدو أكثر فظاظة وانفتاحًا. فهي تعلن أنّ: الإنسان العاقل، كما يقول برنارد شو، يحاول التكيّف مع العالم (وهذا بالتأكيد هو النهج السلوكيّ)، أمّا غير العاقل فهو يستمرّ في محاولة تكييف العالم لنفسه. لذلك يعتمد كلّ التقدّم على الإنسان غير العاقل. وتقول هذه المراجعة أيضًا: «والمدرسة السلوكيّة لا تزال، والحمد لله، علمًا، وليست تكنولوجيا». وتذكر أيضا أنّ: «التاريخ، وهو علم لا يقلّ شأنًا عن التجارب السلوكيّة، يثبت أنّ الإنسان أنانيّ بالفطرة، وأنّ التلاعب بالبشريّة غير مقبول لا لأنّ الإنسان كائن نبيل، ولكن على وجه التحديد لأنّه ليس كذلك. إذ من الواضح أنّ أولئك الذين لديهم السلطة قد استخدموها دائما من أجل غاياتهم الخاصّة، وليس هناك سبب لافتراض أنّ مشاغلهم الأنانيّة سوف تتضاءل». (وهذا يعني أنّه يجب على المرء افتراض أنّ السيطرة الشموليّة والتلاعب

بالكائنات النبيلة الناكرة لذاتها من قبل مثيلاتها من الكائنات سيكون فعلًا مقبولًا).

ثمّ هناك مجموعة من المراجعات الصغيرة التي تعكس مشاعر مماثلة أو لا توجد بها مشاعر على الإطلاق، وتثير اعتراضات ضعيفة، وتفوت بعناية النقد والوقوف عند النقاط المهمّة، ولا تلتزم بأيّ شيء. وأحد المقالات العجيبة هو ذاك الذي نُشِر في مجلّة أخبار العلوم- *Science News* (بتاريخ 7 أغسطس 1971)، ويبدو أنّ كاتبه أحد المراهقين، وهو يصدر بيانًا رائعًا. إذ يعلن أنّ كتاب السيّد سكينر الجديد قد يكون أحد أهمّ الكتب في هذا القرن: «لا فقط لأنّه يمثّل خلاصة النهج السلوكيّ لعلم النفس في جامعة هارفارد، ولكن لأنّه يتجاوز علم النفس فيطال مجال الفلسفة كذلك. ولأنّ فلسفة الدكتور سكينر من المحتمل أن تكون فلسفة مهينة لأناس كثيرين». وعلاوة على ذلك، يعلن هذا الخبير المعيّن أنّ «الدكتور سكينر يجعل حججه منطقيّة وعقلانيّة...».

وبعد عرض مجموعة نقديّة من هذا النوع، من المريح قراءة المقال المنشور في مجلّة نيويورك لمراجعة الكتب (بتاريخ 30 ديسمبر 1971)، بعنوان «قضيّة ضدّ سكينر» والمقال ليس من النوع الاعتذاريّ ولا العاطفيّ بل هو ساطع وقويّ ويؤدّي وظيفة الهدم. إنّ ما يهدمه هو ادّعاءات السيّد سكينر العلميّة- ويعتبر عند هذا الحدّ دفاعًا عن العلم.

«إنّ تخميناته [سكينر] خالية من المحتوى العلميّ ولا تلمّح حتّى إلى الخطوط العامّة لعلم محتمل للسلوك البشريّ». أمّا في ما يتعلّق بادّعاءات سكينر فهي: «مطالب... يجب أن تُقيَّم وفقًا للأدلّة المقدّمة لدعمها. وتلك تعتبر في القضيّة الحاليّة مهمّة بسيطة، بما أنّها لم تقدّم أيّ أدلّة... في الواقع، إنّ مسألة الأدلّة مجانبة لصلب الموضوع، لأنّ جميع المطالب تنصهر في كلّ ما هو تافه أو غير منسجم بمجرّد وضعها قيد التحليل».

ويستخدم الناقد أفضل الطرق للتعامل مع نظريّة خاطئة: فهو يتعامل معها حرفيّا. «فإذا كانت أطروحة سكينر خاطئة، فلا فائدة من كتابته الكتابَ أو قراءتنا إيّاه. ولكن إذا كانت أطروحته صحيحة، فلا فائدة أيضًا من كتابة الكتاب أو قراءتنا إيّاه. ويمكن أن يكون المبرّر الوحيد هو تعديل السلوك، والسلوك، وفقًا لهذه الأطروحة، يُتَحَكَّم فيه تمامًا عن طريق ترتيب المعزّزات. لذلك لا يمكن لقراءة الكتاب تعديل السلوك إلّا إذا كان معزّزًا، أي، إذا كان لقراءة الكتاب أن تزيد من احتمال السلوك الذي سيؤدّي إلى قراءة الكتاب (على افتراض حالة مناسبة من الحرمان). وفي هذه المرحلة، يبدو أنّنا سننزل إلى مستوى الثرثرة».

وتوجد مقاطع أخرى عديدة بارزة في هذه المراجعة. لكنّ مؤلّفها هو نعوم تشومسكي - الذي يعتبر من الناحية الفلسفيّة لغويًّا ديكارتيًّا يدعو إلى نظريّة مفادها أنّ ما ينجزه الإنسان من عمليّات عقليّة تحدّده الأفكار الفطريّة- وهو ينتمي سياسيًّا إلى شقّ اليسار الجديد.

و[سأناقش قريبا] المراجعتين المهمّتين اللتين ظهرتا في صحيفة نيويورك تايمز- *The New York Times*. لكنّ صورة دمارنا الثقافيّ واضحة، إذ لا يوجد مدافعون عن العقل ببلاد أنشئ فيها لا عن طريق الصدفة التاريخيّة، بل عن طريق التصميم الفلسفيّ. وكذا لا يوجد مدافعون عن الحرّيّة في ما كان في السابق يدعى النظام الاجتماعيّ الأخلاقيّ الوحيد على وجه الأرض. ولا يوجد مدافعون عن عقل الإنسان في أعظم حضارة علميّة وتكنولوجيّة في العالم. فكلّ ما تبقّى هو معركة بين متصوّفة الروح ومتصوّفة العضلات، إنّها معركة بين البشر الذين ترشدهم مشاعرهم والبشر الذين ترشدهم ردود أفعالهم.

إنّنا ركّاب موجودون على متن طائرة تحلّق بسرعة هائلة. وفي أحد هذه الأيّام، سنكتشف أنّ قمرة القيادة خالية. فالصحف لا تخلق ثقافة، بل هي منتجاتها. إنّها أحزمة نقل تحمل الأفكار من الجامعات إلى عامّة الناس. وصحيفة نيويورك تايمز

هي واحدة من بين أكثر الصحف تأثيرًا في هذه البلاد وتمثّل مؤشّرًا جيّدًا لاتّجاهاتنا الثقافيّة. لقد نشرت هذه الصحيفة مراجعتين لكتاب السيّد سكينر، وهما -بطرق مختلفة- الأكثر اعتراضًا على كثير ممّا ذكره الكتاب.

«لا جدال في الأهمّيّة العميقة لكتاب سكينر الجديد، ما وراء الحرّيّة والكرامة. وإذا كنت تخطّط لقراءة كتاب واحد فقط هذا العام، فيُحتَمل أن يكون هذا هو الكتاب الذي يجب عليك اختياره». هذا هو افتتاح المراجعة التي نشرت في صحيفة التايمز-*The Times* اليوميّة (بتاريخ 22 سبتمبر 1971) - وهي المراجعة الوحيدة التي وجدتها داعمة بشكل أساسيّ للكتاب.

ويدّعي الناقد أنّه: «من الصعب التقاط رسالة الدكتور سكينر «لكنّه يحذّر من أنّه» لا يمكن رفضها على نحوٍ تافهٍ...» ثمّ يلخّص بدقّة، من دون تحقيق التخلّص الوقائيّ، الأساسيّات الوحشيّة لأطروحة السيّد سكينر، ويعلن: «كلّ ذلك لا يمكن الجدال فيه على نحوٍ منطقيّ...» (التشديد مضاف) وفي محاولة، يبدو أنّها للاعتراض على الأطروحة، يقول إنّ: «المرء يحاول مراجعة الانتقادات التقليديّة للمدرسة السلوكيّة. ولكن حتّى في هذا الإطار، لا يعتبر سكينر في منأًى عن ذلك. لأنّه واجه الكثير من منتقديه بقول الحجج المضادّة... أمّا أولئك الذين ينعتون برنامجه بالشموليّ، فهو يجيبهم بأنّ «العلاقة بين وحدة المتحكّم والخاضع متبادلة...» وهذا يشير إلى المقطع الوارد في الصفحة 169 من كتاب السيّد سكينر، الذي اقتُبِس منه الشاهد [أعلاه، ص 202-203]. ويرجى منكم إعادة قراءته للحكم على ما إذا كان ذلك يمثّل «حجّة مضادّة».

«لا، لن يكفي أيّ اعتراض من الاعتراضات المألوفة على المدرسة السلوكيّة لهدم ما في ثنايا كتاب ما وراء الحرّيّة والكرامة»، ثمّ يتحسّر الناقد ويضيف: «...ويظلّ الكتاب صامدًا على نحوٍ منطقيّ. والقول إنّه لم يعجبني يعني أنّه لا يعزّز الطريقة التي اعتدت عليها». إنّ تقديم تنازل من هذا النوع هو اعتراف بأنّه ليس لدى المرء

أسباب لقناعاته، وأنّه لا يدرك العمليّات العقليّة الخاصّة به. ويتبع هذا الاعتراف بيان غريب: «لكن في الوقت الحاليّ، الاعتراض الوحيد الذي يمكنني التفكير فيه هو ذاك الذي تصوّره دوستويفسكي للرجل الذي يعيش تحت الأرض لكي يتعمّد الجنون لإثبات أنّه لا يمكن التنبّؤ بأيّ سلوك أو التحكّم فيه. لكنّ مثل هذا الردّ قد لا يكون مفيدًا جدًّا بالنسبة إليّ أو إلى الثقافة... لذلك قد نكون محاصرين في متاهة مخادعة من حبكة سكينر». وما هو غريب هنا هو حقيقة أنّ اقتباس صورة الرجل الذي يعيش تحت الأرض لدوستويفسكي لا يمثّل حجّة معارضة لسكينر فكّر فيها الناقد من تلقاء نفسه: فهذا الاقتباس في حدّ ذاته نُوقش من قبل السيّد سكينر في الصفحتين 164-165 من كتابه وقد دحضه على النحو الصحيح.

وقد تعطي المراجعة للوهلة الأولى انطباعًا بأنّها كُتبت من قبل مفكّر جادّ يناضل باستماتة ضدّ ضرورة قبول الدولة الشموليّة، لكنّه فشل في العثور على استنتاجات مضادّة فاستسلم، على مضض، لقوّة المنطق الذي لا يمكن الإجابة عليه. وبعد قراءة الكتاب قد يتساءل المرء: هل هذه هي حالة الناقد؟ أم إنّها حالة إنسان متلهّف لإقناعنا بأنّ أطروحة السيّد سكينر لا يمكن الإجابة عليها؟

أمّا المراجعة المنشورة في مجلّة نيويورك لمراجعة الكتب (بتاريخ 24 أكتوبر 1971) فهي مختلفة لأنّها لا تدعم كتاب سكينر. بل تعلن أنّ لدى سكينر دافعًا سرّيًّا (و«أجندة خفيّة») غير معروف عند الكاتب، ولكنّه معروف عند الناقد. «يكشف النصّ الفعليّ لكتاب سكينر الجديد عن إنسان يائس يبحث عن طريقة للحفاظ على الفضائل القديمة المرتبطة بالفردانيّة في القرن التاسع عشر في عالم لم يعد فيه الاعتماد على الذات منطقيًّا». فأي فضائل يقصدها؟ وصدّق أو لا تصدّق فالإجابة تحتاج إلى عمل شاقّ. «أوّلًا، يبدو أنّ التحكّم في السلوك عند سكينر هو طريقة لجعل الناس يعملون مرّة أخرى بجدٍّ في عصر يشهد انتشار الكسل». لكن إذا كان العمل الشاقّ هو السمة الأساسيّة للفردانيّة، فإنّ معسكرات العمل القسريّ النازيّة والسوفيتيّة هي أمثلة على الفردانيّة التي لا مثيل لها في القرن التاسع

عشر أو أيّ قرن آخر. ولكن لا توجد مناقشة أو دعوة إلى «العمل الشاقّ» في كتاب السيّد سكينر، ولا شيء يبرّر ادّعاء أنّ هذا هو شاغله الأوّل.

«يمكن أوّلًا اكتشاف هذه الأجندا الخفيّة بالطريقة التي يتحدّث بها سكينر عن التحكّم في السلوك. إذ يتركّز كلّ اهتمامه على المواقف التي يتمّ فيها التحكّم في أيّ شخص؛ ويستخدم عبارات من قبيل 'سلوك الشخص' أو' التكييف الفعّال للموضوع'. وهو نادرًا ما يشير إلى الضوابط المختلفة لشتّى أنواع الفئات الاجتماعيّة». وحتّى السيّد سكينر لا يستحقّ ناقدًا من هذا النوع، فالكثير من الناس غير قادرين على التعامل مع الأسئلة الميتافيزيقيّة، لكنّ هذا الناقد هو أحد المناضلين الشرسين حيال ذلك. إنّه ناقد ذو نزعة جماعيّة مسعورة إلى درجة أنّه لن يسمح بأيّ انشغال بالفرد حتّى لو كان الغرض هو تدمير هذا الفرد ومحقه. وهو لا يرى أنّه إذا كان يجب عليه وضع معتقداته محلّ التطبيق، فإنّ السيّد سكينر هو من وضع حجر الأساس اللّازم لذلك.

وإذا ذكر أيّ طبيب أنّ الإنسان يحتاج إلى الطعام، وانتُقِد على النحو التالي: «أيّ إنسان يعني بذلك، هل يعني سميث أم جونز؟ لكنّ البشر المختلفين يحتاجون إلى أطعمة مختلفة. وهو لم يقل أيّ شيء عن الفقراء، والسود، والشباب، والنساء – فإنّ جريدة سكيدنك- *Skedunk Gazette* لن تنشره. ومع ذلك، يُنشَر هذا النوع من العقليّة بالصفحة الأولى من مجلّة نيويورك لمراجعة الكتب. وإذا كنتم تعتقدون أنّني أبالغ، فاحكموا على ما يلي. يختار الناقد مقطعًا يحاول فيه السيّد سكينر تعليمنا اللّغة السلوكيّة من خلال وصف الحالات العاطفيّة لأحد الشباب وفقًا للمصطلحات السلوكيّة- فعلى سبيل المثال، يترجم السيّد سكينر عبارة من قبيل «إنّه يشعر بعدم الارتياح أو القلق» بـ«إنّ لسلوكه في أحيان كثيرةٍ عواقب إكراهيّة لا يمكن تجنّبها وهو ما من شأنه أن يكون له آثار عاطفيّة». أمّا الناقد فيعلّق: لكن يا بروفيسور توجد حرب قائمة هنا! فلماذا لا تتحدّث عن السبب الاجتماعيّ لسلوكه؟ ولماذا تعامله كما لو أنّه كان يعيش في الفراغ؟».

إنّ السيّد سكينر ليس فقط ذا نزعة فردانيّة، كما يدّعي الناقد، بل إنّه أيضا عقلانيّ جدًّا. «في حين فكّر هايزنبرغ في السلوك غير المتوقّع للمادّة، يصرّ سكينر على أنّه يجب علينا العثور على الحقائق التي لا لبس فيها بخصوص السلوك البشريّ؛ والفرق يكمن في الرغبة في استكشاف العالم كما هو من جانب، والرغبة في امتلاك المعرفة من جانب آخر. إنّ امتلاك المعرفة، والحقائق الصعبة التي يمكنكم العمل عليها، هو صدى للعلوم الوضعيّة في القرن التاسع عشر، تمامًا مثلما تشكّل معتقدات سكينر صدى لمجتمع المدن الصغيرة في ذلك القرن».

وإذا كان «امتلاك المعرفة» غير قابل للتحقيق، فماذا تكتسب عندما «تستكشف العالم كما هو» ولماذا تستكشفه؟ وما هي الحقيقة «الناعمة»؟ وما الذي تتصرّف وفقه، عندما لا يمكنك التصرّف بناءً على المعرفة أو الحقائق؟ (وقد تكون هذه المراجعة مثالًا ملموسًا على هذا الإجراء). لكنّني سأستعير عبارة من مقال نعوم تشومسكي، وأقول إنّ هذه الأسئلة «سأتركها بسرور للآخرين يفكّون تشفيرها».

ويمكن اعتبار ناقد صحيفة دايلي تايمز نموذجًا للحاضر- إنّه إنسان ليبراليّ خائف يحاول إقناعنا (وإقناع نفسه) بأنّ دولة السيّد سكينر الشموليّة هي موجة المستقبل. أمّا ناقد صحيفة السنداي تايمز فهو يمثّل المستقبل- أي مستقبل نظريّات السيّد سكينر، ونتاجها وتجسيدها الناجح، الذي شُكِّلَ من قبل «حالات التعزيز الطارئة» في جامعاتنا، والذي يرى العقل والفردانيّة والحكم الذاتيّ على أنّها أشياء غير موجودة بشكل لا جدال فيه، ولا يرى أيّ داعٍ لمناقشتها، كما لا يرى أيّ شيء خارج نطاق اللحظة الفوريّة المباشرة، فيعتبر السيّد سكينر من الطراز القديم، وينطلق من هناك. لكنّكم إذا كنت قد قرأتم روايتي المنبع، فسوف تفهمون العلاقة: إنّه يشبه شخصيّة جوس ويب وما يمثّله إلسورث توهي للسيّد سكينر.

لقد اختارت صحيفة التايمز حدث نشر كتاب ما وراء الحرّيّة والكرامة مناسبةً لتجاوز السيّد سكينر. ولقد تمّ القيام بدفعة أخرى مختلفة في الاتّجاه نفسه من قبل

مجلّة التايم. إذ أعلن العنوان على غلافها (بتاريخ 20 سبتمبر 1971): يقول بورهوس فريدريك سكينر: لا يمكننا تحمّل الحرّية، وهذا لا يعتبر بيانًا طريفًا جدّا، ولكنّه يعتبر، على ما يبدو، مُهِمًّا أو قَيِّمًا بما يكفي لتبرير وضع صورة السيّد سكينر على غلاف المجلّة، وإعطائه المجال لخبر طويل. غير أنّ قصّة الخبر هي من حيث طولها مجرّد مديح؛ وخلافًا لذلك، فهي غير ملزمة وفارغة، ولعبت دور وجهي العملة بطريقة حديثة «آمنة»، أي، مشيدة بالسيّد سكينر من ناحية، ومهينة له من خلال الاقتباس عن أعدائه.

وإذا كنتم تتساءلون عن الدوافع التي يمكن أن تجلب السيّد سكينر إلى نظريّاته، والإحباط الذي يمكن أن يؤدّي به إلى كراهية عميقة للبشريّة، ومن سيكون ضحاياه الأوائل، فإنّ الخبر الذي نشرته صحيفة التايم*the Time* يقدّم ثلاثة مقاطع بها أدلّة دامغة. الأوّل اقتباس من رواية السيّد سكينر بحيرة والدن الثانية. ويشرح المتحدّث بصحيفة التايم: «هل يعتبر فريزر شخصيّة في بحيرة والدن الثانية والمؤسّس الخياليّ للمجتمع الطوباويّ الموصوف في تلك الرواية. وهو أيضًا الأنا التي تمثّل المؤلّف...» والاقتباس هو: «لقد كانت لديّ فكرة واحدة فقط في حياتي- فكرة راسخة- idée fixe صحيحة وطرحها بصراحة قدر الإمكان- فكرة وجود طريقتي الخاصّة والتحكّم! يعبّر عنها. أي التحكّم في السلوك البشريّ. لقد كانت لديّ في أيّامي التجريبيّة المبكّرة، رغبة محمومة وأنانيّة مفرطة في الهيمنة. وأتذكّر الغضب الذي كنت أشعر به عندما لا يصدق التنبّؤ الذي أقوم به. لقد كان بإمكاني الصراخ في وجه الناس الذي أخضعتهم لتجاربي وأقول لهم: 'تصرّفوا عليكم اللعنة! تصرّفوا كما يجب!

يتناول المقطع الثاني فترة شباب السيّد سكينر. لقد كتب في أيّام دراسته الجامعيّة قصصًا قصيرة و«أرسل ثلاثة منها إلى روبرت فروست، فأشاد بها إشادةً حارّةً. وقد أقنع هذا التشجيع سكينر بأنّه يجب أن يصبح كاتبًا. والقرار كما يقول كان كارثيًّا... ووفقًا لكلماته الخاصّة لقد فشل بوصفه كاتبًا لأنّه 'لم يكن لديه شيء مهمّ

يقوله».

أمّا المقطع الثالث فهو متعلّق بتوين أوكس، وهي كومونة واقعيّة تأسّست في مزرعة في ولاية فرجينيا، و«تحكمها قوانين سكينر للهندسة الاجتماعيّة». ويحظر فيها الملكيّة الخاصّة، باستثناء امتلاك أشياء مثل الكتب والملابس... ولا يسمح لأحد أن يتباهى بما يحقّقه من إنجازات فرديّة... أمّا ما يعتبر سلوكا لائقا- من قبيل التعاون، والتعاطف، وإظهار المودّة، والامتناع عن الانتقام عندما يتعرّض المرء للهجوم أو الإهانة، والعمل بجدّ- فهو يقابل، من ناحية أخرى، بالتصفيق، أو 'التعزيز' من قبل المجموعة. «والرياضات المفضّلة هي كرة الطائرة التي تقوم على التعاون والسباحة بشكل عارٍ في نهر آنا الجنوبيّ- أمّا التواضع الزائف فهو آخر الخطايا التي لم تُعزَّز- وهناك الكثير من الغناء الشعبيّ والرقص». أمّا في ما يخصّ العواقب: «بعد البدء بـ35000 دولار فقط، لا تزال توين أوكس تعتبر البقاء على قيد الحياة بعد أربع سنوات من إنشائها بمثابة الصراع. فالمزرعة حقّقت ما هو عاطفيّ أكثر من المكافآت الماليّة؛ وربّما سيجد الأعضاء أنّ من الأرخص العمل في وظائف أخرى وشراء طعامهم من السوق... أمّا ما بعد الاقتصاد، فهناك مشاكل نفسيّة خطيرة في توين أوكس، ولم يبقَ سوى عدد قليل من الأعضاء لمدّة طويلة جدًّا. [فما هي المكافآت العاطفيّة؟] وبلغت مبيعاتها في العام الماضي ما يناهز السبعين في المائة. أمّا أولئك الذين غادروها أوّلًا فغالبًا ما كانوا، في الواقع، من الأعضاء الأكثر كفاءة، أولئك الذين مازالوا يتوقّعون اعترافًا خاصًّا بمواهبهم. يقول ريتشارد ستوتسمان، وهو أحد علماء النفس المدرّبين في توين أوكس: «من الصعب التعامل مع الأشخاص الأكفاء. إنّهم يميلون إلى تقديم المطالب، ولا يميلون إلى تقديم الطلبات. ولا يمكننا تحمّل تعزيز السلوك الذي يوجّه إلينا الإنذار، على الرغم من أنّنا ندرك حاجتنا إلى كفاءتهم...«وعندما يغادرون، لا يفقد المجتمع مهاراتهم فحسب، بل يضحّي أيضا بارتفاع محتمل في مستوى معيشته».

وللاطّلاع على تعليقي على هذا اقرؤوا روايتي الأطلس متململا.

ولقد دفعت المؤسّسة الثقافيّة كتاب ما وراء الحرّيّة والكرامة إلى بلوغ قوائم الكتب الأكثر مبيعًا. ولا يكمن أخطر جزء من تأثيره المحتمل -ولاسيّما على القرّاء الشبّان- في أنّ الكتاب مقنع أو بليغ، ولكن في حقيقة أنّه كتاب سيّئ جدًّا. ولو كان أقلّ عقلانيّة وغير كفءٍ بشكل ملموس، لتمكّن القارئ من منح فائدة الشكّ لأولئك الذين أوقعت بهم بعض الحجج المخاتلة المعقّدة. ولكن إذا قُدِّمت أطروحة شرّيرة مثل الدعوة إلى الديكتاتوريّة الشموليّة بمثل هذه المصطلحات غير المنطقيّة وغير المقنعة، ومع ذلك يُشادُ بها على أنّها «مهمّة»، فبمَ يمكن للمرء أن يفكّر حيال الحالة الفكريّة والأخلاقيّة لثقافتنا؟ قد يصاب القارئ العقلانيّ بالشلل- الذي لن يسبّب فيه الخوف، فالخوف لا يمثّل له خطرًا نفسيًّا- ولكن بسبب الاشمئزاز والازدراء والإحباط، وفي النهاية الانسحاب من عالم العقل (الذي ربّما يكون أمل السيّد سكينر).

ولكن قبل أن تستخلصوا استنتاج «الكون الخبيث» بأنّ الباطل يفوز دائمًا على الحقّ، أو أنّ البشر يفضّلون اللّاعقلانيّة على العقل، والديكتاتوريّة على الحرّيّة (وبالنتيجة، «ما الفائدة؟»)- انظروا في ما يلي. تنقل مجلّة الأحداث البشريّة- *Human Events* (بتاريخ 15 يناير 1972) أنّ «المعهد الوطنيّ للصحّة العقليّة قد منح مبلغ 283.000 دولار للدكتور سكينر...» وهو على ما يبدو مبلغ موّل به نشر كتابه. وتقدّم مجلّة الجمهوريّة الجديدة (بتاريخ 28 يناير 1972) بعض التفاصيل: لقد كانت منحة سكينر «واحدة من بين عشرين جائزة عليا في مجال البحوث، أي برقوقًا بمثابة الغنيمة التي نالها زعماء العلم في مجال «الصحّة العقليّة» وفي جميع المجالات بدلًا من أن تكون منحة فريدة من نوعها... لقد مُنِحت الجائزة الخاصّة لغرض «دمج» نتائج سكينر و«توحيدها» و«النظر في تطبيق علم السلوك على مشاكل المجتمع [!]...».

هذه هي الطريقة التي تُشكَّل بها «المؤسّسة» ووضعها بعيدا عن متناول المعارضة. فما هي الفرصة التي سيتمتّع بها أيّ مبتدئ، متمرّد، ومعارض للمدرسة السلوكيّة، وفي مواجهة السلطة الراسخة لزمرة تدعمها الأموال الحكوميّة؟ فهذه لم تعد سوقًا حرّة للأفكار لأنّ الشرّ والباطل واللّاعقلانيّة لا تفوز في منافسة حرّة مع الفضيلة والحقيقة والعقل. إنّ ثقافة اليوم تحكمها جماعات الضغط الفكريّ التي أصبحت تمثّل احتكارات فكريّة مدعومة، مثل جميع الاحتكارات، ببندقيّة الدولة وأموال الضحايا.

(والحلّ، طبعًا، لا يكمن في فرض الرقابة على المشاريع البحثيّة، ولكن إلغاء جميع الإعانات الحكوميّة في مجال العلوم الاجتماعيّة، وفي النهاية، في جميع المجالات. لكنّ هذا موضوع مختلف، وسأناقشه [في الفصل القادم]).

وتكمن أهمّيّة كتاب بورهوس فريدريك سكينر في عرضه البليغ لنتائج الانهيار الفلسفيّ والسلطة الحكوميّة: فالتقصير الفكريّ للضحايا عندما يسمح للحكومة بأن تسيطر على مجال الأفكار، ستكون الأمّة بالضرورة مدفوعة قسرًا إلى ما وراء الحرّيّة والكرامة.



14

إنشاء مؤسّسة

1972

إنّ الجمود هو السمة السائدة لثقافة اليوم، وقد يبدو للوهلة الأولى أنّه ظاهرة محيّرة. إذ يوجد جوّ من الفوضى التعيسة، والروتين المتعب، والرتابة الراكدة في جميع أنشطتنا الثقافيّة انطلاقًا من المسرح والسينما، وصولًا إلى الأدب والفنون، والمنشورات والمناقشات الفكريّة المزعومة. فلا يوجد شيء يستحقّ المشاهدة أو الاستماع. فكلّ شيء ينتج تأثيرًا من قبيل قول إنّنا قد شاهدناه من قبل أو سمعناه من قبل- .déjà vu or déjà entendu فمتى كان آخر عهد لك بقراءة أيّ شيء مذهل، مختلف، جديد، غير متوقّع؟

فالناس من الناحية الفكريّة يرتدون قوالب مجوهرات منسوخة من قوالب المجوهرات التي صنعها الحرفيّون الذين لم يروا الأحجار الكريمة الأصليّة. لقد أصبحت الأصالة تجربة منسيّةً إلى درجة أنّ أحدث البدع تذبل عند الولادة. أمّا بدائل الجرأة والحيويّة- مثل صراخ الهيبيين hippies- فهي مجرّد تمويه يشبه الكثير من الماكياج الذي يغطّي تقاسيم الشيخوخة البشعة في وجه إحدى العاهرات.

إنّ أعراض المرض الثقافيّ اليوم هي: التطابق والانسجام مع، ومن، لا يوجد فيه أيّ شيء لننسجم معه- وهو ما يشبه الخجل والحياء، الذي يعرب عنه الانشغال الذاتيّ المنكمش بالتفاهة- وهو نوع من القلق الخانع لإرضاء معايير غير

معروفة لإحدى السلط غير الموجودة- وسحابة خوف من دون هدف. أمّا من الناحية النفسيّة، فهذا هو الجوّ الثقافيّ لمجتمع يعيش تحت الرقابة.

ولكن لا توجد رقابة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

لقد قلت إنّ السبب الأساسيّ لتفكّك الثقافة هو انهيار الفلسفة، ممّا يترك البشر من دون توجيه فكريّ. ولكن هذا هو السبب الأساسيّ؛ وعواقبه ليست دائما مباشرة أو واضحة، وقد يثير عملها أسئلة عديدة. فما هي العمليّات الوسيطة التي تجعل هذا السبب يؤثّر في حياة البشر؟ فهل هو يعمل فقط بالوسائل النفسيّة، من الداخل، أم إنّ تدابير عمليّة وجوديّة تساعده من الخارج؟ وعندما تنهار الفلسفة، لماذا لا يوجد مفكّرون يقومون بخطوات في الفراغ ويعيدون بناء نظام فكريّ على أساس جديد؟ وبما أنّه لم يكن هناك إجماع فلسفيّ، فلماذا أدّى انهيار الأكاذيب إلى شلّ البشر الذين لم يصدّقوهم مطلقًا؟ ولماذا لا تزال الأكاذيب قائمة، من دون تحدّيها، مثل سحابة من الغبار فوق الأنقاض؟ إنّ الفلسفة تؤثّر في التعليم، ويمكن للفلسفة الزائفة أن تشلّ عقول البشر في مرحلة الطفولة؛ لكنّها لا يمكن أن تشلّها جميعًا، فهي لا تشلّ معظم البشر بشكل لا يمكن إصلاحه- فما مصير أولئك الذين ينجحون في البقاء على قيد الحياة؟ ولماذا لا نسمعهم؟ وباستثناء القوّة المادّيّة، ما الذي بوسعه إسكات العقول النشطة؟

والجواب على هذا السؤال الأخير هو: لا شيء. وحده استخدام القوّة المادّيّة يمكن أن يحمي الأكاذيب من التحدّيات ويساعدها على الديمومة. فقط اقتحام القوّة في عالم الفكر -أي عمل الدولة فقط- يمكنه إسكات أمّة بأكملها. ولكن بعد ذلك كيف يمكن لهذا الحطام الثقافيّ أن يحافظ على سيطرته على الولايات المتّحدة الأمريكيّة؟ إذ لا يوجد قمع حكوميّ أو قمع للأفكار في هذه البلاد.

وباعتبار أنّ لدينا اقتصادًا مختلطًا، فإنّنا مقيّدون بتشابك هائل من الضوابط الحكوميّة؛ ولكنّ البعض يجادل بأنّها تؤثّر في ما بداخلنا، وليس في ما بعقولنا.

ومثل هذا التمييز غير مقبول ولا يمكنه الصمود؛ فالجانب المقيّد من نشاط الإنسان- أو الأمّة - سيؤثّر تدريجيًّا وبالضرورة على البقيّة. ولكن من الصحيح القول إنّ الدولة، حتّى الآن، لم تتّخذ أيّ تحرّك علنيّ لقمع الحياة الفكريّة في هذه البلاد أو السيطرة عليها. ولا يزال أيّ شخص حرًّا في قول ما يشاء وكتابته ونشره. ومع ذلك، يظلّ البشر صامتين- بينما تهلك ثقافتهم من وباء راسخ ومؤسّساتيّ من الرداءة. وليس من الممكن أن تكون مكانةُ البشريّةِ الفكريّةُ قد تقلّصت إلى هذا الحدّ. وليس من الممكن أيضًا أن تكون جميع المواهب قد اختفت فجأة من هذه البلاد وهذه الأرض.

وإذا وجدتم أنّ هذا الأمر محيّر، فإنّ الفرضيّة التي يجب التحقّق منها هي فكرة أنّ القمع الحكوميّ هو الطريقة الوحيدة التي يمكن للدولة أن تدمّر بها الحياة الفكريّة للبلاد. ولكنّ الأمر ليس كذلك. إذ توجد طريقة أخرى ألا وهي: التشجيع الحكوميّ.

إنّ التشجيع الحكوميّ لا يأمر البشر باعتقاد أنّ الباطل حقّ: بل يجعلهم غير مبالين بمسألة الحقّ أو الباطل.

ومع أخذ هذه المقدّمة بعين الاعتبار، دعونا ننظر في مثال لأساليب تلك السياسة وعمليّاتها ونتائجها.

في ديسمبر 1971، أعلن النائب كورنيليوس غالاغر (الممثّل عن مقاطعة نيوجيرسي) في مجلس النوّاب أنّ «المعهد الوطنيّ للصحّة العقليّة قد منح الدكتور سكينر مبلغ 283000 دولار بهدف كتابة مؤلّفه ما وراء الحرّيّة والكرامة». وإثر قيامه بمزيد من التحقيق، اكتشف أنّ «هذا يمثّل مجرّد غيض من فيض». (المعلومة مأخوذة من سجلّ الكونغرس- Congressional *Record*، بتاريخ 15 ديسمبر 1971، H12623).

لقد لخّصت مجلّة الأحداث البشريّة- *Human Events* (بتاريخ 15 يناير

1972) النتائج التي توصّل إليها السيّد غالاغر على النحو التالي: «عندما سعى غالاغر إلى الحصول على معلومات بشأن المنحة التي تلقّاها سكينر ونطاق الإنفاق الحكوميّ ومقداره في مجال البحوث السلوكيّة، أفاد المكتب العامّ للمحاسبة أنّ المهمّة كانت شبه مستحيلة. وذكر مسؤولو الوكالة أنّه توجد عشرات الآلاف من مشاريع البحوث السلوكيّة التي تموّلها الوكالات الحكوميّة. وقد أُجريَت معاينة أوّلية لـ 70000 منحة وعقود في وزارة الصحّة والتعليم والرعاية الاجتماعيّة و10000 داخل إدارة القوى العاملة في وزارة العمل. ويتمّ أيضا تمويل الآلاف من المشاريع السلوكيّة الإضافيّة، التي تكلّف ملايين الدولارات، من قبل وزارة الدفاع، والإدارة الوطنيّة للملاحة الجوّيّة والفضاء، ولجنة الطاقة الذرّيّة، وفقًا لإحصاء أنجزه المكتب العامّ للمحاسبة».

وأثناء كلمته أمام مجلس النوّاب، أعلن النائب غالاغر: «لقد أذن الكونغرس وخصّص كلّ دولار في هذه المنح والعقود، لكن حتّى الآن، وفي خصوص الجزء الأكبر منها، مازلنا لا ندرك كيفيّةَ إنفاقها». وعلاوة على ذلك: «... وقد تشابك نظام المنح والعقود الاتّحاديّ بشكل لا ينفصم بين الكلّيّات والجامعات والأموال التي أذن بها الكونغرس وخصّصها. أعني أنّ هذا لا يوحي بأيّ اقتراح بتقليل الحرّيّة الأكاديميّة في الأمّة، لكنّي أقترح أن يكون المؤتمر في أقلّ تقدير على علم تامٍّ بذلك، وإذا لزم الأمر أن تكون لديه الأدوات والخبرة لمواجهة الأفكار المناهضة للديمقراطية التي أُطلِقَت بأموال فيدراليّة». (مأخوذ من سجلّ الكونغرس- H12624).

وذكر السيّد غالاغر أنّه يؤمن بحقّ الدكتور سكينر في الدعوة إلى أفكاره. «لكنّ ما أضعه قيد التمحيص هو ما إذا كان يجب أن تدعمه الحكومة الفيدراليّة [-] ولاسيّما أنّه، حسب رأيي، يقدّم أفكارًا تهدّد مستقبل نظامنا الحكوميّ من خلال تشويه التقاليد الأمريكيّة للفردانيّة والكرامة الإنسانيّة والاعتماد على الذات». (المرجع نفسه، 12623H.)

ولو كان السيّد غالاغر مؤيّدًا ثابتًا للتقاليد الأمريكيّة التي يصفها في النصف الثاني من جملته، لكان قد توقّف عند النصف الأوّل منها. ولكن، يبدو أنّه لم يكن على علم بالتناقض، لأنّ حلّه كان اقتراحًا لإنشاء «لجنة مختارة حول الخصوصيّة والقيم الإنسانيّة والمؤسّسات الديمقراطيّة... مصمّمة للتعامل على وجه التحديد مع نوع ما ورد في أفكار سكينر من تهديدات لدستورنا، وكونغرسنا، وناخبينا». *(المرجع نفسه، 12624H.)*

لا شيء يمكن أن يكون تهديدًا خطيرًا لمؤسّساتنا مثل اقتراح إنشاء لجنة حكوميّة للتعامل مع «الأفكار المناهضة للديمقراطيّة» أو أفكار بورهوس فريدريك سكينر أو أفكار أيّ شخص. لقد كانت مجلّة الجمهوريّة الجديدة الليبراليّة سريعة في استشعار الخطر والاحتجاج (28 يناير 1972). ولكن، من دون التشكيك في ملاءمة المنح الحكوميّة، فإنّ ما قدّم من مراجعة هو مجرّد شرح للجانب الآخر من التناقض نفسه: الذي يعترض على فكرة أنّ الدولة هي من يحدّد الأفكار الصحيحة أو المقبولة وبالنتيجة إنشاء نوع من الأرثوذكسيّة الفكريّة.

ومع ذلك، فإنّ كلا الادّعاءين صحيحان: فمن غير الملائم جدًّا أن تدعم الدولة أعداء نظامنا السياسيّ؛ ثمّ إنّه من غير الملائم بشدّة أن تتولّى الدولة دور الحكم الأيديولوجيّ. لكن لا النائب غالاغر ولا مجلّة الجمهوريّة الجديدة اختارا رؤية الجواب الذي يقول إنّ: هذه الشرور متأصلّة في تصرّف الدولة غير الملائم والشرّير، وهو تصرّف يقوم على دعم الأفكار مادّيًّا. لقد اختارا كلاهما تجاهل حقيقة أنّ أيّ تدخّل للدولة في مجال الأفكار، لصالح أيّ شخص أو ضدّه، يشلّ الحرّيّة الفكريّة ويخلق نخبة أرثوذكسيّة رسميّة متميّزة وهي ما تسمّى اليوم بـ «المؤسّسة».

ومن المفارقات الساخرة أنّ مجلّة الجمهوريّة الجديدة هي التي قدّمت مؤشّرًا على الآليّات التي يتمّ من خلالها إنشاء مؤسّسة، وعلى ما يبدو، من دون إدراك الآثار

الاجتماعيّة لحجّتها الخاصّة. وأثناء اعتراضها على ادّعاء النائب غالاغر أنّ السياسة المتعمّدة قد فضّلت المدرسة السلوكيّة لعلم النفس ودعمتها، قالت مجلّة الجمهوريّة الجديدة: «إنّ وجهة نظر غالاغر لم تلاحظ أنّ المنحة المقدّمة لسكينر كانت واحدة من بين عشرين جائزة منحت لكبار الباحثين، أي برقوقًا بمثابة الغنيمة التي نالها زعماء العلم في مجال «الصحّة العقليّة» وفي جميع المجالات بدلًا من أن تكون منحة فريدة من نوعها. إذ لم يقدّم المعهد الوطنيّ للصحّة العقليّة جوائز جديدة من هذا النوع منذ العام 1964، ولكنّ ثماني عشرة منها جُدِّدت، وكانت في الأصل تُجدَّد كلّ خمس سنوات. ولقد جُدِّدت منحة السيّد سكينر في العام 1969، لذلك زاد مبلغ 283000 دولار بمقدار 28300 في كلّ عام حتّى بلوغ سنة 1974... واستمرّ سكينر في التدريس بمعدّل تقديم ندوة واحدة تقريبًا في السنة بجامعة هارفارد منذ عام 1964. وبعبارة أخرى، سيُدفَع راتبه في جامعة هارفارد من قبل الفيدراليّين حتّى بلوغ سنة [1974]، وهي ثروة ربّما تكون أكثر مكافأة لجامعة هارفارد من سكينر، بما أنّه كان يمكن له أن يحصل على راتب ضخم على الأقلّ... في عدد كبير من الأماكن الأخرى».

ولتضعوا في اعتباركم المنحة الماليّة البائسة للجامعات الخاصّة، ثمّ اسألوا أنفسكم عمّا ستفعله «ثروة» من هذا النوع. ومن المعروف بشكل عامٍّ أنّ معظم الجامعات تعتمد الآن على المشاريع البحثيّة الحكوميّة كأحد المصادر الرئيسيّة للدخل. وتؤسّس تلك المنح الحكوميّة لهؤلاء الباحثين «الكبار» إثباتًا بكونهم بمثابة المتلقّين غير الرسميّين لسلطة رسميّة. أمّا تأثيرات سكينر -وتأثيرات أفكاره، ونظريّاته، وخياراته المفضّلة في تعيين أعضاء هيئة التدريس- فهي التي ستهيمن على المدرسة، بطريقة صامتة وغير معترف بها. فمن هو مدير الكلّيّة المثقلة بالديون الذي سيجرؤ على استعداء حامل الثروة؟

لاحظوا معي الآن أنّ هذه المنح قُدّمت لكبار الباحثين، وأنّها كانت «برقوقًا» - كما تسمّيها مجلّة الجمهوريّة الجديدة بخجل وسخرية- من أجل «زعماء العلم».

فكيف سيعرف البيروقراطيّون في واشنطن -أو أعضاء الكونغرس، في هذا الصدد- أيّ عَالِمٍ يجب أن يشجّعوه، ولاسيّما في مجال مثير للجدل مثل العلوم الاجتماعيّة؟ والطّريقة الأكثر أمانًا كانت اختيار البشر الذين حقّقوا نوعًا من السمعة. وسواء كانت سمعتهم مستحقّة أو لا، وسواء كانت إنجازاتهم صحيحة أو لا، وسواء ارتقت عن طريق الجدارة، أو التدخّلات، أو الدعاية، أو الصدفة، فهي أسئلة لا يفكّر فيها الفائزون ولا يمكنهم النظر فيها. فعندما يكون الحكم الشخصيّ معطّلًا (أو ممنوعًا)، فإنّ اهتمام البشر الأوّل ليس كيفيّة الاختيار، ولكن كيفيّة تبريرهم لاختيارهم. وسيؤدّي هذا بالضرورة إلى دفع أعضاء اللجنة والبيروقراطيّين والسياسيّين إلى الانجذاب نحو «الأسماء المرموقة». والنتيجة هي المساعدة في إنشاء تلك القائمة بالفعل، أي ترسيخ الوضع الراهن.

وأسوأ ما في الأمر أنّ طريقة الاختيار هذه لا تقتصر على الجبناء أو الفاسدين، بل على المسؤول الصادق الذي يستخدمها. فالطريقة مفروضة عليه بشروط الموقف. ولإصدار حكم مستنير ومستقلّ بشأن قيمة كلّ متقدّم أو مشروع في كلّ مجال من مجالات العلوم، يجب أن يكون المسؤول عالمًا كونيًّا. وإذا استشار «خبراء» في هذا المجال، تظلّ المعضلة قائمة: إمّا أنّه يجب أن يكون باحثًا يعرف الخبراء الذين يجب استشارتهم- أو عليه أن يسلّم حكمه لأناس درّبهم الأساتذة أنفسهم الذين من المفترض أن يحكم عليهم. لذلك، يبدو تقديم المنح لـ «الزعماء» المشهورين بمثابة السياسة العادلة الوحيدة - على أساس أنّ «شخصًا مّا جعلهم مشهورين، وشخصا مّا يعلم، حتّى لو كنتُ لا أعلم ذلك».

(وإذا حاول المسؤولون تجاوز «الزعماء» وتقديم المنح للمبتدئين الواعدين، فإنّ الظلم واللّامعقوليّة في الموقف سيكونان أسوأ بكثير، فيكون لدى معظمهم الحسّ السليم بعدم محاولة ذلك. أمّا إذا كانت المنحة العالميّة مطلوبة للحكم على القيمة الفعليّة في كلّ مجال، فلن تكون هناك حاجة إلى أقلّ من معرفة كلّ شيء للحكم على قيمة الإمكانات - كما أثبتت مسابقات عديدة يرعاها القطاع الخاصّ

لاكتشاف المواهب المستقبليّة، حتّى في المجالات المحدودة).

وعلاوة على ذلك، فإنّ شروط الموقف تمنع المسؤول الصادق من استخدام حكمه الخاصّ. ومن المفترض أن يكون «محايدًا» و«عادلًا» مع مراعاة الجوائز في العلوم الاجتماعيّة. فالمسؤول الذي ليس لديه بعض المعرفة وبعض القناعات في هذا المجال، ليس له الحقّ المعنويّ في أن يكون موظّفًا عامًّا. ومع ذلك، فإنّ نوع «الإنصاف» المطلوب منه يعني أنّه يجب عليه تعليق قناعاته أو تجاهلها أو التهرّب منها (إذ يمكن الطعن فيها على أنّها «تحيّزات» أو «رقابة») والمضيّ قدمًا في التخلّص من مبالغ كبيرة من المال العامّ، مع عواقب لا تُحصى ولا تعدّ من أجل مستقبل البلاد- من دون الحكم على طبيعة أفكار المتلقّين، أي من دون استخدام أيّ حكم على الإطلاق.

وقد يختبئ الفائزون وراء فكرة أنّه عند اختيار «زعماء» معترف بهم، فإنّهم يتصرّفون «بشكل ديمقراطيّ» ويكافئون البشر الذين يختارهم الجمهور. لكن لا توجد «ديمقراطيّة» في هذا المجال لأنّ العلم والعقل لا يعملان بالتصويت أو بالإجماع. فالأكثر شهرة ليس بالضرورة هو الأفضل (وكذلك الحال مع الأقلّ شهرة في هذا الشأن). ونظرًا إلى عدم وجود معايير عقلانيّة قابلة للتطبيق، فإنّ طريقة الفائزين تؤدّي إلى الاهتمام بالشخصيّات لا بالأفكار؛ والانشغال بالتدخّلات، لا بالاستحقاق؛ ومراعاة «الهيبة» وعدم مراعاة الحقيقة. والنتيجة هي: حكم وكلاء الصحافة.

وعادة ما يكون المستفيدون من المنح الحكوميّة من بين المحتجّين الصاخبين ضدّ «طغيان المال»: فتجدهم يصرخون بأعلى صوت بأنّه يجب تحرير العلم والثقافة من سلطة الأثرياء الخاصّة والتعسّفيّة. لكن يوجد اختلاف في هذه المسالة: إذ لا يستطيع الغنيّ شراء أمّة بأكملها ولا إجبار فرد واحد. وإذا اختار أيّ ثريّ دعم الأنشطة الثقافيّة، فلا يمكنه فعل ذلك إلّا في نطاق محدود جدًّا، وبالضرورة

يتحمّل عواقب أفعاله. أمّا إذا لم يستخدم حكمه الخاصّ، واكتفى بالانغماس في نزواته غير العقلانيّة، فإنّه يحقّق عكس نيّته: وسيتمّ تجاهل مشاريعه أو احتقار من يحميهم ويمارس وصاية عليهم في مهنهم، ولن يشتري له أيّ مبلغ من المال أيّ تأثير على الثقافة. وسيظلّ مشروعه، مثل عمليّة النشر على حساب المؤلّف، إهدارًا خاصًّا من دون أيّ أهمّيّة أعظم. لأنّ الثقافة محميّة منه بثلاثة عناصر لا تقهر هي: الاختيار، والتنوّع، والمنافسة. وإذا خسر ماله في مشاريع حمقاء، فلن يؤذي إلّا نفسه. وفوق كلّ اعتبار: فالمال الذي ينفقه ملكه؛ ولم يتمّ ابتزازه بالقوّة من ضحايا غير راغبين.

إنّ الشرّ الأساسيّ لمنح الدولة هو حقيقة أنّ البشر يجبرون على دفع ثمن دعم أفكار تتعارض تمامًا مع أفكارهم. وهذا يعتبر انتهاكًا جسيمًا لسلامة الفرد وضميره. ومن الخطإ الشديد أخذ أموال الناس العقلانيّين لدعم ب. ف. سكينر – أو العكس. فالدستور يحظر مأسسة الدين حكوميًّا، لأنّه يعتبره على النحو الصحيح انتهاكًا لحقوق الفرد. وبما أنّ معتقدات الإنسان محميّة من تدخّل القوّة، فإنّ على المبدإ نفسه أن يحمي قناعاته المنطقيّة ويمنع المؤسّسات الحكوميّة من التدخّل في مجال الفكر.

أمّا من الناحية الاجتماعيّة، فتنتشر أكثر عواقب الاستبداد تدميرًا عن طريق فئة غير محدّدة وغير رسميّة من الحكّام: وهي النخبة المفضّلة من المسؤولين. ففي تاريخ الملكيّات المطلقة، كانت النخبة المفضّلة للملك هي تلك التي ارتكبت أبشع الآثام. وحتّى الملك ذو الحكم المطلق كان مقيَّدًا، إلى حدّ مّا، بضرورة التظاهر بالحفاظ على بعض مظاهر العدالة، من أجل حماية صورته من سخط الشعب. لكنّ الذين حصلوا على مصلحته الاعتباطيّة والمتقلّبة كانوا يتمتّعون بجميع امتيازات السلطة من دون أيّ قيود. لقد كانت السلطة تكمن بين المتملّقين، والمتسلّقين، والمتواطئين، ولاعقي الأحذية، ومن يطعنون في الظهر بالبلاط الملكيّ كما يمكنك العثور بينهم على أسوإ دعاة القوّة من أجل السلطة. وهذا الأمر صحيح في أيّ

نظام سياسيّ يترك لهم فرصة مفتوحة للقيام بذلك: سواء كان ذلك في نظام ملكيّ مطلق، أو في دكتاتوريّة شموليّة، أو في اقتصاد مختلط.

إنّ ما نراه اليوم في المجال الفكريّ لهذه البلاد هو أحد أسوإ مظاهر السلطة السياسيّة ألا وهو: حكم النخب المفضّلة، وحكم ذوي الامتيازات غير الرسميّة - والمجموعات الخاصّة ذات السلطة الحكوميّة، ولكن من دون مسؤوليّة حكوميّة. إنّهم يتحوّلون، ويغيّرون المجموعات، وغالبًا ما يتنافسون في ما بينهم، لكنّهم متّحدون ضدّ الغرباء؛ إنّهم يتدافعون للحصول على خدمات مؤقّتة، ومكانتهم الدقيقة غير معروفة لأعضائهم، أو منافسيهم، أو رعاتهم الخاصّين من بين مئات أعضاء الكونغرس وآلاف البيروقراطيّين - الذين حيّرتهم هذه الإبداعات الفرانكشتينيّة وترهبهم الآن. كما هو الحال في أيّ لعبة أخرى خالية من القواعد الموضوعيّة، يعتمد النجاح والقوّة في هذه اللعبة على من يجيدون النباح (من وكلاء الصحافة) ويتفنّنون في الخداع.

لطالما كانت المجموعات الخاصّة موجودة في المجال الفكريّ، ولاسيّما في الفنون، لكنّها اعتادت أن تكون بمثابة ضوابط وتوازنات رقابيّة بعضها على بعض، حتّى يتمكّن غير الممتثل من دخول المجال والارتقاء من دون مساعدة أيّ زمرة. أمّا اليوم فقد دُمجت هذه المجموعات في مؤسّسة جامعة.

ولم يُستخدَم مصطلح «مؤسّسة» بشكل عامّ أو يُسمَع في هذه البلاد على مدى ما يقارب عقدًا من الزمان. لقد نشأ المصطلح في بريطانيا العظمى، حيث طُبِّق على عائلات الطبقة العليا التي كان لها السبق تقليديًّا في مجالات معيّنة من النشاط. والأرستقراطية البريطانيّة هي طبقة سياسيّة مخلوقة - وهي مؤسّسة ألغيت وحظرت من قبل النظام السياسيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة. إنّ أصل الأرستقراطيّة هو سلطة الملك التي يمنح بموجبها الفرد المختار امتياز تلقّي الدخل غير المستحقّ من العبوديّة غير الطوعيّة لسكّان منطقة معيّنة.

السياسة نفسها تعمل الآن في الولايات المتّحدة - غير أنّ الاختلاف فقط هو أنّ الامتيازات لا تمنح إلى الأبد، ولكن على شكل مبلغ مقطوع لفترة محدودة، ولا تُفرض العبوديّة القسريّة على مجموعة من الأقنان في منطقة معيّنة، بل على كلّ مواطني الدولة وهذا لا يغيّر طبيعة السياسة أو عواقبها.

ولنراقب طابع مؤسّستنا الفكريّة. إنّه متخلّف بحوالي مائة عام من الزمن ويحمل معه كعقيدة المباني الأساسيّة المألوفة في مطلع القرن: أي تصوّف كانط، والنزعة الجماعيّة لماركس، وعقيدة الإيثار عند الدعاة المبشّرين بالإنجيليّة في زوايا الشوارع. لقد شهدنا حربين عالميّتين، وعشنا ثلاث ديكتاتوريات وحشيّة - في روسيا السوفيتيّة وألمانيا النازيّة والصين الشيوعيّة- بالإضافة إلى كلّ المتغيّرات الأقلّ شأنًا من تلك الأحداث والمرتبط بالتجارب الاشتراكيّة المدمّرة في انتشار عالميّ للوحشيّة واليأس، وكلّ هذه الأمور لم تدفع المثقّفين المعاصرين إلى التشكيك في عقيدتهم أو مراجعتها. إنّهم مازالوا يعتقدون أنّه من الجريء والمثاليّ وغير التقليديّ إدانة الأغنياء. ومازالوا يعتقدون أنّ المال هو أصل كلّ الشرور- باستثناء الأموال الحكوميّة، وهو الحلّ لجميع المشاكل. وتُجمّد المؤسّسة الفكريّة على مستوى هؤلاء «القادة» المسنّين الذين كانوا بارزين عندما ترسّخ نظام «التشجيع» الحكوميّ. ومن خلال السيطرة على المدارس، عمل هؤلاء «القادة» على إدامة عقيدتهم وإسكات المعارضة تدريجيًا.

لا تزال المعارضة موجودة بين المثقّفين، لكنّها معارضة لا تقوم إلّا على اختلافات تافهة، ولا تتحدّى المباني الأساسيّة أبدًا. ويسمح بهذا النوع من المعارضة حتّى في الكنيسة الكاثوليكيّة، مادامت لا تتحدّى العقيدة- أو في جلسات «النقد الذاتيّ» للمؤسّسات السوفيتيّة، مادامت لا تتحدّى مبادئ الشيوعيّة. إنّ الخلاف الذي لا يتحدّى الأساسيّات لا يؤدّي إلّا إلى تعزيزها. وفي هذا الصدد على وجه الخصوص، يعمل انهيار الفلسفة ونموّ السلطة الحكوميّة معًا لترسيخ المؤسّسة.

وينشر حكم المجموعات الخاصّة المميّزة بشكل غير رسميّ نوعًا خاصًّا من الخوف، يشبه السمّ البطيء الذي يُحقَن في الثقافة. وهو ليس خوفًا من حاكم معيّن، ولكنّه خوف من القوّة المجهولة للزمر المجهولة، سيزداد ليصبح خوفًا مزمنًا من الأعداء غير المعروفين. فمعظم الناس لا يحملون أيّ قناعات حازمة بشأن القضايا الأساسيّة؛ فهم اليوم أكثر ارتباكًا وغموضًا من أيّ وقت مضى- ومع ذلك فإنّ النظام يتطلّب منهم نوعًا بطوليًّا من النزاهة لا يمتلكونه: لقد دُمِّروا عن طريق القضايا الأساسيّة التي لا يستطيعون الاعتراف بها في خضمّ الأشياء المحسوسة التافهة التي تبدو غير منطقيّة. والكثير من البشر قادرون على الموت على المتاريس من أجل القضايا الكبيرة، ولكنّ القليلين منهم- والقليلين جدًّا- قادرون على مقاومة الامتصاص الرماديّ للمستسلمين الصغار المجهولين الذين يزداد عددهم يومًا بعد يوم. قليلون يريدون البدء بخلق المتاعب، وصنع الأعداء، والمخاطرة بمكانتهم، وربّما بمعيشتهم من أجل قضايا مثل الاعتراض على المفاهيم المجرّدة المرفوضة لأحد زملائهم في العمل (التي يجب معارضتها ولكنّ الواقع يقول العكس)، أو المطالب غير السليمة الغامضة لزمرة أعضاء هيئة التدريس بإحدى الكلّيّات (التي يجب مقاومتها، ولكنّها في الواقع ليست كذلك)، أو الموقف المستقلّ لأحد الأساتذة الموهوبين (الذي يجب توظيفه، ولكنّه في الواقع معطّل عن العمل). فإذا شعر الإنسان أنّه يجب أن يتكلّم، يتمّ إيقافه من قبل الأسئلة الروتينيّة: «من أنا لأعرف؟» وانطلاقًا من الشكّ الحديث الذي يمكن إضافة شرط آخر يشلّ ذهنه: «ممّن قد أشعر بالاستياء؟».

ومعظم البشر يستشعرون بسرعة ما إذا كانت الحقيقة تعني رؤساءهم في العمل أو أولي الأمر منهم أو أنّها لا تعنيهم. إنّ جوّ الاحترام الحذر لمن يتلقّون المنح غير المستحقّة التي تمنحها سلطة حكوميّة غامضة، سرعان ما ينشر الاقتناع بأنّ الحقيقة لا تهمّ لأنّ الجدارة لا تهمّ، وأنّ شيئًا مّا له الأسبقيّة على كليهما. (ومسألة المنح ليست سوى إحدى الطرق التي لا تعدّ ولا تحصى، تلك التي تتدخّل فيها السلطة

التعسّفيّة نفسها في حياة البشر). وانطلاقًا من الفكرة الساخرة: من يهتمّ بالعدالة؟ ينزل الإنسان إلى: «من يهتمّ بالحقيقة؟» ثمّ ينحدر إلى التعميم: «من يهتمّ؟» وهكذا يستسلم معظم البشر لفساد غير ملموس، ويبيعون أرواحهم وفق برنامج بيع بالتقسيط -من خلال تقديم تنازلات صغيرة، عن طريق إنجاز التسويات في الزوايا الصغيرة المظلمة- حتّى لا يبقى شيء من عقولهم سوى الخوف.

لقد أدّى صعود دولة الرفاهة في مجال الأعمال التجاريّة إلى تجميد الوضع الراهن، ممّا أدّى إلى إدامة قوّة الشركات الكبرى في عصر ما قبل ضريبة الدخل، ممّا وضعها خارج منافسة القادمين الجدد الذين خنقوا الضرائب. فحدثت عمليّة مماثلة في حالة رفاهة العقل. والنتائج، في كلا المجالين، هي نفسها.

فإذا تحدّثت مع مسؤول تنفيذيّ نموذجيّ في مجال الأعمال أو مع عميد لإحدى الكلّيّات أو محرّر بإحدى المجلّات، فإنّك ستدرك طبيعته الخاصّة والحديثة: بنوع من أنواع التهرّب المتدفّق أو التخطّي الذي يقطر أو يرتدّ تلقائيًّا أمام أيّ مشكلة أساسيّة، ولطف ناعم غير ملتزم، وحذر متأصّل تجاه كلّ شيء، كما لو أنّ آلة تسجيل داخليّة تهمس له: «العب بأمان، ولا تعادِ أحدًا- لكن لا أعادي مَن؟ لا تعادِ أيّ شخص».

فمن سيخشى هؤلاء البشر أكثر، من الناحية النفسيّة- ومن ناحية أقلّ، وجوديًّا؟ هل سيهابون الشخص الوحيد اللّامع- أو الشابّ المبتدئ الذي يمتلك عبقريّة محتملة ونزاهة بريئة طلقا، وأسلحته الوحيدة هي الموهبة والحقيقة. إنّهم يرفضونه «غريزيًّا»، قائلين إنّه «لا ينتمي» (ولكن لا ينتمي إلى ماذا؟)، واستشعار أنّه سيضعهم على الفور من خلال إثارة القضايا التي يفضّلون عدم مواجهتها. وقد يتخطّى حواجز الحماية الخاصّة بهم، من حين إلى آخر، لكنّ فضائله تعيقه- في نظام مزوّر موجّه ضدّ الذكاء والنزاهة.

لن نعرف أبدًا عدد الشباب الذين شعروا بالإدراك المبكّر للشرّ من حولهم، قبل أن يبلغوا من العمر ما يكفي للعثور على ترياق مضادّ- واستسلموا، في حيرة ساخطة بلا حول منهم ولا قوّة؛ أو عدد من استسلموا، من خلال تسفيه عقولهم. ثمّ إنّنا لا

نعرف عدد الشباب المبتكرين الذين قد يكونون موجودين اليوم ويكافحون من أجل الاستماع إليهم- لكنّنا لن نسمع عنهم لأنّ المؤسّسة تفضّل عدم الاعتراف بوجودهم وعدم أخذ أدنى معرفة بأفكارهم.

ومادام المجتمع لا يتّخذ الخطوة النهائيّة إلى الهاوية من خلال فرض الرقابة، فإنّ بعض البشر ذوي القدرات سينجحون دائمًا في الاختراق. لكنّ الثمن- في الجهد والنضال والتحمّل- هو أنّ البشر الاستثنائيّين وحدهم يستطيعون تحمّله. لقد أصبحت الأصالة والنزاهة والاستقلال اليوم طريقًا إلى الاستشهاد، وسيختاره فقط من هم أكثر تفانيًا وهم يعلمون أنّ البديل أسوأ بكثير. والمجتمع الذي يضع هذه الشروط ثمنًا للإنجاز هو مجتمع يواجه ورطة عميقة.

وأقدّم في ما يلي وجهة نظر أعضاء الكونغرس «الإنسانيّين» (وناخبيهم) الذين يعتقدون أنّ بعض «البرقوق» العامّ الذي أُلقِي لبعض الأساتذة القدامى لن يؤذي أحدًا: يتوفّرُ الطّابع الأخلاقيّ للبشر العاديّين المحترمين الذين لا يملكون أية حظوة تحت حكم سلطة الرداءة الراسخة. أمّا الإنسان العبقريّ فيمكن له أن يصمد وسوف يقاتل حتّى النهاية، أمّا الإنسان العاديّ فلا يستطيع.

لقد ناقشت في رواية الأطلس متململًا «هرم القدرة» في عالم الاقتصاد. غير أنّه يوجد نوع آخر من الهرم الاجتماعيّ. فالعبقريّ الذي يحارب «كلّ شكل من أشكال الاستبداد الممارس على عقل الإنسان» يخوض معركة لا يملك من هم أقلّ منه من البشر القدرة الكافية لخوضها، لكنّ حرّيّتهم وكرامتهم وسلامتهم تعتمدان عليه. إنّه هرم التحمّل الأخلاقيّ.

15

الرقابة: المحلّيّة والصريحة

1973

كنت، منذ سنوات عديدة، أقول إنّ الدولة تفوز بشكل افتراضيّ- من خلال التقصير الفكريّ للمدافعين المزعومين عن الرأسماليّة؛ وإنّ الحرّيّة والرأسماليّة لم يكن لهما أساس فلسفيّ ثابت؛ وإنّ المحافظين اليوم يتشاركون في جميع الفرضيّات الأساسيّة للّيبراليّين، وبالنتيجة فقد مهّدوا، ولا يزالون يمهّدون، الطريق لهيمنة الدولة. وقلت أيضًا مرارًا وتكرارًا إنّ المعركة من أجل الحرّيّة هي معركة فلسفيّة بالدرجة الأولى ولا يمكن كسبها بأيّ وسيلة أقلّ - لأنّ الفلسفة تحكم الوجود البشريّ، بما في ذلك السياسة.

لكنّ الفلسفة علم يتعامل مع أوسع التجريدات، وهكذا، فإنّ كثيرا من الناس لا يعرفون كيفيّة ملاحظة تأثيرها من حيث الممارسة أو كيفيّة فهم العمليّة التي تؤثّر بها على ظروف حياتهم اليوميّة. ومع ذلك، فإنّ حدثًا وقع مؤخّرًا يقدّم توضيحًا جليًّا ومذهلًا لتلك العمليّة. إنّه يظهر تأثير الفلسفة على مستوى الفعل، ويكشف عن جوهر (وتناقضات) كلّ من الأيديولوجيّات المحافظة والليبراليّة. وهذا الحدث هو قرار المحكمة العليا في آخر خمس قضايا «فاحشة».

لقد أعربت في [رسالة آين راند] بتاريخ 20 نوفمبر 1972، عن أملي في ما يتعلّق بالرجال الأربعة الذين عيّنهم الرئيس نيكسون في المحكمة العليا، على الرغم من أنّه كان من السابق لأوانه تحديد الطبيعة الدقيقة لآرائهم. وقلت: «لكن

إذا ارتقوا إلى مستوى مسؤوليّتهم الهائلة، فقد نغفر للسيّد نيكسون الكثير من تقصيراته: فالمحكمة العليا هي آخر بقايا تأثير فلسفيّ في هذه البلاد». واليوم، وبعد أقلّ من عام، لا تزال الأدلّة كافية للإشارة إلى أنّه لا توجد أسباب فكريّة متبقّية لمسامحة السيّد نيكسون.

ونظرًا إلى أنّ الافتراضات غير المتّسقة تؤدّي إلى إجراءات غير متّسقة، فليس من المستحيل أن تتّخذ المحكمة العليا الحاليّة بعض قرارات تحرّريّة. فعلى سبيل المثال، قدّمت المحكمة مساهمة كبيرة في تحقيق العدالة وحماية الحقوق الفرديّة عندما شرّعت الإجهاض. وإن كنت لا أتّفق مع جميع الاستدلالات المقدّمة في هذا القرار، فإنّني أتّفق بشدّة مع النتيجة – أي مع الاعتراف بحقّ المرأة في جسدها. لكنّ قرار المحكمة في ما يخصّ الفاحشة يتّخذ موقفًا معاكسًا: فهو ينكر حقّ الرجل (أو المرأة) في إعمال عقله – من خلال إنشاء القاعدة القانونيّة والفكريّة للرقابة *censorship.*

وقبل الشروع في مناقشة هذا القرار، أودّ أن أذكّر من باب التوثيق، بوجهة نظري الخاصّة إلى ما يسمّى الموادّ الإباحيّة «الفاضحة». فأنا أعتبرها مثيرة للاشمئزاز بشكل لا يوصف. ولم أقرأ أيًّا من الكتب أو أشاهد أيًّا من الأفلام الحاليّة التي تنتمي إلى تلك الفئة، ولا أنوي قراءتها أو مشاهدتها مطلقًا. غير أنّ الأوصاف المقدّمة في القضايا القانونيّة، وكذلك اللمسات «الحديثة» في الإنتاجات «الناعمة»، تعتبر أسبابًا كافية لتشكيل رأي. والسبب حسب رأيي هو عكس التبرير المعتاد: فأنا لا أعتبر الجنس شرًّا – بل أعتبره خيرًا، باعتباره أحد أهمّ جوانب الحياة البشريّة، وأهمّ من أن يكون موضوعًا للعرض التشريحيّ العامّ. لكنّ القضيّة هنا ليست وجهة نظر المرء إلى الجنس. فالقضيّة تتعلّق بحرّيّة التعبير وحرّيّة الصحافة، أي الحقّ في اعتناق أيّ رأي والتعبير عنه.

وليس من الملهم النضال من أجل حرّيّة من يزوّدون الناس بالموادّ الإباحيّة أو عملائهم. ولكن أثناء الانتقال إلى هيمنة الدولة، يبدأ كلّ انتهاك لحقوق الإنسان

بقمع الممارسين الأقلّ جاذبيّة لحقّ معيّن. وفي هذه الحالة، فإنّ طبيعة المجرمين المثيرة للاشمئزاز تجعلها اختبارًا جيّدًا لولاء المرء لمبدإ مّا.

وفي قضايا «الفحش» الخمس التي تمّ البتّ فيها بتاريخ 21 يونيو 1973، انقسمت آراء المحكمة إلى خمسة مواقف أو أربعة. وفي كلّ قضيّة كتب السيّد برغر، بوصفه رئيسًا للقضاة، رأي الأغلبيّة، وانضمّ إليه قضاة مثل القاضي بلاكمون، والقاضي باول، والقاضي رينكويست (والأربعة عيّنهم نيكسون) والقاضي وايت (عيّنه كينيدي)؛ وفي كلّ قضيّة، كتب الرأي المخالف القاضي برينان، وانضمّ إليه القاضيان ستيوارت ومارشال؛ وكتب القاضي دوغلاس، في كلّ قضيّة، رأيًا مخالفًا منفصلًا. وأهمّ قضيّتين هما قضيّة ميلر ضدّ ولاية كاليفورنيا ومسرح باريس للبالغين ضدّ سلاتون.

وتتعلّق قضيّة ميلر برجل أُدِين في ولاية كاليفورنيا بإرسال موادّ جنسيّة صريحة غير مرغوب فيها عبر البريد، كانت تقدّم إشهارات لكتب جنسيّة إباحيّة. وفي القرار الصادر حيال قضيّة ميلر، أصدر رئيس المحكمة برغر المعايير الجديدة للحكم على فعل معيّن بما إذا كان فاحشًا أم لا. وهي على النحو التالي:

«يجب أن تكون المبادئ التوجيهيّة الأساسيّة لقاضي التحقيق كالآتي: (أ) ما إذا كان 'الشخص العاديّ، الذي يمارس معايير المجتمع المعاصرة' سيجد أنّ هذا العمل ككلّ، يثير نزعة شهوانيّة... (ب) ما إذا كان العمل يصوّر أو يصف، بطريقة مسيئة بشكل واضح، السلوك الجنسيّ الذي يحدّده بدقّة قانون الولاية المعمول به، و(ج) ما إذا كان العمل ككلّ يفتقر إلى القيمة الأدبيّة أو الفنيّة أو السياسيّة أو العلميّة الجادّة».

وتستند هذه المعايير إلى قرارات سابقة للمحكمة العليا، ولاسيّما في قضيّة روث ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، سنة 1957. وبعد تسع سنوات، في قضيّة ميموارز ضدّ ولاية ماساتشوستس، سنة 1966، حين قدّمت المحكمة العليا

معيارًا جديدًا يقول: «إنّه لا يمكن تحريم أيّ كتاب ما لم يتمّ العثور فيه على أيّ قيمة اجتماعيّة». وكان هذا المعيار سيّئًا بما فيه الكفاية، ولكنّ القرار الحاليّ يرفض بشكل قاطع هذا المفهوم المعيّن ويعوّضه بمعيار آخر مروّع في حدّ ذاته: «ما إذا كان العمل ككلّ، يفتقر إلى قيمة أدبيّة أو فنّيّة أو سياسيّة أو علميّة جادّة».

ويمكن اعتبار هذا المعيار على المستوى الأخلاقيّ، بالإضافة إلى قرار السيّد برغر رئيس المحكمة العليا ككلّ، إعلانًا لنزعة جماعيّة - وهي ليست نزعة جماعيّة سياسيّة بقدر ما هي نزعة جماعيّة أخلاقيّة على وجه التحديد. فالمعيار الفكريّ الذي وُضِع هنا للتحكّم في عقل الفرد - ولتحديد ما قد يكتبه الفرد أو ينشره أو يقرؤه أو يراه - هو حكم الشخص العاديّ الذي يطبّق معايير المجتمع. لماذا؟ للأسف لم يُقدَّم أيّ سبب - ممّا يعني أنّ إرادة المجموعة تعتبر هنا أمرًا مفروغًا منه كمصدر وتبرير ومعيار للأحكام القيميّة.

وما هو المجتمع الذي يتحدّثون عنه؟ لم يقدَّم أيّ تعريف - لذلك قد يكون المجتمع دولة أو مدينة أو حيًّا أو مجرّد مبنى سكنيّ تعيش فيه. وما هي معايير المجتمع؟ لا يوجد تعريف معطًى. في الواقع، فإنّ معايير المجتمع، متى، وإذا كان يمكن ملاحظتها على هذا النحو، رغم تمييزها من معايير مواطنيها الأفراد، هي نتاج للصدفة، والخمول، والنفاق، واللّامبالاة، والخوف، وتلاعب الفضوليّين المحلّيّين أو الصغار من مشتهي السلطة- وأحيانًا القبول التقليديّ ببعض القيم اللّائقة الموروثة عن عقل عظيم يأتينا من الماضي. لكنّ هذا العقل العظيم الآن يُحظَر من قبل حكم المحكمة العليا.

ومن هو الشخص العاديّ؟ لا يوجد تعريف معطى له من قبلهم. وهناك بعض الدلائل على أنّ المصطلح، في هذا السياق، يعني الشخص غير القابل للتأثّر أو الحساسيّة بشكل خاصّ أو غير الحسّاس تمامًا في ما يخصّ الجنس. لكنّ العثور على شخص عاديّ جنسيًّا هو مهمّة مستحيلة على نحوٍ سخيف أكثر من العثور على

ممثّل عاديّ لأيّ خاصّيّة بشريّة أخرى - وإلى جانب ذلك، هذا ليس ما يقوله قرار المحكمة. إنّه يقول ببساطة «عاديّ» – وهو ما يعني، في مسألة الحكم، المتوسّط من حيث القدرات العقليّة: أي متوسّط في الذكاء، والقدرة، والأفكار، والمشاعر، والأذواق، ممّا يعني أنّه: مجرّد منصاع تقليديّ أو غير موجود. وأيّ اقتراح معنيّ بتأسيس «متوسّط» بشريّ يلغي بالضرورة القمّة والقاع، أي الأفضل والأسوأ. وهكذا، فإنّ معايير العبقريّ ومعايير المعتوه تُلغى أو تُقمَع أو تُحظَر تلقائيًّا - وكلاهما أُمِرا بإخضاع آرائهما لآراء الإنسان العاديّ. فلماذا يمنح الشخص العاديّ امتيازًا رائعًا؟ بسبب حقيقة أنّه لا يمتلك أيّ تمييز خاصّ. لكن لا شيء يمكن أنّ يبرّر مثل هذه الفكرة، باستثناء نظريّة الجماعيّة، التي هي نفسها غير مبرّرة.

ويؤكّد قرار المحكمة على نحوٍ متكرّر -أي يؤكّد فقط- أنّ هذا الحكم لا ينطبق إلّا على الموادّ الإباحيّة المتشدّدة أو الفاحشة، أي على بعض الأفكار التي تتناول الجنس، وليس على أيّ أنواع أخرى من الأفكار. والأنواع الأخرى من الأفكار - التي تستمرّ في التأكيد- محميّة بموجب التعديل الأوّل، لكنّ الأفكار التي تتناول الجنس ليست كذلك. وبصرف النظر عن استحالة رسم خطٍّ فاصل بين هاتين الفئتين (التي سنناقشها لاحقًا)، فإنّ هذا التمييز يتناقض ويبطل الحقّ في نصّ القرار نفسه: ويخوّل لقضاة المحكمة والمحلّفين سلطة تحديد ما إذا كان العمل يحتوي على عناصر جنسيّة «تفتقر إلى القيمة الأدبيّة أو الفنّيّة أو السياسيّة أو العلميّة الجادّة».

وهذا يعني -ولا يمكن أن يعني أيّ شيء آخر- أنّ الدولة مخوَّل لها الحكمُ على القيم الأدبيّة والفنّيّة والسياسيّة والعلميّة، والسماح ببعض الأعمال أو قمعها وفقًا لذلك.

إنّ القيود المزعومة على تلك السلطة، والشروط التي تحدّد متى وأين والجهة التي يمكن أن تمارسها، ليست ذات أهمّيّة- بمجرّد تحديد المبدإ القائل بأنّ الدولة

تمتلك مثل هذه السلطة. والباقي هو مسألة تفاصيل- ومسألة وقت ليس أكثر. إذ يجوز للمحكمة العليا الحاليّة أن تسعى إلى قمع الموادّ الجنسيّة فقط؛ على الأساس نفسه (إرادة المجتمع)، وقد تقمع محكمة مستقبليّة المناقشات العلميّة «غير المرغوب فيها»؛ وربّما تقمع محكمة أخرى المناقشات السياسيّة (وبعد عام ستُقْمَع جميع النقاشات في جميع المجالات). ويعمل القانون من خلال عمليّة استخلاص عواقب منطقيّة من السوابق المعمول بها.

لقد وُضِع مقياس «معايير المجتمع للشخص العاديّ» في قضيّة روث. لكنّ معيار روث، الذي كان يقوم على «غياب القيمة الاجتماعيّة»، كان غامضًا جدًّا بحيث لم يكن خطيرًا على نحوٍ فوريّ مباشر- وقد يزعم أنّه يقصد أيّ شيء له نوع من «القيمة الاجتماعيّة». لذلك، وعلى نحوٍ منطقيّ وعلى أساس تلك السابقة، اتّخذت المحكمة الحاليّة الخطوة التالية نحو الرقابة. وأعطت الدولةَ سلطة الدخول في أربعة مجالات فكريّة محدّدة، مع سلطة الحكم على ما إذا كانت قيم الأعمال في هذه المجالات جادّة أم لا.

ولفظة «جادّ» هي معيار غير جادّ. فمن بوسعه تحديد ما هو جادّ، ولمن، ووفقًا لأيّ معيار؟ وبما أنّه لا يوجد تعريف، يجب على المرء افتراض أنّ المعيار الواجب تطبيقه هو المعيار الوحيد الصادر في تلك المبادئ التوجيهيّة: ما قد يجده الشخص العاديّ جدّيًّا. فهل ستهتمّ بتأمّل مشهد الشخص العاديّ باعتباره السلطة النهائيّة- وبوصفه الرقيب- في مجال الأدب؟ وفي مجال الفنّ؟ وفي مجال السياسة؟ وفي مجال العلوم؟ وبوصفه سلطة تفرض مرسومها بالقوّة وتحدّد ما الذي سيُسمَح به أو يُقمَع في جميع هذه المجالات؟ أنا أعترف أنّه لا يوجد فيلم إباحيّ يمكن أن يكون فاحشًا أخلاقيًّا مثل احتمال من هذا النوع.

ولن تكون أيّ موهبة من الدرجة الأولى في أيّ مجال من هذه المجالات على استعداد للعمل وفقًا للمعايير الفكريّة وتحت أوامر أيّ سلطة، حتّى لو كانت

سلطة تتكوّن من أفضل العقول في العالم (الذين لن يقبلوا بهذه الوظيفة)، ناهيك عن سلطة تتكوّن من «الأشخاص العاديّين» وكلّما زادت الموهبة، قلّ الاستعداد.

أمّا في خصوص أولئك الذين سيكونون على استعداد، فلاحظوا معي المفارقة الأخلاقيّة لحقيقة أنّهم موجودون اليوم بأعداد كبيرة وهم مُحتَقَرُونَ بشكل عامّ: إنّهم المرتزقة المخترقون للقوانين، ومطاردو شبابيك التذاكر، الذين يحاولون إرضاء ما يعتقدون أنّها أذواق - ومعايير- الجمهور، من أجل كسب المال. ويبدو أنّ الدعارة الفكريّة شرّيرة، إذا مُورِسَت من أجل دافع «أنانيّ» - ولكنّها تصبح نبيلة، إذا تمّ قبولها في خدمة إيثاريّة موجّهة لصالح ما في المجتمع من «نقاء أخلاقيّ».

وفي إحدى القضايا الأخرى من قضايا «الفحش» الخمس المذكورة سابقًا (ألا وهي قضيّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضدّ فيلم ببكرة من النوع الممتاز مقاس 8 مم بطول 12200 قدم)، ولكن في سياق مختلف تمامًا، يصف السيّد برغر رئيس القضاة نفسُه الخطرَ الناجم عن الآثار المنطقيّة لسابقة لم تقع من قبل: «غالبا ما لا ينظر إلى المعقوليّة المغرية للخطوات الفرديّة في سلسلة النموّ التطوّري للقاعدة القانونيّة حتّى يحدث امتداد «منطقيّ» ثالث أو رابع أو خامس. وتبدو كلّ خطوة، عند اتّخاذها، خطوة معقولة في ما يخصّ الخطوة التي سبقتها، على الرغم من أنّ النتيجة الإجماليّة أو النهائيّة هي خطوة لم يكن من الممكن النظر فيها بجدّية في المقام الأوّل. وهذا النوع من الميل الحملي يدعو إلى «الرسم التخطيطيّ» المألوف في القضاء، كما هو الحال في العمليّة التشريعيّة: «إلى الآن ولكن ليس أبعد من ذلك».

وأودّ زَعمَ أنّه مادامت القاعدة القانونيّة مبدأ، فإنّ تطوّر عواقبها المنطقيّة لا يمكن قطعه، إلّا بإلغاء ذلك المبدإ. ولكن على افتراض أنّ مثل هذا القطع كان ممكنًا، لم يُرسَم أيّ خطّ من أيّ نوع بخصوص القرار المتّخذ في قضيّة ميلر: إذ يُعلَن صراحةً عن معايير المجتمع للأشخاص العاديّين فتكون سلطة سياديّة على المسائل

الجنسيّة وعلى الأعمال التي تتعامل مع المسائل الجنسيّة.

وفي القرار نفسه الذي اتّخذ في قضيّة ميلر، يعترف رئيس القضاة برغر أنّه لا يمكن رسم مثل هذا الخطّ إذ يقول: «لا شيء في التعديل الأوّل يتطلّب أن تنظر هيئة المحلّفين في «معايير وطنيّة» افتراضيّة وغير قابلة للتحقيق عند محاولة تحديد ما إذا كانت بعض الموادّ فاحشة في الواقع». وقد اقتبس ذلك عن رئيس القضاة وارن الذي قال في قضيّة سابقة: «أعتقد أنّه لا يوجد معيار وطنيّ يمكن إثباته... ففي جميع الأحداث، لم تتمكّن هذه المحكمة من إعلان معيار واحد، وسيكون من غير المعقول أن نتوقّع من المحاكم المحلّيّة أن تتنبّأ بأحد المعايير».

فما هي الوسائل التي يمكن للمحاكم المحلّيّة أن تتنبّأ وفقها بمعيار محلّيّ؟ إنّ المعيار الوحيد الذي يمكن إثباته لما يشكّل الفحش في الواقع سيكون معيارًا موضوعيًّا، مثبتًا فلسفيًّا وصالحًا لجميع البشر. ومثل هذا المعيار لا يمكن تعريفه أو إنفاذه بموجب القانون: فهو يتطلّب صياغة نظام فلسفيّ كامل؛ ولكن حتّى هذا الأمر لن يمنح أيّ شخص الحقّ في إنفاذ ذلك المعيار على الآخرين. ومع ذلك، فعندما تتحدّث المحكمة عن «معيار وطنيّ يمكن إثباته»، فهي لا تعني معيارًا موضوعيًّا؛ بل تعوّض الموضوعيّ بالجماعيّ، وتسعى إلى إعلان معيار يحمله جميع الأشخاص العاديّين في الأمّة. وبما أنّه حتّى التخمين في مثل هذا المفهوم مستحيل بشكل واضح، تخلص المحكمة إلى أنّ ما هو مستحيل (وغير لائق) على الصعيد الوطنيّ مسموحٌ به محلّيًّا- وفي الواقع، يمرّر المسؤوليّة إلى الهيئات التشريعيّة في الولايات، ويمنحها سلطة فرض المعايير المحلّيّة التعسّفيّة (غير القابلة للإثبات).

إنّ حجج رئيس القضاة برغر، في القرار المتّخذ في قضيّة ميلر، ليست في غاية الإقناع. «إذ ليس من الواقعيّة ولا الوجاهة دستوريًّا قراءة التعديل الأوّل على أنّه يتطلّب من شعب ولاية مين أو ولاية ميسيسيبي قبول تصوير عامّ للسلوك الذي عُثِر عليه في مدينة لاس فيغاس أو مدينة نيويورك». لقد قرأت التعديل الأوّل على

أنّه لا يتطلّب من أيّ شخص في أيّ مكان قبول أيّ تصوير لا يرغب في قراءته أو رؤيته، بل يمنعه من اختزال ما لأولئك الذين يرغبون في قراءته أو رؤيته من حقوق وحرّيّة.

وفي حجّة أخرى موجّهة ضدّ إيجاد معيار وطنيّ لما يشكّل الفحش، يعلن القرار: «تتنوّع أذواق الناس في ولايات مختلفة وتختلف مواقفهم، وهذا التنوّع يجب ألّا يُخنَق من قبل الحكم المطلق للتماثل المفروض». فماذا عن الحكم المطلق للتماثل المفروض داخل الدولة؟ وماذا عن أولئك الذين هم غير متماثلين في تلك الدولة؟ وماذا عن التواصل بين مواطني الولايات المختلفة؟ وماذا عن حرّيّة السوق الوطنيّة للأفكار؟ للأسف لا تُقدَّم أيّ إجابات.

والحجّة التالية، المقدّمة في أحد الهوامش، لا تستحقّ محكمة جادّة: «إنّ مجرّد حقيقة أنّ هيئات المحلّفين قد تتوصّل إلى استنتاجات مختلفة بشأن المادّة نفسها لا يعني أنّ الحقوق الدستوريّة مختصرة. وقد لاحظت هذه المحكمة في قضيّة روث ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكية... إذ من التجارب الشائعة أن تصل هيئات المحلّفين المختلفة إلى نتائج مختلفة بموجب أيّ قانون جنائيّ. وهذه إحدى العواقب التي نتقبّلها بموجب نظام هيئة المحلّفين لدينا...». ففي أيّ قضيّة جنائيّة، يقتصر واجب هيئة المحلّفين فقط على تحديد ما إذا كان متهمّ معيّن قد ارتكب الجريمة التي عرّفها النظام الأساسيّ بوضوح وبشكل محدّد من قبل. وبموجب حكم «الفحش» الجديد، من المتوقّع أن تحدّد هيئة المحلّفين ما إذا كان المتّهم قد ارتكب جريمة غير محدّدة، وفي الوقت نفسه، تحديد ماهيّة تلك الجريمة.

وهكذا فإنّ فكرة محكمة نيكسون عن تقاسم الرقابة من خلال نشرها عشوائيًّا على كامل البلاد فكرةٌ وهميّة مثل فكرته عن إعادة السلطة إلى الولايات عن طريق تقاسم الإيرادات. ففي حين يركب الجمهور قطارا يئنّ تحت وطأة الرقابة المحلّيّة، ويعاني من التأخيرات، والانحرافات، والفوضى عند كلّ صافرة محطّة- يواصل

قطار هيمنة الدولة السريع تحرّكه بأقصى سرعة على مسار من دون أيّ عائق.

ويُنظَر إلى القضاة الأربعة الذين أصدروا القرار بشأن قضيّة ميلر على أنّهم من المحافظين؛ أمّا الخامس، أي القاضي وايت، فيعتبر رجلًا وسطيًّا. ومن ناحية أخرى، ينظر إلى القاضي دوغلاس على أنه العضو الأكثر ليبراليّة أو الأكثر ميلًا إلى اليسار في المحكمة. ومع ذلك، فإنّ معارضته في قضيّة ميلر هي صرخة حماسيّة من الاحتجاج والسخط. وهو يرفض فكرة أنّ التعديل الأوّل يسمح باستثناء ضمنيّ في حالة الفحش. إذ يعلن: «أنا لا أعتقد أنّه يفعل ذلك، وقد ذُكِرت وجهات نظري بشأن هذه المسألة مرارًا وتكرارًا. فالفحش-الذي لا يمكننا تعريفه بدقّة- هو خليط لا يمكن فرزه. ويعتبر إرسال البشر إلى السجن لانتهاكهم المعايير التي لا يمكنهم فهمها وتفسيرها وتطبيقها أمرًا فظيعا يجب ألّا يحدُث في دولة مخصّصة للمحاكمات العادلة والإجراءات القانونية الواجبة».

فلماذا لا تُراجَع قوانين مكافحة الاحتكار، المسؤولة عن هذا النوع من الأشياء الوحشيّة على وجه التحديد؟ إنّها تغيب عن ذهن القاضي دوغلاس فلا يذكرها- لكنّ مكافحة الاحتكار، كما سنرى لاحقًا، هي بمثابة الدجاجة التي تعود إلى المنزل لتكرّك على جانبي هذه القضيّة.

أمّا في ما يخصّ موضوع الرقابة، فإنّ القاضي دوغلاس ثابت على نحو بليغ: «إنّ فكرة أنّ التعديل الأوّل يسمح بمعاقبة الأفكار «المسيئة» إلى القاضي أو إلى هيئة المحلّفين المعيّنة التي تجلس في الحكم لأمرٌ عجيب. إذ لم يُصمَّم أيّ مستوى أكبر من الخطاب أو الأدب. وإنّ مسألة إعطاء السلطة للرقيب، كما نفعل اليوم، هي لإحداث قطيعة حادّة وجذريّة مع تقاليد المجتمع الحرّ. فالتعديل الأوّل لم يصمّم كوسيلة لتوزيع المهدّئات على الناس، بل كانت وظيفته الرئيسيّة إبقاء النقاش مفتوحًا أمام الأشخاص «المسيئين» وكذلك الأشخاص «الرصينين». لقد كانت هناك نزعة عبر التاريخ لإخضاع الفرد وتمجيد سلطة الدولة. أمّا استخدام معيار

لتحديد ما هو «مسيء» فهو يعطي السلطة للدولة لتقطع العناصر الحيويّة في التعديل الأوّل. وكما هو معلن في رأي المحكمة، قد تكون الموادّ المعروضة علينا بمثابة القمامة. وكذلك هي الحال في الكثير ممّا يقال في الحملات السياسيّة أو في الصحافة اليوميّة أو على شاشات التلفزيون أو عبر الراديو. وبموجب التعديل الأوّل -وبسببه فقط- لم يتمّ تهديد المتحدّثين والناشرين أو إخضاعهم لأنّ أفكارهم وخواطرهم قد تكون «مسيئة» إلى البعض».

ولا يسعني إلّا أن أقول «آمين» لهذا البيان.

لاحظوا معي أنّ مسائل من قبيل قضايا الفرد ضدّ الدولة لم تُذكَر قطّ في قرار الأغلبيّة بالمحكمة العليا. وحده القاضي دوغلاس، المناصر للّيبراليّة، هو الذي يدافع عن الحقوق الفرديّة. بينما يتحدّث المحافظون كما لو أنّ الفرد لم يكن موجودًا، وكما لو أنّ وحدة الاهتمام الاجتماعيّ هي الجماعيّة- و«المجتمع».

إنّ الالتزام العميق بالجماعيّة الأخلاقيّة لا يحدث في الفراغ، باعتباره مبدأ أوّليًّا بلا سبب: فهو يتطلّب أساسًا معرفيًّا. ويكشف قرار الأغلبيّة في المحكمة العليا في قضيّة مسرح الكبار باريس ضدّ سلاتون عن هذا الأساس.

وجاء في هذه القضيّة أنّ اثنين من دور السينما في مدينة أطلانتا، من ولاية جورجيا، قد عرضتا أفلامًا بذيئة مزعومة، واعترفتا أنّهما قبلتا لمشاهدتها البالغين فقط. وقد قضت المحكمة الابتدائيّة المحلّيّة بأنّ هذا مسموح به دستوريًّا، لكنّ المحكمة العليا بولاية جورجيا ألغت القرار- على أساس أنّ المواد الإباحيّة المفحشة غير محميّة بموجب التعديل الأوّل. وهكذا كانت القضيّة المعروضة على المحكمة العليا الأمريكيّة هي ما إذا كان من الدستوريّ تقليص حرّيّة البالغين. وقد أجاب قرار الأغلبيّة في المحكمة: بـ«نعم».

ويعتبر هذا القرار من الناحية الإبستيميّة بمثابة الإعلان عن عدم الموضوعيّة: فهو يدعم صراحة أكثر الظواهر الاجتماعيّة شرًّا ويدافع عنها، ونعني: القانون غير

الموضوعيّ.

ويعلن القرار، الذي كتبه رئيس القضاة برغر: «نحن نرى أنّ هناك مصالح دولة مشروعة على المحكّ في وقف تيّار الفحش التجاريّ... وهي تشمل مصلحة الجمهور في التمتّع بجودة كلّيّة للحياة والبيئة المجتمعيّة، وصون التجارة في مراكز المدن الكبرى، وربّما السلامة العامّة نفسها». (التشديد مضاف). فحاولوا معي العثور على قضيّة أو إجراء واحد معفًى من هذا النوع من مصلحة الدولة «المشروعة».

ونقلًا عن كتاب للأستاذ بيكل، يعلن القرار: «يجوز للإنسان أن يقرأ كتابًا جنسيًّا فاحشًا في غرفته... ولكن إذا كان سيطالب بالحقّ في الحصول على الكتب والصور التي يريدها في السوق... فإنّ منحه حقَّه ذاك بمثابة التأثير على عالم بقيّتنا، والتأثير على خصوصيّات الآخرين... فما يُقرأ عادة ويشاهد ويسمع ويفعل يتسلّل إلينا جميعًا، شئنا ذلك أم أبينا» فأيّ نشاط بشريّ يمكن استثناؤه من إعلان من هذا النوع؟ ومن هو المناصر للديكتاتوريّة الشموليّة الذي لن يؤيّد هذا الإعلان؟

يعترف السيّد برغر بأنّه «لا توجد بيانات علميّة تثبت بشكل قاطع أنّ التعرّض للموادّ الإباحية الفاحشة يؤثّر سلبًا على الرجال والنساء أو مجتمعهم». لكنّه يرفض هذا الأمر بوصفه حجّة ضدّ قمع مثل هذه الموادّ. ويتبع ذلك سيل من البيانات والاقتباسات من قرارات المحاكم السابقة- وكلّها تدّعي (من نواحٍ أشمل من مسألة الموادّ الإباحيّة) أنّ المعرفة العلميّة والدليل القاطع ليسا مطلوبين كأساس للتشريع، وأنّ للدولة الحقّ في سنّ القوانين على أساس ما هو موجود أو ما قد يوجد.

و«البيانات العلميّة» (بالمعنى الحرفيّ الصحيح لهذه المصطلحات) تعني معرفة الواقع، الذي وصلت إليه عمليّة العقل؛ و«البرهنة القطعيّة» تعني أنّ محتوى اقتراح معيّن ثبت أنّه حقيقة واقعة. غير أنّ ما أُلغِي هنا هو العقل والواقع بوصفهما

قيدًا يحدّ من سلطة الدولة. وبالنتيجة يحدّ من ممارسة حقّ التشريع على أساس أيّ تسليم، أو أيّ فرضيّة، أو أيّ تخمين، أو أيّ شعور، أو أيّ نزوة- أي وفقًا لأيّ أساس أو لا شيء- يمنح هنا للدولة.

ويؤكّد القرار أنّنا لا نطلب من الهيئات التشريعيّة معايير معيّنة علميًّا للتشريع، على الرغم من عدم وجود دليل قاطع على وجود صلة بين السلوك المعادي للمجتمع والموادّ الفاحشة، إلّا أنّ الهيئة التشريعيّة في ولاية جورجيا يمكن أن تحدّد بشكل معقول أنّ مثل هذه العلاقة موجودة أو قد تكون موجودة. فأثناء اتّخاذ قرار في شأن قضيّة روث، قبلت هذه المحكمة ضمنيًّا بأنّ الهيئة التشريعيّة يمكن أن تعمل بشكل شرعيّ على مثل هذا الاستنتاج لحماية «المصلحة الاجتماعيّة في النظام والأخلاق».

وإذا كانت الفكرة التي تقول إنّ شيئًا مّا قد يشكّل تهديدًا لـ «المصلحة الاجتماعيّة»، كافية لتبرير القمع، فإنّ النازيّة أو الديكتاتوريّة السوفيتيّة لها ما يبرّرها في إبادة أيّ شخص قد يمثّل في اعتقادها، تهديدًا لـ «المصلحة الاجتماعيّة» للمجتمع النازيّ أو المجتمع السوفيتيّ.

ومهما كانت نظريّة الدولة التي تمثّلها هذه الفكرة، فهي ليست نظريّة الآباء المؤسّسين لأمريكا. والغريب في الأمر أنّ رئيس القضاة برغر يبدو على بيّنة من ذلك، لأنّه يشرع في الدعوة إلى إحداث سابقة لم تقع من قبل في تاريخ أمريكا. «فمنذ بداية المجتمعات المتحضّرة، تصرّف المشرّعون والقضاة بناءً على افتراضات مختلفة لا يمكن إثباتها. وهذه الافتراضات تكمن وراء الكثير من التنظيمات القانونيّة للدولة في الشؤون التجاريّة ومجلّات الأعمال».

وهذا صحيح على نحوٍ بارز- وعليكم بالنظر إلى النتائج. فانظروا إلى تاريخ جميع الدول والحكومات في العالم قبل ولادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة. لقد كانت دولتنا هي الأولى التي استندت عند نشأتها إلى وثيقة مكتوبة - هي

الدستور- وهي التي تمنعها على وجه التحديد من انتهاك الحقوق الفرديّة أو التصرّف على أساس أيّ نزوة. أمّا تاريخ الفظائع التي ارتكبتها جميع أنواع الدول الأخرى -أي تلك الدول غير المقيّدة التي تعمل وفقًا لافتراضات لا يمكن إثباتها- فيدلّ على ما في النظريّة السياسيّة الأصليّة التي بنيت عليها هذه البلاد من قيمة وصحّة. ولكن هنا تنقل المحكمة العليا، عن كلّ آلاف السنين الدمويّة من الاستبداد، سابقة بالنسبة إلينا يجب متابعتها.

وإذا كان يبدو أنّ هذا الأمر لا يمكن تفسيره، فإنّ الجملة التالية من قرار السيّد برغر تعطي فكرة عن الأسباب- وإثباتًا واضحًا بعنف لدور هذه السابقة في تطوير القانون. ويبدو أنّ الجملة التالية تطلق العنان لعاصفة من الريش، يعود أثناءها الدجاج إلى المنزل من كلّ اتّجاه ليكرّك ويفرّخ بأقفاص الجميع أو حظائرهم أو عُشَشِهم - للانتقام لأيّ تهرّب أو تسوية أو ظلم أو انتهاك للحقوق التي ارتكبت في العقود الماضية.

والجملة التالية هي: «[أساس الافتراضات غير القابلة للإثبات] ينطبق هو نفسه على الأوراق الماليّة الفيدراليّة وقوانين مكافحة الاحتكار ومجموعة من اللوائح الفيدراليّة الأخرى».

وأودّ أن أقول رسميًا: «أوه يا للهول يا سيّدي رئيس القضاة!» أمّا بشكل غير رسميّ فأنا أريد أن أقول: «أوه يا للهول يا أخي!».

ويمضي السيّد برغر في القول: «على أساس هذه الفرضيّات، عمد الكونغرس والهيئات التشريعيّة للولاية، على سبيل المثال، إلى تقييد الحقوق النقابيّة بشكل كبير من خلال اعتماد قوانين مكافحة الاحتكار، وقد نظّموا بشكل صارم التعبير العامّ من قبل من يسكّون العملة وتجّار الأوراق الماليّة، ومن يتقاسمون أرباح «الكوبونات»، و«طوابع التداول»، والأمر بما يجب عليهم وما لا يجوز لهم نشره وإعلانه... ومن المفهوم أنّ أولئك الذين يتمتّعون بنظرة مطلقة إلى التعديل الأوّل

سيجدون أنّه من غير المريح تفسير سبب التقييد الشديد لحقوق الجمعيّات وحرّيّة التعبير والصحافة في سوق السلع والمال، ولكن عدم القيام بذلك في سوق الموادّ الإباحيّة».

وبطبيعة الحال لا توجد بناءً على الفرضيّة الجماعيّة أيّ إجابة. فالجواب الوحيد، لوضع اليوم، هو التحقّق من هذه الفرضيّة ورفضها - والبدء بإلغاء كلّ تلك الانتهاكات الكارثيّة المدمّرة للحقوق الفرديّة وللدستور. لكنّ هذا ليس ما قرّرته أغلبيّة المحكمة. وأثناء نسيان تحذيره الخاصّ بشأن «الميل الحملي» للعمليّات القضائيّة والتشريعيّة، يقبل رئيس القضاة برغر سابقة باعتبارها مطلقة ولا رجعة فيها ويدفع البلاد إلى القيام بخطوات عديدة نحو هاوية هيمنة الدولة.

ويواصل القرار قول الآتي: «وبالمثل، عندما يعمل المشرّعون والإداريّون على حماية البيئة المادّيّة من التلوّث والحفاظ على مواردنا الطبيعيّة التي تشمل الغابات والجداول والأنهار والحدائق العامّة، يجب عليهم العمل على مثل هذه الأشياء غير المهمّة من قبيل تأثير طريق سيّارة سريعة جديدة تمرّ بالقرب من حديقة أو منطقة برّيّة موجودة أو تعبرهما... وعلى هذا النحو وصف قوانين مثل قانون الطريق السريعة للمساعدات الفيدراليّة للعام 1968... وقانون وزارة النقل للعام 1966... من قبل السيّد القاضي بليك بأنّها 'تحديد رسميّ لأعلى هيئة لصنع القانون في هذه الأمّة بأنّ مرافق الجمال والصحّة في حدائقنا يجب ألّا تؤخذ بعيدًا عن الطرق العامّة من دون القيام بجلسات استماع، والاطّلاع على نتائج الوقائع المستقاة، وقرارات السياسة المتّبعة تحت إشراف ضابط في مجلس الوزراء...' وحقيقة أن يعكس قانون توجيهيّ من الكونغرس فرضيّات غير قابلة للإثبات بشأن ما هو في صالح الناس، بما في ذلك الفرضيّات الجماليّة التي لا يمكن تقديرها، ليست سببًا كافيًا لنقول إنّ القانون غير دستوريّ».

أَلَيس كذلك؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنّه يحقّ للفرضيّات الجماليّة التي لا

يمكن تقديرها من قبل المسؤولين الحكوميّين غزو مجال الأدب والفنّ - مثلما يدعوها قرار السيّد برغر إلى القيام بذلك.

ثمّ تتسلّل اليد القبيحة لعقيدة الإيثار إلى القرار، في مقطع يرمي بمفهوم الإرادة الحرّة عرض الحائط. «لقد لاحظنا للتوّ، على سبيل المثال، أنّه لا التعديل الأوّل ولا «الإرادة الحرّة» يمنعان الولايات من إيجاد قوانين «السماء الزرقاء» لتنظيم ما قد يكتبه بائعو الأوراق الماليّة أو ينشرونه عن بضاعتهم... فهذه القوانين جعلت لحماية الضعفاء، غير المطّلعين، الذين لا يشكّكون في أيّ شيء، والسذّج البسطاء وتمنعهم من ممارسة إرادتهم». ومن أجل هذا النوع من الأغراض، يجب حماية بقيّتنا- الذين هم ليسوا ضعفاء ولا مطّلعين ولا مشكّكين ولا سذّجا- من إرادتنا وحرماننا من الحقّ في ممارستها. وهذا بمثابة الكثير لعلاقة الإيثار بالحقوق والحرّيّة.

وفي هذا الشاهد يوجد دجاج آخر يعود محلّقًا إلى المنزل: «ويقال للولايات من قبل البعض إنّه يجب عليها انتظار حلّ سوق تقوم على نظريّة «دعه يعمل دعه يمرّ» لمشكلة فحش الموادّ الإباحيّة، ومن المفارقات التي يقوم بها أشخاص لم تكن لديهم كلمة طيّبة يقولونها عن سياسة دعه يعمل دعه يمرّ'، ولاسيّما في حلّ مشاكل التلوّث الحضريّ والتجاريّ والبيئيّ».

ويحتوي هذا القرار على دواجن عديدة من هذا النوع- بل يوجد فناء كامل ممتلئ بها- أكثر بكثير ممّا يسمح لي المجال بنقله. ولكن هذه كافية لتعطيكم فكرة عن طبيعة هذا الحكم وأسلوبه وروحه.

ويقدّم القاضي برينان، الذي انضمّ إليه القاضيان ستيوارت ومارشال، في ثنايا رأيه المخالف بعض الحجج الجيّدة لدعم الاستنتاج بأنّ الرقابة في ما يخصّ الملائمة مع البالغين غير دستوريّة. لكنّه يناور، ويتردّد في الذهاب إلى أبعد من ذلك الحدّ، ويحاول تقديم تنازلات، لتحقيق «توازن أفضل بين ضمان حرّيّة التعبير والمصالح

المشروعة للولايات».

وهو يقرّ بالفكرة القائلة إنّ الموادّ الفاحشة لا يحميها التعديل الأوّل، لكنّه يعرب عن قلقه الشديد إزاء فشل المحكمة في رسم خطّ واضح بين الخطاب المحميّ والخطاب غير المحميّ. ويستشهد بالسجلّ الفوضويّ والمتناقض لقرارات المحكمة في قضايا «الفحش»، لكنّه يتجنّب الفصل في هذه القضيّة بالقول في أحد الهوامش: «وفيما إذا كانت هناك فئة تعتبر في خانة «الفاحشة» أم لا وبالنتيجة يعتبر الخطاب فيها غير محميّ تمامًا، فأنا مجبر على استنتاج أنّه لا يمكن تعريف تلك الفئة بوضوح كافٍ لمقاومة الهجوم عليها بناء على أسس الغموض. وبناءً على ذلك، فإنّ موقفي يعتمد حصريًّا على مبادئ عقيدة تجنّب الفراغ درءًا للغموض».

ويتحدّث القاضي برينان ببلاغة عن خطر القوانين الغامضة، فيقتبس عن رئيس المحكمة السيّد وارين، الذي قال: «إنّ الشرط الدستوريّ للوضوح ينتهك من خلال قانون جنائيّ يفشل في إعطاء شخص ذي ذكاء عاديّ إشعارًا عادلًا بأنّ سلوكه المتأمّل فيه ممنوع من قبل النظام الأساسيّ». لكنّ القاضي برينان لم يذكر قوانين مكافحة الاحتكار، التي تفعل ذلك بالضبط. حيث يقول: «إنّ مستوى عدم اليقين الناتج لا يُحتمل تمامًا، وهذا وحده ليس سببًا لأنّه يجعل من مهنة بيع الكتب... مهنة خطرة، ولكن أيضًا لأنّه يدعو إلى تطبيق تعسّفيّ وغير منتظم للقانون». وهو يأسف لحقيقة أنّ الأحكام «الفاحشة» تصدر الآن على أساس النظر في «كلّ قضيّة على حدة، حالة بحالة». ويلاحظ أنّ المحكمة كانت تكافح «لدرء المحاولات التشريعيّة» لتمرير هذه المهمّة الهائلة إلى المحاكم -وفي النهاية إلى المحكمة العليا- وهي دراسة كلّ قضيّة في القانون الجنائيّ والقانون الدستوريّ حالة بحالة». لكنّه لا يذكر الجحيم الذي يبثّه الاحتكار، والنصب التذكاريّ القاتم لقانون دراسة كلّ حالة على حدة.

ومع ذلك فإنّنا نستشفّ احترامًا أكبر للمبادئ وفهمًا أكبر لعواقبها في موقف القاضي برينان المخالف أكثر من قرار الأغلبيّة. وهو يعلن أنّه بناءً على قرار

الأغلبيّة: «من الصعب رؤية كيفيّة توقّع تنظيم عقولنا بأمر من الدولة. لأنّه إذا استطاعت الدولة، في محاولة للحفاظ على وتيرة أخلاقيّة معيّنة، أو فرض ما لا يستطيع مواطنوها قراءته أو مشاهدته، فإنّه يمكن للدولة أن تقرّر ما يجب على مواطنيها قراءته من كتب معيّنة أو ما يجب مشاهدتهُ من أفلام معيّنة، وفقًا لذلك السعي إلى تحقيق الهدف نفسه.

غير أنّ أفضل بيان يظلّ ذاك الذي أدلى به مجدّدًا القاضي دوغلاس، الذي أنهى معارضته القويّة بالكلمات التالية: «لكنّ مجتمعنا -على عكس معظم مجتمعات العالم- يفترض مسبقًا أنّ الحرّيّة والانعتاق في إطار مرجعيّ تجعل الفرد، وليس الدولة، بمثابة الحارس لأذواقه ومعتقداته وأفكاره وهذه هي فلسفة التعديل الأوّل؛ وهو ما يميّزنا من معظم دول العالم».

وأنا أتّفق معك - باستثناء أنّ ما قلته ليس «موضوعًا محلّ إيمان»، بل هو محلّ قناعة عقلانيّة يمكن إثباتها.

يلعب القانون في حياة الأمّة الدور نفسه الذي تلعبه العمليّة الفكريّة لصنع القرار في حياة الفرد. إذ يتّخذ الفرد قراراته من خلال تطبيق فرضيّاته الأساسيّة على اختيار محدّد، وهي فرضيّات يمكنه تغييرها، لكنّه نادرًا ما يفعل ذلك. بينما تحدّد الفرضيّات الأساسيّة لقوانين الدولة من خلال فلسفتها السياسيّة المهيمنة وتنفّذها المحاكم، وتتمثّل مهمّتها في تطبيق المبادئ العامّة على قضايا محدّدة؛ وفي هذه المهمّة، يعتبر ما يعادل الفرضيّات الأساسيّة سابقة لم تقع من قبل، يمكن الطعن فيها، ولكن نادرًا ما يُفعَل ذلك.

فإلى أيّ مدى يمكن أن يذهب التشريع المصوغ بشكل فضفاض في لعب دور السابقة، بشكل مرعب من خلال قرار الأغلبيّة الصادر عن المحكمة العليا في قضيّة أخرى من قضايا «الفحش» الخمس، ألا وهي قضيّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضدّ أوريتو. وتتضمّن هذه القضيّة إنسانا متهمًّا بنقل موادّ فاحشة عمدًا

بواسطة شركة نقل مشتركة في التجارة بين الولايات.

ويعتبر البند الذي يمنح الكونغرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات أحد الأخطاء الرئيسيّة في الدستور. ولطالما كان هذا البند، أكثر من أيّ بند آخر، بمثابة الشرخ العميق في أساس الدستور، ودقّ بداخله إسفين هيمنة الدولة، الذي سمح بالتأسيس التدريجيّ لدولة الرفاهية. ولكن أودّ أن أجرؤ على قول إنّ واضعي الدستور لم يكن بوسعهم تصوّر ما أصبح عليه هذا البند الآن. وإذا كان أحد أهدافهم أثناء كتابتهم إيّاه هو تيسير تدفّق التجارة ومنع إقامة حواجز تجاريّة بين الولايات، فإنّ ذلك البند قد وصل إلى الوجهة المعاكسة. ويمكنكم أن تتوقّعوا الآن وجود خمسين حدٍّ مختلف داخل هذه البلاد، وعند كلّ حدٍّ يفتّش موظّفوا الجمارك أمتعتك وجيوبك لإيجاد الكتب أو المجلّات التي يُسمَح بها في إحدى الولايات وتُحظَر في أخرى.

ويعلن قرار السيّد برغر رئيس القضاة، نقلًا عن قرار سابق من المحكمة: «إنّ الدافع والهدف من تنظيم التجارة بين الولايات هي مسائل خاضعة للحكم التشريعيّ الذي لا يضع الدستور أيّ قيود على ممارسته ولا تمنح المحاكم أيّ سيطرة عليه». ويعني هذا التفسير أنّ الحكم التشريعيّ يمنح سلطة مطلقة، تتجاوز تقييد أيّ مبدإ، بعيدًا عن متناول أيّ ضوابط أو توازنات. وهذا مثال فظيع من أمثلة إسقاط السياق: فالدستور ككلّ هو بمثابة قيد أساسيّ مفروض على سلطة الدولة، سواء في السلطة التشريعيّة أو في أيّ فرع من فروع السلطة.

ويعلن السيّد برغر: «يكفي أن نكرّر ذكر مبدإ ثابت أنّ الكونغرس قد يفرض الشروط والمتطلّبات ذات الصلّة على أولئك الذين يستخدمون قنوات التجارة بين الولايات من أجل ألّا تصبح تلك القنوات وسيلة لتعزيز الشرّ أو نشره، سواء كانت ذات طبيعة مادّيّة، أو أخلاقيّة أو اقتصاديّة». ويُضاف إلى هذا البيان هامشٌ كما لو أنّه لم يكن واضحًا بما فيه الكفاية: «يمكن للكونغرس بالتأكيد تنظيم التجارة

بين الولايات إلى حدّ توجيه المنع والمعاقبة إلى مستخدم هذه التجارة بوصفها وكالة لتعزيز الفجور والخديعة، أو انتشار أيّ شرّ أو ضرر لشعوب الولايات الأخرى المختلفة عن دولة المنشإ». لكن الفجور والشرّ والضرر وفق أيّ معيار؟

إنّ الحقوق الوحيدة التي تركتها قرارات الأغلبيّة الخمسة لك هي الحقّ في قراءة ما ترغب فيه ومشاهدته في غرفتك الخاصّة، ولكن ليس خارجها- والحقّ في التفكير في ما يحلو لك في خصوصيّة عقلك. لكنّ هذا حقّ لا تستطيع حتّى الدكتاتوريّة الشموليّة قمعه. (فأنت حرّ في التفكير في روسيا السوفيتيّة، ولكن لست حرّا في الفعل بناءً على تفكيرك. تعتبر معارضة القاضي دوغلاس مجدّدًا بمثابة الصوت الوحيد الذي أثير كاحتجاج يائس: «إنّ تراثنا الدستوريّ بأكمله متمرّد على فكرة إعطاء الدولة القدرة على السيطرة على عقول البشر».

إنّ الانقسام الحاصل بين وجهات النظر المحافظة والليبراليّة في آراء المحكمة العليا، أكثر وضوحًا وحدّة من الكتابات الأقلّ رسميّة أو في المناقشات السياسيّة البحتة. وبحكم طبيعة مهمّتها، يجب على المحكمة العليا أن تصبح صوتًا للفلسفة.

إنّ ضرورة التعامل مع المبادئ تجعل أعضاء المحكمة العليا يبدون نموذجيّين للأفكار الصادرة تقريبا عن روح المعسكرين السياسيّين اللذين يمثّلونهما. ولم يُختارا بوصفهما نموذجين أوّليّين: في خضمّ الفوضى غير المضبوطة، وغير المحدّدة، والمتناقضة للآراء السياسيّة التي وصفت بشكل فضفاض بأنّها «محافظة» أو «ليبراليّة»، إذ سيكون من المستحيل اختيار سمة أساسيّة أو ممثّل نموذجيّ. ومع ذلك، وبمجرّد أن يقرأ المرء آراء المحكمة العليا، فإنّ المباني الأساسيّة تبرز بوضوح جليّ وكاشف على نحو غريب- ويدرك المرء أنّه في ظلّ جميع الاختلافات والتناقضات الأقلّ بين أتباعه، فإنّ هذه هي المباني الأساسيّة لمعسكر سياسيّ أو لمعسكر آخر. ويبدو الأمر كما لو أنّ المرء لا يرى فلسفة هؤلاء الخصوم، بل يشاهد إحساسهم بالحياة.

لم يكن موضوع قضايا «الفحش» الخمس هو الفحش على هذا النحو- أي هو أمر هامشيّ وغير منطقيّ- ولكنّه يطال مسألة أعمق بكثير ألا وهي: الطابع الجنسيّ لحياة الإنسان. فالجنس ليس سمة منفصلة ولا هو بالسمة المادّيّة البحتة لشخصيّة الإنسان: فهو ينطوي على تكامل معقّد لجميع قيمه الأساسيّة. لذلك ليس من المدهش أنّ القضايا التي تتعامل مع الجنس (حتّى في أبشع مظاهره) ستشمل تأثير جميع فروع الفلسفة. لقد رأينا تأثير الأخلاق، والإيبستيمولوجيا، والسياسة، والإستيتيقا (وهذه الأخيرة تعتبر الضحيّة المباشرة لهذا النقاش). فماذا عن الفرع الخامس للفلسفة، وهو الفرع الأساسيّ، أي أساس علم الأساسيّات ألا وهو: الميتافيزيقيا؟ لقد تمّ الكشف عن تأثيره -وشرح- التناقضات الداخليّة لكلّ معسكر. فالقضيّة الميتافيزيقيّة هي نظرتهم إلى طبيعة الإنسان.

ويحمل كلا المعسكرين الفرضيّة نفسها -أي ثنائيّة العقل والجسد- ولكنّهما يختاران جوانب متقابلة من هذه المغالطة القاتلة.

إذ يريد المحافظون حرّيّة التصرّف في المجال المادّيّ؛ بينما يميلون إلى معارضة سيطرة الدولة على الإنتاج، والصناعة، والتجارة، والأعمال، والسلع والثروة المادّيّة. لكنّهم يدافعون عن سيطرة الدولة على روح الإنسان، أي التحكّم في وعيه؛ ويدافعون عن حقّ الدولة في فرض الرقابة، وتحديد القيم الأخلاقيّة، وإنشاء مؤسّسة حكوميّة للأخلاق وفرضها، والتحكّم في المفكّرين. أمّا الليبراليّون فيريدون حرّيّة العمل في المجال الروحي؛ إنّهم يعارضون الرقابة، ويعارضون سيطرة الدولة على الأفكار والفنون والصحافة والتعليم (ولاحظوا أيضًا قلقهم بشأن الحرّية الأكاديميّة). لكنّهم يدافعون عن سيطرة الدولة على الإنتاج المادّيّ، والأعمال التجاريّة، والعمالة، والأجور، والأرباح، وجميع الممتلكات المادّيّة- وهم يدافعون عنها إلى حدّ بلوغ المصادرة الكلّيّة.

ويرى المحافظون الإنسان بوصفه جسدًا يتجوّل بحرّيّة كاملة في الأرض، وهو

يبني أكوامًا رمليّة أو مصانع - ويرافقه في ذلك جهاز كمبيوتر إلكترونيّ داخل جمجمته، يُتَحَكَّم فيه من واشنطن. أمّا الليبراليّون فيرون الإنسان روحًا حرّة إلى أبعد مدى في الكون- ولكنّه مكبّل بالأغلال من أنفه حتّى أخمص قدميه عندما يعبر الشارع لشراء رغيف خبز.

ومع ذلك، فإنّ المحافظين هم في الغالب متديّنون يعلنون تفوّق الروح على الجسد، ويمثّلون ما أسمّيهم «متصوّفة الروح». أمّا الليبراليّون فهم في الغالب من المادّيّين، الذين يعتبرون الإنسان كومة من اللحم، ويمثّلون ما أسمّيهم «متصوّفة العضلات».

وهذا يعتبر مجرّد مفارقة، وليس بالتناقض: فكلّ معسكر يرغب في السيطرة على العالم الذي يعتبره مهمًّا ميتافيزيقيًّا؛ وكلّ يمنح الحرّيّة فقط للأنشطة التي يحتقرها. ولاحظوا معي أنّ المحافظين يهينون الأغنياء أو أولئك الذين ينجحون في الإنتاج المادّيّ ويحطّمونهم، ويعتبرونهم أدنى منهم أخلاقيًّا- وأنّ الليبراليّين يعاملون الأفكار على أنّها لعبة خداع ساخرة. و«السيطرة» عند كلا المعسكرين، تعني القدرة على الحكم بالقوّة المادّيّة. وكلا المعسكرين يتمسّكان بالحرّيّة بوصفها قيمة. إذ يريد المحافظون أن يتحكّموا في وعي الإنسان؛ بينما يريد الليبراليّون التحكّم في جسده.

وبناءً على هذه الفرضيّة، لم يسمح أيّ من المعسكرين لنفسه بملاحظة أنّ القوّة هي عنصر قاتل في كلا العالمين. فالمحافظون، المتجمّدون في بوتقة عقائدهم الصوفيّة، مشلولون، ومرعوبون وعاجزون داخل عالم الأفكار. أمّا الليبراليّون فإنّهم، أثناء انتظارهم لكلّ ما هو غير مكتسب، مشلولون، ومرعوبون، وفي كثير من الأحيان غير أكفاء أو معادون لعالم الإنتاج المادّيّ (ولاحظوا معي الحملة الصليبيّة الموجّهة للدفاع عن البيئة).

فلماذا يتشبّث كلا المعسكرين بالإيمان الأعمى بسلطة القوّة المادّيّة؟ سأقتبس من

رواية الأطلس متململاما يلي: «هل تلاحظون أيّ ملكة بشريّة صمّمت هذه العقيدة [أي العقيدة التي تقوم على ثنائيّة العقل والجسد] لتدميرها؟ لقد كان عليهم إبطال عقل الإنسان لجعله ينهار». فكلا المعسكرين، أي المحافظين والليبراليّين على حدّ سواء، متّحدون في كراهيتهم لفكر الإنسان- أي كراهية العقل. فالمحافظون يرفضون العقل مقابل دعمهم للإيمان؛ أمّا الليبراليّون فيرفضونه مقابل دعم العواطف. والمحافظون هم إمّا غير مبالين بشكل كبير بالقضايا الفكريّة، أو معادون للفكر بشكل فعّال. أمّا الليبراليّون فهم أذكياء في هذا الصدد: لأنّهم يستخدمون الأسلحة الفكريّة لتدمير العقل ونفيه (وهم يسمّون هذا الفعل «إعادة تعريف العقل»). وعندما يرفض البشر العقل لن تكون لديهم وسيلة للتعامل بعضهم مع بعض سوى القوّة المادّيّة الغاشمة.

وسأقتبس من رواية الأطلس متململاما يلي: «... والناس الذين تنعتونهم بالمادّيّين والروحيّين هم فقط نصفان من الإنسان نفسه الذي تمّ تشريحه وهم يسعون دائمًا إلى الكمال، ولكن عبر التأرجح انطلاقًا من تدمير الجسد إلى تدمير الروح والعكس صحيح أيضًا... ويسعون وراء إيجاد أيّ ملجإ ضدّ الواقع، وأيّ شكل من أشكال الهروب من العقل». وبما أنّ المعسكرين هما مجرّد وجهين لعملة واحدة -أي العملة المزيّفة نفسها- فإنّ حركتهما الآن تزداد قربًا. ولاحظوا معي التشابه الأساسيّ لوجهتي نظرهما الفلسفيّة: في الميتافيزيقا تبنّيهما للانقسام بين العقل والجسد؛ أمّا في الإبيستيمولوجيا فهما يعتمدان على اللّاعقلانيّة؛ أمّا في الإيتيقا فهما يناديان بأخلاق الإيثار؛ أمّا في السياسة فهما يناصران هيمنة الدولة.

لقد اعتاد المحافظون ادّعاء أنّهم مخلصون للتقاليد- في حين تفاخر الليبراليّون بأنّهم «تقدّميّون». لكن لاحظوا معي أنّ السيّد برغر، بوصفه رئيس قضاة محافظ، هو من يؤيّد النزعة الجماعيّة المتشدّدة، ويصوغ المبادئ العامّة التي تسمح بتمدّد سلطة الدولة لتطال ما هو أبعد من قضيّة الموادّ الإباحيّة- وأنّ القاضي دوغلاس الليبراليّ هو من يستدعي«تقاليد المجتمع الحرّ» ويدافع عن «تراثنا الدستوريّ».

فلو قال شخص مّا في العام 1890 إنّ قوانين مكافحة ما يفعله رجال الأعمال من احتكارٍ ستؤدّي، عاجلًا أم آجلًا، إلى ممارسة الرقابة على المثقّفين، فلن يصدّقه أحد. ويمكنكم رؤية ذلك اليوم. فعندما يعلن رئيس القضاة برغر للّيبراليين أنّهم لا يستطيعون تفسير سبب «تقييد الحقوق بشدّة في سوق السلع والمال، ولكن عدم تقييدها في سوق الموادّ الإباحيّة»، فإنّني أشعر بأنّها تخدمهم بشكل صحيح، باستثناء أنّنا جميعًا ضحايا.مكتبة .. سُر مَن قرأ

وإذا لم يُلغَ حكم الرقابة هذا، فستكون الخطوة التالية أكثر وضوحًا: أي إبدال عبارة «سوق الموادّ الإباحيّة» بعبارة «سوق الأفكار». وسيكون هذا بمثابة سابقة للّيبراليّين عندما يأتي دورهم، ممّا يمكّنهم من تحديد الأفكار التي يرغبون في قمعها باسم «المصلحة الاجتماعيّة». ولا أحد يمكن أن يفوز في مسابقة من هذا النوع باستثناء الدولة.

لا أعلم كيف يمكن للأعضاء المحافظين في المحكمة العليا أن يتحمّلوا النظر إلى نصب جيفرسون التذكاريّ في واشنطن، حيث نُقِشت كلماته في الرخام: «لقد أقسمت... بأن أعادي عداءً أبديًّا كلّ شكل من أشكال الاستبداد الممارس على عقل الإنسان».

واسمحوا لي بأن أضيف من دون تعجرف: «وكذلك أنا».

16

تطبيق عقيدة الإنصاف من أجل التعليم

1972

تعتبر «عقيدة الإنصاف» ذريعة فوضويّة نسبيًّا للاقتصاد المختلط، وبديلًا ضعيفًا من حرّيّة التعبير. ومع ذلك، فقد كانت بمثابة الحدّ الأدنى من تثبيط الاتّجاه الجماعيّ: فقد منعت استيلاء المؤسّسة بالكامل على موجات الأثير. ولهذا السبب -وكتدبير مؤقّت لما نشهده من حالة طوارئ وطنيّة خطيرة- ينبغي الآن التذرّع بمبدإ الإنصاف باسم التعليم.

وهذه العقيدة هي نتاج نموذجيّ للعاطفة الاشتراكيّة التي تحلم بالجمع بين ملكيّة الدولة والحرّيّة الفكريّة. وكمثال لتطبيقها إزاء البثّ التلفزيونيّ والإذاعيّ، تطالب عقيدة الإنصاف بإتاحة فرص متكافئة لطرح جميع جوانب أيّ قضيّة مثيرة للجدل -على أساس فكرة أنّ «الشعب يملك موجات الأثير»، وبالنتيجة، يجب أن تتمتّع جميع فصائل «الشعب» بالمساواة في الوصول إلى ممتلكاتهم الجماعيّة.

والإشكال المتعلّق بعقيدة الإنصاف هو أنّه لا يمكن تطبيقها بشكل عادل. لأنّها تعتبر، مثل أيّ منتج إيديولوجيّ للاقتصاد المختلط، مقاربةً غامضةً لا يمكن تحديدها، وهكذا فهي أداة داخل حرب مجموعات الضغط. فمن الذي يحدّد القضايا المثيرة للجدل؟ ومن يختار ممثّلي الأطراف المختلفة في جدل معيّن؟ وإذا كان هناك الكثير من وجهات النظر المتضاربة، فأيُّها يجب إعطاؤه صوتًا وأيُّها يجب أن يظلّ صامتًا؟ ومن يمثّل «الشعب» ومن لا يمثّله؟

من الواضح أنّ آراء الفرد ممنوعة تمامًا وأنّ «الإنصاف» لا يطال سوى المجموعات. وتعلن الصيغة التي تستخدمها محطّات التلفزيون في نيويورك أنّها تعترف بالتزامها بتوفير وقت متساوٍ لـ «وجهات النظر المتعارضة المهمّة». فمن الذي يحدّد وجهة النظر «المهمّة»؟ وهل المعيار نوعيّ أم كمّيّ؟ ومن الواضح أنّ الإجابة تكمن في هذا المعيار الأخير، كما قد يلاحظ المرء ذلك من خلال الممارسة العمليّة: فكلّما أُعطِيت إجابة على افتتاحيّة تلفزيونيّة، فإنّها تُقدَّم من قبل ممثّل لإحدى المجموعات المشاركة في الموضوع الذي تتمّ مناقشته.

وتستند عقيدة الإنصاف (بالإضافة إلى أسطورة الملكيّة العامّة) إلى الوهم المفضّل للاشتراكيّين العاطفيّين، أي أولئك الذين يريدون الجمع بين القوّة والحرّيّة، مثلما يقع تمييزهم من الاشتراكيّين الدامين، أي الشيوعيّين والفاشيّين. وهذا الوهم يقوم على اعتقاد أنّ الناس (الجماهير) سيكونون على اتّفاق بالإجماع بشكل أساسيّ، وأنّ الجماعات المعارضة ستكون نادرة ويمكن استيعابها بسهولة، وأنّ الأغلبيّة المتجانسة سوف تسود، وأنّ أيّ ظلم يحدث لن يوجّه إلّا نحو الأفراد المتمرّدين، الذين لا يوضَعون حسب النظريّة الاشتراكيّة في الحسبان على أيّ حال. (ولمناقشة السبب الذي يبرّر ضرورة أن تكون موجات الأثير ملكيّة خاصّة، اطّلعوا على مقال «حالة ملكيّة موجات الأثير» في كتابي الرأسماليّة: المثل الأعلى المجهول).

لقد أدّت عقيدة الإنصاف أثناء الممارسة العمليّة إلى هيمنة غير مستقرّة لموقف «وسطيّ»: يشوبه الخجل والتوفيق والخوف (مع انزياح «للوسط» ببطء وبلا هوادة إلى اليسار) أي السيطرة من قبل المؤسّسة، التي تقتصر فقط على بقايا تقاليد الحرّيّة: من خلال التصريح بـ «الحياد»، والخوف من الوقوع في «ظلم» واضح جدًّا، وممارسة «خلع النوافذ»، التي تتكوّن في بعض اللحظات العرضيّة من وقت البثّ الممنوح حسب القرعة لبعض ممثّلي وجهات نظر متعارضة ومتطرّفة ومهمّة في الواقع. ومثل هذه السياسة، مؤقّتة بطبيعتها. ومع ذلك، فإنّ هذه «الواجهة

الزائفة» تمثّل الفرصة الأخيرة التي يتمتّع بها دعاة الحرّيّة، في ما يخصّ موجات الأثير.

لا يوجد ما يعادل مبدأ الإنصاف في المجال الذي هو أهمُّ لمستقبل الأمّة من موجات الأثير، وهو المجال الذي يحدّد الاتّجاهات الفكريّة للبلاد، أي الأفكار السائدة في عقول الناس، وفي الثقافة، والمؤسّسة، والصحافة، وفي النهاية يطلق على الهواء مباشرة ألا وهو: مجال التعليم العالي.

وما دام التعليم العالي يوفَّر في الغالب من قبل الكلّيّات والجامعات الخاصّة، فلا وجود لمشكلة انعدام الانصاف بتاتًا. وللمدرسة الخاصّة الحقّ في تعليم أيّ أفكار من اختيار أصحابها، واستبعاد جميع الأفكار المعارضة؛ ولكن ليس لديها سلطة لفرض هذا الاستبعاد على بقيّة البلاد. وللمعارضين الحقّ في إنشاء مدارس خاصّة بهم وتعليم أفكارهم أو مجموعة واسعة من وجهات النظر، إذا اختاروا ذلك. والمنافسة في السوق الحرّة للأفكار تقوم بالبقيّة فتحدّد مدى نجاح كلّ مدرسة أو فشلها- وهو ما أدّى، تاريخيًّا، إلى مسار تطوّر الجامعات الخاصّة الكبرى. لكنّ نموّ سلطة الدولة، وتعاظم سلط الجامعات الحكوميّة، وازدياد الضرائب، دفع الجامعات الخاصّة إلى الخضوع للسيطرة المتزايدة للدولة والاعتماد عليها. (وبشأن هذه النقطة، انظر أيضا مقال «الإعفاءات الضريبيّة للتعليم»، في رسالة آين راند المؤرّخة في 13 مارس 1972. إنّ مشروع القانون الحاليّ الذي يوفّر «المعونة» الفيدراليّة للتعليم العالي سيجعل أمر سيطرة الدولة والاعتماد عليها شاملًا، وبالنتيجة إنشاء احتكار حكوميّ للتعليم.

والسؤال الأكثر أهمّيّة على نحوٍ ينذر بالسوء الآن يخصّ مستقبل هذه البلاد، وهو: ماذا ستعلّم جامعاتنا على حسابنا ومن دون موافقتنا؟ وما هي الأفكار التي ستُنشَر أو تُستَبعَد؟ (وينطبق هذا السؤال على جميع مؤسّسات التعليم العموميّة وشبه العموميّة. أعني بعبارة «شبه عموميّة» تلك المؤسّسات الخاصّة السابقة التي

ستدعمها جزئيًّا الأموال العموميّة وتسيطر عليها الدولة بالكامل).

وليس للدولة الحقّ في أن تضع نفسها حكمًا على الأفكار، وهكذا، فإنّ مؤسّساتها -أي المدارس العموميّة وشبه العموميّة- ليس لها الحقّ في تعليم وجهة نظر واحدة، باستثناء جميع وجهات النظر الأخرى. وليس لديها الحقّ في خدمة معتقدات أيّ مجموعة واحدة من المواطنين، وترك الآخرين في تجاهل وصمت. وليس لديها الحقّ أيضًا في فرض عدم المساواة على المواطنين الذين يتحمّلون على قدم المساواة عبء دعمها.

وكما هي الحال إزاء المنح الحكوميّة المقدّمة للعلم، فمن الخطإ الفادح إجبار الفرد على دفع ثمن تدريس الأفكار المعارضة تمامًا لأفكاره؛ فذلك يعتبر انتهاكا عميقا لحقوقه. ويصبح الانتهاك وحشيًّا إذا استُبعِدت أفكاره من مثل هذا التعليم العموميّ: وهذا يعني أنّه مجبر على دفع ثمن نشر ما يعتبره كاذبًا وشرّيرًا، وقمع ما يعتبره صحيحًا وصالحًا. وإذا كان هناك شكل من أشكال الظلم، أتحدّى أيّ مقيم في العاصمة واشنطن أن يذكره.

ومع ذلك، فهذا هو شكل الظلم الذي ترتكبه السياسة الحاليّة للأغلبيّة الساحقة من جامعاتنا العموميّة وشبه العموميّة.

ويوجد انطباع واسع النطاق بأنّ التلفزيون والصحافة متحيّزان ويميلان إلى اليسار. لكنّهما نماذج من الحياد والإنصاف مقارنة بالتعصّب الشرس، والتحيّز، ومظاهر الإجحاف، والتشويهات، والظلاميّة الوحشيّة التي تثير الشغب الآن في معظم مؤسّساتنا للتعليم العالي- في ما يخصّ المسائل التي هي أعمق من مجرّد السياسة. وتحكم كلّ الإدارات والتخصّصات المختلفة من قبل زمرة خاصّة بها، مع وجود بعض الاستثناءات النادرة، فتقحم وتستبعد عمليًّا تعليم أيّ نظريّة أو وجهة نظر أخرى من تلقاء نفسها. وإذا سَمحتْ أيّ مدرسة خاصّة بذلك، فيحقّ لها القيام به؛ بينما لا يحقّ لأيّ مدرسة عموميّة أو شبه عموميّة القيام بذلك.

والجدل هو السمة المميّزة لعصرنا الحاليّ؛ إذ لا يوجد موضوع، ولاسيّما في العلوم الإنسانيّة، لا يُنظَر إليه بطرق مختلفة جذريًّا من قبل الكثير من مدارس الفكر المختلفة. (وهذا لا يعني أنّ كلّا منها صحيح، ولكن لمجرّد ملاحظة أنّها موجودة). ومع ذلك، فإنّ معظم أقسام الجامعة، ولاسيّما في الجامعات الرائدة، تُقدّم وجهة نظر واحدة (مموّهة بتغيّرات طفيفة) وتحافظ على احتكارها بالوسائل البسيطة للتهرّب: بتجاهل أيّ شيء لا يتناسب مع وجهة نظرها، من خلال التظاهر بعدم وجود الآخرين، والحدّ من المعارضة وتتفيهها، وبالنتيجة ترك الأساسيّات بلا منازع.

ويهيمن التحليل اللغويّ اليوم على معظم أقسام الفلسفة (والتحليل اللغويّ هو الثمرة الفاشلة للهجنة الحاصلة بين الفلسفة والنحو، وهو اقتران يكون نسله أقلّ من نسل البغال قابليّةً للحياة)، مع بعض بقايا أسلافه المباشرين، أي الفلسفة البراغماتيّة والفلسفة الوضعيّة المنطقيّة، الذين لا يزالون يتشبّثون بعربته. وتحتوي الإدارات الأكثر «تسامحًا» على معارضة هي بمثابة الوجه الآخر من العملة الكانطيّة نفسها، ألا وهي الوجوديّة. (ويدّعي أحد الأوجه أنّ الفلسفة هي قواعد اللّغة، بينما يدّعي الآخر أنّ الفلسفة هي المشاعر).

وتحتوي أقسام علم النفس على شذرات من الفرويديّة، ولكن تهيمن عليها المدرسة السلوكيّة، التي يتزعّمها بورهوس فريدريك سكينر. (وهنا يثار الجدل بين ادّعاء أنّ الإنسان يتأثّر بالأفكار الفطريّة، وادّعاء أنّه ليس لديه أفكار على الإطلاق).

بينما تهيمن الماركسيّة على أقسام الاقتصاد، التي تؤخذ مباشرة أو تنقش على الصخور، على شكل النظريّة الكينزيّة.

أمّا ما يهيمن على أقسام العلوم السياسيّة ومدارس إدارة الأعمال فيوثّقه المثال التالي على أحسن وجه: مؤخّرًا، اقترح عميد كلّيّة إدارة الأعمال في جامعة رابطة

آيفي المتميّزة إعادة تسميتها بـ «كلّيّة التصرّف»، موضّحًا أنّ تحقيق الربح لا يحظى بشعبيّة لدى الطلّاب وأنّ معظمهم يريدون العمل في مؤسّسات غير ربحيّة، مثل الدولة أو الجمعيّات الخيريّة.

وتهيمن على أقسام علم الاجتماع حقيقة أنّه لم يسبق لأيّ أحد أن عرّف علم الاجتماع.

وتهيمن مجلّة نيويورك تايمز لمراجعة الكتب على أقسام تدريس اللغة الإنجليزيّة.

ولا أعلم حالة الأقسام المختلفة في العلوم الفيزيائيّة، لكنّنا رأينا مؤشّرًا على ذلك من خلال: الكتابات «العلميّة» لعلماء البيئة.

وكنتيجة للسياسات التعليميّة اليوم، فإنّ غالبيّة خرّيجي الجامعات أُمّيّون تقريبًا، بمعنى الكلمة الحرفيّ والأوسع. إنّهم لا يقبلون بالضرورة آراء معلّميهم، لكنّهم لا يعرفون ما إذا كانت وجهات النظر الأخرى موجودة أو وجدت على الإطلاق. وهناك طلبة متخصّصون في الفلسفة يتخرّجون من دون أن يأخذوا درسًا واحدا على أرسطو (باستثناء مطالعته كجزء من الدراسات الاستقصائيّة العامّة التي ينجزونها عليه). وهناك من هم متخصّصون في علم الاقتصاد وهم لا يملكون أدنى فكرة عن الرأسماليّة أو عمّا كانت عليه، نظريًّا أو تاريخيًّا، ولا حتّى أدنى فكرة عن آليّة السوق الحرّة. وهناك من هم من التخصّصات الأدبيّة ولم يسمعوا مطلقًا عن فيكتور هوغو (لكنّهم اكتسبوا مفردات كاملة من الكلمات المكوّنة من أربعة أحرف).

ومادامت هناك اختلافات بين أقسام الجامعة في اختيار تحيّزاتهم المهيمنة - ومادام هناك بعض الناجين المتميّزين قادمون من زمن سابق فيه رؤية أكثر تحرّرا للتعليم- فإنّه لا يزال لدى بعض المنشقّين القليل من الفرص. ولكن مع انتشار الوحدة «غير المستقطبة» و«التشجيع» الفيدراليّ- وانتشار العقيدة الرماديّة نفسها،

تلك العقيدة ذات الأقدام المتثاقلة، والتي يعمّها الصمّ والبكم والعمى، أي تلك العقيدة الراكدة على نحوٍ هستيريّ- فإنّ تلك الفرص بصدد الاندثار. بشكل متزايد، أصبح من الصعب على العقل المستقلّ الحصول على وظيفة أو المحافظة عليها في كلّيّة جامعيّة- أو أن يبقى عقلُ الطالب المستقلُّ مستقلّا.

وهذه هي النتيجة المنطقيّة لأجيال فلسفة هيمنة الدولة الما بعد كانطيّة والحلقة المفرغة التي أقامتها: فمع انحطاط الفلسفة وتحوّلها إلى اللّاعقلانية، فإنّها أصبحت تعزّز ازدياد سلطة الدولة، التي تعزّز من جهتها انحطاط الفلسفة.

إنّها مفارقة عجيبة لعصرنا الذي يقوم على الريبية – مع انتشار المهدّئات التي تنتج تأثيرات من قبيل أنّ «الإنسان لا يمكن أن يكون متأكّدًا من أيّ شيء»، وأنّ «الواقع مجهول»، وأنّه «لا توجد حقائق صلبة أو معرفة صلبة- وأنّ كلّ شيء أصبح ناعمًا [باستثناء فوّهة البندقيّة]» – وأنّ الدوغمائيّة الطاغية لأقسام الجامعة ستجعل المناصر المنفّذ للعقيدة الدينيّة في العصور الوسطى يتلوّى من فرط الحسد. إنّها مفارقة ولكنّها ليست بالتناقض، لأنّها النتيجة الحتميّة -والهدف- للريبية التي نزعت سلاح خصومها من خلال إعلان: «كيف يمكنكم أن تكونوا متأكّدين؟» وبالنتيجة تمكّن زعماؤُها من تقديم قيمهم المطلقة لمجرّد نزوة.

وهذا هو نوع المناخات الفكريّة وأنواع الزمر الساخرة، والمتعصّبة، التي يعصف بها الحسد، والتي تعرض الحكومة الفيدراليّة الآن دعمهم بالأموال العامّة، مع التأكيد المتكرّر بشدّةٍ على أنّ المؤسّسات الربحيّة ستحتفظ بحرّيّتها المطلقة لتعليم كلّ ما تشاء، وأنّه لن تكون هناك «أيّ قيود أو شروط».

حسنًا، يوجد طوق نجاة واحدٍ يحقّ لجميع معارضي الوضع الفكريّ الراهن الآن أن يتوقّعوه ويطالبوا به إنّه: عقيدة الإنصاف.

فإذا زُعم أنّ الشعب يمتلك الجامعات، كما يزعم أنّه يمتلك موجات الأثير، فعندئذ يجب القول بناءً على جميع الأسباب نفسها إنّه لا يمكن السماح لأيّ

أيديولوجيا محدّدة باحتكار الهيمنة على أيّ قسم في أيّ جامعة عموميّة أو شبه عموميّة. وفي جميع هذه المؤسّسات، يجب إعطاء كلّ «وجهة نظر مهمّة» تمثيلًا. (وأعني بـ «الأيديولوجيا»، في هذا السياق، نظامًا من الأفكار المستمدّة من قاعدة نظريّة أو إطار مرجعيّ).

والاعتبارات نفسها التي أدّت إلى عقيدة الإنصاف في البثّ الإعلامي، تنطبق على المؤسّسات التعليميّة، لكن بحاجة أكثر أهمّيّة، وأكثر إلحاحًا، وأكثر استماتة، لأنّ العناصر المشاركة في هذا الأمر هي أكثر بكثير من مجرّد الأصوات أو الصور الإلكترونيّة السريعة الزوال، ولأنّ عقل الشباب ومستقبل المعرفة البشريّة على المحكّ.

فهل ستنجح هذه العقيدة في ما يخصّ الجامعات؟ أعلم أنّ من شأنها أن تعمل بشكل جيّد -وربّما بالسوء نفسه- كما عملت في مجال البثّ. وربّما ستعمل لا بوصفها محرّكًا للحرّيّة، ولكن بوصفها مكابح على التنظيم الكلّيّ. وربّما لن تحقّق الإنصاف أو الحياد أو الموضوعيّة الفعليّة، لكنّها ستكون بمثابة عائق مؤقّت أمام الاحتكارات الفكريّة، ومثبّطا لهيمنة المؤسّسة، وخرقًا للخمول العقليّ للوضع الراهن، وأحيانًا، انفتاحًا على المنشقّ الرائع الذي يعلم كيفيّة جعلها توضع في الحسبان.

تذكّروا أنّ المنشقّين، في العالم الأكاديميّ اليوم، ليسوا من دعاة التصوّف -والإيثار- والجماعيّة، أي أنّهم مخالفون لأولئك الذين يعتبرون من الزمر المهيمنة، وممثّلي الوضع الراهن. فالمنشقّون هم دعاة العقل -والفردانيّة- والرأسماليّة. (وإذا كانت هناك جامعات في مكان مّا تمنع تدريس النظريّات الشرّيرة بشكل علنيّ، مثل النظريّات الشيوعيّة، فإنّه يحقّ لدعاة هذه النظريّات التمتّع بحماية عقيدة الإنصاف، مادامت الجامعة تلقّت أموالًا حكوميّة لأنّه يوجد مواطنون شيوعيّون يدفعون الضرائب. وتطبق الحماية على الحقّ في تعليم الأفكار- وليس

على الحقّ في القيام بالأعمال الإجراميّة، من قبيل أعمال إثارة الشغب في الحرم الجامعيّ أو أيّ شكل من أشكال العنف الماديّ).

وبما أنّه لا يمكن تعريف عقيدة الإنصاف تعريفًا موضوعيًّا، فإنّ تطبيقها في حالات محدّدة سيعتمد إلى حدّ كبير على تفسيرات ذاتيّة، غالبًا ما تكون تعسّفيّة، وفي أحسن الأحوال تقريبيّة. ولكن لا يوجد مثل هذه المقاربات في جامعات روسيا السوفيتيّة، كما لم تكن موجودة في جامعات ألمانيا النازيّة. والغرض من التقريب هو الحفاظ على مبدإ الحرّيّة الفكريّة، وإبقائها على قيد الحياة في عقول البشر، إلى حدّ بلوغ الوقت الذي سيخوّل تنفيذها بالكامل مجدّدًا، في الجامعات الحرّة، أي الخاصّة.

وتتمثل المهمّة الرئيسيّة لعقيدة الإنصاف في تحويل عبء الخوف، من كاهل الضحيّة ووضعه على كاهل العصابة المتحكّمة- وتحويل الحقّ الأخلاقيّ، من العصابة المتحكّمة إلى الضحيّة. ولن يكون المنشقّ في وضع مشروع الشهيد الذي يواجه سلطة مؤسّسة واسعة الصلاحيّات تتحكّم في جميع منافذها زُمَر مجهولة، مع وجود خطوط غامضة للسحب السرّيّ تؤدّي إلى السلطات القاهرة للدولة. وربّما سيتمتّع بحماية حقّ معترف به. ومن ناحية أخرى، قد تساهم عقيدة الإنصاف في جعل المكلّفين في المؤسّسة بمراقبة المعارضين لتوخّي الحذر، عندما يعلمون أنّ هناك قيودًا (على الأقلّ من حيث المبدإ) مفروضة على السلطة غير المسؤولة التي يمنحها استخدام الأموال العامّة المجبيّة «من دون قيود».

لكنّ الكفاح من أجل تطبيق عقيدة الإنصاف يتطلّب الوضوح الفكريّ والموضوعيّة والخبر، أي الحكم السياقيّ- لأنّ العناصر التي يجب مراعاتها معقّدة جدًّا. فعلى سبيل المثال، لن يكون مفهوم «الوقت المتساوي» مناسبًا تمامًا: إذ يمكن لساعة في فصل الأستاذ المقتدر أن تلغي الضرر الذي لحق بفصل دراسيّ في فصول الأساتذة غير الأكفاء. وسيكون من المستحيل تحميل الطلّاب أعباء دورات في كلّ

وجهة نظر بشأن كلّ موضوع.

ثمّ إنّه لا توجد طريقة دقيقة لتحديد أيّ من وجهات نظر الأساتذة هي الأضداد المناسبة لها ولاسيّما في خضمّ الانتقائيّة السائدة اليوم. فسياسة التشدّق بالحياد والنزاهة وتزيين النوافذ ممارسة في العديد من المدارس؛ وسياسة الانتقائيّة الممارسة في بعض الكلّيّات الصغرى لا تسمح حتّى بتمييز وجهة نظر محدّدة على الإطلاق. إنّ حالات التطرّف، والوحدة الأيديولوجيّة التي يتبنّاها أعضاء هيئة التدريس والرتابة الاحتكاريّة في التدريس- ولاسيّما في الجامعات الرائدة (التي تحدّد الاتّجاهات للبقيّة)- هي التي تتطلّب الاحتجاج من قبل رأي عامّ مستنير، ومن قبل أعضاء هيئة التدريس المعارضين. والضحايا الرئيسيّون هم: الطلّاب.

ولا يمكن تحديد التنوّع الفكريّ والأضداد الأيديولوجيّة إلّا من حيث الأساسيّات- ولكن من الضروريّ للفلسفة الحديثة إنكار وجود تلك الأساسيّات أو صحّتها (الأساسيّات التي تسمّى بـ «التبسيط المفرط»). والنتيجة هي أنّ بعض المدافعين عن الحدّ الأدنى المضمون للدخل يعتبرون مدافعين عن الرأسماليّة، ويعتبر المدافعون عن نظريّات الأفكار الفطريّة أبطال العقل، ويعتبر التوافق القبليّ للهيبيين تعبيرًا عن الفردانيّة، وما إلى ذلك. ومعظم طلّاب الجامعات أضاعوا القدرة على التفكير من حيث الأساسيّات أو هم لم يطوّروها.

ولكن- كما هي الحال في الحملات الانتخابيّة السياسيّة، حيث يتمّ التهرّب من الأساسيّات بشكل أكثر صرامة ممّا هو عليه في الجامعات الحديثة- يعلم أيّ فرد ضمنيًّا أيّ جانب يتّفق معه أو يعارضه، على الرغم من عدم وجود أصوات عامّة تهتمّ بتحديد القضايا بشكل صريح. إنّ اتّساق أتباع هؤلاء السياسيّين أو الأساتذة أمر رائع بالنسبة إلى البشر الذين يدّعون عدم قدرة الإنسان على التمييز بين الأساسيّات. (وهو أحد الأدلّة لدوافع دعاة كلّ ما هو «غير مبسّط»، أي، المنهج المرتبط بكلّ ما هو حسّيّ ملموس).

وقدرة الطالب على تحديد أساسيّات أيّ موضوع يدرسه بشكل صريح، هي الشرط الأوّل الذي يرغب فيه للكفاح من أجل عقيدة الإنصاف. حينها، إذا رأى أنّه لا يعرض عليه سوى وجهة نظر واحدة بشأن قضيّة أساسيّة معيّنة- ويعلم في الآن نفسه وجود وجهات نظر «مهمّة» أخرى- فيمكنه الاحتجاج، على أساس حقّه في المعرفة واتّخاذ قرار مستنير.

ويجب قياس «الأهمّيّة»، في هذا السياق، بأحد المعيارين التاليين: درجة التأثير التاريخيّ الذي حقّقته نظريّة معيّنة أو، إذا كانت النظريّة معاصرة، قيمتها في تقديم إجابات مستحدثة فريدة على الأسئلة الأساسيّة. وكما هي الحال في البثّ الإعلاميّ، سيكون من المستحيل تقديم وجهة نظر كلّ فرد. ولكن إذا قُدِّمَت مدارس الفكر التاريخيّة العظيمة، فإنّ عقيدة الإنصاف ستحقّق غرضها (أو تؤدّي وظيفة «تفكيك الثقة»، إذا صحّ التعبير): أي تفكيك هذا التلقين المقام من جانب واحدٍ، وهو تلقين يمثّل السمة المميّزة للمدارس التي تسيطر عليها الدولة.

وفي جميع المجالات التي تدخلها الدولة (خارج مجالها الصحيح)، تنتج عن هذين الدافعين -أحدهما شرّير والآخر فاضل- النتائج نفسها. ففي حال المدارس، فإنّ الدافع الشرّير هو شهوة السلطة، التي تدفع المعلّم أو البيروقراطيّ التربويّ إلى تلقين الطلّاب وجهة نظر واحدة (من النوع الذي ينزع سلاحهم العقليّ، ويضعف ملكتهم النقديّة، ويكيّفهم للقبول السلبيّ بالعقيدة الدغمائيّة المحفوظة عن ظهر قلب). أمّا الدافع الفاضل فهو نزاهة المعلّم: فالإنسان النزيه لديه قناعات راسخة حول ما يعتبره صحيحًا؛ وهو يُعلّم وفقًا لقناعاته، ولا ينشر أو يدعم النظريّات التي يعتبرها خاطئة (على الرغم من أنّه قادر على تقديمها بموضوعيّة عند الضرورة). ومثل هذا المعلّم سيكون عملة نادرة لا تقدّر بأيّ ثمن في أيّ جامعة خاصّة؛ ولكن في مدرسة تسيطر عليها الدولة، سيجعله موقفه الاحتكاريّ مستبدًّا لا يلقّن سوى بريق السلطة. (والحلّ لا يكمن في ما يقترحه معارضو أيّ قناعات حازمة: فأن يتحوّل المعلّم الصادق إلى براغماتيّ مرن سيجعل

أفكاره متلوّنة من لحظة إلى أخرى، أو سيتحوّل إلى خنزير ريبيّ يأكل أيّ شيء أمامه). وستكون عواقب أيّ محاولة للحكم أو دعم الأنشطة الفكريّة عن طريق القوّة شرّيرة، بغضّ النظر عن الدوافع. (وهذا لا يعني أنّ المعارضة ضروريّة للحرّية الفكريّة: لكنّ إمكانيّة المعارضة أمرٌ ضروريّ).

فمن الذي سيفرض عقيدة الإنصاف في التعليم؟ بالتأكيد لن يكون الفرع التنفيذيّ داخل الدولة، لأنّه يمثّل موزّع الأموال وله مصلحة مكتسبة في الانتظام، أي التجانس. ويتعيّن على الأفراد والجماعات الاحتجاج بهذه العقيدة وتأييدها. وتمثّل هذه الخطوة فرصة أخرى لأولئك الذين يرغبون في اتّخاذ إجراءات عمليّة ضدّ ازدياد هيمنة الدولة. ويمكن أن تصبح هذه القضيّة هدف حركة خاصّة، من شأنها توحيد جميع البشر ذوي النوايا الحسنة، ودعوة (باسم العدالة الفكريّة) لأيّ عنصر من عناصر الليبراليّة في القرن التاسع عشر لا يزال موجودًا في أذهان الأكاديميّين الليبراليّين – بوصفهم متميّزين عن الماركوزيّين، الذين يقترحون علنًا طرد جميع المعارضين من كلّيّات الجامعة. (فهل يجب تحقيق هدف الماركوزيّين على حساب الصالح العامّ وبدعم من الدولة؟)

فإذا جنّدت حركة الإنصاف مواهب بعض المحامين الشباب الأذكياء، فقد تجد الدعم في المحاكم، التي يُفترَض أنّها ما تزال تحمي الحقوق المدنيّة للفرد. ويمكن العثور على السابقة القانونيّة لعقيدة الإنصاف في مجال البثّ الإذاعيّ. فالتنفيذ العمليّ، أي التحدّي الذي يواجه التأسيس في حالات محدّدة، يعود إلى الجهد الطوعيّ وتفاني الأفراد وإقناعهم.

ويجب أن نتذكّر بحزم أنّ عقيدة الإنصاف لا تمثّل أغلالًا مكبّلة لحرّية الجامعات، ولكنّها تكبّل سلطة الدولة لتوزيع الأموال العامّة. وقد أثبتت هذه السلطة بالفعل إمكاناتها للسيطرة الشرّيرة وغير الدستوريّة بشكل صارخ على الجامعات. وتحت تهديد قطع الدعم الماليّ والعقود الحكوميّة، تفرض وزارة

الصحّة والتعليم والرعاية الآن حصصًا عنصريّة وجنسيّة على الكلّيّات الجامعيّة، وتطالب بأن يكون بعض المعلّمين من غير المحدّدين من أفراد الأقلّيّات العرقيّة ومن عنصر النساء. وممّا زاد الطين بلّة أنّ وزارة الصحّة والتعليم والرعاية تصرّ على أنّ هذا ليس مطلبًا يقوم على المحاصصة، ولا مطلبًا لوضع الاعتبارات العرقيّة في مكانة تفوق الجدارة، بل مطلبًا لـ «إثبات» أنّ أيّ جامعة (على سبيل المثال، جامعة كولومبيا) بذلت جهدًا «للعثور على» معلّمين متساوين من حيث الجدارة ضمن تلك المجموعات. فحاولوا إثبات ذلك، وحاولوا أن تثبتوا أنّكم «بحثتم»، وحاولوا قياسَ جدارة المتقدّمين المختلفين وإثباتَها -عندما لا تُعطَى معايير دقيقة وموضوعيّة للقيام بالمقارنة أو لا تُعرَف. والنتيجة هي أنّ أيّ أنثى أو أقلّيّة تقريبًا تعطى الأفضليّة على أيّ شخص آخر. والنتيجة هي تزايد قلق الذكور من بين المعلّمين الشباب بشأن مستقبلهم لأنّهم لا ينتمون إلى أقلّيّة عرقيّة: فهم الآن ضحايا التمييز الأكثر فظاعة وفحشًا، لأنّه ارتكب باسم مكافحة التمييز.

وإذا تمّت المطالبة بحقوق الأقلّيّات الفسيولوجيّة المختلفة بصوت عالٍ اليوم، فماذا عن حقوق الأقلّيّات الفكريّة؟

ما كنت بصدد قوله هو أنّ عقيدة الإنصاف نتاجٌ للاقتصاد المختلط، وأنّ الهيكل غير المستقرّ الكامل للاقتصاد المختلط، في انتقاله من الحرّيّة إلى الهيمنة الشموليّة للدولة، يعتمد على سلطة مجموعات الضغط. لكنّ حرب مجموعة الضغط هي لعبة يمكن لطرفين أيديولوجيّين (أو أكثر) لعبها بالإضافة إلى أنّها يمكن أن تكون لعبة طرف واحدٍ. وعيب من ينادون بهيمنة الدولة هو حقيقة أنّه حتّى اللحظة الأخيرة (وحتّى بعدها) يتعيّن عليهم اللعب تحت غطاء شعارات الحقوق الفرديّة والحرّيّات. ويمكن لدعاة الحرّيّة التغلّب عليهم في لعبتهم الخاصّة من خلال إلزامهم حرفيًّا بكلامهم، ولكن اللّعب بشكل مستقيم. والوقت مناسب لذلك، إذ لم تعد المؤسّسة تحظى اليوم بشعبيّة كبيرة، لا من الناحية السياسيّة ولا الفكريّة، ولم تعد ذات حظوة في البلاد ككلٍّ ولا ضمن عدد من أعضائها. إنّ حركة الطلّاب

الجادّين والمعلّمين الأفاضل، والدفاع عن حقوق الأقلّيّات الفكريّة والمطالبة بمبدإ الإنصاف في التعليم، ستكون لها فرصة جيّدة للنموّ والنجاح، لكنّ المشاركة في مثل هذه الحركة ستكون أكثر صعوبة وتطلّبًا (ومجزية أكثر) من ترديد الشعارات والرقص الدائريّ حول ورود إحدى حدائق الحرم الجامعيّ.

وإذا نجحت الأقلّيّات الطلّابية في المطالبة بإعطائها دروسا بشأن مواضيع مثل زن البوذيّة وحرب العصابات والسواحيليّة والتنجيم، فإنّ الأقلّيّة الفكريّة الطلّابية يمكن أن تنجح في المطالبة بدروس، حول أرسطو في الفلسفة، مثلا، ولودفيج فون ميزس في الاقتصاد، ومونتيسوري في التعليم، وهوغو في الأدب. وعلى أقلّ تقدير، من شأن هذه الدروس أن تنقذ عقول الطلّاب؛ ومن المحتمل أن تنقذ الثقافة ككلّ.

لا، إنّ مبدأ الإنصاف لن يصلح كلّيّات الجامعات وإداراتها إذ سيكون هناك قدر كبير من النفاق، والمساومة، والغشّ، أثناء توظيف دعاة ضعفاء لتعليم النظريّات غير العصريّة، من قبيل تعليم «الرمزيّة»، وتعليم تزيين نوافذ الواجهات.

لكن فكّروا في ما يمكن أن تفعله نافذة واحدة لغرفة مغلقة، من دون هواء، أو إضاءة.

17

ماذا يمكن للمرء أن يفعل؟

1972

يُطرَح هذا السؤال بشكل متكرّر من قبل الأشخاص الذين يشعرون بالقلق إزاء حالة عالم اليوم ويريدون تصحيحها. وفي أكثر الأحيان، يُطرَح هذا السؤال على نحوٍ يشير إلى سبب عجزهم عندما يقولون: «ماذا يمكن لشخص واحد أن يفعل؟».

لقد كنت في طور إعداد هذه المقالة عندما تلقّيت رسالة من قارئ يعرض المشكلة (والخطأ) على نحوٍ لا يزال بليغًا: «كيف يمكن للفرد نشر فلسفتك على نطاق كبير بما يكفي لإحداث التغييرات الهائلة التي يجب إجراؤها في كلّ مناحي الحياة الأمريكيّة من أجل خلق نوع الوطن المثاليّ الذي تصوّرينه؟».

وإذا كانت هذه هي الطريقة التي يطرح بها السؤال، فإنّ الجواب هو: لا يستطيع أيّ شخص فعل ذلك. لذا فإنّ السؤال الأوّل الذي يجب طرحه هو: لماذا يتعامل الناس مع المشكلة بهذه الطريقة؟

ولنفترض أنّك كنت طبيبًا في خضمّ مواجهة أحد الأوبئة. فأنت لن تسأل: «كيف يمكن لطبيب واحد علاج ملايين المرضى وإرجاع صحّة بلاد بأكملها إلى صحّة مثاليّة؟» ستعلم حينها، سواء كنت بمفردك أو جزءًا من حملة طبّيّة منظّمة، أنّه يجب عليك علاج أكبر عدد ممكن من الأشخاص، وفقًا لأفضل ما لديك، وأنّه لا يوجد شيء آخر ممكن.

إنّها بقايا الفلسفة الصوفيّة- وعلى وجه التحديد، فلسفة انقسام العقل والجسد- التي تجعل الناس يتعاملون مع القضايا الفكريّة بطريقة لا يستخدمونها للتعامل مع المشاكل المادّيّة. فهم لن يسعوا إلى وقف وباء بين عشيّة وضحاها، أو بناء ناطحة سحاب بيد واحدة. ثمّ إنّهم لن يمتنعوا عن تجديد منزلهم المتداعي، على أساس أنّهم غير قادرين على إعادة بناء المدينة بأكملها. ولكنّهم في عالم وعي الإنسان، وعالم الأفكار، مازالوا يميلون إلى اعتبار المعرفة غير ذات صلة، ويتوقّعون أداء معجزات فوريّة، بطريقة مّا أو بأخرى- أو يشلّون أنفسهم من خلال رسم هدف مستحيل.

(القارئ الذي نقلت رسالته كان يفعل الأشياء الصحيحة، لكنّه شعر بوجود حاجة إلى نطاق أوسع من العمل. والكثير من الطلبة الآخرين يتقنون مجرّد طرح السؤال، لكنّهم لا يفعلون شيئا في الواقع للإجابة عليه).

وإذا كنت مهتمًّا بجدّيّة بالقتال من أجل عالم أفضل، فابدأ بتحديد طبيعة المشكلة. فالمعركة هي في المقام الأوّل فكريّة (فلسفيّة)، وليست سياسيّة. لأنّ السياسة هي النتيجة الأخيرة، والتنفيذ العمليّ، للأفكار الأساسيّة (الميتافيزيقيّة- والمعرفيّة- والأخلاقيّة) التي تهيمن على ثقافة أمّة معيّنة. ولا يمكنك محاربة النتائج أو تغييرها من دون محاربة السبب وتغييره؛ ولا يمكنك محاولة أيّ تنفيذ عمليّ من دون معرفة ما تريد تنفيذه.

ولا تحتاج في معركتك الفكريّة إلى تغيير الجميع. فالتاريخ تصنعه دائمًا الأقلّيّات- أو على نحو أدقّ، يُصنَع التاريخ من قبل الحركات الفكريّة، التي تنشئها الأقلّيّات. فمن الذي ينتمي إلى هذه الأقلّيّات؟ إنّه أيّ شخص قادر وراغب بنشاط في الاهتمام بالقضايا الفكريّة. هنا، لا نهتمّ بالكمّيّة، ولكن بالجودة (أي جودة- واتّساق- الأفكار التي يدافع عنها المرء).

ولا تنطلق أيّ حركة فكريّة بالعمل المنظّم. فمَن الذين يقدر المرء على تنظيمهم؟

إنّ المعركة الفلسفيّة هي معركة من أجل عقول البشر، وليست محاولة لتجنيد أتباع عميان. ولا يمكن نشر الأفكار إلّا من قبل البشر الذين يفهمونها. ويجب أن تسبق الحركة المنظّمة حملة تعليميّة، تتطلّب معلّمين مدرّبين ذاتيًّا (مدرّبين ذاتيًّا بمعنى أنّ الفيلسوف يمكن أن يقدّم لك مادّة المعرفة، ولكنّ عقلك هو الذي يجب أن يستوعبها). ومثل هذا التدريب هو الشرط الأوّل لتكون طبيبًا أثناء وجود وباء أيديولوجيّ- والشرط المسبق لأيّ محاولة «لتغيير العالم».

إنّ «التغييرات الهائلة التي يجب إجراؤها في كلّ مناحي الحياة الأمريكيّة» لا يمكن إنجازها على نحوٍ منفرد أو تدريجيّ أو «مجزّء»، إذا جاز التعبير؛ فجيش من الصليبيّين لن يكون كافيًا لفعل ذلك. لكنّ العامل الذي يكمن وراء ذلك ويحدّد كلّ جانب من جوانب الحياة البشريّة هو الفلسفة؛ أي تعليم البشر الفلسفة الصحيحة- وعقولهم الخاصّة ستحقّق الباقي. فالفلسفة تعتبر بمثابة تاجر الجملة في مجال الشؤون الإنسانيّة.

ولا يمكن للإنسان أن يوجد من دون أيّ شكل من أشكال الفلسفة، أي من دون نظرة شاملة إلى الحياة. فمعظم البشر ليسوا مبتكرين للأفكار، لكنّهم مجرّد متقبّلين لها، وهم قادرون على الحكم على تلك الأفكار بشكل نقديّ واختيار المسار الصحيح، متى أمكن لهم ذلك ومتى قُدّم لهم. وهناك أيضا عدد كبير من البشر الذين هم غير مبالين بالأفكار وغير مكترثين بأيّ شيء خارج نطاق المحسوس المرتبط باللحظة الفوريّة المباشرة؛ وهؤلاء البشر يقبلون لاشعوريًّا بكلّ ما تقدّمه لهم ثقافة زمانهم، والتبنّي الأعمى لأيّ تيّار يصادفهم. إنّهم مجرّد سبّورة اجتماعيّة- سواء كانوا عمّالًا أو رؤساء شركات- وهم باختيارهم يكونون غير ذوي صلة بمصير العالم.

واليوم، يدرك معظم الناس تمامًا فراغنا الثقافيّ الأيديولوجيّ؛ فهم قلقون ومرتبكون ويتلمّسون الحصول على إجابات. فهل أنت قادر على تنويرهم؟

وهل يمكنك الإجابة على أسئلتهم؟ وهل يمكنك أن تقدّم لهم حالة من الثبات؟ وهل تعلم كيفيّة تصويب أخطائهم؟ وهل أنت محصّن من تداعيات الوابل المستمرّ الذي يهدف إلى تدمير العقل؟ وهل يمكنك تزويد الآخرين بصواريخ مضادّة للقذائف؟ فالمعركة السياسيّة هي مجرّد مناوشات تُخاضُ بالبنادق؛ أمّا المعركة الفلسفيّة فهي بمثابة الحرب النوويّة.

وإذا كنت ترغب في التأثير على الاتّجاه الفكريّ للبلاد، فإنّ الخطوة الأولى التي يجب عليك القيام بها تتمثّل في تحقيق النظام لأفكارك الخاصّة ودمجها في حالة متّسقة، وإيصالها إلى أقصى حدّ من معرفتك وقدرتك. وهذا لا يعني حفظ الشعارات والمبادئ وترديدها، الموضوعيّة منها أو غيرها: فالمعرفة تشمل بالضرورة القدرة على تطبيق المبادئ المجرّدة على مشاكل ملموسة، والاعتراف بالمبادئ في قضايا محدّدة، وإظهارها، والدعوة إلى مسار عمل ثابت. وهذا لا يتطلّب العلم الكلّيّ أو القدرة الكلّيّة المطلقة؛ فالتوقّع اللّاشعوريّ للعلم التلقائيّ الموجود في النفس وعند الآخرين هو الذي يهزم الكثير من الجيوش الصليبيّة المحتملة (ويعمل كذريعة لعدم فعل أيّ شيء). والمطلوب هو الصدق الفكريّ الذي يتكوّن من معرفة ما يعلمه المرء، وتوسيع معرفته باستمرار، وعدم التهرّب أو الفشل في تصحيح التناقض. وهذا يعني: تطوير العقل النشط بوصفه سمة دائمة.

فعندما تكون قناعاتك تحت سيطرتك المنظّمة الواعية، أو عندما تكون معتقداتك على هذا النحو، فإنّك ستكون قادرًا على إيصالها إلى الآخرين. وهذا لا يعني أنّ عليك إلقاء الخطب الفلسفيّة عندما تكون غير ضروريّة وغير مناسبة. بل تحتاج إلى الفلسفة لدعمك ومنحك حالة من الثبات أثناء التعامل مع قضايا محدّدة أو مناقشتها.

وإذا كنت تحبّ التكثيف (شريطة أن تضع في اعتبارك معناها الكامل)، سأقول:

عندما تسأل «ماذا يمكن للمرء أن يفعل؟» فإنّ الجواب سيكون «تكلّم» (شرطَ أن تعرف ما تقول).

وهذه بعض الاقتراحات: لا تنتظر أن يكون لك جمهور وطنيّ. فقط تكلّم وفق أيّ نطاق متاح لك، سواء كان كبيرًا أو صغيرًا- وخاطب أصدقاءك أو شركاءك أو مؤسّساتك المهنية أو أيّ منتدى شرعيّ عامّ. إذ لا يمكنك أبدا أن تجزم متى تصل كلماتك إلى العقل المناسب في الوقت المناسب. ولن يكون بإمكانك رؤية أيّ نتائج فوريّة- ولكن من خلال مثل هذه الأنشطة سيتمّ تكوين الرأي العامّ.

فلا تفوّت فرصة للتعبير عن وجهات نظرك بشأن القضايا المهمّة. واكتب رسائل إلى رؤساء التحرير بالصحف والمجلّات، وإلى معلّقي التلفزيون والإذاعة، وقبل كلّ شيء، إلى عضو الكونغرس الخاصّ بكم (الذي يعتمد من جهته على ناخبيه). وإذا كانت رسائلك قصيرة وعقلانيّة (بدلًا من أن تكون عاطفيّة على نحوٍ غير متّسق)، سيكون لها تأثير أكثر ممّا تظنّ.

إنّ فرص التحدّث كلّها موجودة من حولك. وأنا أقترح عليك إجراء التجربة التالية: قم بـ «جَرْدٍ» أيديولوجيٍّ لمدّة أسبوع واحد، أي لاحظ عدد المرّات التي ينطق فيها الناس بالمفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة الخاطئة كما لو أنّها كانت حقائق بديهيّة، وواجهها بتأييدك الصامت. ثمّ تعوّد على الاعتراض على مثل هذه الملاحظات- لكن من دون إلقاء خطب مطوّلة، وهي نادرًا ما تكون مناسبة، ولكن فقط قل: «أنا لا أوافق». (وكن على استعداد لشرح السبب إذا كان المتحدّث يريد أن يعرف). فهذه هي إحدى أفضل الطرق لوقف انتشار المهدّئات الشرّيرة. (وإذا كان المتحدّث بريئًا، فإنّ ذلك سيساعده؛ وإذا لم يكن كذلك، فسوف يقوّض ثقته في المرّة القادمة). ولا تلتزم الصمت بالخصوص عندما تتعرّض أفكارك وقيمك للهجوم.

ولا تقم بعمليّة «التبشير» بشكل عشوائيّ، أي لا تفرض نقاشاتك أو حججك

على أولئك الذين ليسوا مهتمّين أو غير راغبين في المجادلة. فوظيفتك لا تتمثّل في إنقاذ أرواح الجميع. وإذا فعلت الأشياء التي هي في متناول قدرتك، فلن تشعر بالذنب - «بطريقة مّا أو بأخرى» - لعدم فعلكَ الأشياءَ التي هي ليست كذلك.

وقبل كلّ شيء، لا تنضمَّ إلى الجماعات أو الحركات الأيديولوجيّة الخاطئة، من أجل«فعل شيء مّا». وأعني بـ«الأيديولوجيّة» (في هذا السياق)، المجموعات أو الحركات التي تعلن بعض الأهداف السياسيّة بشكل غامض معمّم وغير محدّد (وعادة ما تكون متناقضة). (وعلى سبيل المثال، حزب المحافظين، الذي يخضع العقل للإيمان، ويستبدل الرأسماليّة بالثيوقراطيّة؛ أو الهيبيين «التحرّريين»، الذين يخضعون العقل للأهواء، ويستبدلون الرأسماليّة بالفوضويّة). إنّ الانضمام إلى هذه المجموعات يعني عكس التسلسل الهرميّ الفلسفيّ وبيع المبادئ الأساسيّة من أجل بعض إجراءات سياسيّة سطحيّة لا بدّ أن تفشل. وهذا يعني أنّك تساعدهم على هزيمة أفكارك وانتصار أعدائك. (ولمناقشة الأسباب، انظر مقال «تشريح التسويات» في كتابي الرأسماليّة: المثل الأعلى المجهول).

والمجموعات الوحيدة التي يمكن للمرء أن ينضمّ إليها اليوم على النحو المناسب هي اللّجان الخاصّة، أي المجموعات المنظّمة لتحقيق هدف واحد محدّد ومضبوط بوضوح، ويمكن أن يتّفق عليه البشر من مختلف الآراء. وفي مثل هذه الحالات، لا يجوز لأحد أن يحاول نسبة آرائه إلى جميع الأعضاء، أو استخدام المجموعة لخدمة بعض الأغراض الأيديولوجيّة الخفيّة (وهذا يجب مراقبته بحذر شديد).

وأنا بصدد حذف إحدى أهمّ المساهمات في أيّ حركة فكريّة - أي فعل الكتابة - لأنّ هذا النقاش موجّه إلى عامّة البشر في كلّ مهنة. فالكتب والمقالات العلميّة والصحفيّة هي الوقود الدائم لأيّ حركة، ولكنّ محاولة أن تصبح كاتبًا فقط من أجل أيّ «قضيّة» هي عمليّة أسوأ من أن تكون عقيمة. فالكتابة، مثل أيّ عمل

آخر، هي مهنة ويجب التعامل معها على هذا النحو.

ومن الخطإ اعتقاد أنّ الحركة الفكريّة تتطلّب القيام بواجب خاصّ أو القيام بجهد التضحية بالنفس من جانبك. بل هي تتطلّب شيئًا أكثر صعوبة: هو الاقتناع العميق بأنّ الأفكار مهمّة بالنسبة إليك وبالنسبة إلى حياتك الخاصّة. وإذا دمجتَ هذه القناعة في كلّ جانب من جوانب حياتك، فإنّك ستجد فرصًا عديدة لتنوير الآخرين.

إنّ القارئ الذي اقتبست من رسالته في بداية هذا المقال، يشير إلى نمط العمل الصحيح فيقول: «على امتداد سنوات عديدة شاركت بصفتي أستاذًا في علم الفلك على نحوٍ نشطٍ في البرهنة لطلّابي على قوّة العقل والحكم المطلق للواقع... لقد بذلت كذلك جهدًا لتقديم أعمالك إلى زملائي، وإجراء مناقشات بعد قراءتهم إيّاها عندما يكون ذلك ممكنًا؛ وجعلت من نقطة الإصرار على استخدام العقل حاضرة في جميع تعاملاتي الشخصيّة».

هذه هي بعض الأشياء الصحيحة التي يجب القيام بها في كثير من الأحيان وعلى أوسع نطاق ممكن.

لكنّ سؤال هذا القارئ ينطوي على البحث عن بعض الاختصارات في شكل حركة منظّمة، غير أنّه لا يوجد أيّ اختصار ممكن.

لقد فات أوان القيام بحركة للناس الذين يحملون مزيجًا تقليديًّا من المفاهيم الفلسفيّة المتناقضة. ومن السابق لأوانه التبشير بحركة شعبيّة مكرّسة لفلسفة العقل. ولكن لا يمكن القول إنّ الأوان لم يفت البتّة أو أنّه من السابق لأوانه نشر الأفكار الصحيحة إلّا إذا كان ذلك في ظلّ الديكتاتوريّة.

وإذا وصلت الدكتاتوريّة إلى هذه البلاد، فسيكون ذلك افتراضيًّا لأولئك الذين يلتزمون الصمت. أمّا نحن فمازلنا أحرارًا بما يكفي للتحدّث. فهل لدينا الوقت

لفعل ذلك؟ لا أحد يستطيع الجزم في هذا الأمر. لكنّ الوقت في صفّنا لأنّنا نمتلك سلاحًا غير قابل للتدمير ولدينا حِلْفٌ لا يقهر (إذا تعلّمنا كيفيّة استخدامه) ألا وهو: تحالف العقل والواقع.

18

لا تستسلم

1971

من أجل تشكيل فرضيّة بشأن مستقبل الفرد، يجب على المرء أن ينظر في ثلاثة عناصر: مسار عمله الحاليّ، وقناعاته الواعية، وإحساسه بالحياة. ويجب النظر في العناصر نفسها لتشكيل فرضيّة بشأن مستقبل الأمّة.

والشعور بالحياة هو ما يعادل الجانب ما قبل المفاهيميّ للميتافيزيقا، وهو عبارة عن تقييم عاطفيّ للإنسان والوجود مدمج لاشعوريًّا في ذات الفرد. إنّه يمثّل فلسفة الفرد غير المحدّدة (والتي يمكن تحديدها وتصحيحها إذا لزم الأمر)؛ ويؤثّر على اختياره للقيم وردوده العاطفيّة، كما يؤثّر على أفعاله، وكثيرًا ما يصطدم بقناعاته الواعية. (ولمناقشة مفصّلة، انظر فصل «الفلسفة والشعور بالحياة» في كتابي البيان الرومانسيّ.

والأمّة، مثل الفرد، لديها شعور بالحياة يُعبَّر عنه لا داخل ثقافتها الرسميّة، ولكن في «أسلوب حياتها»، أي في أنواع الإجراءات والمواقف التي يعتبرها الناس أمرًا مفروغًا منه ويعتقدون أنّها بديهيّة، ولكنّها تُنتَج من خلال تقييمات معقّدة تنطوي على نظرة أساسيّة إلى طبيعة الإنسان.

و«الأمّة» ليست كيانًا صوفيًّا أو كيانًا خارقًا للطبيعة: إنّها عدد كبير من الأفراد الذين يعيشون في المنطقة الجغرافيّة نفسها وتحت ظلّ النظام السياسيّ نفسه. وثقافة الأمّة هي مجموع ما يحقّقه الأفراد من إنجازات فكريّة، قبلها مواطنوهم كلّيًّا أو

جزئيًّا، وتؤثّر على أسلوب حياة الأمّة. وبما أنّ الثقافة هي ساحة معركة معقّدة من الأفكار والتأثيرات المختلفة، فإنّ الحديث عن «الثقافة» هو حديث فقط عن الأفكار السائدة، ممّا يسمح دائما بوجود المنشقّين والاستثناءات.

(ولا تتحدّد هيمنة بعض الأفكار بالضرورة بعدد أتباعها: فقد تتحدّد بقبول الأغلبيّة، أو بزيادة نشاط فصيل معيّن واستمراره، أو بشكل افتراضيّ، أي فشل المعارضة، أو -عندما يكون البلد حرًّا- بمزيج من الثبات والحقيقة. وعلى أيّة حال، فإنّ الأفكار والثقافة الناتجة هي نتاج ومشغل لأقلّيّة نشطة. فمن الذي يشكّل هذه الأقلّيّة؟ إنّه أيّ شخص يختار أن يكون منشغلًا).

وبالمثل، فإنّ مفهوم شعور الأمّة بالحياة لا يعني أنّ كلّ عضوٍ في أمّة معيّنة يشاركها الشعور نفسه، بل يعني فقط أنّ الأغلبيّة المهيمنة تشترك في أساسيّاتها بدرجات مختلفة. غير أنّ الهيمنة في هذه المسألة تعتبر عدديّة: ففي حين أنّ معظم الناس قد يكونون غير مبالين بالاتّجاهات الثقافيّة الأيديولوجيّة، لا يمكن لأيّ إنسان الهروب من عمليّة التكامل اللّاواعي التي تشكّل إحساسه بالحياة.

ويتكوّن شعور الأمّة بالحياة من انطباعات كلّ طفل في وقت مبكّر عن العالم من حوله: من خلال الأفكار التي تُدرَّس (والتي قد يقبلها أو لا يقبلها) وطريقة التصرّف التي يراقبها ويقيّمها (والتي قد يقيّمها بشكل صحيح وقد يفشل في ذلك). وعلى الرغم من وجود استثناءات في كلا طرفي الطيف النفسيّ- من البشر الذين يكون شعورهم بالحياة أفضل (أي أكثر صدقًا من الناحية الفلسفيّة) أو أسوأ من شعور مواطنيهم- فإنّ الغالبيّة تطوّر أساسيّات الفلسفة اللّاواعية نفسها. وهذا هو مصدر ما نلاحظه على أنّه «خصائص وطنيّة».

والاتّجاهات السياسيّة للأمّة هي ما يعادل مسار عمل الإنسان وهي تُحدَّد من خلال ثقافتها. وثقافة الأمّة هي ما يعادل قناعات الإنسان الواعية. تمامًا كما يمكن أن يتصادم شعور الفرد بالحياة مع قناعاته الواعية، أو يعيق أفعاله أو يهزمها، لذلك

يمكن أن يتصادم شعور الأمّة بالحياة مع ثقافتها، أو يعيق مسارها السياسيّ أو يهزمه. وتمامًا مثلما يمكن أن يكون شعور الفرد بالحياة أفضل أو أسوأ من قناعاته الواعية، فإنّ الأمّة يمكن أن تكون على النحو نفسه. ومثلما يتهدّد خطر رهيب الفرد الذي لم يترجم قطُّ إحساسه بالحياة إلى قناعات واعية - بغضّ النظر عن مدى جودة قيمه اللّاواعية - كذلك هو حال الأمّة.

وهذا هو موقف أمريكا اليوم.

فإذا أُنقذتْ أمريكا من الدمار- وأنقذت على وجه التحديد من الديكتاتوريّة- فإنّ ذلك سيتمّ من خلال إحساسها بالحياة.

أمّا عن العنصرين الآخرين اللذين يحدّدان مستقبل الأمّة، فإنّ أحدهما (أي اتّجاهنا السياسيّ) يقودنا بسرعة مباشرة صوب الكارثة، أمّا الآخر (أي الثقافة) فهو غير موجود تقريبًا. والاتّجاه السياسيّ هو الهيمنة المحض للدولة وهو يتّجه بنا بنسق سريع نحو ديكتاتوريّة استبداديّة، نسق لو تمّ في أيّ بلد آخر لبلغ هذا الهدف منذ فترة طويلة. والثقافة أسوأ من أن تكون غير موجودة: فهي تعمل تحت خطّ الصفر، أي تؤدّي عكس وظيفتها. وتوفّر الثقافة القيادة الفكريّة للأمّة وأفكارها وتعليمها وقوانينها الأخلاقيّة. واليوم يُوجَّه الجهد المتضافر من «مؤسّستنا» الثقافيّة إلى طمس ملكة الإنسان العقلانيّة. إذ تعلن الأصوات الهستيريّة عن عجز العقل، وتمجّد «القوّة المتفوّقة» للّاعقلانيّة، وتعزّز قاعدة العواطف غير المتماسكة، وتهاجم العلم، وتمجّد ذهول الهيبيين المُخدّرين، وتقدّم الاعتذارات عن استخدام القوّة الغاشمة، وتحثّ على عودة البشريّة إلى حياة التمرّغ في وحل البدائيّة، ترافقهم الهمهمات والغمغمات والآهات كوسيلة للاتّصال، والأحاسيس الجسديّة كوسيلة للإلهام، والهراوة كوسيلة للحجج.

إنّ هذه البلاد، بقوّتها العلميّة والتكنولوجيّة الرائعة، تُترك في فراغ عصر ما قبل الفكر، مثل الحشود الشاردة في زمن العصور المظلمة- أو في موقف مراهق قبل أن

يتعلّم تمامًا طرق التصوّر. لكنّ لدى المراهق إحساسًا بالحياة يوجّه خياراته وكذلك حال هذه البلاد.

فما هو على وجه التحديد هذا الشعور الأمريكيّ بالحياة؟

إنّ الشعور بالحياة هو توليفة معقّدة جدًّا إلى درجة أنّ أفضل طريقة لتحديده تكون عن طريق أمثلة ملموسة وعلى النقيض من مظاهر أيّ شعور آخر مختلف.

والكلمة العاطفيّة المفتاح لمعظم الأوروبيّين هي الشعور بأنّ الإنسان ينتمي إلى الدولة، متاعًا يُستخدم ويُتخلّص منه، امتثالًا لمصيره الطبيعيّ المحدّد بشكل ميتافيزيقيّ. وقد يرفض الأوروبيّ النموذجيّ دولة معيّنة وربّما يتمرّد عليها، ويسعى إلى تأسيس ما يعتبره الأفضل، مثل العبد الذي قد يبحث عن سيّد أفضل ليخدمه- ولكنّ فكرة أنّه يمثّل السيادة والدولة هي خادمه، ليس لها واقع عاطفيّ في وعيه. إنّه يعتبر خدمته للدولة بمثابة المباركة الأخلاقيّة النهائيّة، والشرف، وإذا أخبرته أنّ حياته غاية في حدّ ذاتها، سيشعر بالإهانة أو الرفض أو الضياع. وقد زرعت الأجيال، التي نشأت على فلسفة الدولة والعمل وفقًا لذلك، هذا الأمرَ في ذهنه من السنوات التكوينيّة الأولى من طفولته.

أمّا الأمريكي النموذجيّ فلا يمكنه أبدًا فهم هذا النوع من الشعور، فهو بمثابة كيان مستقلّ. والتعبير الشعبيّ للاحتجاج ضدّ «أن يُدفع المرء إلى فعل شيء مّا» أمرٌ غير مفهوم عاطفيًّا لدى الأوروبيّين، الذين يعتقدون أنّ الدافع هو حالتهم الطبيعيّة. أمّا الأمريكي فلا يوجد لديه من الناحية العاطفيّة مفهوم الخدمة (أو العبودية) لأيّ شخص. حتّى لو كان مجنّدًا في الجيش ويُدعى «لخدمة بلاده»، فإنّ شعوره هو شعور الأرستقراطيّ الكريم الذي اختار إنجاز مهمّة خطيرة. أمّا الجنديّ الأوروبيّ فهو يشعر أنّه يؤدّي واجبه.

وهناك تعبير أمريكيّ شائع يقول: «أَليست أموالي جيّدة مثل أموال أيّ إنسان من بني جلدتي؟». إنّ مثل هذا التعبير لن يكون شعبيًّا في أوروبا: فلكي تكون

الثروة جيّدة هناك، يجب أن تكون قديمة ومستمدّة من امتياز خاصّ من الدولة؛ فالمال المكتسَب من الجهد الشخصيّ هو عند الأوروبيّ مال فاحش، قذر أو بطريقة مّا أو بأخرى سيّئ السمعة.

ويعجب الأمريكيّون بالإنجاز؛ لأنّهم يدركون ما يتطلّبه ذلك الأمر، أمّا الأوروبيّون فينظرون إلى الإنجاز بشكّ ساخر وحسد. والحسد ليس عاطفة واسعة الانتشار في أمريكا (حتّى الآن)؛ لكنّها عاطفة مهيمنة بشكل كبير في أوروبا.

وعندما يشعر الأمريكيّون بالاحترام تجاه شخصيّاتهم العامّة، فإنّهم يكنّون احترامًا مساويًا لنظرائهم؛ ويشعرون أنّ المسؤول الحكوميّ إنسان، مثلهم تمامًا، اختار هذا النهج الخاصّ من العمل واكتسبه باستحقاق بناءً على تمييز معيّن. وينادون المشاهير بأسمائهم الأولى، ويشيرون إلى الرؤساء بالأحرف الأولى من أسمائهم (مثل «أف.دي.آر» نسبة إلى فرنكلين ديلانو روزفالت أو«جي. أف. كي» نسبة إلى جوزيف فيتزجيرالد كينيدي)، وليس ذلك من باب الوقاحة أو التظاهر بالمساواة، ولكنّه إشارة إلى المودّة. وستكون عادة مثل مناداة شخص مّا باسم «السيّد الدكتور شميت» أمرًا يستحيل وقوعه في أمريكا. وكذلك الحال في إنجلترا، التي تعتبر البلاد الأكثر حرّيّة في أوروبا، حيث لا يعتبر أيّ إنجاز لأيّ عَالِمٍ أو رجل أعمال أو نجم سينمائيّ حقيقيًّا حتّى يُثبَّت عن طريق وضع سيف الدولة على رأسه وإعلان أنّه فارس.

ولهذين الموقفين المختلفين نتائج عمليّة.

لقد أخبرني خبير اقتصاديّ أمريكيّ القصّة التالية. لقد أُرسِل إلى إنجلترا من قبل مشغّل صناعيّ أمريكيّ، للتحقيق في فرع مصنعه الأوروبيّ: إذ على الرغم من تجهيزه بأحدث المعدّات والتقنيات، ظلّت إنتاجيّة فرع إنجلترا متخلّفة كثيرًا عن إنتاجيّة المصنع الأمّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. ووجد أنّ السبب يتمثّل في

الآتي: إنّ عقليّة العمّال مقيّدة بشكل صارم، وهو نوع من النظام الطبقيّ النفسيّ، على جميع مستويات العمل والإدارة البريطانيّة. وأوضح: أنّه إذا تعطلّت أيّ آلة في أمريكا، فإنّ عاملًا سيتطوّع لإصلاحها، وعادة ما ينجح في فعل ذلك؛ أمّا في إنجلترا، فسيتوقّف العمل وينتظر الناس حتّى يستدعي القسم المناسب المهندس المناسب. إنّها ليست مسألة كسل، ولكنّها مسألة شعور متأصّل بعمقٍ أنّه يجب على المرء أنّ يحتفظ بمكانه، وأن يؤدّي واجبه المنصوص عليه، ولا يغامر أبدًا بفعل ما هو أبعد منه. ولا يمكن للعامل البريطانيّ أن يكون حرًّا في تحمّل المسؤوليّة عن أيّ شيء يتجاوز حدود وظيفته الخاصّة. فالمبادرة هي سمة أمريكيّة «غريزيّة» (أي تلقائيّة)؛ وتحتلّ من الوعي الأمريكيّ المكانَ الذي تشغله الطاعة في أوروبا.

أمّا في ما يتعلّق بالاختلافات على مستوى المناخ الاجتماعيّ فاسمحوا لي أن أقدّم مثالًا في هذا الصدد. لقد أخبرتني امرأة أوروبيّة مسنّة، وهي عالمة سويسريّة باحثة في مجال الكيمياء الحيويّة قدمت في زيارة إلى نيويورك، أنّها تريد شراء بعض الأشياء من متجر فايف آند تان. وبما أنّها لا تكاد تستطيع التحدّث باللّغة الإنجليزيّة، فقد عرضت عليها فكرة أن أذهب معها؛ فتردّدت، وبدت مندهشة ومنزعجة، ثمّ سألتني: «لكن أَلَن يسبّب لك ذلك بعض الإحراج؟» فلم أستطع فهمَ ما كانت تعنيه فقلت لها: «إحراج- كيف؟» فأخذت تشرح لي: «حسنًا، أنت إنسانة مشهورة، فماذا لو رآك شخص مّا في ذلك المتجر الشعبيّ؟» فضحكتُ. وأوضحت لي أنّه في سويسرا، بموجب قانون متعارف عليه غير مكتوب، توجد متاجر مختلفة لفئات مختلفة من الناس، وأنّها تنتمي إلى طبقة حرفيّة، ويجب عليها أن تتسوّق في متاجر معيّنة، على الرغم من أنّ راتبها متواضع، وأنّ السلع الأفضل بأسعار أقلّ متوفّرة في متاجر الطبقة الشغّيلة، لكنّها ستفقد مكانتها الاجتماعيّة إذا شوهدت وهي تتسوّق هناك. فهل يمكنك تصوّر العيش في مناخ من هذا النوع؟ (ومع ذلك ذهبنا إلى ذاك المتجر).

إنّ الأوروبيّ الذي ينتمي إلى أيّ مستوى اجتماعيّ يعيش عاطفيًا في عالم صنعه

الآخرون (ولا يعرف بوضوح من قبل مَن)، ويسعى إلى مكانه فيه أو يقبله. ومن الأفضل التعبير عن الموقف الأمريكيّ ببيت شعريّ: «يبدأ العالم عندما ولدت والعالم لي لأفوز به».(قصيدة الإِفرَنجِيّ، لبادجر كلارك).

لقد سبق أن قابلت منذ سنوات إيف كوري في إحدى الحفلات في هوليوود، لقد قابلت تلك الفرنسيّة المتميّزة، ابنة العالمة ماري كوري. كانت إيف كوري حينها المؤلّفة الأكثر مبيعًا للكتب غير القصصيّة، أمّا سياسيًّا فكانت ليبراليّة؛ وفي ذلك الوقت، كانت في جولة لإلقاء محاضرة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة. لقد كانت تشدّد على دهشتها من الجماهير الأمريكيّة فقالت: «إنّهم سعداء جدًّا»، وظلّت تردّد، «سعداء جدًّا...» لقد كانت تقول ذلك من دون وجود علامات استهجان أو إعجاب في لهجتها، كانت تكرّر ذلك فقط بلمسة خفيفة من التسلية؛ لكنّ دهشتها كانت حقيقيّة. «إنّ الناس ليسوا كذلك في أوروبا... فالجميع سعداء في أمريكا- باستثناء المثقّفين. أوه المثقّفون غير سعداء في كلّ مكان».

وقد ظلّ هذا الحادث عالقًا بذهني لأنّها ذكرت، عن غير قصد، طبيعة القطيعة بين الشعب الأمريكيّ والمثقّفين. إنّهم يحملون ما لأوروبا المتداعية من ثقافة بالية – تلك الثقافة التي يشوبها التصوّف، واستقالة السبات العميق، وعبادة المعاناة، وفكرتها بأنّ البؤس والعجز هما مصير الإنسان على الأرض، وأنّ التعاسة هي السمة المميّزة لأيّ روح حسّاسة- فأيّ فائدة يمكن أن تجلبها مثل هذه الثقافة لبلاد مثل أمريكا؟

إنّ من اكتشف أمريكا هو إنسان أوروبيّ، لكنّ الأمريكيّين هم أوّل أمّة تكتشف هذه الأرض والمكانة المناسبة للإنسان فيها، وإمكانات الإنسان في نيل السعادة، والعالم الذي يجب على الإنسان الفوز به. أمّا ما فشلوا في اكتشافه فهو الكلمات المناسبة لتسمية إنجازهم، والمفاهيم لتحديده، والمبادئ لتوجيهه، أي اكتشاف الفلسفة المناسبة لذلك ونتيجة هذا الاكتشاف هي: الثقافة الأمريكيّة.

لم يكن لدى أمريكا مطلقًا ثقافة أصليّة، أي مجموعة من الأفكار المستمدّة من قاعدتها الفلسفيّة (الأرسطيّة) بل كانت تعبّر دائمًا عن اختلافها العميق عن جميع البلدان الأخرى في التاريخ.

لقد كان المثقّفون الأمريكيّون من الأتباع السلبيّين لأوروبا وكانوا منذ البداية تقريبا بمثابة الأقارب الفقراء لسكّان القارّة العجوز. لقد كانوا يعيشون على فتات أوروبا الجافّ وموضاتها المهملة، بما في ذلك النماذج الجاهزة مثل فرويد وفيتغنشتاين. كانت مساهمة أمريكا الوحيدة في الفلسفة- أي البراغماتيّة- بمثابة إعادة تدوير سيّئة للمباني الكانطيّة-الهيغليّة.

واستمرّت أفضل العقول الأمريكيّة في خلق إبداعاتها في العلوم والتكنولوجيا والصناعة ووصلت إلى مشارف لا تضاهى من الإنجاز. فلماذا أهملوا مجال الأفكار؟ لقد أهملوه لأنّه يمثّل إسطبلات قذرة من النوع الذي لا يسعد أيّ إنسان نشط بالدخول إليها. لقد تزامنت طفولة أمريكا مع صعود تأثير كانط في الفلسفة الأوروبيّة وما ترتّب عن ذلك من تفكّك داخل الثقافة الأوروبيّة. كانت أمريكا في وضع طفل متلهّف، نضج قبل أوانه، وقد ترك في رعاية وصيّ وضيع، خرف، ومنحطّ. وهذا الطفل لديه سبب مقنع للعب رياضة الهوكي.

ويمكن للمراهق أن يعتلي إحساسه بالحياة فترةً من الوقت. ولكن بحلول الوقت الذي يكبر فيه، يجب عليه ترجمته إلى معرفة مفاهيميّة وقناعات واعية، وإلّا سيكون في ورطة عميقة. والشعور بالحياة ليس بديلًا من المعرفة الصريحة. والقيم التي لا يمكن للمرء تحديدها، ولكن مجرّد الشعور ضمنيّا بها، ليست تحت سيطرته. ولا يمكن للمرء أن يضبط ما يعتمد عليه الناس أو يحتاجون إليه، ولا يمكنه تحديد أيّ مسار عمل مطلوب للربح و/ أو أيّ مسار يساهم في الحفاظ عليهم. إذ يمكن للمرء أن يخسرهم أو يخونهم من دون معرفة ذلك. ومنذ ما يناهز قرنا من الزمان، كان هذا مأزق أمريكا المأسويّ. أمّا اليوم، فالشعب الأمريكيّ يشبه ذلك العملاق النائم الماشي الذي مزّقته الصراعات العميقة. (وعندما أتحدّث عن «الشعب الأمريكيّ»، في هذا

السياق، فإنّني أعني كلّ مجموعة، بما في ذلك العلماء ورجال الأعمال- باستثناء المثقّفين، أي أولئك الذين تتعامل مهنهم مع العلوم الإنسانيّة. والمثقّفون هم الأوصياء على هذه البلاد).

والأمريكيّون هم أكثر الناس على وجه الأرض توجّهًا نحو الواقع. وسماتهم البارزة هي شكل تفكيرهم الطفوليّ ألا وهو: الحسّ السليم. وهو يمثّل حمايتهم الوحيدة. لكنّ الحسّ السليم لا يكفي عندما تكون المعرفة النظريّة مطلوبة: فهي يمكن أن تجعل اتّصالات بسيطة وملموسة، ولا يمكنها دمج القضايا المعقّدة، أو التعامل مع التجريدات الواسعة، أو التنبّؤ بالمستقبل.

ولننظر على سبيل المثال في اتّجاه هيمنة الدولة في هذه البلاد. إذ لم تُقدَّم العقيدة الجماعيّة صراحة للناخبين الأمريكيّين؛ ولو تمّ ذلك، لكانت تعرّضت لهزيمة ساحقة (كما أثبتت ذلك نتائج الأحزاب الاشتراكيّة المختلفة). لكنّ دولة الرفاهة قدّمت للأميركيّين مجزّأة، تدريجيًّا، وتحت غطاء «الأمركة» غير المحدّدة- وبلغت ذروتها أثناء إعلان الرئيس العبثيّ بأنّ أمريكا تدين بعظمتها لـ «الاستعداد للتضحية بالنفس». فشعر الناس بأنّ خطأً مّا قد حدث؛ ولا يمكنهم فهم ماهيّته أو متى حدث. وهذه هي العقوبة التي يدفعونها لبقاء الأغلبيّة صامتة (وطرشاء).

والأمريكيّون معادون للفكر (ولهم أسباب جيّدة للقيام بذلك على ضوء العيّنات الحاليّة)، ومع ذلك فلديهم احترام عميق للمعرفة والتعليم (الذي لم يهتزّ إلى حدّ الآن). وهم واثقون من أنفسهم، ومحلّ ثقة من قبل الجميع، وكرماء، وخيّرون جدًّا وأبرياء على نحوٍ مهول. ويعلن أحد المفكّرين الوجوديّين: «... إنّ تلك «البراءة» الأمريكيّة الذائعة الصيت[هي] سجيّة تعتبر من الناحية الفلسفيّة مجرّد جهل بالمدى المشكوك فيه للكائن البشريّ وهو أمر صادم يعامل الأوروبيّ بوصفه كائنًا غريبًا...» (مأخوذ عن وليام باريت في كتاب الإنسان غير عقلانيّ). وكلمة «مشكوك فيه» هي كناية عن الإنسان البائس، والمذنب، والعاجز، والذليل، والشرّير- وهي النظرة الأوروبيّة إلى الإنسان. حيث يؤمن الأوروبيّون بالخطيئة الأصليّة، أي يؤمنون

بالفساد الفطريّ للإنسان؛ أمّا الأمريكيّون فلا يؤمنون بذلك، فهم يرون الإنسان بوصفه قيمة نقيّة وحرّة وخلّاقة وعقلانيّة. لكنّ النظرة الأمريكيّة إلى الإنسان لم يُعبَّر عنها ولم تُؤيَّد من الناحية الفلسفيّة (ليس منذ عهد أبينا المؤسّس الأوّل للفلسفة، أرسطو؛ وأنا أدعوكم إلى النظر في وصفه لـ «الإنسان الشهم»).

يواصل باريت فيقول: يروي سارتر محادثة أجراها مع أمريكيّ أثناء زيارته هذَا البلدَ. لقد أصرّ الأمريكيّ على أنّه يمكن حلّ جميع المشاكل الدوليّة إذا اجتمع البشر فقط وكانوا عقلانيّين؛ فاختلف معه سارتر وبعد فترة من الوقت أصبح النقاش بينهما مستحيلًا. ويقول سارتر في هذا الصدد : 'أنا أؤمن بوجود الشرّ، أمّا هو فلا يؤمن بذلك.' وهذا، مجدّدًا، تعبير ملطّف وكناية مفادها: أنّ ما يؤمن به الأوروبيّون ليس مجرّد وجود الشرّ ولكن وجود سلطة للشرّ. فالأميركيّون لا يؤمنون بسلطة الشرّ ولا يفهمون طبيعتها. والجزء الأوّل من موقفهم صحيح (من الناحية الفلسفيّة)، لكنّ الجزء الثاني يجعلهم ضعفاء. وعندما يحين اليوم الذي يدرك فيه الأمريكيّون سبب عجز الشرّ- وصغر حجمه الطائش، الذي يعاني من الخوف، والحسد- سيكونون متحرّرين من جميع المتلاعبين الذين يكرهون الإنسان في التاريخ بشقّيه الخارجيّ والمحلّيّ.

لقد كانت حماية أمريكا إلى غاية الآن عاملًا أفضل ما يعبّر عنه قول ينسب إلى المحتالين: «لا يمكنك خداع إنسان صادق». لقد دمّرت البراءة والحسّ السليم للشعب الأمريكيّ الخطط، والمفاهيم الملتوية، والإستراتيجيّات الصعبة، والفخاخ الأيديولوجيّة التي استعارها المثقّفون من الأوروبيّين المناصرين لهيمنة الدولة، الذين ابتكروها لخداع الجماهير العاجزة في أوروبا وحكمها. ولم تكن هناك أيّ «جماهير» في أمريكا: فأفقر أمريكيّ هو فرد، ولا شعوريّا، هو من مناصري الفردانيّة. فالماركسيّة، التي غزت جامعاتنا، هي فشل كئيب في ما يتعلّق بالشعب: إذ لا يمكن بيع الأمريكيّين في أيّ نوع من أنواع الحروب الطبقيّة؛ لأنّ العمّال الأمريكيّين لا يعتبرون أنفسهم «بروليتاريا»، بل يعتبرون أنفسهم من بين أكثر أصحاب العقّارات فخرًا.

ومن يدعون إلى التعاون مع روسيا السوفيتيّة هم الأساتذة ورجال الأعمال وليست النقابات العمّاليّة الأمريكيّة.

لقد فشلت الجهود الدعائيّة الهائلة لجعل الأمريكيّين يخشون الفاشيّة من دون الخوف من الشيوعيّة: فالأمريكيّون يكرهون كلا التوجّهين على حدّ سواء. لقد فشلت خدعة الأمم المتّحدة الرهيبة. ولم يكن الأمريكيّون متحمّسين مطلقًا لتلك المؤسّسة، لكنّهم منحوها فائدة الشكّ فترةً طويلةً. ومع ذلك، تشير استطلاعات الرأي الحاليّة إلى أنّ الأغلبيّة قد انقلبت على الأمم المتّحدة (وأن تأتي متأخّرة خير من ألّا تأتي أبدًا).

ومن المحتمل أن ينتهي الهجوم الأخير على حياة الإنسان- أي تلك الحملة الصليبيّة الموجّهة إلى دعم البيئة- بهزيمة لقيادته الأيديولوجيّة: وسوف ينظّف الأمريكيّون شوارعهم وأنهارهم وساحاتهم الخلفيّة بحماس، ولكن عندما يتعلّق الأمر بالتخلّي عن التقدّم والتكنولوجيا والسيّارات ومستوى معيشتهم، سيثبت الأمريكيّون أنّ كارهي الإنسان «لم يرَوا شيئًا بعدُ».

إنّ عاطفة الشعور بالحياة، التي تجعل الناس في أوروبا غير متأكّدين من أنفسهم وتحوّلهم إلى أدواتٍ طيّعة يسهل حكمها، هي عاطفة غير معروفة في أمريكا: وأقصد هنا الشعور الأساسيّ بالذنب. فلا أحد، حتّى الآن، كان قادرًا على إصابة أمريكا بهذا الشعور السافل (وأشكّ في أنّ أيّ شخص سيكون بوسعه فعل ذلك). ولا يمكن للأميركيّين البدء في فهم نوع الفساد الضمنيّ والمطلوب من هذا الشعور.

لكنّ الإنسان الصادق يمكنه خداع نفسه. ويمكن أن تؤدّي براءته الموثوقة إلى ابتلاع السموم المدسوسة في العسل وأكثر هذه السموم دمويّة هي عقيدة الإيثار. والأميركيّون يقبلونها- لا على ما هي عليه، ولكن بوصفهاعقيدة شرّيرة من التضحية بالنفس- بل بروح رغبة الإنسان القويّ الواثق من نفسه والمفرط في كرمه لتخفيف معاناة الآخرين الذين لا يفهم شخصيّتهم. وعندما يستيقظ مثل هذا الإنسان ويدرك خيانة ثقته- ويكتشف حقيقة أنّ كرمه قد جعله لعبة سهلة في متناول يد من سخّر

نفسه دائمًا لخدمتهم وأنّ هذه الحقيقة على وشك أن تنزلق فتعود عليه بالوبال من قبل مستفيديه المتنوّعين- فإنّ العواقب مكتبة لا يمكن التنبّؤ بها.

وتوجد طريقتان لتدمير أيّ بلد: إمّا بفرض الدكتاتوريّة أو نشر الفوضى، أي إمّا التَيَبُّس الرِّمّيّ أو المعاناة الأطول لانهيار جميع المؤسّسات المتحضّرة وتفكيك الأمّة إلى عصابات مسلّحة متنقّلة تقاتل وينهب بعضها بعضا، إلى أن ينتصر على البقيّة قائدٌ يشبه الملك أتيلا الهوني. وهذا يعني: الفوضى كمقدّمة للاستبداد- كما كانت الحال في أوروبا الغربيّة في عصور الظلمات، أو في مدّة الثلاثمائة سنة التي سبقت سلالة رومانوف في روسيا، أو تحت ظلّ نظام أمراء الحرب في الصين.

لقد نُزِع سلاح الإنسان الأوروبي فلم يعد قادرًا على مواجهة الدكتاتوريّة: فهو قد يكرهها، لكنّه سيشعر بأنّه مخطئ من الناحية الميتافيزيقيّة وأنّ الدولة على حقٍّ. أمّا الأمريكيّ فسيتمرّد من صميم فؤاده. لكن هذا هو كلّ ما يمكن أن يفعله إحساسه بالحياة: وهذا أمر لا يمكنه حلّ جميع مشاكله.

ثمّة شيء واحد مؤكّد: لا يمكن للديكتاتوريّة أن تترسّخ في أمريكا اليوم. فهذه البلاد حتّى الآن لا يمكن التحكّم فيها ولكنّها يمكن أن تنفجر. ويمكن أن تنفجر من الغضب العاجز والعنف الأعمى الذي قد يقود إلى حرب أهليّة. ولا يمكن تدجينها ووضعها في حالة من الخضوع والسلبيّة والحقد والاستقالة. ولا يمكن «دفعها إلى الرضوخ» لأنّ الجواب الأمريكيّ إزاء السلطة الطاغية سيكون بالتحدّي، وليس بالطاعة. فالأمّة التي أدارت سككا حديديّة تحت الأرض لمساعدة البشر على الهروب من العبوديّة، والأمّة التي انطلقت في شرب الخمر بناءً على المبدإ لمواجهة قرار منع بيع الكحول الذي اتّخذ بأمريكا في بداية القرن العشرين، لن تقول «نعم يا سيّدي» لمنفّذي كوبونات الحصص التموينيّة وأسعار الحبوب. لن يحدث ذلك.

وإذا استمرّت أمريكا في وضعها الحاليّ بضعةَ أجيال أخرى (وهو أمر غير مرجّح)، فإنّ الديكتاتوريّة ستصبح ممكنة. فالشعور بالحياة ليس هبة دائمة. وصورة الأمريكيّ المميّز أصبحت تتآكل يوميًّا في كلّ مكان من حولنا. لقد فقدت أعداد كبيرة من

الأمريكيّين تلك الصورة (أو لم تطوّرها مطلقا) وانهارت إلى المستوى النفسيّ لما يعادل أسوأ رعاع في أوروبا.

وهذا هو السائد ضمن المجموعتين المؤيّدتين الرئيسيّتين للاتّجاه الداعم لهيمنة الدولة: الأغنياء جدًّا والفقراء جدًّا- المجموعة الأولى، لأنّهم يريدون الحكم؛ والمجموعة الثانية، لأنّهم يريدون أن يخضعوا. (وقادة هذا الاتّجاه هم المثقّفون الذين يريدون تحقيق كلا الأمرين.) لكنّ هذه البلاد لم يكن لديها قطُّ «نخبة» وراثيّة غير مستحقّة. ولا تزال أمريكا بلادًا للناس العصاميّي التكوين، وهو ما يعني أنّها: بلاد الطبقة الوسطى- أي المجموعة الأكثر إنتاجيّة واستغلالا في أيّ مجتمع حديث.

ويحاول ائتلاف مجموعة الأوساط الأكاديميّة السائدة ترويض الشخصيّة الأمريكيّة من خلال التكاثر المتعمّد للعجز والاستقالة - في حاضنات الخمول المعروفة باسم المدارس «التقدّميّة»، المكرّسة لمهمّة شلّ عقل الطفل من خلال تكبيل نموّه المعرفيّ. (انظر مقالتي العاشرة: «تاجر الأطفال» في كتاب اليسار الجديد: الثورة الصناعيّة المضادّة). ومع ذلك، يبدو أنّ الأغنياء «التقدّميّين» سيكونون أوّل ضحايا لنظريّاتهم الاجتماعيّة: فجلّ من يخرجون من مدارس الحضانة والكلّيّات الباهظة التكاليف هم أطفال الأثرياء وما ينتج عنهم من فئات مثل الهيبيين، يدمرون بقايا أدمغتهم المشلولة عن طريق المخدّرات.

لقد خلقت الطبقة الوسطى ترياقًا مضادًّا ربّما كان الحركة الأكثر فائدة في السنوات الأخيرة ألا وهو: الإحياء التلقائيّ والعفويّ وغير المنظّم والشعبيّ لنظام مونتيسوري للتعليم. وهو نظام يهدف إلى تطوير ملكة الطفل المعرفيّة، أي تطوير الملكة العقلانيّة عند الطفل. لكنّ ذلك الأمر يعتبر استشرافًا بعيد المدى.

أمّا في الوقت الحاضر، فإنّ الهيئة الكئيبة للرئيس نيكسون ستكون علامة أملٍ وعلى وجه التحديد هي كذلك لأنّه كئيب جدًّا. وإذا كان أيّ بلد آخر في حالة محفوفة بالمخاطر ويعاني من الارتباك الذي تشهده بلادنا، فإنّ العشرات من مريدي حكم الفوهرر الملتهبين كانوا سينتشرون بين عشيّة وضحاها لتولّي زمام الأمور. ومن

الفضل في أمريكا أنّه لم يظهر مثل هذا الفوهرر، وإذا ظهر، فمن المشكوك فيه أنّه سيحظى بأيّ فرصة في الحكم.

فهل يمكن لهذه البلاد أن تحقّق ولادة جديدة سلميّة في المستقبل المنظور؟ إنّ هذا أمر غير محتمل انطلاقًا من جميع السوابق. لكنّ أمريكا ظاهرة استثنائيّة غير مسبوقة. ولطالما كانت المثابرة الأمريكيّة في ما مضى عنوانًا للتحمّل والصبر، وفي بعض الأحيان الطويلة جدًّا ظلّت كذلك. ولكن عندما يلتفّ الأمريكيّون فالكلّ يلتفّ معهم. وما قد يحدث لدولة الرفاهية هو ما حدث لتعديل منع بيع الكحول في بداية القرن.

فهل يوجد ما يكفي من الشعور الأمريكيّ بالحياة عند الناس أمام تزايد الضغط المستمرّ للجهود الثقافيّة والسياسيّة التي تحاول طمسه؟ هذا غير محتمل انطلاقًا من جميع السوابق. ولكن يجبُ أن من أجل ذلك الشعور. وليس لدينا أيّ بديل آخر: إذ لا يمكننا تسليم هذه البلاد للأصفار من البشر الذين تعدّ معركتهم صرخة لنشر اللّاعقلانيّة.

ولا يمكننا محاربة العقيدة الجماعيّة، ما لم نحارب قاعدتها الأخلاقيّة: أي عقيدة الإيثار. ولا يمكننا محاربة عقيدة الإيثار، ما لم نحارب قاعدتها المعرفيّة: أي اللّاعقلانيّة. ولا يمكننا محاربة أيّ شيء، ما لم نقاتل من أجل شيء مّا- وما يجب أن نقاتل من أجله هو سيادة العقل، ورؤية الإنسان بوصفه كائنًا عقلانيًّا.

وكلّ هذه المسائل تعتبر قضايا فلسفيّة. والفلسفة التي نحتاج إليها هي معادلة مفاهيميّة لشعور أمريكا بالحياة. ونشر ذلك يتطلّب أصعب معركة فكريّة. ولكن ألَا يشكّل ذلك هدفًا رائعًا يستحقّ أن يُقاتَل من أجله؟

آين راند

الفلسفة:

من الذي يحتاج إليها؟

لا يمكن للإنسان أن يوجد من دون أيّ شكل من أشكال الفلسفة، أي من دون نظرة شاملة إلى الحياة. فمعظم البشر ليسوا مبتكرين للأفكار، لكنّهم مجرّد متقبّلين لها، وهم قادرون على الحكم على تلك الأفكار بشكل نقديّ واختيار المسار الصحيح، متى أمكن لهم ذلك ومتى قُدّم لهم. وهناك أيضا عدد كبير من البشر الذين هم غير مبالين بالأفكار وغير مكترثين بأيّ شيء خارج نطاق المحسوس المرتبط باللحظة الفوريّة المباشرة؛ وهؤلاء البشر يقبلون لاشعوريًّا بكلّ ما تقدّمه لهم ثقافة زمانهم، والتبنّي الأعمى لأيّ تيّار يصادفهم. إنّهم مجرّد سبّورة اجتماعيّة- سواء كانوا عمّالًا أو رؤساء شركات- وهم باختيارهم يكونون غير ذوي صلة بمصير العالم.

واليوم، يدرك معظم الناس تمامًا فراغنا الثقافيّ الأيديولوجيّ؛ فهم قلقون ومرتبكون ويتلمّسون الحصول على إجابات. فهل أنت قادر على تنويرهم؟

وهل يمكنك الإجابة على أسئلتهم؟ وهل يمكنك أن تقدّم لهم حالة من الثبات؟ وهل تعلم كيفيّة تصويب أخطائهم؟ وهل أنت محصّن من تداعيات الوابل المستمرّ الذي يهدف إلى تدمير العقل؟ وهل يمكنك تزويد الآخرين بصواريخ مضادّة للقذائف؟ فالمعركة السياسيّة هي مجرّد مناوشات تُخاض بالبنادق؛ أمّا المعركة الفلسفيّة فهي بمثابة الحرب النوويّة.